



جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسية والإداري

علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر في ظل التحولات السياسية في الدول العربية 2011-2019.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
تخصص التنظيم السياسي والإداري.

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالب:

أ.د: رابح لعروسي

عبد القادر الرّن

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. فاضل أمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	رئيسا
أ.د. رابح لعروسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	مشرفا ومقررا
أ.د. لونيس فارس	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	عضوا
أ.د. فوكة سفيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة امحمد بوقرة -بومرداس	عضوا
أ.د. طيلىب أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة يحي فارس - المدية	عضوا
د. شيخ فتيحة	أستاذة محاضرة أ	جامعة مولود معمري -تيزي وزو	عضوا

السنة الجامعية: 2025-2026



شكر وفخر

أولا الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات ، وبعد:

أتقدم بالشكر الجزيل ، والثناء الجميل إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور راجح لعروسي على ما بذله معي من جهد ، وعلى تحمله إياي طيلة فترة إشرافه على الأطروحة ، كما أقدر فيه جدّيته التي د فعتني للبحث والتعمق أكثر في هذا الموضوع.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقّرين على تجشّمهم عناء ومشقة قراءة هذه الأطروحة وتقييمها ، وعلى كل ماسيقدمونه لي من توجيهات وانتقادات وتصويبات ، والتي لاشكّ أنها ستكون في مستوى مكانتهم العلمية وستكون -إن شاء الله - بمثابة النبراس الذي يضيء الطريق لي في حياتي العلمية والعملية.

وأخيرا أشكر كلّ من ساعدني -ولو بكلمة طيبة - على إخراج هذا العمل في الصورة التي هو عليها اليوم.

الطالب: عبد القادر الرّن

إهداء

إلى روح والدتي رحمها الله وغفر لها، وأسكنها واسع جناته، إلى والدي
الكريم حفظه الله ورعاه.

إلى زوجتي التي تحملت وصبرت معي طيلة سنوات إعداد هذه الأطروحة.

إلى بناتي: إيمان، لجين، مرام.

إلى كل من علّمني وبصّرني ووعّاني حتى وصلت إلى ما أنا عليه اليوم.

إلى روح أستاذي الفاضل منصور بن لرنب رحمه الله برحمته الواسعة.

إلى كل أساتذة وطلبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

الطالب: عبد القادر الرّن

مقدمة

تتأثر علاقة المجتمع المدني بالدولة وتختلف حسب طبيعة النظام السياسي السائد في مجتمع ما، ويسهل تحديد نمط هذه العلاقة عندما تكون طبيعة هذا النظام معروفة وثابتة، كأن يكون ديمقراطيا أو تسلطيا أو شموليا، أما عندما يكون هذا النظام في مرحلة تحول، كالتحول نحو الديمقراطية، فإن معرفة علاقة المجتمع المدني بالدولة تتطلب تفحص واقع وتفاعلات مختلف تنظيمات المجتمع المدني مع الجهات الرسمية داخل هذا النظام، كون أن الأنظمة المتحولة نحو الديمقراطية قد تجمع بين سلوكيات ديمقراطية وأخرى تسلطية في آن واحد، وهذا لأن التخلص من الميراث التسلطي لا يتم بسهولة وبسرعة.

بالنسبة للجزائر فإن إشكالية العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والنظام السياسي الحاكم تعود إلى إشكالية أكثر عمقا تطال مفهوم الدولة ووظيفتها بدرجة أولى. هي إشكالية تكاد تكون أنطولوجية ترتبط ببدايات قيام النظام السياسي الجزائري وتشكله، وما صاحب ذلك من مشكلات التنمية والتطور السياسي والاجتماعي، فبعد حصول الجزائر على الاستقلال وجدت نفسها أمام عملية بناء الدولة الوطنية المرتبطة بمجموعة من التحديات مثل التنمية والعصرنة والوحدة الوطنية، وقد لعبت العوامل التاريخية في المراحل الأولى من هذه العملية دورا أساسيا في توحيد وتعبئة الجماهير من أجل تحقيق متطلبات وشروط بناء الدولة الوطنية وما يقتضيه ذلك من تضحيات وتنازلات عن بعض الحقوق والمطالب، كل ذلك أدى إلى وضع خاص جعل الناس يتوقعون من الدولة أن تكون مركز الإنتاج والتنمية وأن تتجز لحسابهم كل ما حرمهم منه الاستعمار، وقد قبل النظام السياسي هذا الرهان وحمل على عاتقه عملية بناء الدولة وبعث التنمية في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي اكتسبت الدولة شرعيتها أثناء هذه المرحلة من خلال دورها المزدوج الذي قامت به بعد الاستقلال: دور الوصي على العلاقة الناشئة والرمزية بينها وبين رعاياها، ووظيفتها كحكم ووسيط لإدارة ورعاية الاقتصاد، حيث ظهرت الدولة كمجسد للنضال الوطني، وقوة وحيدة قادرة على تحديث وعصرنة المجتمع .

ومن الأهمية بما كان الوقوف عند الكيفية المؤسساتية للاضطلاع بهذا البرنامج، فيمكن وصف العملية بدولنة المجتمع (étatisation de la société) ونعني بدولنة المجتمع التصرف في برامج التغيير والإصلاح من خلال تحييد المؤسسات الموجودة، والاعتماد على طوائف رسمية (systemes corporatifs) قصد تأطير الناس في مختلف القطاعات، كما ضحى النظام السياسي بالديمقراطية لفائدة التنمية الاقتصادية، حيث ساد الاعتقاد بين أصحاب القرار بأن المواطنين يطمحون إلى سد الحاجيات المادية كالشغل والسكن... أكثر مما يطمحون للديمقراطية والتعددية الحزبية، وبالتالي فإن من مقتضيات التنمية والرفاه الاقتصادي ضرورة وجود حكومة قوية وقاهرة.

مع مرور الوقت، تغيرت طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة، حيث أن دور الدولة الطاعي جعل منها محورا للتناقضات أكثر منها وسيطا بين هذه التناقضات، فنمو السكان السريع والركود الاقتصادي، جعل من مهمة الحفاظ على العقد الاجتماعي كما كان أمرا مستحيلا، حيث لم يعد بالإمكان التضحية بالحرية عندما أظهرت السياسات التنموية حدودها من حيث اللامساواة والحرمان والتهمي.

ولهذا لم يكن من الممكن للنظام السياسي الجزائري أن يتجنب أزمة شرعية، فقد شكلت أحداث 05 أكتوبر 1988 منعرجا حاسما توصل فيه ممثلو الدولة إلى نتيجة مفادها أن الدولة لم تعد تستطيع بعد الآن أن تلعب دور المحرك أو المسيطر على كل الأمور، بل يجب أن تتعامل بانفتاح مع كل الاتجاهات الموجودة داخل المجتمع.

ومن خلال استقراء الأحداث التاريخية والإصلاحات السياسية التي وقعت في الجزائر منذ نهاية الثمانينات إلى غاية يومنا هذا، نجد أن الجزائر عرفت تحولا في طبيعة نظامها السياسي، إلا أن ذلك لم يحدث قطيعة مع الممارسات السابقة في مجال الحقوق والحريات، لأن عملية الانفتاح في حد ذاتها كانت بمثابة آلية وظفها النظام السياسي لمواجهة والتحديات التي أفرزتها البيئتين الداخلية والخارجية،

واحتواء مختلف متغيرات التحول الديمقراطي في إطار إصلاحات كانت وليدة قرارات سياسات فوقية. إن هذا النوع من الانفتاح يندرج في إطار استراتيجيات البقاء (survival Strategies) بحسب دانييل برومبورغ (Daniel Brumberg) حيث ترمي النظم التسلطية من ورائه إلى المحافظة على سلطتها وبقائها في الحكم بعد أن تآكلت شرعيتها، نظرا إلى فشلها في تحقيق التنمية المنشودة، وعجزها عن الاستجابة للتحولات السياسية العميقة في بيئتها الإقليمية والدولية، ويتيح هذا النوع من الاستراتيجيات للنظم التسلطية احتواء الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والتكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية من أجل التغيير، من دون أن يؤدي ذلك إلى تحول ديمقراطي فعلي وهذا ما يدفعنا إلى إدراج الديمقراطية التي ظهرت في الجزائر في نطاق ما يسميه البعض بالديمقراطية الموجهة، وقد كان هذا بمثابة الدافع الأساسي الذي جعل القاعدة الشعبية لا تهتم كثيرا بالجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي أفرزتها هذه الإصلاحات.

وعطفا على ما ذكرناه آنفا، وتأسيسا على هذه الحقائق النظرية والإمبريقية، يتضح أن ضمان ولاء الأفراد للدولة الوطنية وما تحتويه من مؤسسات وتوجهات سياسية واقتصادية كبرى يتطلب بالضرورة اعتقادهم بأن هذه الأخيرة هي الإطار الأمثل لتجسيد رغباتهم وحاجتهم المادية والروحية في الواقع العملي، فإذا نجحت الدولة بما ترمز إليه من قيم ومؤسسات في تحقيق ذلك، فإن ذلك يساعد في الارتقاء بالأفراد إلى مواطنين صالحين يشعرون بالانتماء للدولة أما إذا حدث العكس، فإن ذلك سوف يؤدي تدريجيا إلى الاغتراب السياسي، بحيث تتآكل أسس الولاء والإحساس بالانتماء المواطنة في الدولة، مما يؤدي بالضرورة إما إلى الرجوع إلى الأشكال التقليدية للانتماء والولاء وقد حدث ذلك من خلال السلوك الانتخابي ومن خلال بعض الأشكال من النزاعات بين القبائل والعروش عجزت آليات الدولة الوطنية عن معالجتها، وإما بظهور حركات اجتماعية احتجاجية غير مؤطرة من طرف مؤسسات

المجتمع المدني، لأن هذه الحركات فقدت ثقتها في هذه المؤسسات وباتت تعتبرها جزءا من استراتيجية النظام السياسي في احتواء كل أشكال المعارضة الحقيقية.

في ظل هذه السياقات شهد عدد من الدول العربية مع مطلع سنة 2011 موجة تحولات سياسية عميقة، بات يُشار إليها في الأدبيات السياسية بمصطلح "الربيع العربي". وقد جاءت هذه التحولات نتيجة لتفاعل مركّب بين عاملين رئيسيين يوجّهان مسارات التغيير في السياقات الوطنية. يتمثل العامل الأول في المحددات الداخلية، بوصفها الإطار الأساسي الذي تنشأ فيه الحركات الاجتماعية وتتشكل فيه مطالب التغيير. أما العامل الثاني، فيرتبط بالمشوّرات الخارجية التي تسهم بدرجات متفاوتة في إعادة تشكيل التوازنات، لا سيما بعد بدء الحركات الاحتجاجية .

لقد كان لهذه التحولات السياسية انعكاس بصورة مباشرة على أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في عدد من الدول، ومنها الجزائر. حيث أسهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل معالم السلطة وموقع الفاعلين المدنيين، في سياق تصاعد المطالب الإصلاحية وتراجع أنماط الحكم التقليدية. ومن هذا المنطلق، فإن تحليل وضعية المجتمع المدني في الجزائر تقتضي إدراجها ضمن الإطار الإقليمي الأوسع، الذي فتح المجال لإعادة النظر في أدوار الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، وأثار إشكالات مركزية تتعلق باستقلالية الفعل المدني، وحدود قدرته على التأثير ضمن بيئة تتراوح بين الانفتاح النسبي واستمرار منطق الهيمنة.

❖ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال مستويين مترابطين:

- نظريًا: الإسهام في إثراء النقاش الأكاديمي حول طبيعة المجتمع المدني في الدول السلطوية أو الانتقالية، وكيفية تفاعله مع الدولة، من خلال دراسة حالة الجزائر، التي تمثل نموذجًا مختلطًا

بين الانفتاح الشكلي والسلطوية الواقعية. كما يطرح التساؤل حول مدى استقلالية المجتمع المدني، ومدى قدرته على التأثير في السياسات العامة، أو إعادة إنتاج الوضع القائم.

• **عملياً:** تساعد الدراسة في فهم التحولات التي طرأت على العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر، في ظل سياقات إقليمية مضطربة، وتتامي الطلب على المشاركة السياسية. إذ أن المرحلة الممتدة بين 2011 و2019 عرفت حركية سياسية إقليمية غير مسبوقة، فرضت على الدولة الجزائرية إعادة صياغة خطابها ومقاربتها تجاه المجتمع، بشكل يفتح آفاقاً لفهم أعمق للسياسات الداخلية في الجزائر.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات دراسة هذا الموضوع فيما يلي:

أ-المبررات الموضوعية:

- لا تزال الدراسات بشأن المجتمع المدني جد محدودة، وفي مقابل ذلك فإن هناك العديد من القضايا لا تزال غائبة عن أجندة البحوث الوطنية مثل علاقة المجتمع المدني بالدولة في خضم التحولات السياسية في البلدان العربية.
- يبقى موضوع المجتمع المدني في الجزائر أسير بعض الرؤى النظرية والتصورات الضيقة، فما يزال الكثير من الباحثين يتخوفون من تناول هذا الموضوع بسبب المعطيات البحثية، التي يعتبرونها غير كافية بالقدر الذي يمكنهم من التعمق في دراسة هذا الموضوع.
- جل الدراسات حول المجتمع المدني في الجزائر ركزت في أغلبها على الكشف عن ملامح ومكونات وتشكيلات المجتمع المدني ومؤسساته بدرجة أقل في تفاعلاته مع الدولة، ثم انتقل الاهتمام في السنوات القليلة الماضية نحو الأبعاد المعيارية والقيمية التي ترتبط بالمجتمع المدني والتنمية السياسية.

وبناء على ذلك فإنه ما زالت هناك حاجة ماسة للمزيد من الدراسات الموضوعية المتعمقة بشأن المجتمع المدني في الجزائر، وطبيعة علاقة تنظيماته مع الدولة، في ضوء التحولات السياسية الراهنة التي تعرفها الجزائر.

ب-المبررات الذاتية:

الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها الرغبة في دخول مجال البحث حول موضوع المجتمع المدني، نظرا لأهمية الموضوع وحيويته البحثية؛ بحيث يعطي أفقا واسعة للباحث، ويمنحه المزيد من زوايا الرؤيا والتحليل.

❖ أهداف الدراسة:

أ- تروم هذه الدراسة إلى محاولة معرفة وتحليل واقع المجتمع المدني في الجزائر وعلاقته بالدولة خلال السنوات الأخيرة الماضية وتقييم دوره في ظل التحولات السياسية الراهنة في البلدان العربية بالإضافة إلى الوقوف على مستوى التطورات التي عرفها المجتمع المدني وتنظيماته، وتحديد المكانة القانونية التي يحتلها المجتمع المدني في القوانين والتشريعات الجزائرية وطبيعة علاقته بالسلطة.

ب- كما تحاول هذه الدراسة أن تقدم رؤية استشرافية لمستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر، ومدى تأثير التحولات السياسية في البلدان العربية على طبيعة هذه العلاقة.

❖ أدبيات الدراسة:

تشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر محورا جديلا في الأدبيات السياسية والاجتماعية. وقد تناولت عديد الدراسات هذه الإشكالية من زوايا مختلفة.

تُعتبر دراسة "الدولة والمجتمع المدني في الجزائر: قراءة في المفهوم وطبيعة العلاقة"، وهي مقال علمي محكم نُشر في العدد الثالث من مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية في ديسمبر 2022، من تأليف

حريتي ميساء وبلعير الطاهر¹، مساهمة تحليلية في فهم العلاقة المتذبذبة بين الدولة والمجتمع المدني الجزائري. سلّط الضوء على محدودية الاستقلالية التي يتمتع بها المجتمع المدني نتيجة القيود القانونية، مع عرض لدوره في التنمية المحلية. تميزت الدراسة بإطار نظري واضح لكنها افتقرت للتحليل الميداني والزمني لما بعد عام 2019.

أما دراسة لقمان مغراوي بعنوان "دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء وفاعلية المجتمع المدني 1989-2020". فهو مقال تحليلي تم نشره في مجلة *مدارات سياسية*، يعالج مقال لقمان مغراوي بالدراسة والتحليل واقع المجتمع المدني الجزائري في سياق الحراك الشعبي، من خلال مقارنة سياقية ومقارنة لفهم تحولات العلاقة بين الدولة والتنظيمات المدنية منذ عام 1989 حتى ما بعد 2019. ويُبرز المقال محدودية تفاعل هذه الفواعل نتيجة تبعيتها للمؤسسات الرسمية أو عزوها عن صياغة توجهات مستقلة، رغم زخم الشارع. وعلى الرغم من عمق التحليل البنوي، يُلاحظ أن الكاتب لم يمنح اهتمامًا كافيًا للديناميكيات الداخلية للمجتمع المدني وآليات تفعيله الذاتي².

أما عن الدراسات باللغة الأجنبية، تُعد الدراسة المعنونة **"The Roles and Challenges of Civil Society in Algeria's Halting Transformation"** التي أعدّها **Andrew Lebovich** ونُشرت على منصة ***World Policy Hub*** في سبتمبر 2023³، مساهمة تحليلية حديثة في فهم أدوار المجتمع المدني في الجزائر في سياق التحول السياسي بعد حراك 2019. تستعرض

1- حريتي ميساء وبلعير، "الدولة والمجتمع المدني في الجزائر: قراءة في المفهوم وطبيعة العلاقة"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، الجزائر: العدد 3، ديسمبر 2022م،

2- لقمان مغراوي، "دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء وفاعلية المجتمع المدني (1989-2020)"، *مجلة مدارات سياسية*، الجزائر: المجلد 5، العدد 1، يونيو 2021م، ص 354-369.

3.- Andrew Lebovich, "The Roles and Challenges of Civil Society in Algeria's Halting Transformation", *World Policy Hub*, September 2023.

الدراسة كيف ظل المجتمع المدني هشًا ومقيّدًا بفعل القيود القانونية، وضعف البنية التنظيمية، والرقابة السياسية، لكنها تبرز في المقابل أهمية الأشكال غير الرسمية من النشاط المدني في الحفاظ على الزخم الديمقراطي. كما تُشير إلى أن المجتمع المدني، رغم محدوديته، يضطلع بدور رمزي واستراتيجي في إبقاء الأمل بالتغيير حيًا، خاصة في ظل انسداد القنوات الرسمية. ورغم غنى الدراسة من حيث التحليل التاريخي والسياسي، إلا أنها تقتصر إلى بيانات ميدانية حديثة تدعم استنتاجاتها.

أما الدراسة الثانية، فهي بعنوان **"La société civile vue à l'aune de la résilience du système politique algérien"** **L'Année du Maghreb** سنة 2017، من تأليف الباحثة **Louisa Dris-Aït Hamadouche**⁴ تتناول هذه الدراسة العلاقة بين المجتمع المدني والنظام السياسي الجزائري من زاوية نقدية، حيث ترى أن بعض مكونات المجتمع المدني أُدمجت ضمن آليات صمود النظام، من خلال سياسات الاحتواء، والتأطير القانوني، والتجزئة الداخلية. كما تطرح مفهوم "المدنية المؤطرة" لتفسير كيف يُعاد إنتاج الهيمنة السياسية عبر أدوات تبدو مدنية في ظاهرها. وتُبرز الدراسة التناقض بين التعددية الشكلية والضعف البنوي للمجتمع المدني، مع التركيز على آليات الضبط مثل القوانين المقيدة، والتشويه الإعلامي، والانقسامات الداخلية. ورغم أن الدراسة تسبق حراك 2019، إلا أنها تظل مرجعًا مهمًا لفهم البنية السلطوية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر.

4.- Louisa Dris-Aït Hamadouche, *« La société civile vue à l'aune de la résilience du système politique algérien »*, revue **L'Année du Maghreb**, France : n° 16, 2017.

❖ إشكالية الدراسة:

في ضوء ما شهدته الدول العربية منذ سنة 2011 من تحولات سياسية أعادت ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في عديد السياقات، تُطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثرت التحولات السياسية في الدول العربية (2011-2019) على طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر؟ وهل ساهمت هذه التحولات في تعزيز استقلالية المجتمع المدني، أم أعادت إنتاج أنماط التفاعل السلطوي؟

❖ التساؤلات الفرعية:

1. ما الخصائص التاريخية والسياسية التي شكّلت العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر قبل 2011؟

2. كيف تفاعلت الدولة الجزائرية مع التحولات السياسية الإقليمية بعد 2011 في تعاملها مع المجتمع المدني؟

3. ما مدى استقلالية منظمات المجتمع المدني في الجزائر عن الدولة خلال هذه الفترة؟

4. هل أدت التحولات السياسية العربية إلى تعديل في بنية العلاقة، أم وظفتها الدولة لإعادة إنتاج نفس آليات الهيمنة والاحتواء؟

❖ فرضيات الدراسة:

1. لم تُحدث التحولات السياسية في العالم العربي تغييراً جوهرياً في علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر، بل تم توظيفها لإعادة إنتاج الأنماط القائمة.

2. اتخذت الدولة الجزائرية من هذه التحولات مبرراً لتقديم انفتاح محدود، يخدم إعادة إنتاج شرعيتها.

3. على الرغم من التحديات التي تواجه المجتمع المدني، توجد فرص ومساحات تتيح ممارسة

الأنشطة المدنية والمشاركة المجتمعية.

4. كلما ازداد دعم الدولة للمؤسسات المدنية وتعزيز سياسات الشراكة، ارتفعت قدرة المجتمع المدني

على المساهمة الفاعلة في الفضاء العام .

❖ حدود الدراسة:

• الحدود الزمانية: تمتد هذه الدراسة من 2011 إلى 2019، نظراً لارتباطها بموجة التحولات

السياسية في العالم العربي.

• الحدود المكانية: تركز الدراسة على الحالة الجزائرية مع الاستئناس بالمحيط العربي كخلفية

تحليلية.

❖ منهجية الدراسة:

نظراً لتعقّد العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر وتشابك أبعادها السياسية والقانونية

والتاريخية، اقتضى تحليلها توظيف مقاربة منهجية متعددة، تراوح بين مناهج مختلفة واقترايات تحليلية

متكاملة، بما يسمح بفهم معمّق لبنية الدولة وطبيعة تفاعلها مع الفواعل المجتمعية في سياق تحولات

معدّدة.

أ- المناهج:

أولاً- المنهج التحليلي:

يعد المنهج التحليلي (Analytical Method) أحد أكثر المناهج رسوخاً في الدراسات السياسية والاجتماعية، وهو يمثل العملية الذهنية والمنهجية التي تهدف إلى تفكيك الظاهرة المعقدة إلى عناصرها الأولية لفهم طبيعة كل عنصر على حدة، ثم إدراك طبيعة العلاقات التفاعلية التي تربط بين هذه العناصر لتشكيل الصورة الكلية.

لا يتوقف المنهج التحليلي عند حدود الوصف الكمي أو الكيفي للظاهرة السياسية، بل يتجاوز ذلك إلى محاولة التفسير (Explanation) والبحث في "لماذا" و"كيف" وقعت الظاهرة. فهو منهج يقوم على "التفكيك" (Deconstruction) ثم "إعادة التركيب" (Reconstruction)؛ حيث يتم عزل المتغيرات (مستقلة، تابعة، ووسيطية) لدراسة وزن كل منها في المخرجات السياسية النهائية.

يتم توظيف المنهج التحليلي في سياق هذه الدراسة عدة مستويات تكاملية حيث يقوم **المنهج التحليلي** في هذه الدراسة على تفكيك العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر عبر ثلاثة أبعاد متداخلة:

1. **المستوى البنوي (النصوص)**: يركز على فحص البيئة القانونية والمؤسسية (مثل الدساتير

وقوانين الجمعيات) لفهم القواعد الرسمية التي تنظم الفعل السياسي.

2. **المستوى الوظيفي (الأدوار)**: يدرس المهام الفعلية التي يؤديها المجتمع المدني (كالوساطة أو

الرقابة) ومدى فاعليته في الحفاظ على توازن النسق السياسي أو دفعه نحو التحول.

3. **المستوى السلوكي (الدوافع)**: يستقصي القيم والتوجهات النفسية للفاعلين (نخب وجماهير)،

لفهم كيفية تأثر وعيهم السياسي بالتحولات الإقليمية والحراك الشعبي.

ثانياً - منهج دراسة الحالة:

يُستخدم منهج دراسة الحالة حينما يكون الهدف هو تحليل معمق لحالة واحدة أو لعدد محدود من الحالات بهدف استخراج دلالات تفسيرية أو نماذج قابلة للمقارنة⁵. وفي هذا البحث، تُمثل الجزائر حالة تحليلية محورية، من حيث طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وخصوصاً في ظل التحولات السياسية التي عرفتها الدول العربية منذ 2011، وما صاحبها من إعادة تشكيل للخريطة السياسية والاجتماعية، بما فيها أنماط المشاركة والتمثيل المجتمعي.

وتظهر أهمية هذا المنهج في قدرته على تقديم تحليل تفصيلي لسياق سياسي واجتماعي معقد، لا يمكن الإحاطة به من خلال الأساليب الإحصائية أو النماذج التجريدية وحدها. كما يسمح بتفكيك العلاقة التاريخية والوظيفية بين الدولة والمجتمع المدني، ومظاهر التوتر أو التواطؤ بينهما.

ب - الاقتربات:

أولاً - الاقتراب النسقي:

يحتل الاقتراب النسقي مكانة مركزية في حقل العلوم السياسية، حيث يركز على رؤية شمولية تتعامل مع السياسة بوصفها نسقاً ديناميكياً متكاملًا من التفاعلات. يقوم هذا الاقتراب -الذي طوره رواد مثل ديفيد إيستون- على افتراض مفاده أن النظام السياسي يعمل من خلال دورة مستمرة من المدخلات (Inputs) والمخرجات (Outputs)، تتفاعل بمرونة داخل بيئة محددة وضمن إطار ما يُعرف بـ "التغذية العكسية. (Feedback) "

تتجلى القيمة العلمية لهذا الاقتراب في قدرته الانتقالية من الوصف السطحي إلى التحليل الوظيفي؛ فهو لا يكتفي برصد الظاهرة السياسية في واقعها الخام، بل يسعى لتفكيك البنى المؤسساتية (الدولة، الأحزاب،

5- عمار بوحوش، ومحمد محمود الذنبيات، *مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث*، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 137.

منظمات المجتمع المدني) وتحليل طبيعة الروابط البينية التي تحكمها، مما يسمح بفهم آليات اشتغال النظام السياسي في سياقه الكلي والجزئي على حد سواء.

تكتسي الاستعانة بالتحليل النسقي في دراسة الحالة الجزائرية وجاهتها، عند تناول المجتمع المدني كمتغير محوري في النسق السياسي. وتبرز هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:

- **تحليل التفاعل البنيوي:** يسمح هذا الاقتراب بوضع المجتمع المدني في سياقه الطبيعي كفاعل أساسي يتأثر ويؤثر في توازنات النظام السياسي، مع رصد شبكة علاقاته المعقدة مع السلطة المركزية والمؤسسات الرسمية.
- **ديناميكية التحول:** يتيح الاقتراب النسقي تتبع أثر المدخلات المجتمعية (المطالب، الاحتياجات، والضغوط) وكيفية معالجتها من قبل النسق السياسي لتتحول إلى مخرجات (سياسات عامة، تشريعات، أو قرارات سياسية)، مما يكشف عن مدى مرونة النظام تجاه التحولات التاريخية والاجتماعية.
- **تفكيك البيئة السياقية:** يسهم في فهم كيف صاغت التحولات السياسية والاجتماعية في الجزائر أدوار المجتمع المدني، وكيف تطورت العلاقة بين "الرسمي" و"الأهلي" عبر مراحل الانتقال السياسي المختلفة، مما يمنح الدراسة عمقاً تحليلياً يتجاوز السرد الوصفي إلى التفسير النسقي للظاهرة.

ثانياً- الاقتراب القانوني:

يُركّز على دراسة الإطار التشريعي⁶ والتنظيمي الذي يحكم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، ويُعدّ أساسياً لفهم طبيعة الفضاء العمومي وحدود المشاركة فيه. في السياق الجزائري، تُبرز القوانين المنظمة للجمعيات والأحزاب والنقابات طبيعة الضبط القانوني الذي تمارسه الدولة، وتكشف عن التناقض

6- نفس المرجع، ص 118.

القائم بين النصوص المعلنة والتطبيق العملي، حيث تُستخدم التشريعات، في كثير من الأحيان، كأدوات للرقابة والحد من فعالية الفاعلين المدنيين، بالرغم من الخطابات الإصلاحية الرسمية.

❖ تقسيم الدراسة:

وتنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول مترابطة من حيث البناء التحليلي والتدرج المنهجي. يُعنى **الفصل الأول** بالتأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني، حيث يتناول في مبحثه الأول إشكالية التناول المفاهيمي في ظل التنظير السوسيو-سياسي، ثم ينتقل في المبحث الثاني إلى عرض المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها هذا المفهوم، في حين يُركّز المبحث الثالث على أدواره الوظيفية في المجتمع، قبل أن يعالج المبحث الرابع الوسائل التي يعتمد عليها في التأثير داخل الفضاء العام، ليختتم الفصل بمبحث خامس يتناول مؤشرات فاعليته ونجاعته في البيئة الاجتماعية والسياسية.

أما **الفصل الثاني**، فيتطرق إلى الاتجاهات النظرية المفسرة للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، من خلال عرض ثلاث مقاربات تحليلية رئيسية؛ حيث يركّز المبحث الأول على الطروحات الفلسفية الكلاسيكية التي أرسى الأسس الأولى لهذه العلاقة، ثم يتناول المبحث الثاني الاتجاهات الجدلية والنقدية التي سعت إلى تفكيك علاقة الهيمنة والسيطرة داخل المجال المدني، في حين يعرض المبحث الثالث المقاربات السياسية المعاصرة التي حاولت إعادة بناء العلاقة على أسس أكثر توازنًا وتشاركية.

ويتناول **الفصل الثالث** تطوّر علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 2019، من خلال ثلاث محطات زمنية: إذ يعالج المبحث الأول طبيعة العلاقة خلال مرحلة بناء الدولة الوطنية والتنظيمات الاجتماعية ما بين 1962 و1988، ثم ينتقل في المبحث الثاني إلى دراسة مرحلة الانفتاح السياسي وما شهدته من تحولات في المشهد الجمعي (1989-2019)، ليختتم الفصل بمبحث ثالث يُشخّص أبرز العوامل البنوية والسياسية التي أدت إلى انحسار النسيج الجمعي وضعف أداء المجتمع المدني في الجزائر.

ويُخصّص الفصل الرابع لتحليل أثر التحولات السياسية التي شهدتها البلدان العربية على علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر، من خلال مقارنة تتعدى السياق الداخلي. إذ يُناقش المبحث الأول أبرز تلك التحولات وانعكاساتها الإقليمية، ثم يستعرض المبحث الثاني المتغيرات التفسيرية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على المستوى الوطني، ليختتم المبحث الثالث هذا الفصل بتقديم رؤية مستقبلية تستشرف مآلات هذه العلاقة في ضوء التحديات والفرص الراهنة.

❖ صعوبات الدراسة:

واجهتنا عند اعداد هذه الدراسة جملةً من التحديات المعرفية والمنهجية والعملية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم نتائجها. فمن جهة أولى، تمثلت الصعوبة الأساسية في ضبط المفاهيم النظرية المرتبطة بالدولة والمجتمع المدني داخل السياق الجزائري، إذ يغلب على هذه المفاهيم طابع إشكالي وهجين، مما فرض على الباحث توخي الحذر في تبني المقاربات النظرية الغربية، والعمل على تكييفها وفق الخصوصية المحلية.

أما على المستوى المنهجي، فقد واجهت الدراسة تحديًا في تحقيق التوازن بين الطابع التفسيري والتحليل النقدي، خاصةً مع توظيف مداخل متعددة، ومناهج متنوعة تتطلب جهدًا في التنسيق والمواءمة. كما أن نقص المعطيات الإحصائية الدقيقة، وغياب الشفافية فيما يخص تمويل الجمعيات ومجال نشاطها الفعلي، شكّل عائقًا أمام بناء قاعدة بيانات موثوقة.

ورغم هذه التحديات، حرصت الدراسة على توظيف الأدوات المنهجية المتاحة بدقة، واعتماد تحليل نقدي يستند إلى قراءة متقاطعة للخطابات، التشريعات، والتحولات السياسية، بما يُتيح مقارنة متكاملة قدر الإمكان للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر.

الفصل الأول:

التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني

تمهيد:

يُعدّ مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم النظرية ذات الطبيعة الديناميكية والتأويلية، إذ يتميز بقدرته على التكيف والانتقال بين السياقات المعرفية والجغرافية نتيجة عمليات الترجمة والتداول المفاهيمي. وعلى الرغم من حضوره المكثف في الأدبيات الأكاديمية والكتابات الفكرية الغربية والعربية، إلا أن بنيته الدلالية لا تزال محل تباين واختلاف، سواء من حيث تحديد مكوناته أو فهم القوى الفاعلة ضمنه. هذا التعدد في المقاربات النظرية انعكس في صيغ تعريفية متنوعة، جعلت من المجتمع المدني مفهوماً مركباً يعاد تشكيله وفق الإطار المعرفي والسياق التاريخي والثقافي الذي يُطرح فيه.

سأسعى خلال هذا الفصل إلى تقديم مقارنة معرفية حول المجتمع المدني، أقوم من خلالها بمحاولة تفكيك مفهوم المجتمع المدني والوقوف عند أهم الملامح المعرفية التي تكتنفه، وهذا من خلال المباحث التالية:

- جدلية التناول المفاهيمي للمجتمع المدني في ظل التنظير السوسيوي-سياسي
- المرتكزات الأساسية لقيام المجتمع المدني
- الأدوار الوظيفية للمجتمع المدني
- وسائل تأثير المجتمع المدني في الفضاء العام
- مؤشرات فاعلية المجتمع المدني

وقد تم اعتماد هيكلية مرنة في عرض المباحث ضمن هذا الفصل، بما يراعي خصوصية كل مبحث من حيث الغزارة المعلوماتية والتوسع التحليلي. وبناءً عليه، قد تتفاوت عدد المطالب من مبحث إلى آخر، بما لا يؤثر على الاتساق البنيوي أو دقة المعالجة العلمية.

المبحث الأول: جدلية التناول المفاهيمي للمجتمع المدني في ظل التنظير السوسيوي-سياسي

يحظى المجتمع المدني باهتمام كبير في الأوساط العلمية وعلى صعيد الممارسة الواقعية سواء على الصعيد العالمي أو العربي لدرجة أخذ البعض يتحدث فيها عن إقامة مجتمع مدني عالمي⁷، وقد مر المجتمع المدني بعملية نشوء وارتقاء تاريخية في البيئة الغربية التي ولد فيها وتبلور من خلالها حتى أصبح يكتسي الأهمية التي هو عليها الآن.

إن المجتمع المدني كمفهوم يعكس مقولة تاريخية لظاهرة لها وجود حقيقي متغير في الزمان، حيث عرف هذا المفهوم تطوراً عبر التاريخ، وبهذه الخاصية يكتسي "المفهوم الملامح التاريخية، كما يتميز بالخصوصية في حقبتنا الراهنة، ومن ثم يمكن أن يلبس المفهوم وظائف إيديولوجية ويستثمر لأجلها أي يكتسي وظيفته تتخطى قيمته ومضمونه الحقيقي"⁸.

المطلب الأول: المفهوم والدلالات الفكرية للمجتمع المدني في السياق الغربي

يُعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي نشأت وتطوّرت في الفكر الغربي ضمن مسار فلسفي وسياسي بدأ مع المدينة اليونانية التي مزجت بين السياسة والأخلاق.

وقد قدّم أرسطو في كتابه السياسة تصوّراً حول المجتمع المدني، حيث رأى أن المدينة تنشأ تطوّرياً من الأسرة إلى القرية، ثم إلى المجتمع المنظم، مشدداً على أن غاية المجتمع المدني ليست مجرد البقاء،

7 حول عالمية مفهوم المجتمع المدني أنظر:

- نهاد جوهر، المجتمع المدني العالمي ساحة جديدة للعمل على النطاق العالمي، مجلة السياسة الدولية، مصر: المجلد 42، العدد 163، يناير 2006، ص45-49.

8 أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص11.

بل تحقيق الفضيلة والعيش الجيد. بينما لم يستخدم اليونانيون مصطلح "المجتمع المدني" بشكل صريح، إلا أن تصوراتهم أسست لفكرة أن الحياة المشتركة تحتاج تنظيمًا أخلاقيًا وسياسيًا يُحقق الخير العام، وهي نواة المفهوم الذي سيعاد صياغته لاحقًا في الفكر الحدي مع صعود الفكر الحديث.

بدأ يظهر التمييز الفلسفي بين الدولة والمجتمع المدني لدى فلاسفة العقد الاجتماعي مثل هوبز ولوك وروسو. فقد اعتبر هوبز المجتمع المدني وسيلة لاحتواء فوضى الطبيعة، لكنه ظل خاضعًا للدولة المطلقة⁹، بينما رأى لوك أنه فضاء مستقل لحماية الحقوق الطبيعية، وربطه روسو بالإرادة العامة كتمثيل للمصلحة المشتركة. هذه التصورات شكّلت تحولًا في فهم المجتمع كمجال تنظيمي، عقلائي، ومتجاوز للسلطة المباشرة.

وفي القرن التاسع عشر، قدّم هيجل المجتمع المدني كمجال لتحقيق المصالح الخاصة بين الأسرة والدولة، مؤطرًا إياه داخل الدولة التي تمثل الكلي الأخلاقي. أما ماركس فقد قلب هذا التصور، واعتبر المجتمع المدني ساحة للصراع الطبقي تُخفي علاقات الهيمنة البرجوازية، مرتكزة على البنية الاقتصادية. ومن هنا، اتخذ المجتمع المدني طابعًا ماديًا لا أخلاقيًا. هذا التنوع في التناول يعكس أن المفهوم الغربي لم يكن يحمل دلالة واحدة ثابتة.

وعند استقراء تعاريف المفكرين الغربيين للمجتمع المدني نجدها تعكس تعددًا في الرؤية والوظيفة؛ فبعضهم يراه فضاءً مستقلًا عن الدولة والسوق يضم تنظيمات تطوعية تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، بينما يربطه آخرون بعلاقات السلطة، ويبرزون دوره في تعزيز المواطنة وتنظيم المجتمع عبر

9- حمون حسان، "الدولة والمجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث"، مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، الجزائر: المجلد 4، العدد 1، 2022، ص 92.

روابط أفقية وغير ربحية، تتوسط بين العائلة والدولة بعيداً عن النشاط التجاري أو الهيمنة السياسية وهذا ما نستشفه في التعاريف التالية:

✓ **جون كين "John Kane"** : مجموعة من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، تتكون من أفراد وجماعات ومبادرات مدنية تتنوع في أشكالها ووظائفها، وتشكل فضاءً عاماً مستقلاً عن الدولة والسوق.¹⁰

✓ **بيتراند بادي Bertrand Buddy**: يرى برتراند بادي أن تطوّر مفهوم المجتمع المدني في السياق الغربي لم يكن معزولاً عن تحولات بنيوية شملت العلاقة بين الدولة والمجتمع، بل تأسس وفق ثلاث مبادئ مركزية شكّلت بنيته المفاهيمية. يتمثل المبدأ الأول في التمييز الواضح بين الفضاءات الاجتماعية الخاصة والمجال السياسي، بما يفترض استقلالاً نسبياً للفاعل الاجتماعي عن الدولة. أما المبدأ الثاني فيرتبط بفردانية الروابط الاجتماعية، حيث تُمنح المواطنة مكانة أولوية على حساب الانتماءات التقليدية. في حين يركز المبدأ الثالث على أفقية العلاقات داخل المجتمع، ما يُعزّز منطق العمل الجماعي ويكرّس انصهار الخصوصيات في إطار الهوية الوطنية الجامعة، على حساب الهويات الفرعية أو الفئوية.¹¹

✓ **يورغن هابرماس Jürgen Habermas** : يرى يورغن هابرماس أن المجتمع المدني لا يُختزل في المؤسسات الرسمية ولا في آليات السوق، بل يتمثل في مجموع الشبكات النشيطة التي تتبلور داخل الفضاء العمومي، حيث يتفاعل المواطنون بشكل طوعي من خلال منظمات غير حكومية وروابط

10- John KEANE, *La société civile : anciennes images, visions nouvelles*, Cambridge, Polity Press, 1998, p. 5.

11- Bertrand BADIE, *L'État importé : L'occidentalisation de l'ordre politique*, Paris, Fayard, 1992, p. 217.

غير مؤسساتية. ويمثل هذا الفضاء بعداً وسيطاً، لا ينتمي لا إلى جهاز الدولة الإداري ولا إلى منطق السوق، بل يُعدّ مجالاً تعبيرياً للحوار والتداول، يضطلع بوظيفة نقدية وتشاركية في آن واحد.¹²

إلى جانب الاتجاه الأوروبي، نجد الاتجاه الأمريكي يمثلّه عديد المفكرين الأمريكيين أبرزهم: أندرو أراتو، وجيفري ألكسندر، ونانسي روزنبلوم، وروبرت بوست، حيث أكد جين كوهين **Jane Cohen**، مع أندرو أراتو **Andrew Arato**، أن المجتمع المدني يشكل مجموعة جموعية وسيطة تقع بين العائلة والدولة، وتتكون من عدة منظمات تتمتع بالاستقلالية في علاقتها بالدولة، كما أنها تتكون طواعية بواسطة أعضاء المجتمع من أجل حماية مصالحهم وقيمهم.¹³

وفي ذات السياق ذهب جيفري ألكسندر **Jeffrey Alexander**، إلى أن المجتمع المدني هو فضاء اجتماعي مستقل، يتيح للأفراد والجماعات والحركات الاجتماعية إمكانية التنظيم، من أجل إلغاء أو تحويل علاقات القوة في المجتمع، خاصة في القضايا الكبرى.¹⁴

إن مفهوم المجتمع المدني عند المفكرين الأمريكيين يتمحور حول مجموع الروابط التطوعية اللاربحية المستقلة عن الدولة، وهذا ما يجعلهم يستثنون لمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي أو النشاط التجاري وكذا المؤسسات الربحية من مجال المجتمع المدني.¹⁵

12- Jürgen HABERMAS, Between Facts and Norms : Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy, Cambridge, MIT Press, 1996, p. 366.

13- على لقرع: المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي دراسة حالة الكويت، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018، ص 20-22.

14- على لقرع، نفس المرجع، ص: 23

15- كريشان كومار، حول مصطلح المجتمع المدني، ترجمة: عدنان جرجس، مجلة الثقافة العالمية، الكويت: العدد 113، يوليو 2001، ص 39.

المطلب الثاني: تناول المفاهيمي للمجتمع المدني في الأدبيات العربية الإسلامية

يُعد مفهوم المجتمع المدني من المصطلحات الوافدة التي لم تنشأ ضمن البنية المفاهيمية التاريخية للمجتمعات العربية، بل دخلت عبر التأثير الفكري الغربي في مراحل ما بعد الاستقلال ومحاولات التحديث السياسي. وقد أوجد هذا الإحلال اضطراباً في الاستخدام والتداول، حيث يُلاحظ أن العديد من المثقفين والسياسيين العرب يستخدمون مصطلح المجتمع الأهلي كمرادف للمجتمع المدني، رغم اختلاف السياقات الدلالية والوظيفية بينهما؛ فالمجتمع الأهلي يرتبط بالعلاقات التقليدية والروابط القرابية والطائفية، في حين أن المجتمع المدني يُفترض أن يقوم على التنظيمات الطوعية التي تتجاوز البنى الموروثة نحو فضاء مستقل يُعزز التوازن بين الدولة والمجتمع. هذا الخلط المفاهيمي يُعبر عن عدم اكتمال التوطين النظري للمصطلح، وي طرح تحديات أمام بناء فهم نقدي للمجتمع المدني في ظل الخصوصية الثقافية والسياسية للمنطقة العربية.

في الأدبيات العربية، يُترجم لفظ "*civil*" أحياناً إلى "مدينة" أو "مدنية" أو "تمدّن"، وهي ترجمات قد لا تكون دقيقة في كثير من السياقات. أما الترجمة الأقرب إلى المعنى المقصود فهي "مدني"، وذلك بحسب السياق الأصلي للكلمة. فعلى سبيل المثال، تُترجم عبارة "*civil society*" إلى "المجتمع المدني"، وأحياناً إلى "مجتمع المواطنين"، إلا أن الترجمة الأولى هي الأوسع استخداماً والأكثر دقة، لأنها تعبر عن المفهوم المتداول في الدراسات الاجتماعية والسياسية¹⁶.

16- ميلودي عادل، المجتمع المدني في الفكر الفلسفي والسوسيولوجي: مفاهيم ونقاشات، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، الجزائر: مركز الحكمة، المجلد 12، العدد 2، يونيو 2024، ص 980.

ورغم أن "مجتمع المواطنين" قد تبدو أكثر إحياءً من حيث التركيب اللغوي، فإنها قد تُربك القارئ وتُضعف وضوح المعنى. لذا، من المفيد التأكيد على أن استخدام لفظ "مدني" يظل الأنسب والأكثر دلالةً، لا سيما في السياقات الأكاديمية والسياسية¹⁷.

من الناحية الاصطلاحية فإننا نجد عددا كبيرا من التعريفات للمجتمع المدني، فوفقاً لرؤية محمد عابد الجابري، فإن المجتمع المدني يُفهم باعتباره فضاءً مستقلاً عن الدولة، يتكوّن من مؤسسات وروابط وتنظيمات تطوعية، تُمارس نشاطها بحرية في المجال العام، وتسهم في تحقيق التوازن بين السلطة والمجتمع.

وقد ركّز الجابري على أن المجتمع المدني في السياق العربي لا يمكن استنساخه من النموذج الغربي، بل يجب أن ينبع من خصوصيات الثقافة العربية الإسلامية، ويُعاد بناؤه على أسس عقلانية وتاريخية تتجاوز التبعية والتقليد.

في كتابه الديمقراطية وحقوق الإنسان، يصف الجابري المجتمع المدني بأنه: "ذلك المجال الذي يمارس فيه المواطنون نشاطهم الجماعي بحرية، خارج إطار الدولة، من أجل الدفاع عن مصالحهم، أو التعبير عن آرائهم، أو مراقبة السلطة، أو التأثير في القرار السياسي، دون أن يكونوا جزءاً من جهاز الدولة أو تابعين له".¹⁸

أما في الموسوعة العربية للمجتمع المدني التي أشرفت عليها الدكتورة أمانى قنديل، فإن تعريفها للمجتمع المدني هو: "مجموع التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتياً، والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل أو لبعض فئاته المهمشة،

17- ميلودي عادل، المرجع السابق الذكر، ص 980.

18- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1997، ص 45.

أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر.¹⁹

في ذات السياق نجد أن ندوة "المجتمع المدني في الوطن العربي" التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992م، قد عرفت المجتمع المدني على أنه "مجموع المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض سياسة كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحاد الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض الإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية".²⁰

أما الدكتور "محمود حواسن" فيعرفه بأنه: "تنظيم الناس لأنفسهم للمشاركة في حل مشكلاتهم والتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم، والدفاع عن مصالحهم في مواجهة الآخرين بشكل سلمي، والمدنية التي يشتق منها لفظ مدني تعني الأسلوب المتحضر في التعامل مع الآخرين".²¹

وهناك من يعرفه بأنه: "مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية تتنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع،

19- أمانى قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة: مكتبة الأسرة، الطبعة الأولى، 2008، ص 17.
20- خير الدين الحسيب، "كلمة الافتتاح"، ضمن: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، ص 11.

21- حواسن محمود، "العالم العربي والمجتمع المدني"، مجلة الاتحاد العربي للعلوم الإنسانية، بيروت: العدد 95، 2005، ص 257.

ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية، التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة²².

ويتفق الأستاذ "كريم أبو حلاوة" مع الأستاذ "سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل" في تعريف المجتمع المدني بأنه: "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تعمل في ميادينها المختلفة، وبهذا تكون العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي الأحزاب السياسية وال نقابات العمالية، والاتحادات المهنية والجمعيات الثقافية والاجتماعية"²³.

في خضم هذه الطروحات النظرية ضمن السياق العربي الاسلامي هناك من ينحوا الى مقارنة تجعل مؤسسة الوقف والمجتمع المدني رديفين من حيث الأدوار والوظائف، لكن قد يشكل الربط بين مفهوم المجتمع المدني الحديث ومؤسسة الوقف في الفكر العربي الاسلامي محاولة تلفيقية تتغاضى عن الفروق السياقية والمعرفية بينهما؛ فالمجتمع المدني نشأ في سياق الدولة الحديثة الغربية ويقوم على فلسفة المواطنة، الليبرالية، والعلمانية، بينما ينبثق الوقف من منظومة دينية ترسّخت في الحضارة الإسلامية كآلية للتكافل الاجتماعي تبتغي الثواب الأخروي.²⁴

وبالرغم من تشابه بعض الوظائف الاجتماعية كالإغاثة والتعليم، فإن التمايز بين المرجعيات الفكرية والتنظيمية لكليهما يجعل التوفيق بينهما دون تفكيك نقدي تعبيراً عن انزلاق مفاهيمي يُنتج قراءة غير دقيقة لخصوصية كل نموذج في سياقه الحضاري.²⁵

22- حسين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، المرجع السابق الذكر، ص 685، 686.

23- كريم أبو حلاوة: إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، المرجع السابق الذكر، ص 11.

24- سفيان فوكة وعبد القادر الرن، نظام الوقف والمجتمع المدني: مقارنة من حيث المقاصد والوظائف، مجلة دراسات استراتيجية، الجزائر: العدد 19، ديسمبر 2014، ص 90.

25- سفيان فوكة وعبد القادر الرن، نفس المرجع، ص 91.

المطلب الثالث: قراءة إبستمولوجية في البناء المفاهيمي للمجتمع المدني

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الرحالة¹ -إن صح هذا التعبير- لأن هذه الأخيرة ترتحل من مجال معرفي إلى آخر، كما ترتحل من مكان إلى آخر، بالترجمة والنقل وبكثرة الاستخدام والتداول، ورغم ذبوع استخدام مفهوم المجتمع المدني في الكتابات الأكاديمية وكذا كثرة توظيف هذا المصطلح في الأدبيات الأجنبية والعربية إلا أن هناك تبايناً في تحديد مدلولاته وكذا تفاوتاً في تحديد العناصر والقوى التي يتشكل منها، وبالتالي هناك تنوعات عديدة في التعريفات لمفهوم المجتمع المدني، فلقد كان لهذا المفهوم معان مختلفة في سياقات نظرية متنوعة².

1. تطور الدلالات المفاهيمية للمجتمع المدني

يشهد مفهوم المجتمع المدني جدلاً معرفياً حول بنيته ومكوناته، حيث ينقسم المفكرون بين من يعتبر الأحزاب السياسية والتنظيمات التقليدية (كالزوايا والقبائل) جزءاً منه، لدورها في تمثيل المواطنين وتنظيم المجتمع، وبين من يستثنىها بسبب ارتباطها بالسلطة أو غياب البنية المؤسسية. ويعكس هذا التباين اختلافاً في المرجعيات الفكرية، مما يستدعي تفكيراً للمفهوم وفقاً لسياقات متعددة.

فهناك تعاريف تدخل الأحزاب السياسية ضمن عناصر المجتمع المدني كما هو الحال في تعريف "ستيفن فيش" (Steven Fish) الذي يحدد المجتمع المدني بقوله "إن مفهومي للمجتمع المدني هو أنه مقيد على نحو معقول، أنه يستبعد الجماعات والاتحادات المتعصبة، والتي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصراً، إنه يركز على الاستقلالية وعن طريقها يتم استبعاد المجموعات التي تتداخل

1- الطاهر عزيز، من عالم إلى آخر: المفاهيم الرحالة، مجلة المناظرة، الرباط: العدد 1، يونيو 1989، ص 137-139.

2- جويل س-مجدال، ترجمة محمد صلاح علي «الدولة في المجتمع: دراسة كيف تحول الدول المجتمعات وتشكل بعضها بعضاً، علم الأدب للترجمة والنشر، القاهرة، 2018، ص 171.

والدولة، وبما يشتمل على الاتحادات الطوعية التي تعمل في النطاق العام، فإنه يستبعد المجموعات التي إما تكون ضيقة أو محدودة الأفق أو تقوم على معايير انتسابيه أساسية، إنه يشمل الأحزاب السياسية (في أنظمة حزبية تنافسية) واتحادات العمال ومجموعات المصالح وكثير وأنواع أخرى من المنظمات الطوعية، بما في ذلك تلك التي تتضمن بالضرورة أهدافا ليبرالية أو لا تتمتع بحكم داخلي ديمقراطي".¹

ويعرف الكاتب «ريموند هينيبوش» (Raymond Hinnebusch) المجتمع المدني بأنه "شبكة الاتحادات الطوعية التكوينية والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على إحتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطانها".²

وفي مقابل هذه التعاريف هناك من يستبعد الأحزاب السياسية من تعريفاته للمجتمع المدني، كما هو الحال بالنسبة لـ "لاري دايموند" (Larry Diamond) والذي يرى أن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاله عن الدولة وإنما كذلك عن المجتمع السياسي، وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي، وفي هذا الصدد يقول "شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحلفا مع الأحزاب، ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأحد الوظائف الفريدة من التوسط وتعزيز وبناء الديمقراطية".³

1- الفالح متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تعريف المدن، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص، 26-27.

2- حول مفهوم هينيبوش للمجتمع المدني، انظر:

Raymond Hinnebusch, "State and Civil Society in Syria», Middle East Journal, vol. 47, no. 2, Washington, spring 1993, pp. 243-257.

3- Diamond Larry, « rethinking Civil Society », Toward Democratic Consolidation, Journal of democracy, Vol, 05, July, 1994, P07.

وفي ذات السياق هناك من يدخل في المجتمع المدني جميع المجموعات والتكوينات والنشاطات المنفصلة عن الدولة وعلى هذا الأساس فإن "براين تيرنر" (Bryan S. Turner) في ملاحظاته النقدية عن الاستشراق والمجتمع المدني في الإسلام يعرف المجتمع المدني بأنه "شبكة وفيرة من المؤسسات التي تدخل ضمنها الكنيسة والعائلة والقبيلة والنقابات القديمة والاتحادات والجماعات... والتي تقع بين الدولة والفرد، والتي في الوقت نفسه تصل أو تربط الفرد بالسلطة وتحميه من السيطرة السياسية الشاملة"¹.

ويتساءل "إليا حريق" عن الحكمة والمبرر من استبعاد المجموعات التقليدية (الأسر، والعائلات والطوائف) من عملية التحولات الديمقراطية من وجهة نظر المثقفين العرب، بل إنه يذهب إلى أن تلك التكوينات الأولية والانتماء إليها يؤسس للتنوع والتعدد ومنع الهيمنة والاستبداد وبالتالي فهي لا تتعارض مع الديمقراطية.²

فبالرغم مما بات يتمتع به مفهوم المجتمع المدني من رواج في الخطاب الفكري والسياسي إلا أنه لازال يحمل دلالات ومعاني مختلفة من قبل مستخدميها، فالبعض يحدده بالمنظمات والمؤسسات والهيئات التي تقام على أساس طوعي بين المواطنين خارج أطر الدولة والعائلة وعلاقات القرابة والتي يشير لها البعض بالتقليدية وما هو خارج علاقات السوق الرأسمالي، لكن هناك من يصر على وضع التشكيلات العائلية والمحلية والتقليدية بشكل عام، أو بعض تعبيراتها، ضمن منظمات المجتمع المدني لأنها توفر

1- الفالح متروك، المرجع السابق الذكر، ص28.

2- إليا حريق، التراث العربي والديموقراطية: الذهنات والمسالك، المستقبل العربي، بيروت: السنة 22، العدد 251، (كانون الثاني / يناير)، 2000، ص28-29.

بعض أشكال الحماية للفرد من بطش السلطة ومن تقلبات وقسوة السوق الرأسمالي لذا تستثنى معظم تعاريف المجتمع المدني المؤسسات الاقتصادية القائمة على الربح والمتعلقة مباشرة بعمل وآليات السوق. كما يستثنى البعض الأحزاب السياسية من تشكيل المجتمع المدني لافتراض أنها تسعى للوصول إلى السلطة في حين يؤكد البعض الآخر على مركزية دورها في المجتمع المدني كونها لا تسعى للوصول للسلطة فقط، بل لأنها تطرح برامج اجتماعية واقتصادية وتعليمية وغيرها وبعضها أصغر من أن يطمح للوصول إلى السلطة بل يسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة أو الدفاع عن مصالح وتطلعات أقلية قومية أو إثنية أو دينية أو فئات اجتماعية معينة، ولذا يستثنى البعض الأحزاب الحاكمة من المجتمع المدني، ويعتبر أحزاب المعارضة من ضمنه.

كما لا يزال الجدل دائراً حول ما إذا كانت التشكيلات القائمة على أساس الدين والطائفة والانتماء الإثني تشكل جزءاً من المجتمع المدني أم ينبغي استثنائها منه، فالبعض يرى أنها من صلب المجتمع المدني باعتبارها في أحيان كثيرة تسعى إلى التغيير والدفاع عن حقوق وتطلعات فئات واسعة في المجتمع وتضغط على مراكز القرار، في حين يرفض البعض عضويتها في المجتمع المدني يحكم القيود التي تضعها على الانتماء إليها واقتربها في هذا المجال من المنظمات الإثنية، ولكنها تتناقض مع مبدأ المواطنة الذي يقوم على الدين أو الجنس أو العرق أو الانتماء الجهوي أو الإثني.

بناء على ما ذكرناه آنفاً نجد أن المفهوم يستخدم تارة في سياق الدولة والمجتمع السياسي، وتارة أخرى في سياق الدين وتارة ثالثة في سياق النظم العسكرية وتارة رابعة في نطاق النظم السلطوية الاستبدادية¹. ومن خلال كل هذه الطروحات يجد الباحث نفسه عند التعامل مع مفهوم المجتمع المدني أمام حقيقة تتمثل فيما يلي:

1- أنظر في هذا الصدد:

أ-وجود زخم هائل من التعاريف والتصورات المرتبطة بمفهوم المجتمع المدني.

ب-ضعف التأصيل النظري للمفهوم، وذلك على الرغم من شيوع استخدامه ومثل هذا الأمر يفرز العديد من النتائج السلبية منها الانتقائية في نقل المفهوم، والتحيز عند استخدامه أو حتى المبالغة في قيمته.

2. قراءة إبستمولوجية في جدلية المفهوم والدور

يكتنف مفهوم المجتمع المدني جملة من الإشكالات المعرفية، والتي تتبع أساسًا من التصورات الإيديولوجية المختلفة والمدارس الفكرية المتنوعة التي تتناول هذا المفهوم. وتبرز أولى هذه الإشكالات عند محاولة ترجمة المصطلح (Société Civile)، حيث تفرز إشكالات مفاهيمية في اللغة العربية؛ ففي حين نجد اللغات الأوروبية تتسم بتطابق في الاشتقاق اللغوي والمفاهيمي بين مصطلحات مثل "Civique" (مدني)، و"Civil"، و"Cité" (حي)، و"Citoyen" (مواطن)، فإن تعبير "المواطنة" المستخدم لترجمة "Citoyenneté" يستعير مصطلح الوطن كأساس للاشتقاق، وهو أمر لا يعكس فقط إشكالات لغوية، بل يمتد ليشكل ارتباطًا مفاهيميًا¹؛ ذلك أن مصطلحي المواطنة والمواطن ارتبطا بنشأة الدولة الوطنية القطرية، المحددة إقليميًا، والمنبثقة عن ترتيبات النظام الدولي بعد الحربين العالميتين.

يُعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي تتطوي على قدر كبير من التعقيد المعرفي والمنهجي، وهو ما يؤدي غالبًا إلى تضارب في الفهم ناتج عن غياب تصور دقيق وموحد لهذا المصطلح. إذ تظهر في الأدبيات المعاصرة مجموعة من التصورات المتباينة، وأحيانًا المتناقضة، حول طبيعته ومكوناته، ما يجعل من الصعب تقديم تعريف جامع مانع له². في هذا السياق، يجد الباحث نفسه أمام مأزق منهجي

- حسيني توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، المرجع السابق الذكر، ص 685، 686.

1- Chandhoke, Neera. "Civil Society : Concept and Critique." In The Oxford Handbook of Civil Society, edited by Michael Edwards, Oxford University Press, 2011, pp. 50–51.

حقيقي، نتيجة الغموض الذي يحيط بالمفهوم وتعذر الإحاطة الكاملة به، مما يستلزم جهداً مضاعفاً في سبيل إدراك جوهره وفهم تجلياته وسياقاته المتعددة.

فالمجتمع المدني يقدم في سياقات مختلفة كمفهوم يتعارض مع المجتمع المتوحش كما يتعارض مع المجتمع العسكري والمجتمع الديني وهو يتعارض أيضاً مع المجتمع السياسي، لكن بالإضافة إلى ذلك فإن مفهوم المجتمع المدني، بحد ذاته يدخل في عدة تعارضات وفي مستويات أكثر تعقيداً وغموضاً بدءاً بمفهوم الجماعة ومروراً بمفهوم الفرد وانتهاءً بمفهوم الدولة ومادام الأمر يتعلق بمجمل هذه التعارضات فنحن حتماً إزاء مفهوم ينطوي على أكثر من معنى يستعصي ضبطه وإرساء نسق واضح لتحديده ومن ثم يكون في حكم المستحيل تعريفه¹.

ورغم شيوع مفهوم المجتمع المدني في الأدبيات الأجنبية والعربية إلا أن هناك تفاوتاً في تحديد العناصر والقوى التي يتشكل منها هذا المفهوم، وبالتالي هناك تنوعات عديدة في التحديدات والتعريفات لمفهوم المجتمع المدني. ففي الأدبيات الغربية نجد الاتجاه الأوروبي الذي يمثله العديد من المفكرين السياسيين من إنجلترا وفرنسا وألمانيا وأشهرهم: جون كين، ويليام لابياري، وكريشان كومار وبيتراند بادي ويورقن هابرماس وبرنار لويس، حيث ساهم كل منهم في تقديم تعريف للمجتمع المدني حسب رؤيته.² لقد أصبح من المؤكد لدينا أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم مطاط³، وإذا أردنا أن نبحث عن الأسباب الكامنة وراء هذا التضارب المفاهيمي نجده راجع بالأساس لعدة اعتبارات:

- محمد الحداد، الجامعة والمجتمع المدني في مواجهة العولمة، لبنان: مؤتمر المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، مؤسسة فريدريش إيبيرت 2004، ص 287.

1 محمد الغيلاني، المجتمع المدني، حججه، مفارقاته ومصائره هل سيتم الاحتفاظ به، ط1، بيروت: دار الهادي، 2004، ص 18-19.

2- على لقرع، المرجع السابق الذكر، ص 22-20.

3- فيما يرتبط بمطاطية مفهوم المجتمع المدني وضبابيته، أنظر:

- غريغوار حداد، "تحو مجتمع مدني"، ضمن: لمجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، ص 23-32.

1. الاعتبار الأول:

يرتبط بدينامية المفهوم وحركيته وتطوره المستمر فاستخدامات ودلالات مفهوم المجتمع المدني تختلف من حقبة تاريخية إلى أخرى. فمفهوم المجتمع المدني بخبرته التاريخية الممتدة نموذج لا بأس به في هذا المقام، حيث أن السياق التاريخي يعتبر عنصراً مهماً في بناء المفهوم، خاصة أن المناقشات مازالت تدور بين مدارس الفكر المختلفة لهذا المفهوم، فهو من المفاهيم التي لم يكتب لها الاستقرار في شكل شبه نهائي، والأقرب إلى الصواب أن من ملك المرجعية والمصدرية هو القادر على الإضافة، وبالتالي يستبعد بدوره أشكالاً أخرى ترتبط بأنماط حضارية أخرى، بل ترتبط بالنمط الحضاري الواحد في فترات زمنية مختلفة.

2. الاعتبار الثاني:

يعود بالأساس إلى اختلاف الحقول المعرفية التي تتناول بالدراسة والبحث والتحليل لمفهوم المجتمع المدني، حيث أن كل حقل معرفي تختلف نظريته للمفهوم عن الحقل الآخر وذلك باعتبار الجوانب المنهجية والأدوات التحليلية والمناهج التي يعتمد عليها كل علم وبالتالي فإن هذا الزخم حول تحديد مضمون المجتمع المدني هو في حقيقة الأمر ناجم عن تنوع المناظير التي يتم النظر من خلالها لهذا المفهوم. حيث بات من المؤكد «أن مفهوم المجتمع المدني شكل رهانا نظرياً حث على انبعاث جديد لأكثر من حقل معرفي فكل حقل معرفي تختلف نظريته للمفهوم عن الحقل الآخر وذلك باعتبار الجوانب المنهجية والأدوات التحليلية والمناهج التي يعتمد عليها كل علم وبالتالي فإن هذا الزخم حول تحديد

-
- زياد عبد الصمد، "المجتمع المدني وتحديات التنمية والديمقراطية في عالم متغير"، ضمن: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، المرجع السابق الذكر، ص 153-154.
 - جان وليام لابييار، السلطة السياسية، ترجمة إلياس حنا إلياس، ط3، بيروت: منشورات عويدات، 1983، ص 51-52

مضمون المجتمع المدني هو في حقيقة الأمر ناجم عن تنوع المناظير التي يتم النظر من خلالها لهذا المفهوم.

فكانت السيسولوجيا واحدة من تلك الحقول ولعل أبرز ما حث عليه هذا المفهوم هو تحدي انفتاح حقول المعرفة على بعضها البعض خصوصا انفتاح السيسولوجيا على الاقتصاد السياسي والتاريخ والعلوم السياسية¹. فكل حقل معرفي تختلف نظريته للمفهوم عن الحقل الآخر وذلك باعتبار الجوانب المنهجية والأدوات التحليلية والمناهج التي يعتمد عليها كل علم وبالتالي فإن هذا الزخم حول تحديد مضمون المجتمع المدني هو في حقيقة الأمر ناجم عن تنوع المناظير التي يتم النظر من خلالها لهذا المفهوم.

3. الاعتبار الثالث:

يرجع إلى استخدام المفهوم بانتقائية وذلك بسبب التوظيف الإيديولوجي لمفهوم المجتمع المدني، فكل من يتبنى هذا المفهوم يريد أن يخلع عليه الخلعة التي تناسب الإيديولوجيا التي ينطلق منها، وهكذا نجد أنفسنا أمام "مجتمعات مدنية" متنوعة، مجتمع مدني يمثلته "جون لوك"، وآخر يصوره "توماس هوبز"، ومجتمع مدني لدى "هيجل" ومجتمع مدني بالتصور "الماركسي" وآخر بالطرح "الغرامشي" فإذا كانت مشكلة المفاهيم عامة هي انحصارها وانغلاقها وفشلها في اختراق النظريات والخطاب، فإن مشكلة مفهوم المجتمع المدني هو انسيابيته وميوعته وانتشاره في كل الاتجاهات ليفرض وجوده على كل الأطياف الفكرية والسياسية، بحيث أصبح متداولاً بين جل القطاعات المعرفية في السياسة كما في الاقتصاد، بل أكثر من ذلك فقد اخترق الخطابات (المتدينة) نفسها ليصبح جزءاً أساسياً من مفرداتها، فليس هناك رجل دولة أو دين لا يستخدم هذا المفهوم، بل أن شرائح عريضة من قطاعات المجتمع تتنافس في السعي

1- محمد الغيلاني، المرجع السابق الذكر، ص 08.

للحصول على صفة الانتماء للمجتمع المدني، لأنه أصبح من مصادر الشرعية وهو بهذا المعنى يفتح على معان أكثر منها سياسية، فهي معان وجودية¹

وفي هذا الإطار فإن المفهوم يستخدم ضد السلطوية التي تقوم على أساس محو المجتمع المدني بمؤسساته الفاعلة كالأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية وإخضاعها مباشرة للسلطة السياسية والقضاء على استقلال المؤسسات الثقافية، ومحو دولة القانون وتأسيس الدولة البوليسية، والبعض يستخدمه كمقابل للدين بحيث يجب فصل الدين عن الدولة أي إعلان مبادئ العلمنة كاملة كأحد المرتكزات لبناء المجتمع المدني فالقانون المدني مستقل عن الدين، وفريق ثالث يقيم تمييزاً بين المجتمع المدني والعسكري ويجعله كمقابل له.

وأمام هذه التباينات وللخروج من هذا المأزق المنهجي المعرفي نذهب إلى وضع تعريف إجرائي للمجتمع المدني في سياق دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات الاجتماعية المستقلة عن سلطة الدولة، التي تمارس أنشطتها بشكل منظم وسلمي في إطار قانوني، بهدف التأثير في السياسات العامة، والمساهمة في الرقابة والمساءلة، وتمثيل مصالح المواطنين، بما يُعزز الديمقراطية ويحد من احتكار الدولة للسلطة. ومن خلال هذه التعريف فإنه يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني كل تنظيم مجتمعي يقوم على العضوية المنتظمة تبعاً للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي ولا تكون العضوية فيه قائمة على عوامل وراثية أو الروابط الدموية أو العشائرية كالأُسرة والقبيلة والطائفة².

كما يتسم هذا التعريف بالتركيز على:

1- محمد الغيلاني، المرجع السابق الذكر، ص 339-338.

2- انظر:

زهير إبراهيم الكايد، الحكمانية - **Gouvernance** (قضايا وحكم)، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية البشرية،

2003، ص 76.

- استقلالية المجتمع المدني عن الدولة، دون أن يكون في حالة عداء معها.
- الدور الوسيط للمجتمع المدني بين الفرد والدولة.
- المساهمة في صنع القرار أو التأثير في السياسات العامة عبر الضغط أو الحوار.

المبحث الثاني: المرتكزات الأساسية لقيام المجتمع المدني

يمثل المجتمع المدني حجر الزاوية في التحولات السياسية والاجتماعية، حيث تمثل المؤسسات والجمعيات العديد من الركائز الأساسية التي تمكنه من أداء دوره بفعالية. تمتلك هذه المؤسسات موارد متنوعة، سواء كانت معنوية أو مادية، تُمكنها من ممارسة دورها السياسي والاجتماعي بشكل مستقل وفعال، وتسهم في إدارة علاقاتها مع الدولة بما يضمن استقلاليتها.

المطلب الأول: المرتكزات المادية

إن المرتكزات المادية لقيام المجتمع المدني تعد أساساً حيويًا لتكوين مجتمع قوي ومستدام. فهي تشمل العناصر المادية والمالية والبنية التحتية التي تدعم الأنشطة المدنية وتتيح للأفراد والجماعات المساهمة بشكل فعال في تنمية مجتمعهم. هذه العوامل مجتمعة تساهم في بناء مجتمع مدني قادر على التفاعل والتطور بشكل مستمر، مما يعزز الاستقرار والازدهار الاجتماعي.

1. التنظيم المؤسسي:

يعد التنظيم المؤسسي من العناصر الحيوية والأساسية لبناء مجتمع مدني قوي ومستدام¹، حيث يتطلب وجود مجموعة متنوعة من المؤسسات والمنظمات التي تعمل باستقلالية عن الحكومة. من بين هذه المؤسسات نجد الأحزاب السياسية التي تساهم في تشكيل المشهد السياسي وتوجيه السياسات العامة، والنقابات المهنية والحرفية التي تدافع عن حقوق العمال وتعمل على تحسين ظروف العمل، والجمعيات الخيرية التي تساهم في التنمية الاجتماعية من خلال تقديم الدعم والمساعدة للفئات المحتاجة.

إلى جانب ذلك، تبرز المنظمات التي تدافع عن قضايا مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث تعمل هذه المنظمات على نشر الوعي وتقديم الدعم القانوني والتوعوي لتعزيز حقوق الأفراد وحياتهم. كما تلعب الأندية الرياضية والترفيهية دورًا هامًا في تعزيز الروابط الاجتماعية وتحسين الصحة النفسية والجسدية للأفراد من خلال الأنشطة الجماعية والترفيهية.

تعتبر هذه المؤسسات بمثابة نماذج راسخة للسلوك الاجتماعي والتنظيمي، حيث تقدم خدمات متنوعة تلبي احتياجات الناس وتدافع عن حقوقهم بشكل مستمر على مر الزمن. تطوير هذه المؤسسات يعد عنصرًا أساسيًا في تعزيز الاستقرار الاجتماعي، إذ يعكس قدرتها على التكيف مع التغيرات والتحديات اللوجستية والاجتماعية بطرق منظمة ومنطقية. كما يساهم في خلق بيئة تفاعلية تشجع على المشاركة المدنية والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع، مما يعزز من التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة.²

2. الموارد:

1 - علوي عزيزة، أوكيل محمد أمين، مؤسسة مشاركة المجتمع المدني في عملية البناء الديمقراطي في الدولة، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، الجزائر: العدد 3، المجلد 12، جوان 2024، ص 18.

2. أبو بلال عبد الله الحامد، ثلاثية المجتمع المدني: عن سر نجاح الغرب وإخفاقنا، ط1، الرياض: منشورات دار الكفاح للنشر والتوزيع، 2004، ص 28.

تعتبر الموارد التي تمتلكها مؤسسات المجتمع المدني، سواء كانت مالية أو بشرية، من العوامل الأساسية التي تعزز قدرتها على أداء دورها بفعالية واستقلالية. هذه الموارد تساهم في تمكين المؤسسات من إدارة علاقاتها مع الحكومة والمجتمع بشكل مستقل، مما يسمح لها بالعمل على تحقيق أهدافها دون تدخل خارجي. ومع ذلك، يواجه المجتمع المدني تحديات متعددة تتعلق بمصادر التمويل. في كثير من الأحيان، تعتمد هذه المؤسسات على دعم السلطات المحلية أو الشخصيات والمؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى التمويل الدولي. هذا الاعتماد قد يؤثر سلباً على استقلالية هذه المؤسسات، ويضعف قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وموضوعية. لذا، فإن البحث عن مصادر تمويل متنوعة ومستدامة يعد من أهم الأولويات لتعزيز دور المجتمع المدني وضمان استقلاليته وقدرته على خدمة المجتمع بشكل فعال ومستمر.¹

المطلب الثاني: المرتكزات المعنوية

تعتبر هذه الركائز أهم من المرتكزات المادية، فالأهم من وجود المؤسسات وجود مبادئ وقيم تحكمها بما يضمن تحقيق الهدف من وجودها وهذه الخصائص والشروط فتنمثل في مايلي:

1- الطوعية:

في معرض حديثه عن المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي وعلاقته بالثقة الاجتماعية، تحدث كينيث نيوتن Kenneth Newton عن المجتمع المدني الذي هو حسب تعريفه مجموعة واسعة من المنظمات الطوعية والنوادي والجمعيات الوسيطة، التي ينخرط فيها الأفراد للقيام بالأنشطة التعاونية لتحقيق أهدافهم المشتركة.²

1- أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق الذكر، ص35.

2 - Newton, Kenneth. "Social Capital and Democracy." American Behavioral Scientist, Vol. 40, No. 5, 1997, pp. 575-586, p. 578.

فقيام مجتمع مدني يفترض توفر إرادة الفعل الحر والطوعي¹، فان نظام الأفراد في مؤسسات المجتمع المدني يكون فعلا إراديا حرا وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنا المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة والمتوارثة تحت أي اعتبار، فمنظمات المجتمع المدني عبارة عن " تجمعات طوعية يقوم بها الأفراد اختيارا عبر الإرادة الحرة، بذلك تختلف عن علاقات القرابة الجبرية التي تقوم عن النسب والمصاهرة والمجاورة كالعلاقات (القبلية) والعلاقات (الإقليمية) والطائفية والمذهبية التي تقوم بين أهل الحارة والقربة والإقليم لأنها تقوم على الانتماء إلى تخصص في عمل أو حرفة من الحرف أو فكرة مركزية أو اهتمام بموضوع².

2- الاستقلالية

يتطلب قيام مجتمع مدني وجود حدود واضحة لتدخل السلطة الحاكمة، حيث تحترم الدولة هذه الحدود وتلتزم بها. بحيث تتسع المجالات للحركة الحرة للجماعات المختلفة دون تدخل حكومي غير مبرر. فكلما كانت مؤسسات المجتمع المدني غير تابعة لأي جهة أخرى، سواء كانت مؤسسات أخرى أو أفراد، كلما كان من الصعب على الحكومة السيطرة عليها أو توجيه مسارها. وفي هذا السياق فإن التجارب التاريخية تشير إلى أن المؤسسات الأهلية التي تعتمد تمويلها وتعاملاتها بشكل رئيسي مع الدولة، تجد صعوبة في تحقيق تأثير حقيقي واستقلاليتها، حيث تصبح مشاريعها جزءا من الصراعات السياسية التي قد تؤثر سلبا على جدواها وأهدافها الأساسية.³

1- فيما يتعلق بالطوعية في الفكر العربي أنظر:

Manser, Gordon and Cass, Rosemary Higgins. *Voluntarism at the Crossroads*. New York: Family Service Association of America, 1976, p.11.

2- أبو بلال عبد الله الحامد، المرجع السابق الذكر، ص 27.

3- برهان غليون بناء المجتمع العربي دور العوامل الداخلية والخارجية " ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، المرجع السابق الذكر، ص 747.

وإذا أردنا أن نحدد درجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة فيمكن الاعتماد على ثلاثة مؤشرات أساسية:

2-1 استقلالية نشأة مؤسسات المجتمع المدني:

تتميز المؤسسات في المجتمع المدني بأنها ناشئة عن اختيارات حرة ومستقلة، وهي غير تابعة لإرادة السلطة الحاكمة أو أهدافها. هذا الاستقلال يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها والنمو بفعالية دون التقيد بالتوجيهات الرسمية التي قد تحد من حركتها وفعاليتها.

2-2 الاستقلال المالي:

إن التمويل المستقل أحد أهم عناصر استقلالية هذه المؤسسات، حيث يساهم في تقوية قدرتها على النشاط السياسي المستقل ويحميها من التأثيرات السياسية غير المرغوب فيها.¹

2-3 الاستقلال الإداري والتنظيمي:

يشير هذا العنصر إلى مدى قدرة المؤسسات المجتمعية على إدارة شؤونها الداخلية وفقاً لقوانينها ولوائحها الخاصة، دون تدخل غير مبرر من الدولة أو السلطات المحلية. يجب أن تتمكن هذه المؤسسات من تنظيم أنشطتها بحرية لتحقيق أهدافها بفعالية دون قيود تقيدها وتقلل من فعاليتها.²

3- احترام القانون والتشريعات:

إن بناء مجتمع مدني مستدام يتطلب وجود دولة تتمتع بالقدرة على فرض القوانين وحماية الحقوق الدستورية للأفراد والجماعات. دون هذا الدور الحيوي للدولة، سيتحول المجتمع المدني إلى حالة من الفوضى. وهذا لا يعني بشكل من الأشكال الاستبداد، بل القدرة على تلبية احتياجات المواطنين

1- بن عمير، جمال الدين، "التمويل السياسي في الجزائر بين الضوابط القانونية وضرورات الإصلاح"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر: العدد 3، المجلد 6، سبتمبر 2022م، ص2245.

2- أحمد شكري الصبيحي، المرجع السابق الذكر، ص36.

ومتطلباتهم. كما أن قوة المجتمع المدني لا تتعارض مع النظام والقانون، حيث تعمل منظمات المجتمع المدني علانية وبشفافية، مما يضمن تجنب الأفكار المتطرفة وتقدير حجمها الحقيقي في المجتمع. بذلك، تتجنب هذه المنظمات فرض وصايتها على الآخرين، وتعترف بوجود مصالح مشروعة للجميع، وتسعى إلى إيجاد وسائل واقعية للتوفيق بين هذه المصالح¹.

4- التغيير السلمي والمنافسة البناءة

عند سعي المجتمع المدني لإحداث التغيير، يتعين عليه الالتزام بالوسائل والقنوات السلمية في ممارسة نشاطه، بدءًا من التعبير عن الرأي وصولًا إلى المطالبة بالتغيير والمشاركة الفعلية في عملية التغيير. يجب أن تبدأ هذه العملية بقبول منظمات المجتمع المدني للقواعد القانونية والنظام السائد، والالتزام بمبدأ العمل ضمن إطاره دون الخروج عنه أو اللجوء إلى العنف. هذا الالتزام يمثل "مساحة لتجسيد حق الإنسان في الموافقة والمخالفة، وقبول النقاش والاختلاف، والسعي لتحقيق العدالة والإنصاف"². يعبر عن اعتراف ضمني وصريح بحق الآخرين في الاختلاف وبناء العلاقات الاجتماعية على أساس التسامح والتعاون.

إن مبدأ الحوار والسلمية ليس مجرد أداة لإدارة الخلافات بطرق سلمية، بل هو أساس في تعزيز التعايش الاجتماعي. يُعنى هذا المبدأ بإتاحة الفرصة للجميع للتعبير عن آرائهم والمشاركة في النقاش العام، مما يساهم في تحقيق توازن مجتمعي. يُفضي هذا إلى بيئة تفاعلية تتيح للأفراد المختلفين في آرائهم أن يعملوا معًا بروح من الاحترام المتبادل والتفاهم.

1- أبو بلال عبد الله الحامد، المرجع السابق الذكر، ص29.

2- أبو بلال عبد الله الحامد، المرجع السابق الذكر، ص30.

لا يعني الالتزام بمبادئ الحوار والسلمية إلغاء الاختلافات أو الصراعات، بل يفرض على جميع الأطراف المختلفة قبول التنوع وعدم إقصاء الآخرين الذين يختلفون معهم في الآراء. يُعزز هذا مناخ التعايش السلمي ويعمل على تقليل التوترات الاجتماعية التي قد تنشأ من الاختلافات الفكرية والثقافية.

5- الشعور بالانتماء والمواطنة

يعد الشعور بالانتماء والمواطنة عنصراً أساسياً في بناء المجتمع المدني. تُعرّف المواطنة على أنها مجموعة من الحقوق والمسؤوليات التي تربط الأفراد بالدولة على قدم المساواة، بغض النظر عن اختلافاتهم. تعمل المواطنة على تعزيز شعور الأفراد بالولاء والانتماء، مما يدفعهم للاهتمام بالشؤون العامة، وانتقاد السياسات الحكومية، والسعي للتأثير عليها. تُعتبر هذه الروابط، التي تتجسد في مفهوم المواطنة، مفتاحاً لتحقيق التماسك الاجتماعي، حيث تزرع مشاعر الانتماء في الجماعات الصغيرة وتنميها تجاه المجتمع الكبير.

حيث أن الإرادة الشخصية تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق هذا التماسك، إذ يختار الأفراد طوعية الانخراط في اتفاقات لتأسيس منظمات المجتمع المدني. هذه المنظمات تلتزم بالعمل ضمن حدود النظام والقواعد القانونية، وتسعى لتحقيق أهدافها بالوسائل السلمية المقبولة والمسموح بها، دون اللجوء إلى العنف. يسهم هذا النهج في الحفاظ على استقرار المجتمع، حيث يمكن للأفراد العمل معاً لتحقيق الأهداف المشتركة دون خلق نزاعات تؤدي إلى الفوضى أو عدم الاستقرار.

علاوة على ذلك، تساهم هذه الجهود في خلق بيئة تسمح بالتعبير عن الرأي بحرية والمسائلة البناءة للحكومة والسلطات المختلفة، مما يعزز من روح الديمقراطية والمشاركة الفعالة في الحياة المدنية.

من خلال هذه الديناميكية، يتمكن المجتمع من التكيف مع التغيرات والتحديات بطرق سلمية ومنظمة، مع تعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة تجاه الوطن والمجتمع.¹

المبحث الثالث: الأدوار الوظيفية للمجتمع المدني

كما تتعدد معاني المجتمع المدني وخصائصه تتعدد أيضا وظائفه وأدواره في المجتمع وهذا التعدد يعكس لنا مدى أهمية المجتمع المدني ويمكننا أن نعدد وظائف المجتمع المدني في:

المطلب الأول: الوظيفة السياسية للمجتمع المدني

يمارس المجتمع المدني دورًا محوريًا في النظام السياسي لأي دولة، حيث يسهم بشكل فعال في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد. كما يساهم في حل النزاعات، وبناء القدرات، وتعزيز التنمية المستدامة، يتمكن المجتمع المدني من تمكين الأفراد وتوفير منصة للمشاركة الفعالة في الحياة السياسية. بذلك، يصبح المجتمع المدني ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار والتقدم في المجتمع، وتأسيسا على ما سبق يمكن أن نلمس الأدوار الوظيفية للمجتمع المدني من خلال الوظائف التالية:

1. المشاركة في رسم السياسات العامة وصنع القرار:

1- في هذا الصدد أنظر:

- أماني قنديل، المرجع السابق الذكر، ص100.

تساهم مؤسسات المجتمع المدني بدور جوهري في العملية السياسية عبر مشاركتها في تحديد أولويات السياسات العامة وصياغة قرارات تراعي مصالح شرائح واسعة من المواطنين. فهي تمثل آلية مؤسسية لنقل المطالب الاجتماعية إلى دوائر صنع القرار، وتؤدي وظائف متعددة تشمل جمع البيانات، إعداد الدراسات، وتنظيم الحملات التوعوية والمشاورات الشعبية. كما تتيح للمواطنين الانخراط في النقاش العام، وتوفر قنوات بديلة لمساءلة المسؤولين وتعزيز الشفافية¹. ومن خلال الشراكة مع الجهات الحكومية أو عبر الضغط المدني، تسهم هذه المؤسسات في بناء سياسة عامة أكثر شمولاً، وتُعزز من فعالية المشاركة الديمقراطية في المجتمعات الحديث

2. تعزيز الرقابة على أداء الحكومة

تقوم مؤسسات المجتمع المدني بمراقبة أداء الحكومة ومساءلتها، مما يعزز الشفافية ويقلل من الفساد. حيث تعمل هذه المؤسسات كجهات رقابية تتابع السياسات العامة وتنتشر تقارير دورية حول أداء الجهات الحكومية². كما يقوم المجتمع المدني دورًا حيويًا في ضبط توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث يعمل كجسر تواصل بين المواطنين والحكومة. يساهم المجتمع المدني في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال مراقبة أداء المؤسسات الحكومية وانتقادها عند الحاجة، مما يمنع تركيز السلطة ويحافظ على حقوق الأفراد وحياتهم³.

كما يعزز المجتمع المدني من مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية والاجتماعية، عبر تقديم المنصات والموارد التي تتيح لهم التعبير عن آرائهم ومصالحهم. من خلال المبادرات التعليمية

1- علال قاشي، "دور المجتمع المدني في عملية صنع القرار"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر: العدد 1، المجلد 2، مارس 2019م، ص359.

2- نادية أيت عبد المالك، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية الحقوق والحيات وتعزيز الحكم الرشيد -دراسة تطبيقية لمؤسسات المجتمع المدني العربي-، مجلة دراسات وأبحاث، الجزائر: جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 11، العدد 2، جوان 2019م، ص254-256.

3- أبو بلال عبد الله الحامد، المرجع السابق الذكر، ص، 39-40.

والتوعوية، يساهم المجتمع المدني في رفع مستوى الوعي لدى المواطنين بأهمية دورهم في تحقيق التوازن والاستقرار في المجتمع.

يسعى المجتمع المدني إلى تحقيق توازن بين سلطة الدولة وسلطة المجتمع من خلال مؤسساته التي تقف في وجه أي محاولات للهيمنة الكاملة من قبل الدولة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا تتعارض تجمعات المجتمع المدني مع وجود الدولة، بل تعارض استبدادها وشمولييتها. كما تعمل هذه التجمعات ضمن إطار الدولة وتعتبر جزءاً منها، وتهدف إلى تنفيذ إصلاحات سلمية تدريجية من الداخل، مع الحفاظ على استقلاليتها النسبية لضمان عدم تأثر توجهاتها بسياسات الدولة.

3. الوساطة بين المجتمع والحكومة:

تعرف هذه الوظيفة بتجميع المصالح، حيث يقوم المجتمع المدني بدور الوسيط بين الحكام والجماهير من خلال توفير وسائل الاتصال ونقل أهداف ورغبات كل من الحكومة والمواطنين بطريقة سلسلة. يتم بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائه، مما يمكنهم من التحرك جماعياً لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف. تُمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية، والغرف التجارية والصناعية، وجماعات رجال الأعمال، وسائر المنظمات الدفاعية.

تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب المختلفة والمتعارضة، ثم تجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة. في حال غياب هذه الوظيفة التنظيمية، ستواجه الحكومة صعوبة في التعامل مع الكم الهائل من المطالب المتضاربة، مما يؤدي إلى ارتباكها وربما تبني سياسات متحيزة للبعض دون الآخرين. لذا، فإن هذه الوظيفة تعني أن

المجتمع المدني لا يحمي المواطنين من تعسف الحكومة فقط، بل يحمي الحكومة نفسها من خطر الاضطرابات والاحتجاجات العنيفة. كما يساهم في الوقاية من الانقسام والصراع والتفكك داخل المجتمع¹.

4. التثقيف والتوعية:

يقوم المجتمع المدني بتثقيف المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم السياسية، مما يزيد من وعيهم السياسي ويمكنهم من المطالبة بحقوقهم.

يُعد المجتمع المدني أداة هامة لتحقيق الديمقراطية، حيث يتيح قناة للمشاركة الاختيارية في الشأن العام والسياسي. تلعب منظمات وجمعيات المجتمع المدني دوراً بارزاً في تشجيع المبادرات الفردية التي تعبر عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية الناجمة عن التطوع، بعيداً عن التعبئة الإجبارية التي تفرضها الدولة. تُعد مؤسسات المجتمع المدني الإطار المثالي لتربية المواطنين على القيم الديمقراطية وتزويدهم بخبرة هذه الممارسة. كلما كانت هذه المؤسسات أكثر ديمقراطية في هيكلها الداخلي، ازدادت قدرتها على المساهمة في التطور الديمقراطي للمجتمع ككل، وأصبحت أكثر كفاءة في غرس الثقافة الديمقراطية بين أعضائها وتدريبهم عملياً على ممارسة الديمقراطية في حياتهم اليومية².

5. تعزيز القيم الديمقراطية:

تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز القيم الديمقراطية مثل الحرية والعدالة والمساواة، وتعمل على نشر هذه القيم بين أفراد المجتمع من خلال الأنشطة التوعوية والمبادرات الاجتماعية وعلى رأس تلك الحاجات الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان، ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها والحق في معاملة متساوية أمام القانون وكذا الحق في التصويت والمشاركة

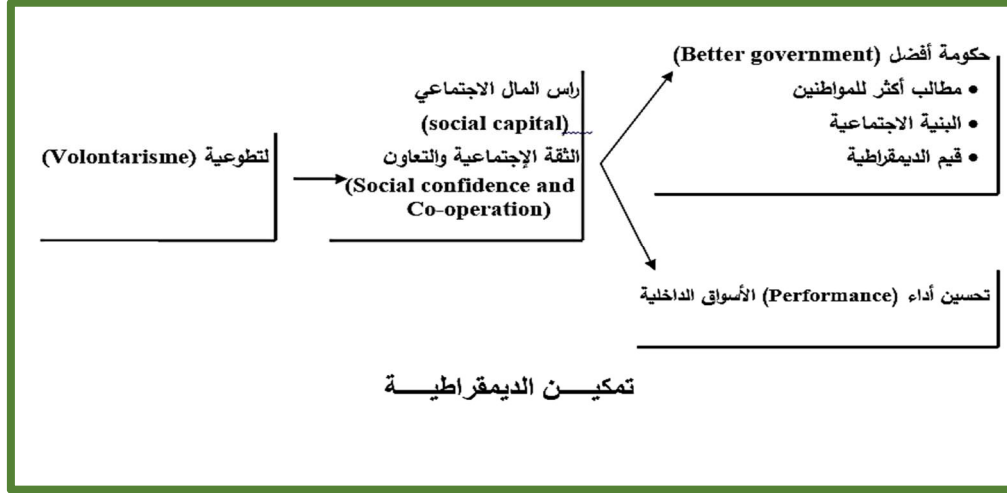
1- أنظر:

- عطية حسين أفندي، المنظمات غير الحكومية: مدخل تنموي، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006م، ص 52.

2- عبد الغفار شكر، محمد مورو، المرجع السابق الذكر، ص 69-70.

في الانتخابات والمساهمة في الحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة، وصولاً إلى الضغط والتأثير في السياسات العامة مروراً برصد تنفيذ السياسات والبرامج العامة ورفع الوعي وبناء القدرات¹.

الشكل رقم 1: دور العمل التطوعي للمجتمع المدني في تمكين الديمقراطية



Source : Putnam, Robert. Making Democracy Work : Civic Traditions in Modern Italy. Princeton : Princeton University Press, 1994, p. 8.

6. المساهمة في إعداد القيادات السياسية والاجتماعية:

تعمل مؤسسات المجتمع المدني على تدريب الأفراد وتنمية قدراتهم في مجالات متعددة، بما في ذلك القيادة والإدارة والتفاوض، مما يمكنهم من المشاركة بفعالية في الحياة السياسية.² يتطور المجتمع وتنضج حركته بقدر ما يتوافر له من قيادات مؤهلة للسير به إلى الأمام باستمرار، ولكي يواصل المجتمع تقدمه فإنه في حاجة دائمة لإعداد قيادة جديدة من الأجيال المتتالية "وتكوين القيادات الجديدة بهذا المفهوم يبدأ داخل مؤسسات المجتمع المدني في النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والتعاونيات والمنظمات الشبابية والنسائية... الخ، حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة المخزن الذي لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدراً متجدداً لإمداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها،

1- زيادة عبد الصمد، المجتمع المدني وتحديات التنمية الديمقراطية في عالم متغير، المرجع السابق الذكر، ص 150.

2- عبد الغفار شكر، محمد مورو، المرجع السابق الذكر، ص 20.

وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم، وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية، وتؤكد الدراسات الميدانية أن العناصر النشطة في مؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيها مسؤوليات قيادية هي القاعدة الأساسية التي يخرج منها قيادات المجتمع المحلية والقومية ابتداء من أعضاء المجالس الشعبية المحلية إلى القيادات البرلمانية في المجالس التشريعية إلى قيادات الأحزاب السياسية على كل المستويات¹.

7. إدارة الأزمات والصراعات:

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في إدارة الأزمات وحل الصراعات بوسائل ودية، مما يجنب اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية المعقدة. هذا النهج يوفر على الأعضاء الجهد والوقت، ويعزز من قدرتهم على حل نزاعاتهم بأسلوب سلمي داخل مؤسساتهم. عندما ينجح الأعضاء في تسوية منازعاتهم ودياً، يكسبون الثقة والخبرة اللازمة لممارسة الصراع السياسي الطبقي في المجتمع بوسائل سلمية وفعالة².

إن وجود مؤسسات المجتمع المدني يمنح الأفراد شعوراً بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية، حتى وإن كانت تعارض الحكومة وسياساتها. حيث يعبر الأفراد عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وسلمي دون الحاجة إلى استعمال العنف، طالما أن البديل السلمي ومتاح. هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة، وترسيخ السلوك الحضاري عند الاختلاف.

إن قيم المجتمع المدني وهياكله الأهلية لا تلغي الصراعات الاجتماعية، بل تنظمها وتعقلنها، وخاصة في علاقتها مع الدولة. تعمل هذه المؤسسات على تحويل الصراعات من دموية إلى معنوية

1- عبد الغفار شكر، محمد، مورو، المرجع السابق، ص 67.

2- نفس المرجع، ص 62-63.

سلمية رمزية، مما يعزز من الاستقرار الاجتماعي¹. في هذا الإطار، يعتبر القانون الأداة الفاصلة في حالة نشوب أي صراع أو نزاع داخل المجتمع، لأنه يمثل الإرادة الجماعية وهو الوسيلة الأنسب لإدارة الصراعات وحلها.

يؤكد "يورغن هابرماس" على أهمية القانون في إطار المجتمع المدني لإدارة الصراع وفق قاعدة حجة الفكرة وصلاحياتها. يعتقد هابرماس أن القانون يحسن صياغة الأزمات الاجتماعية والوقاية من أضرارها الجانبية، مما يجعل الصراعات أكثر وضوحاً بعد أن كانت كامنة في المجتمع دون أن يعي بها المواطنون. المجتمع المدني عند هابرماس قائم على وعي أفراده بأدوارهم ومدى تحكمهم في توجيه تيارات المجتمع نفسه دون أن يتأذى بالنزاعات الاجتماعية التي قد تهدد نسيجه².

المطلب الثاني: الوظيفة الاجتماعية للمجتمع المدني

للمجتمع المدني وظيفة اجتماعية هامة في تطوير وتحسين المجتمعات. حيث يلعب دوراً حيوياً في تعزيز الاستقرار الاجتماعي فهو يعبر عن التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات بهدف تحقيق الخير العام والمصلحة المشتركة. كما تعمل منظمات المجتمع المدني على تلبية احتياجات الفئات المهمشة والمحرومة من خلال تقديم الدعم والخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية. كما تساهم في رفع مستوى الوعي بالقضايا الاجتماعية والبيئية والحقوقية من خلال حملات التوعية والتثقيف.

1. الدور الإغاثي :

يمثل الدور الإغاثي أحد الأبعاد الحيوية في وظيفة المجتمع المدني، حيث تضطلع المنظمات والجمعيات المدنية بمهام محورية في الاستجابة للكوارث والأزمات الإنسانية، من خلال آليات غير

1- أبو بلال عبد الله الحامد، المرجع السابق الذكر، ص 36-37.

2- محمد الغيلاني، المرجع السابق الذكر، ص، 180-181.

حكومية تُجسّد قيم التضامن والمواطنة الفاعلة بعيداً عن منطق الدولة المركزية. ويتّسم هذا الدور بمرونة عالية وسرعة في التدخل، مستنداً في ذلك إلى دينامية المبادرات الشعبية وتعبئة الموارد المحلية والدولية¹، مما يمنحه طابعاً تشاركياً وتعددّيّاً يعكس مدى انخراط المجتمع في إدارة الأزمات وتجاوز آثارها.

2. تعزيز التماسك الاجتماعي:

يقوم المجتمع المدني بدور حيوي في تقوية الروابط الاجتماعية بين الأفراد والجماعات المختلفة في المجتمع. حيث تُعلّم منظمات المجتمع المدني الأفراد الثقة والتفاهم الاجتماعي من خلال السماح لمجموعات متنوعة من الناس، ذوي خلفيات وقيم مختلفة، بالعمل معاً والتعاطف مع بعضهم البعض. وتساهم هذه المنظمات في تعليم الأفراد قيم الاعتدال، والتسامح، والتوافق، والتعاون، والعيش جنباً إلى جنب مع مختلف الفئات الاجتماعية.

كما تعمل منظمات المجتمع المدني على تشكيل شبكات اجتماعية تربط بين فئات المجتمع المختلفة، فتخلق روابط قوية بين الأشخاص ذوي التفكير المتماثل، وتبني جسوراً بين مختلف الفئات الاجتماعية. بهذه الطريقة، تعزز هذه المنظمات التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي بين جميع أفراد المجتمع.²

3. تدعيم القيم والمبادئ الإنسانية :

تتولى مظلّمات المجتمع المدني على اختلاف أشكالها تعليم الأفراد الثقة والتفاهم الاجتماعي لأنها تسمح لمجموعة من الناس ذوي خلفيات متباينة وقيم مختلفة بالعمل معاً، والتعاطف مع الآخرين، إنها تساهم في تعليم الأفراد قيم الاعتدال والتسامح والتوافق والتعاون، والعيش جنباً إلى جنب مع فئات اجتماعية مختلفة، وعلى هذا فممنظمات المجتمع المدني تعمل على تشكيل شبكات اجتماعية تربط

1- سفيان فوكة وعبد القادر الرن، المرجع السابق الذكر، ص 87.

2- نادية أيت عبد المالك، المرجع السابق الذكر، ص 256.

فئات المجتمع مع بعضها، فهي تربط فئات المجتمع ببعضها البعض، فهي تخلق روابط اجتماعية بين الأشخاص ذوي التفكير المتماثل، وتبني جسور بين مختلف الفئات الاجتماعية¹.

4. تحسين الظروف الاجتماعية لفئات المهمشة والمحتاجة في المجتمع:

مع قدوم الثمانينات من القرن العشرين شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من عديد الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي وخصوصا في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وتولي مسؤولية توفير العمل والسكن للمواطنين.

وعندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت وراءها فراغا يحتاج إلى من يملأه وإلا تعرض المجتمع للانحيار خصوصا حين توجد مشاعر عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة حيث كانت تعتمد عليه لإشباع احتياجاتها وبالتالي قد تشعر أن الحكومات قد تخلت عنها، وهنا كان لا بد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض المجتمع للانحيار، إلى جانب الأزمة الاقتصادية والمالية هناك حالة أخرى يمكن أن تختفي فيها الدولة وتعجز أداء وظائفها اتجاه المجتمع تحت تأثير الغزو والاحتلال الأجنبي والحروب الأهلية².

صحيح أن جزءا من وظيفة منظمات المجتمع المدني هو الدفاع عن المصالح الخاصة المشتركة لفئات بعينها إلا أنها كذلك تمد يد العون والمساعدة للمحتاجين، مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع حيث مع "تزايد معدلات الفقر والبطالة والتهميش والفوارق الاجتماعية والجغرافية تدنت فعالية المؤسسات الحكومية وقدرة القطاع الخاص على توفير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية، فأصبحت مشاركة المجتمع المدني ضرورية وأساسية.

1- عبد الغفار شكر، محمد مورو، المرجع السابق الذكر، ص 69-70.

2- أبو بلال عبد الله الحامد، المرجع السابق الذكر، ص 40.

المطلب الثالث: الوظيفة الاقتصادية للمجتمع المدني

في العصر الحديث، أصبحت منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً متزايد الأهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذه المنظمات، التي تشمل الجمعيات غير الحكومية، والمنظمات الخيرية، والمجموعات المجتمعية، تسهم بشكل فعال في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة¹. كما تسعى منظمات المجتمع المدني إلى ملء الفجوات التي قد تعجز الحكومات والقطاع الخاص عن سدها، من خلال تقديم الدعم المالي والتقني، وتعزيز التعليم والتدريب، وتوفير الفرص الاقتصادية للفئات المهمشة.

كما تُعد الوظيفة الاقتصادية للمجتمع المدني عنصراً أساسياً في بناء مجتمع قوي ومستدام، حيث تعمل على خلق فرص عمل، وتعزيز الابتكار، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

1. المساهمة في التنمية الاقتصادية:

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً حيوياً في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. هذه المشاريع غالباً ما تكون عصب الاقتصاد المحلي وتساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات المحلية². تشمل أشكال الدعم التي تقدمها منظمات المجتمع المدني:

1-1 الدعم المالي: عن طريق منح القروض الصغيرة والمنح للمشاريع الناشئة. بعض المنظمات

تعمل كبنوك صغيرة تقدم قروض بفوائد منخفضة أو بدون فوائد، مما يساعد رواد الأعمال على بدء وتطوير مشاريعهم.

1- ولد سيد أحمد فال عبد الله، "دور المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية في التنمية الاقتصادية المحلية"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، الجزائر: المجلد 7، العدد 1، جوان 2022م، ص 819.

2- السيد مصطفى، مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية 95، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، أبريل 1995. ص 45.

2-1 **الدعم التقني**: وذلك بتقديم الاستشارات التقنية والتوجيه المهني لأصحاب المشاريع. يشمل ذلك

التدريب على إدارة الأعمال، التسويق، المحاسبة، والتخطيط الاستراتيجي.

3-1 **التسويق والترويج**: من خلال مساعدة المشاريع الصغيرة في الترويج لمنتجاتها وخدماتها عبر

شبكات المجتمع المدني والمعارض المحلية والدولية.

2. المشاركة في التمكين الاقتصادي للفئات الهشة:

تساهم منظمات المجتمع المدني بدورا رئيسي في تمكين الفئات الضعيفة والمهمشة اقتصادياً من

خلال توفير فرص التدريب المهني والتعليم المالي. هذا التمكين يساهم في تعزيز استقلالية الأفراد وتحسين

ظروفهم الاقتصادية. وتشمل هذه الجهود¹:

1-2 **برامج التدريب المهني**: ويكون ذلك بنظم ورش عمل ودورات تدريبية تركز على تطوير مهارات

مهنية محددة، مثل الحرف اليدوية، التكنولوجيا، الزراعة، والخدمات. هذه البرامج تساعد الأفراد

في اكتساب مهارات جديدة تمكنهم من الحصول على وظائف أفضل أو بدء مشاريعهم الخاصة.

2-2 **التدريب المحاسبي**: عن طريق تقديم برامج تعليمية تهدف إلى تحسين المعرفة المالية للأفراد،

بما في ذلك كيفية إدارة الأموال، الادخار، الاستثمار، والتخطيط المالي الشخصي. هذا النوع

من التعليم يساعد الأفراد على اتخاذ قرارات مالية أكثر حكمة واستدامة.

3-2 **التوظيف والدعم**: وذلك بالعمل مع الشركات المحلية والحكومية لخلق فرص توظيف للفئات

المهمشة وتقديم الدعم اللازم لهم للاندماج في سوق العمل.

1- خيرات سيد عبد الحكيم، "دور منظمات المجتمع المدني في دعم المبادرات المجتمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية"، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، مصر: العدد 2، المجلد 21، يوليو 2023م، ص 67.

3. المساهمة التنموية المستدامة:

لقد تطور مفهوم التنمية خلال العقود الأخيرة، حيث أنه لم يعد محصوراً بمؤشرات تقنية وكمية فحسب، بل أصبح يشمل مؤشرات كثيرة أخرى تعكس مختلف الجوانب المتعلقة بمواصفات المعيشة. إذ لم تعد المحددات حصراً بمؤشرات الدخل (دخل الفرد) والصحة، (وفيات الأطفال والعمر المتوقع عند الولادة) والتعليم (معدلات الأمية) إنما باتت تتضمن مؤشرات نوعية تعكس الاحتياجات الأساسية للإنسان، لاسيما التي لها علاقة بالمشاركة السياسية ونوعية الحياة فضلاً عن الجوانب الثقافية¹، ويمكن للمجتمع المدني الإسهام في هذا الجانب من خلال الجوانب التالية:

1-3 المبادرات البيئية والتنمية المستدامة: تساهم منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية

المستدامة من خلال دعم المبادرات البيئية والمشاريع التي تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استخدامها بطرق مستدامة.

2-3 دعم وتطوير المشاريع البيئية: تهدف المشاريع البيئية إلى الحفاظ على البيئة، مثل برامج إعادة

التشجير، الحفاظ على التنوع البيولوجي، وإدارة الموارد المائية. هذه المشاريع تساعد في حماية البيئة وتقليل التأثير السلبي للنشاطات البشرية عليها².

3-3 المساهمة في التوعية البيئية: من خلال تنظيم حملات توعوية لنشر الوعي بأهمية الحفاظ

على البيئة والاستدامة. تشمل هذه الحملات ورش عمل، ندوات، ومواد تعليمية تستهدف جميع فئات المجتمع.

1- معمري بن عيسى، "التنمية: تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية"، مجلة أبحاث، الجزائر: العدد 1، المجلد 3، أبريل 2018م، ص 56-58.

2- بن عيسى فاطمة الزهراء، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المبادرات البيئية المحلية، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، الجزائر: العدد 7، المجلد 4، ديسمبر 2024، ص 115-119.

4-3 تشجيع استخدام التكنولوجيا المستدامة: بدعم وترويج استخدام التقنيات المستدامة في مختلف

القطاعات، مثل الزراعة المستدامة، الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات. هذا النوع من المبادرات

يسهم في تقليل البصمة الكربونية ويعزز استخدام الموارد بكفاءة أكبر.

المبحث الرابع: وسائل تأثير المجتمع المدني في الفضاء العام

يعتمد المجتمع المدني على جملة من الوسائل والأدوات والتي يستخدمها "كآليات" لتحقيق أهدافه وقيامه الأدوار المنوطة به، يمكن أن نجمل هذه الوسائل في:

المطلب الأول: الوسائل التقليدية للمجتمع المدني

تعتبر الوسائل التقليدية للمجتمع المدني ركيزة أساسية في بناء المجتمعات ودعم استقرارها على مر العصور، تسهم هذه الوسائل في تحسين جودة الحياة وتعزيز قيم التعاون والتكافل. وبرغم ظهور الوسائل الحديثة، تظل الوسائل التقليدية رافداً مهماً يستند إليه المجتمع في مواجهة التحديات المختلفة وتحقيق التنمية المستدامة.

1. التنشئة الاجتماعية:

يُعتبر التنشئة الاجتماعية من أهم الوسائل التي يعتمد عليها المجتمع المدني لتحقيق أهدافه وأداء مهامه. تركز التربية المدنية، على عكس التربية العامة، على علاقة الفرد بمحيطه الاجتماعي والبيئي والوطني¹.

تستند التربية المدنية إلى مبدأ أساسي وهو أن الإنسان لا يعيش منعزلاً في أي مرحلة من مراحل حياته، بل هو جزء لا يتجزأ من جماعة، ولا يمكنه العيش خارج إطارها. يرتبط الفرد بجماعته بشكل دائم، وهذا الارتباط هو ما يعزز شعور الانتماء. ويُعرف الباحثون التربية المدنية بأنها "الجانب من التربية الذي يُنمي شعور العضوية في جماعة، مما يساعد على تحقيق التماسك والتكافل لفائدة الجميع. إن انضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر بشكل كبير في حالته النفسية، حيث يمنحه شعوراً بالانتماء ويحدد له هوية مستقلة. من خلال الجماعة، يشارك الفرد في الأنشطة العامة، ويتعلم

1 - فضيلة بن عبد الله، المجتمع المدني وبناء مجتمع المواطنة: التحديات والمعوقات، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، الجزائر: جامعة باتنة 1، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2020، ص 134.

الاستماع إلى آراء الآخرين وقبول نتائج الحوار المتفق عليها من الأغلبية، مع التعبير عن معارضته بشكل سلمي. تهدف التربية المدنية إلى تكييف الإنسان مع متطلبات عصره ومحيطه الاجتماعي. هذه المتطلبات لا يختارها الفرد نظرياً، بل يواجهها كواقع نتج عن عوامل متعددة ومتداخلة. لذا، يجب على الفرد التكيف مع هذا الواقع ليندمج في مجتمعه ويمارس دوره بفعالية².

التربية المدنية تهدف إلى تزويد الأفراد بمجموعة من المهارات التي تمهد لبناء مستقبل قائم على الديمقراطية، وتعزز التعلق بالوطن. يتم غرس هذه المهارات بشكل متكامل داخل الأسرة، وفي المدارس، وفي الأندية الاجتماعية لتحقيق أهداف التربية المدنية. يعمل التربويون المدنيون على تعليم مفاهيم الحكم الديمقراطي والمواطنة بشكل منظم، ويؤكدون على المعايير التي تمكّن الأفراد من فهم المفاهيم الأساسية مثل الدستورية، والديمقراطية، وحقوق المواطنين. كما يدرّبون الطلاب على استخدام هذه المعايير في تنظيم وعرض المعلومات المتعلقة بالمؤسسات السياسية وأدائها³.

2. الوسائل القانونية والقضائية:

غالباً ما تلجأ منظمات المجتمع المدني إلى المحاكم للدفاع عن حقوق وحريات الأعضاء التي تعرضت للاعتداء أو الانتهاك من قبل الدولة أو الجماعات الأخرى في المجتمع، مع المطالبة بالتعويض والإنصاف للضحايا. كلما كانت تجمعات المجتمع المدني قوية، تعزز استقلال القضاء، وكلما ضعفت، ضعف استقلاله. وعندما يضعف القضاء، يساهم ذلك في قمع قيم المجتمع المدني وتجمعاته الأهلية من خلال تجريم دعاة الإصلاح. هناك علاقة تجاذبية بين قوة المجتمع المدني واستقلال القضاء. في

2- العوجي مصطفى، التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف، الرياض: المركز العربي للدراسات والتدريب، 1985 ص 121.

3 - J. Patrick John: education for engagement in civil society and government، Eric Digest university. EDO – So September 1998p 2.

مصر، تمكن القضاء من إصدار أحكام سياسية رغم الضغوط التنفيذية، حيث تم تأسيس جميع الأحزاب المصرية والصحف بناءً على أحكام قضائية⁴.

3. وسائل الاعلام التقليدية:

من وظائف المجتمع المدني التأثير في الرأي العام بغية الوصول إلى مواقف مشتركة تجاه قضايا معينة، ومن أهم الوسائل وأنجعها للوصول إلى هذا الهدف هو الاعتماد المباشر على وسائل الإعلام المختلفة، فلوسائل " الإعلام تأثير كبير على توليد الاهتمام بالشؤون العامة عن طريق إبرازها وتقديمها باستمرار لاهتمام المواطنين، وكلما ازداد تركيز وسائل الإعلام على قضية سياسية كلما قلت الحيرة والتردد حيال ذلك الموضوع بين الجمهور وفي نفس الوقت ربما أدت وسائل الإعلام بطريقة ربما لا تكون مقصودة إلى تنمية معنى اللامبالاة السياسية بين عدد من الجمهور"⁵.

لقد أصبح من الثابت أن وسائل الإعلام لها تأثير مباشر على سلوك الأفراد سواء تعلق الأمر بالجوانب، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية وحتى الثقافية ولقد أصبح لوسائل الإعلام المعاصرة دور كبير في تكوين الصور الذهنية عند الأفراد عن الدول والمواقف والأحداث، بل يمكن القول إنها تؤثر في الطريقة التي يدرك بها الناس الأمور والطريقة التي يفكرون بها وفي سلوكهم نحو عالمهم الذي يعيشون فيه.

وبحكم أن المجتمع المدني مبني على الحقوق الأساسية، فإن ذلك يعطينا فكرة عن بنيته الاجتماعية وأنه مرتبط بحرية الرأي وبحرية التجمع وحق تأسيس الجمعيات، فهذه كلها ترسم معالم وحدود نشاط الجمعيات التطوعية التي تدخل في تشكيل الرأي العام وتعالج قضاياها، هذه الجمعيات تقترح نفسها كناطق باسم الجماعات التي تعبر عن رأيها بشكل مباشر، أو الجماعات التي يصعب تنظيمها، كما

4 - أبو بلال عبد الله الحامد، المرجع السابق الذكر، ص 38.

5- غازي إسماعيل برباعة، الرأي العام والعلاقات العامة، عمان: دار البشير، 1983، ص 56.

أنها ترسم أهدافا ثقافية ودينية أو إنسانية تسعى إلى انجازها، في حين تضمن البنية التحتية الإعلامية للتواصل قبول الآراء المتنافسة وتحمي تنوعها وتعددتها⁶.

4. تأسيس الجمعيات والمنظمات غير الحكومية:

إن الانخراط المؤسسي ضمن الأطر التنظيمية للجمعيات والمؤسسات المجتمعية من أبرز الآليات التي يعتمد عليها المجتمع المدني في تفعيل أدواره وتحقيق وظائفه الأساسية، لما يوفره هذا التهيكل من بنية تنظيمية قادرة على توجيه الجهود وتعزيز الفاعلية في الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والتنموية،، حيث يتسنى للأفراد الدخول في عضوية أكثر من جمعية ومنظمة في نفس الوقت فيؤدي هذا التداخل في عضوية مؤسسات المجتمع المدني إلى خلق مصالح مشتركة بينها جميعا ويخلق مناطق للاتفاق والالتقاء بما يزيد من تعاونها المشترك وتسامحها مع بعضها البعض .

"إن الأمريكيان من جميع الأعمار ومن جميع المنازل ومن مشارب مختلفة نجدهم يكونون الجمعيات، ليس لهم جمعيات اقتصادية وصناعية فقط حيث الكل يشارك فيها، لكن لهم أيضا أنواع كثيرة أخرى من دينية وأخلاقية مهمة وغير مهمة جمعيات عامة وأخرى خصوصية جمعيات عملاقة وأخرى صغيرة جدا، إن الأمريكيان يكونون جمعيات حتى لوظيفة إقامة الحفلات، ولتأسيس الأديرة، أو بناء الفنادق الريفية، أو لرفع الكنائس، وأيضا جمعيات لنشر الكتب، ولإرسال المبشرين إلى أقاصي الأرض، وبهذه الطريقة يؤسسون المستشفيات والسجون والمدارس⁷.

إن هذا الانتشار الموسع والمكثف للجمعيات يجعل المجتمع المدني متواجدا في مختلف مناحي الحياة ويلمس جميع شرائح المجتمع مما يضمن فاعليته وقدرته على القيام بوظائفه على أكمل وجه.

6- محمد الغيلاني، المرجع السابق الذكر، ص 286.

7- عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية (من القرن التاسع عشر إلى اليوم: دراسة مقارنة) ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، المرجع السابق الذكر، ص 95.

5. الحوار والتفاوض:

إنه من المؤكد أن هناك وظائف مشتركة بين الدولة والمجتمع المدني، حيث يعتبر هذا الأخير أداة مساعدة للدولة في الكثير من الجوانب مثل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإشباع الاحتياجات الأساسية وضبط سلوك الأفراد والجماعات وتنظيم معاملاتهم...إلخ.

ولكن الدولة تتفرد ببعض الوظائف نتيجة امتلاكها وحدها لسلطة استخدام القوة المادية لقمع الخارجين عليها وفرض القانون والنظام والحفاظ على كيان المجتمع، فالدولة هي تنظيم سياسي مركزي له سلطة عامة في شؤون المجتمع كله، بينما يقتصر اهتمام المجتمع المدني على الشؤون الخاصة لبعض الفئات والجماعات دون غيرها، وفي حين تحكم الدولة قوانين عامة وثابتة وموضوعية ومجردة، تخضع تنظيمات المجتمع المدني لقواعد متغيرة بحسب تغير موازين القوة والمصالح.

هذه المعطيات توصلنا إلى أن علاقة المجتمع المدني بالدولة قد تعترضها عدة حالات ففي بعض الأحيان تكون علاقة المجتمع المدني بالدولة قائمة على التنسيق حيث تتعدد مجالات هذا التنسيق، فالدولة تضع القوانين المنظمة للمجتمع المدني ولتأسيس الجمعيات والمنظمات وإشهارها ولتحديد مصادر التمويل وأحقية الحصول على المساعدات وفي المقابل فإن منظمات المجتمع المدني تقوم بدور قنوات التواصل بين السلطة الحاكمة والمجتمع.

أما في حالات أخرى فإن علاقة المجتمع بالسلطة الحاكمة تحكمها المساومة، فالمجتمع المدني قد يصطدم بالدولة بشأن تقييم بعض الممارسات أو التطرق لنوع من المشكلات "بحيث لا يكتفي بمجرد التعرف عليها ورصدها فقط ولكنه يعمل على إعادة صياغتها في صورة مقنعة ومؤثرة، بل العمل على تضخيمها وتهويلها بحيث تمثل عبئا على أجهزة القرار"⁸ وبالتالي "يكون بإمكان المجتمع المدني ممارسة

8 -HABERMAS JURGEN ; DROIT ET DEMOCRATIE ENTRE FAIT ET NOMS ;
GALLIMARD, PARISM : 1997 p386

التأثير على المجال العام، من خلال رأيه العام أي التأثير على الأجهزة البرلمانية والضغط على النظام السياسي لتفعيل هذا الرأي العام بالتأثير في أجهزة السلطة الرسمية"⁹

المطلب الثاني: الوسائل الحديثة للمجتمع المدني

لوسائل المجتمع المدني الحديثة دور حيوي ومهم في تعزيز المشاركة المجتمعية وتفعيل الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة. تشمل هذه الوسائل مجموعة واسعة من الأدوات والتقنيات التي تساعد الأفراد والجماعات على التعبير عن آرائهم والمشاركة في اتخاذ القرارات العامة. بفضل هذه الوسائل الحديثة، أصبح للمجتمع المدني قدرة أكبر على التفاعل مع الحكومات والمؤسسات الرسمية، والمساهمة بشكل فعال في رسم السياسات العامة ومراقبة تنفيذها، مما يساهم في بناء مجتمعات أكثر عدلاً وشفافية.

1. التشبيك:

التشبيك (Internetworking) هو عملية ربط شبكات متعددة ببعضها البعض لتشكيل شبكة أوسع تسمح بتبادل البيانات والمعلومات. يُستخدم هذا المفهوم بشكل واسع في مجال تكنولوجيا المعلومات، ولكنه يكتسب أهمية متزايدة في مجتمع المدني لتعزيز التواصل والتعاون بين المنظمات المختلفة. دعونا نستعرض كيفية تطبيق هذا المفهوم في المجتمع المدني¹⁰.

في مجال المجتمع المدني، يشير التشبيك إلى إقامة علاقات واتصالات بين منظمات المجتمع المدني، الهيئات الحكومية، والشركات الخاصة بهدف تحقيق أهداف مشتركة وتعزيز الجهود الجماعية.

9- محمد الغيلاني، المرجع السابق الذكر، ص29.

10 Castells, Manuel. The Rise of the Network Society. 2nd ed. Chichester : Wiley-Blackwell, 2010, p. 86.

يمكن أن يتضمن ذلك استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لتبادل المعلومات، تنسيق الأنشطة، والتعاون في المشاريع المختلفة¹¹.

أحد الأمثلة على التشبيك في المجتمع المدني هو إنشاء منصات إلكترونية تتيح للمنظمات التواصل ومشاركة الموارد والخبرات. هذه المنصات تساعد على بناء شراكات قوية وتوفير بيئة لدعم المبادرات المشتركة، مما يساهم في تعزيز العمل المجتمعي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتشبيك أن يسهل تنظيم الحملات التوعوية وجمع التبرعات على نطاق واسع، مما يزيد من تأثير هذه الحملات ويعزز من قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة.

التشبيك يمكن أن يكون أداة قوية لتعزيز الشفافية والمساءلة، حيث يتيح للجمهور الاطلاع على الأنشطة والمشاريع المختلفة والتفاعل معها. كما يساعد في تقليل الفجوات الرقمية من خلال توفير منصات تتيح للجميع الوصول إلى المعلومات والمشاركة في النقاشات المجتمعية.

بالتالي، يمكن القول إن التشبيك يعد من العوامل الحيوية التي تساهم في تعزيز التعاون والابتكار في مجال المجتمع المدني، مما ينعكس إيجاباً على المجتمعات ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

2. وسائل التواصل الاجتماعي:

تُعتبر وسائل التواصل الاجتماعي من أبرز وسائل المجتمع المدني الحديثة التي أحدثت تحولاً جذرياً في كيفية التواصل والتفاعل بين الأفراد والمجتمعات. فمن خلال منصات مثل فيسبوك، تويتر، وإنستغرام، أُتيحت فرص جديدة للتواصل الفوري ونشر المعلومات والأفكار على نطاق واسع وبسرعة غير مسبوقة. هذه الوسائل تُمكن المستخدمين من التعبير عن آرائهم بحرية، وتنظيم الحملات المجتمعية،

11 - Smith, Mark. "Social Networking and Community Participation : The Role of Web 2.0 Technologies." *Journal of Community Informatics*, vol. 4, no. 3, 2012, p. 19.

وحشد الدعم لقضايا معينة بفاعلية كبيرة. كما تلعب دوراً حيوياً في نشر الوعي والتعليم¹²، حيث يمكن للمنظمات والأفراد مشاركة محتوى تثقيفي وتوعوي يصل إلى جمهور واسع. بفضل هذه الأدوات، أصبحت المجتمعات أكثر تلاحماً وتفاعلاً، مما يسهم في تعزيز المشاركة المدنية وتقوية الروابط الاجتماعية في العالم الرقمي المعاصر.

3. مراكز البحث والدراسات :

مراكز الأبحاث والدراسات أو صناديق الفكر أو بنوك التفكير أو حتى مصطلح خزان الأفكار كما توحى بذلك الترجمة الحرفية لعبارة *think – tanks*، هي مصطلحات تشير إلى شيء واحد، وهذه المصطلحات على تعددها وتنوع مضامينها أحياناً، ما زالت تستخدم كلها للدلالة على هيئات أو مؤسسات البحث العلمي، بأصنافها وأنواعها المختلفة¹³. وتُعد مراكز البحث والدراسات من أبرز وسائل المجتمع المدني الحديثة التي تساهم بشكل كبير في تقدم المعرفة وتطوير السياسات العامة. هذه المراكز تعمل على إجراء البحوث العلمية والدراسات المتعمقة في مختلف المجالات، مثل الاقتصاد، والسياسة، والاجتماع، والصحة، مما يوفر بيانات دقيقة وتحليلات موضوعية تساعد في اتخاذ القرارات المستنيرة. كما تساهم في نشر المعرفة من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل، بالإضافة إلى إصدار التقارير والأوراق البحثية التي تساهم في إثراء النقاشات العامة وصياغة السياسات الفعالة¹⁴. بفضل جهود

12 - Taylor, Maureen, Kent, Michael L., & White, William J. "How Activist Organizations Are Using the Internet to Build Relationships." *Public Relations Review*, vol. 27, no. 3, 2001, pp. 263–284.

13- انظر في تعريف مراكز الابحاث وتصنيفاتها المختلفة:

McGann, James G. *Think Tanks and Policy Advice in the United States**. Philadelphia : Foreign Policy Research Institute, 2005, pp. 4–10

14- احمد المالكى: الأدوار المطلوبة من مراكز الفكر العربي، المجلة الالكترونية العربي 21، بتاريخ 5 فبراير

2018، يتم الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني التالي: <https://arabi21.com/story> تم تصفحه بتاريخ:

2023/03/17

هذه المراكز ، يتم تسليط الضوء على القضايا المهمة وتقديم حلول مبتكرة للمشكلات المعاصرة، مما يعزز دور المجتمع المدني في دعم التنمية المستدامة وتعزيز رفاهية المجتمعات.

المبحث الخامس: مؤشرات فاعلية المجتمع المدني

هناك جملة من المؤشرات والتي يمكن من خلالها التعرف على مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني ومدى قدرتها الفعلية على الاضطلاع بالوظائف المنوطة بها.

المطلب الأول: المؤشرات التنظيمية والإدارية

تعد المؤشرات التنظيمية والإدارية أدوات حيوية لقياس وتقييم الأداء في المؤسسات والمنظمات. حبت تعكس هذه المؤشرات مدى تحقيق الأهداف المحددة وتساعد في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير. تشمل المؤشرات التنظيمية والإدارية مجموعة واسعة من المعايير التي تغطي مختلف جوانب العمل المؤسسي.

1. نسبة الحضور في الجمعية العامة:

تعتبر الجمعية العامة في أي مؤسسة مدنية كالجمعيات، النقابات... هي أعلى سلطة، حيث تضم جميع أعضاء المؤسسة، وهي تجتمع بشكل دوري مرة كل سنة على الأقل، وكلما كان عدد المشاركين في الجمعية العامة كبيراً فإن ذلك يدل على فاعليتهم وذلك من خلال إسهامهم في عملية صياغة البرامج، وصياغة القرارات اللازمة كما يتاح للأعضاء من خلال حضور اجتماعات الجمعية العمومية مراقبة الأداء ومحاسبة مجلس الإدارة على نشاطه، وما حققه من إنجازات، ويساهمون بذلك في إعلاء شأن قيم

الشفافية والمحاسبة في الحياة الداخلية للمؤسسة أو المنظمة¹⁵ وهي قيم أساسية في الممارسة الديمقراطية في المجتمع كله ويساعدهم ذلك على العمل وفق هذه القيم في الحياة العامة للمجتمع وخاصة في الحياة السياسية.

2. معدلات التغيير في المستويات الإدارية:

من أبرز الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية هي مبدأ التداول على السلطة وبالتالي فإن الحكم على مدى ديمقراطية أي تنظيم يمكن ملاحظته من خلال حجم ومعدلات التغيرات التي تكون على مستوى هيئاته القيادية، وبالتالي فإن تطبيق هذا المعيار يمكننا من معرفة مدى ديمقراطية تنظيمات المجتمع المدني في بنيتها الداخلية¹⁶، فإذا نجحت مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التداول داخلها في هيئاتها القيادية المنتخبة، وفرت بذلك أعدادا متزايدة من القيادات تتحرك للنشاط في مجالات سياسية مباشرة، وتساهم في تعزيز الديمقراطية السياسية في المجتمع كحصيلة ونتيجة لتعزيز الممارسة الديمقراطية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالمجتمع.

3. آلية صناعة القرارات:

لضمان فاعلية المجتمع المدني، ينبغي أن تكون مؤسساته مبنية على قواعد ديمقراطية، وذلك بتوزيع السلطات وعدم احتكارها من طرف شخص واحد، وكذا عدم احتكار عملية صناعة واتخاذ القرار في جهات ضيقة، وكذلك عدم التعسف في استعمال السلطة من طرف الرؤساء والمشرفين، لهذا كان لزاما اعتماد النمط الديمقراطي داخل مؤسسات المجتمع المدني من خلال إصدار القرارات فيها طبقا لما يحدده نظامها الأساسي أي من السلطة المختصة سواء كانت مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية، وأن

15- بن عيسى فاطمة الزهراء، الحوكمة داخل منظمات المجتمع المدني: بين متطلبات الشفافية وآليات المحاسبة، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع المدني، الجزائر: العدد 5، المجلد 2، ديسمبر 2023، ص 96-98.

16- أيت عبد المالك نادية، " المرجع السابق الذكر، ص 254-256.

تطرح أولا كافة الآراء حول القضية المطلوب استصدار قرار بشأنها، ويتم الاستماع إلى أصحابها ويجري النقاش بحرية قبل صدور القرار، وأن تطرح الآراء المختلفة للتصويت ويحترم رأي الأغلبية.

ومن جهة أخرى يجب توزيع المسؤولية داخل الهيئة القيادية وداخل المؤسسات كلها، فلا ينفرد بالتنفيذ شخص قيادي واحد بتحمل جانب من مسؤولية التنفيذ، وبذلك يكتسب أكبر عدد منهم خبرات لها قيمتها في تكوين شخصيته القيادية تساعده على مزيد من النضج للممارسة القيادية وتعزيز القيم والآليات الديمقراطية، فتصبح بذلك الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني مثلا ايجابيا ينعكس على مجالات المجتمع الأخرى¹⁷.

4. القدرة على التكيف:

يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، فإذا كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضائل أهميتها وربما القضاء عليها¹⁸، وثمة أنواع للتكيف هي:

4-1 التكيف الزمني: ويقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، إذ كلما طال وجود

المؤسسة، ازدادت مصداقيتها وفعاليتها للاستجابة للمتغيرات المحيطة بها.

4-2 التكيف الجيلي: " ويقصد به القدرة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها،

فكلما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة سلميا وإبدال مجموعة القادة بمجموعة

أخرى، ازدادت درجة مؤسستها، ومثل ذلك يعبر عن مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات

التطور الاجتماعي والاقتصادي".¹⁹

17- نادية أيت عبد المالك، "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية الحقوق والحريات وتعزيز الحكم الرشيد"، مجلة دراسات وأبحاث، الجزائر: المجلد 11، العدد 2، جوان 2019، ص 251-260.

18- نوال بوزيد، "التكيف التنظيمي كمدخل لتحقيق الفعالية التنظيمية في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الباحث، الجزائر: العدد 18، ديسمبر 2021، ص 112-114.

19- أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق الذكر، ص 34-35.

3-4 التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف

المستجدة حتى لا تتحول إلى دغمة معزولة نهائياً وكليا عن المحيط الذي تعيش فيه.

المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية والتأثير المجتمعي

تعتبر المؤشرات الاجتماعية والتأثير المجتمعي من الأدوات الهامة التي تساهم في فهم وتحليل حالة المجتمع المدني ومدى تطوره. تلعب هذه المؤشرات دوراً رئيسياً في تقديم صورة شاملة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتساعد في قياس تأثير السياسات والبرامج المختلفة على حياة الأفراد والمجتمع ككل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قياس التأثير المجتمعي يساعد في تقييم فعالية المبادرات والمشاريع المجتمعية، مما يتيح للمؤسسات تحسين خططها وبرامجها لتحقيق أقصى فائدة للمجتمع. تساهم هذه العمليات في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتضمن تحقيق تحسينات ملموسة في جودة الحياة للأفراد.

1. مستوى المشاركة المجتمعية :

يقاس مستوى المشاركة المجتمعية بعدد المنظمات والجمعيات القائمة وحجم العضوية، أي عدد الأعضاء وحجم الموارد المادية والبشرية التي تمتلكها تلك الوحدات وتمكنها من تمويل نشاطها وتغطية احتياجات أعضائها ذاتياً، فكلما زادت هذه المؤشرات، فإنها تدل على مدى اتساع مساحة الحركة المتاحة أمام وحدات المجتمع المدني وما تتمتع به من حرية في التعبير والتجمع والتنظيم²⁰.

وعندما تتوافر لأوسع دائرة من المواطنين إمكانية المشاركة الفعالة من خلال منظمات المجتمع المدني، وعندما تتوافر لهذه المنظمات حياة داخلية ديمقراطية تمكن الأعضاء من القيام بهذه الأدوار في

20- بلباي إكرام، "بنية المجتمع المدني في الجزائر وأسس تفعيله"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجزائر: المجلد 6، العدد 4، ديسمبر 2021، ص 960-962.

نشاط هذه المنظمات وحياتها الداخلية، هنا تنشأ إمكانية حقيقية لقيام مجتمع مدني شعبي وديمقراطي يكون بمثابة البيئة التحتية لنظام ديمقراطي فاعل في المجتمع كله.

كما تُعدّ الطوعية أحد الأسس الرئيسية التي يقوم عليها المجتمع المدني، ولا يمكن تصور وجود مجتمع مدني قوي إلا من خلال مساهمة الأفراد بطريقة اختيارية وحرّة في خدمة المجتمع دون انتظار مقابل مادي.

ومع ذلك، لا يعني هذا انعدام وجود بعض الأفراد الذين يقدمون خدمات بمقابل مادي، بشرط ألا يصبح ذلك النهج السائد بين جميع أعضاء المنظمة المدنية. إذا تجاوز عدد العاملين بأجر عدد المتطوعين، فإن ذلك يشير إلى انحراف كبير عن الأسس التي تأسست عليها مؤسسات المجتمع المدني، والتي تعتمد في جوهرها على العمل التطوعي. في هذه الحالة، تتحول هذه المنظمات إلى مؤسسات خدمة يُقدّم فيها العمل من قبل مجموعة من الموظفين والعاملين بأجر، مما يبعدها عن رسالتها الحقيقية في المجتمع²¹.

2. الأثر الاجتماعي:

يُعد الأثر الاجتماعي من أبرز المؤشرات التي تعكس فاعلية المجتمع المدني في تحقيق أهدافه. يمكن قياس هذا الأثر من خلال التحولات الإيجابية في حياة الأفراد والمجتمعات التي تستفيد من برامج ومبادرات هذه المنظمات. على سبيل المثال، يمكن ملاحظة تحسين مستوى التعليم وزيادة الوعي الصحي بين الفئات المستهدفة، بالإضافة إلى تعزيز قيم المواطنة والتضامن الاجتماعي. كذلك، يسهم المجتمع المدني في تمكين الفئات المهمشة ودعم حقوق الإنسان، مما يؤدي إلى تقليل الفجوات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية. يتمثل الأثر الاجتماعي أيضًا في تعزيز الروابط المجتمعية وبناء الثقة بين

21- عبد الغفار شكر، محمد مورو، المرجع السابق الذكر، ص75-76.

الأفراد والمؤسسات، مما يخلق بيئة أكثر استقرارًا وتعاونًا²². من خلال هذه التأثيرات الملموسة، يظهر المجتمع المدني كقوة دافعة للتغيير الإيجابي والتنمية المستدامة، مؤكدًا بذلك فاعليته وأهميته في بناء مجتمعات مزدهرة ومترابطة.

3. القدرة على نشر الوعي والتثقيف :

يعد نجاح المجتمع المدني في نشر الوعي والتثقيف حول القضايا المجتمعية المختلفة من أبرز المؤشرات التي تعكس فاعليته وقدرته على إحداث تغيير إيجابي في السلوكيات والمفاهيم. من خلال مبادراته المتنوعة وحملاته التوعوية، يتمكن المجتمع المدني من الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع، مسهمًا بذلك في رفع مستوى الوعي حول قضايا حيوية مثل حقوق الإنسان، الصحة العامة، البيئة، والتعليم. تعتمد هذه المنظمات على وسائل متعددة لنقل رسالتها، بدءًا من الورش التفاعلية والمحاضرات، وصولًا إلى الحملات الإعلامية عبر وسائل التواصل الاجتماعي. بفضل جهودها المستمرة والمبتكرة، نجحت هذه المنظمات في تغيير العديد من المفاهيم والسلوكيات السلبية، مما أدى إلى خلق بيئة أكثر وعيًا وتفاعلاً مع التحديات المجتمعية المختلفة. إن دور المجتمع المدني في هذا السياق يبرز كعنصر أساسي في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التغيير الإيجابي في المجتمع²³.

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية والمالية

إن المؤشرات الاقتصادية والمالية من أهم الأدوات التي تساعد في قياس فاعلية المجتمع المدني. وتتجلى هذه الفاعلية في قدرة المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية على جمع التمويل وإدارته بكفاءة لتحقيق أهدافها التنموية والاجتماعية. تشمل هذه المؤشرات معدل جمع التبرعات، نسبة الإنفاق

22- جلول دليلة، "دور المجتمع المدني في تفعيل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة"، مجلة الراصد العلمي، الجزائر: المجلد 9، العدد 1، جويلية 2022، ص 90-93.
23- جلول دليلة، المرجع السابق الذكر، ص 93-95.

على البرامج والمشاريع مقابل النفقات الإدارية، ومعدل النمو في عدد المستفيدين من الخدمات التنموية الشاملة المقدمة. إضافة إلى ذلك، بفضل هذه المؤشرات، يمكن تقييم مدى تحقيق المجتمع المدني لأهدافه والمساهمة في:

1. التمويل المستدام:

تعتبر كفاءة منظمات المجتمع المدني في تحقيق التمويل المستدام مؤشراً مهماً على فاعليتها واستدامتها على المدى الطويل.²⁴ حيث يعكس التمويل المستدام قدرة هذه المنظمات على تأمين الموارد المالية الضرورية لتنفيذ برامجها ومشاريعها بشكل مستمر، دون الاعتماد الكامل على تبرعات أو منح قصيرة الأجل. تحقيق التمويل المستدام الذي يتطلب استراتيجيات مبتكرة ومتنوعة، مثل تطوير شراكات قوية مع القطاع الخاص، وإطلاق حملات جمع تبرعات فعالة، واستثمار الموارد في مشروعات مدرة للدخل. بالإضافة إلى ذلك، يساعد التنوع في مصادر التمويل على تقليل المخاطر المالية وضمان استقرار العمليات اليومية.

عندما تتمكن منظمات المجتمع المدني من تأمين تمويل مستدام، فإنها تكون أكثر قدرة على التخطيط بعيد المدى وتنفيذ برامجها بكفاءة وثبات. كما يعزز ذلك من ثقة المانحين والشركاء والمستفيدين في قدرتها على تحقيق أهدافها وتحقيق تأثير إيجابي ومستدام في المجتمع.²⁵

24- نضرة قماري بن ددوش، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، الجزائر: جامعة معسكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 2، 2016، ص 106.

25- جلول دليلة، المرجع السابق الذكر، ص 97-98.

باختصار، يُعتبر التمويل المستدام دليلاً على فاعلية منظمات المجتمع المدني، حيث يعكس قدرتها على الابتكار والاستدامة المالية، مما يمكنها من الاستمرار في أداء دورها الحيوي في التنمية المجتمعية وتحقيق التحسينات المستدامة في حياة الأفراد.

2. الكفاءة في استخدام الموارد:

تعد كفاءة استخدام الموارد من قبل منظمات المجتمع المدني مؤشراً حيوياً على فاعليتها. فهذه المنظمات تعتمد بشكل كبير على الموارد المالية والبشرية والتقنية لتحقيق أهدافها وتنفيذ مشاريعها وبرامجها. لذلك، قدرتها على إدارة هذه الموارد بكفاءة تعد علامة على مدى فعاليتها وقدرتها على تحقيق تأثير إيجابي ومستدام في المجتمع.

تظهر الكفاءة في استخدام الموارد عندما تتمكن المنظمات من تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة لها، من خلال التخطيط الجيد وتحديد الأولويات والاستخدام الأمثل للأموال والتقنيات والمهارات البشرية. على سبيل المثال، يمكن للمنظمات تحقيق كفاءة عالية من خلال تبني استراتيجيات مبتكرة لجمع التبرعات، وتوظيف المتطوعين بفعالية، واستخدام التكنولوجيا لتعزيز التواصل والتنسيق.

عندما تكون منظمات المجتمع المدني قادرة على استخدام مواردها بكفاءة، فإنها تستطيع تحقيق نتائج ملموسة وملموسة في مجالات متنوعة مثل التعليم والصحة والبيئة وحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تعزز الكفاءة في استخدام الموارد ثقة المانحين وأصحاب المصلحة في المنظمة²⁶، مما يساهم في توفير دعم مستدام واستمرارية للبرامج والمشاريع.

26- الحمادي سعاد، أهمية المجتمع المدني في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي، مجلة الاقتصاد والتجارة، القاهرة: كلية التجارة: جامعة عين شمس، العدد 10، 2018، ص 99.

في النهاية، تعتبر كفاءة استخدام الموارد من قبل منظمات المجتمع المدني ليس فقط دليلاً على فاعليتها، بل أيضاً على قدرتها على تحقيق تغيير حقيقي ومستدام في المجتمع، مما يعزز من دورها كمحرك رئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

3 - التأثير الاقتصادي:

إن كفاءة منظمات المجتمع المدني في تحقيق التأثير الاقتصادي تعتبر مؤشراً بارزاً على فاعليتها. يعكس هذا التأثير قدرة هذه المنظمات على تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد والمجتمعات. يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً حيوياً في دعم المشاريع الصغيرة، وتوفير التدريب المهني، وتعزيز ريادة الأعمال، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين الدخل.²⁷

عندما تتمكن منظمات المجتمع المدني من تقديم برامج فعالة في المجالات الاقتصادية، فإنها تساهم في بناء قدرات الأفراد وتطوير مهاراتهم، مما يمكنهم من الانخراط في سوق العمل بشكل أكثر كفاءة وإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه المنظمات أن تعمل على تعزيز البنية التحتية الاقتصادية المحلية من خلال مبادرات مثل تحسين الخدمات الأساسية، ودعم الزراعة المستدامة، وتعزيز الوصول إلى التمويل.

تحقيق التأثير الاقتصادي يعكس قدرة منظمات المجتمع المدني على الاستجابة لاحتياجات المجتمع بفعالية، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما يعزز ذلك من ثقة المجتمع والشركاء في قدرة هذه المنظمات على تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة.

27- خيري عزيز، قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي: مصر والمغرب العربي، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ط1، 1983، 696 صفحة، ص 73.

بالتالي، يعتبر التأثير الاقتصادي الفعّال دليلاً قوياً على فاعلية منظمات المجتمع المدني، حيث يُظهر مدى قدرتها على إحداث تغيير إيجابي في حياة الأفراد والمجتمعات، وتعزيز الاستقرار والازدهار الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

يُعدّ مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم التي يكتنفها الغموض والتعقيد، نظرًا لما يطرحه من تباينات دلالية وتضارب في المقاربات بين المفكرين والباحثين، وهو ما يعود أساسًا إلى اختلاف الحقول المعرفية التي تناولت هذا المفهوم ودرسته من زوايا متعددة. وأمام هذا الإشكال المنهجي، سعى عدد من الباحثين إلى بلورة تعريفات إجرائية تُمكن من تجاوز هذا الالتباس النظري، فاعتُبر المجتمع المدني، وفق هذا المنظور، "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، والتراضي، والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف".

وانطلاقًا من هذا التعريف، يتأسس المجتمع المدني على جملة من الشروط والخصائص البنيوية والوظيفية، أبرزها الطابع المؤسسي، وتوافر الموارد، والطوعية، والاستقلالية، واحترام النظام القانوني، والتعبير والمنافسة بالوسائل السلمية، فضلًا عن الشعور بالانتماء والمواطنة. كما يُفترض أن يضطلع المجتمع المدني بعدد من الوظائف الحيوية، منها ضبط العلاقة بين الدولة والمجتمع، ونشر الثقافة المدنية، وإدارة الصراعات بوسائل سلمية، وسدّ الفراغ في حالات ضعف الدولة أو انسحابها، إلى جانب الإسهام في إفراز قيادات جديدة، وحماية الحقوق، والمشاركة في تحقيق التنمية الشاملة.

ولأداء هذه الوظائف بفعالية، يعتمد المجتمع المدني على مجموعة من الوسائل، من أهمها التربية والتنشئة الاجتماعية والسياسية، واللجوء إلى القضاء للدفاع عن الحقوق والحريات، وتوظيف وسائل الإعلام لما تمتلكه من تأثير في تشكيل الرأي العام، إضافة إلى استخدام آليات التفاوض والمساومة كوسائل سلمية لتحقيق الأهداف. أما تقييم فاعلية مؤسسات المجتمع المدني فيُقاس عبر مؤشرات كمية وأخرى كيفية؛ فالأولى تشمل الاتساع الجماهيري، ومعدلات تجديد الهياكل، وحجم الانخراط التطوعي، بينما تتجلى الثانية في قدرة هذه المؤسسات على التكيف، واستقلال القرار، ومستوى التعقيد التنظيمي، وفعالية آليات صنع القرار، وهي مؤشرات تعكس نضج المجتمع المدني وقدرته على أداء أدواره بفاعلية واستقلال.

الفصل الثاني:

الاتجاهات النظرية المفسرة للعلاقة بين الدولة
والمجتمع المدني

تمهيد:

تُعد العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من الإشكاليات المركزية في الفكرين السياسي والسوسيولوجي، نظراً لما تثيره من تساؤلات حول حدود السلطة، وطبيعة المشاركة، ودور الأفراد والتنظيمات خارج إطار الدولة الرسمية. ومنذ تشكّل الدولة الحديثة، طُرحت أسئلة جوهرية حول كيفية تنظيم العلاقة بينها وبين الفضاءات المجتمعية المستقلة، لا سيما في ظل التحولات التاريخية والسياسية التي عرفها العالم.

لقد سعى عدد من المفكرين والفلاسفة إلى تأطير هذه العلاقة ضمن تصورات نظرية ومنهجية متباينة، تعكس الخلفيات الإيديولوجية والسياقات التاريخية التي انطلقوا منها. فمن فلاسفة العقد الاجتماعي الذين ركّزوا على نشأة الدولة والمجتمع من منظور تعاقدية، إلى المفكرين الجدليين والنقديين الذين رأوا في المجتمع المدني فضاء للصراع والهيمنة أو المقاومة، وصولاً إلى المقاربات المعاصرة التي سعت إلى تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في ضوء التعددية والمؤسسات والفاعلين.

لذلك، جاء هذا الفصل ليسلط الضوء على أهم المداخل النظرية التي ساهمت في تفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وذلك من خلال

ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- الاتجاهات الفلسفية الكلاسيكية في تأصيل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني
- الاتجاهات الجدلية والنقدية في تفكيك العلاقة بين الهيمنة والمجال المدني
- الاتجاهات السياسية المعاصرة في إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

المبحث الأول: الاتجاهات الفلسفية الكلاسيكية في تأصيل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

تُشكّل المداخل الفلسفية الكلاسيكية، لا سيما تلك التي بلورها فلاسفة العقد الاجتماعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، الأساس النظري الأول لفهم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الفكر السياسي الغربي. فقد انشغل كل من هوبز ولوك وروسو بإشكالية الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية، واضعين تصورات مختلفة حول طبيعة السلطة وحقوق الأفراد، ومكانة المجتمع المدني ضمن هذا الانتقال. وعلى الرغم من تباين مواقفهم، إلا أنهم اشتركوا في محاولة تقديم إطار نظري يفسر نشأة الدولة الحديثة وحدود تدخلها في المجال المجتمعي، مما يجعل أطروحاتهم مرجعية تأسيسية لفهم هذا الإشكال في صيغته الأولى.

المطلب الأول: علاقة الدولة بالمجتمع المدني عند توماس هوبز (Thomas Hobbes)

يعد توماس هوبز (1588-1679م) من أبرز منظري العقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث، حيث يستهل تحليله للمجتمع المدني بالانطلاق من تصور "الحالة الطبيعية" للإنسان، التي سبق نشوء الدولة ونظام الحكم.

1. تصور هوبز للحالة الطبيعية وأسباب نشأة السلطة

يرى توماس هوبز أن حالة الطبيعة تمثل مرحلة أولية من الوجود الإنساني تتسم بالاضطراب وغياب النظام، حيث تسود حالة من الصراع المستمر بين الأفراد، ويغزو الإنسان فيها خصمًا لأخيه الإنسان ضمن واقع خالٍ من سلطة تحكمه أو قوانين تنظمه.²⁸ هذه المرحلة تتسم بحرية مطلقة تمكن

28- فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005، ص 17.

الفرد من ممارسة رغباته وغرائزه دون مساءلة أو ردع، مما يؤدي إلى انهيار البنى الأخلاقية والاجتماعية، ويحول دون نشوء الثقة أو التعاون في سبيل تحقيق مصلحة جماعية كتنظيم الثروات أو توزيعها بعدالة.²⁹

في ظل غياب قوانين رادعة، تصبح القوة الفردية هي المعيار الوحيد لضبط السلوك. ويؤكد هوبز هذا المفهوم من خلال تصويره لقيام بعض الأفراد بالتحالف من أجل انتزاع ممتلكات الآخرين، مشيرًا إلى هشاشة الملكية في هذه الحالة. ومع تلاشي الضمانات، يلجأ الإنسان إلى أدوات الخداع والهيمنة لضمان بقاءه، فامتلاك القوة يتحول إلى ضرورة وجودية لتحرير الذات من الخوف الناجم عن التهديدات المحتملة من الآخرين. هذا المناخ من عدم الثقة يعزز النزعة العدائية المتبادلة ويولد بنية نفسية ترى في الآخر مصدرًا دائمًا للشر، الأمر الذي يدفع كل فرد إلى الدفاع عن حياته الخاصة من خلال ممارسة سلطته الطبيعية غير المحدودة، والتي تُشرعن أخلاقياً من خلال غريزة البقاء.³⁰

لقد تناول "هوبز" حالة الطبيعة باعتبارها وضعًا تأسيسيًا سابقًا لنشوء المجتمع السياسي، تتسم بانعدام الاستقرار والخوف الدائم، حيث يخطر كل فرد في صراع مفتوح مع الآخرين، ويتلاشى فيه أي أفق للتعايش السلمي أو البناء الحضاري.

ففي ظل هيمنة منطق الحرب المستمرة، يغيب مفهوم الزمن المنتج، ويُستبعد إمكان تأسيس الصناعات أو ممارسة التجارة أو تطوير المعارف والفنون، نظرًا لانعدام الأمن وغياب الحماية المؤسساتية. كما أن مفاهيم العدل والظلم تفقد معناها، لأن معيار الأخلاق لا يمكن تصوّره في غياب القانون، وتصبح الملكية مجرد قدرة فعلية على الاحتفاظ بما يمكن الاستحواذ عليه. هذه الحالة تُعرّض

29- Thomas Hobbes, *Léviathan*, traduit de l'anglais par François Tricoud, Paris : éditions Sirey, 1971, p. 122.

الإنسان إلى تهديد دائم بالموت، وتحول حياته إلى وجود يفتقر للسلام والكرامة، تسوده الوحشية والفوضى.³¹

ويرى "هوبز" أن غياب القانون في هذه المرحلة لا يعني فقط غياب التنظيم، بل يجسد غياب سلطة عليا تلزم الجميع باحترام حقوق الآخر، مما يعيد إنتاج حالة الحرب بوصفها علاقة أساسية بين البشر.³²

ولا يعود منشأ الصراع -حسب هوبز- منبثقًا من البنى الدينية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، بل من طبيعة الإنسان ذاتها، والتي توجهها الغرائز والرغبات نحو ممارسة الحق الطبيعي دون ضوابط. وهكذا، يقدم "هوبز" مقارنة أنثروبولوجية للصراع البشري، تذهب به إلى تجاوز سياقه الإنجليزي المحلي، نحو تصور كوني يتكرر كلما غابت السلطة السياسية المشتركة، ويظل خطر الموت وفقدان الطمأنينة دافعًا جوهريًا للبشر للبحث عن تعاقد اجتماعي يضع حدًا لحالة الحرب.

2. تأسيس المجتمع المدني والسيادة السياسية في نظر هوبز

يتبنى "هوبز" رؤية تفاؤلية لإمكانية الخروج من حالة الحرب، مؤكدًا أن الإنسان ليس محكومًا بالبقاء في هذا الوضع، وذلك لأن جميع البشر متساوون في القدرات الأساسية، وتدفعهم عواطف رئيسية نحو السلم، أبرزها الخوف من الموت والرغبة في حياة مستقرة ومرفهة. هذه العوامل النفسية تشكل دافعًا طبيعيًا للبحث عن نظام اجتماعي جديد، ويضطلع العقل بدور جوهري من خلال تقديم مبادئ للسلام يمكن التوافق عليها، فيؤسس البشر عبر هذه المبادئ مجتمعًا مدنيًا قائمًا على التعاقد.³³

1- فريال حسن خليفة، المرجع السابق الذكر، ص 22.

2- Thomas Hobbes : Léviathan ،OpCit, p 124.

33- فريال حسن خليفة، نفس المرجع، ص 22-23.

في هذا السياق، يميز هوبز بين "الوفاق" بوصفه طبيعياً وغريزياً، كما لدى الحيوانات التي تعيش جماعياً دون عدوان داخلي، وبين "الاتفاق" الذي هو إرادي ومصطنع، لأن البشر لا يجتمعون تلقائياً دون صراع، بل يحتاج اجتماعهم إلى إرادة جماعية ورغبة متبادلة في الاحترام المشترك المنظم عبر المعاهدات. وينطلق هوبز من أن جوهر العقد يتمثل في القبول المتبادل، ومن ثم يستبعد إمكانية التعاقد مع الحيوانات المتوحشة التي تقتصر إلى اللغة والفهم، أو مع الله، إلا عبر وحي خارق للطبيعة أو وكلائه، لغياب إمكانية التواصل المباشر أو النقل المتبادل للحقوق³⁴.

ويؤكد أن العقد لا يصح إلا على الممكن والمستقبل، بوصفه فعلاً إرادياً مرتبطاً بالقصد والتدبر، إذ لا تعاقد على ماضٍ ولا على مستحيل، باعتبار أن موضوع التعاقد هو دائماً مشروع إنساني خاضع للنية الواعية والتنفيذ الواقعي.

يعرّف "هوبز" العقد الاجتماعي بأنه تنازل متبادل عن الحق الطبيعي، وهو تنازل لا يُعتدّ به إلا من خلال القبول الجماعي المشترك بين الأفراد. فغياب هذا القبول يعني غياب شرعية التعاقد، ولا يمكن تأسيس الاتفاق إلا حين ينقل الأفراد طواعية مصادر القوة المرتبطة بحالة الطبيعة إلى ممثل السلطة في "الكومنولث"³⁵.

وقد فصل "هوبز" هذه العملية في كتابه "التنين" (Léviathan)، حيث يرى أن كل فرد يعهد بسلطته الكاملة إلى شخص أو جماعة يُنتخبون وفق قاعدة الأغلبية، ليشكلوا وحدة إرادية تمثل المجتمع بأسره، وتكون قادرة على إدارة شؤون الجميع بصيغة موحدة. وفي هذا الترتيب، يقرّ كل فرد بأن أفعال ذلك الشخص أو تلك الجماعة تعكس إرادته، ويُخضع حكمه الذاتي لما يصدر عن السلطة المنتخبة،

34- سعيد بنسعيد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، ضمن: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، المرجع السابق الذكر، ص 52.

35- فريال حسن خليفة، المرجع السابق الذكر، ص 30.

مما يتجاوز الاتفاق العابر أو الوفاق الطبيعي، إلى معاهدة إرادية تُبرم بين كل فرد ونظيره ضمن الجماعة، يقوم فيها كل منهم بتفويض سلطته لهذا الممثل الموحد بشرط أن يفعل الآخرون ذلك بالمثل.³⁶ وبهذا التنازل المتبادل، يصبح الكومنولث الهوبزي إطارًا يتطلب تعاقدًا جماعيًا واعيًا يتجاوز المصالح الفردية النابعة من الطموح الشخصي، حيث ينشأ النظام السياسي من إرادة جماعية تحكمها الرغبة في الاستقرار والسلم. وبفضل هذا الإجماع، تتأسس قيم العدل والقانون، وينبثق المجتمع المدني والحكومة من كفاءات الأفراد والتزامهم المشترك نحو تحقيق أمن ملموس ومجتمع منظم.³⁷

يُعرّف "هوبز" بأن الأمن والاستقرار لا يتحققان في المجتمع المدني إلا في ظل سلطة مرئية قادرة على إثارة الخوف العقابي لدى الأفراد، لضمان احترامهم للعقود والاتفاقات ومبادئ العدالة وقوانين الطبيعة. فالعقود، بحسبه، لا تكتسب قوتها إلا بقوة السيف، أي بوجود سلطة تنفيذية تردع كل من يخرق الاتفاق، لأن غياب هذه السلطة يعيد المجتمع إلى حالة الطبيعة الفوضوية.³⁸

وتكمن وظيفة السلطة في منع الانزلاق إلى العنف من خلال احتكار القوة، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت سيادتها مطلقة لا تقبل التراجع، إذ يرى "هوبز" أن خضوع الحاكم لأي سلطة أخرى يستتبع تسلسلاً لا نهائياً من السلطات، ما يهدد وحدة الكيان السياسي ويقود إلى التفكك والانحلال. ويعتبر أن الحاكم، بصفته صاحب السيادة، يجب ألا يخضع للقانون ذاته، لأن ذلك يعني خضوعه للمجتمع الذي يفترض أنه يمثله، وهو ما يناقض مبدأ السيادة الكلية.³⁹

36- Thomas Hobbes, OpCit, p 137.

37- محمد الغيلاني، المرجع السابق الذكر، ص 76-77.

38- فريال حسن خليفة، المرجع السابق الذكر، ص 43.

39- محمد الغيلاني، نفس المرجع، ص 80.

ويرى "هوبز" أن التنافس بين السلطة الزمنية (المدنية) والسلطة الدينية هو أخطر ما يهدد الكومنولث، ويُشبه المجتمع في ظل هذا الصراع الديني بحالة الطبيعة، حيث يتعدد تفسير النصوص الدينية بتعدد الأشخاص، ما يخلق حالة من الفوضى الدينية والسياسية. ويؤكد أن الخروج من هذه الحالة يقتضي طاعة السلطة السياسية في كل الأمور، بما في ذلك الدينية، إذ لا يمكن للكنيسة أن تحظى بسلطة مستقلة في تفسير الدين. وبذلك، يمنح السلطة المدنية صلاحيات شاملة، تشمل التشريع الديني وتحديد مفاهيم العقاب والخلاص، معتبراً أن طاعة الحكومة تمنح الفرد الحماية حتى من الحرمان الكنسي.⁴⁰

في الأخير وتأسيساً على ما سبق يمكن تلخيص مفهوم المجتمع المدني عند "هوبز" وفقاً لهذا المنظور، بأنه التنظيم الذي ينبثق عن إرادة الأفراد في تجاوز حالة الطبيعة، ويُبنى على أساس تعاقدية يهدف إلى تحقيق السلم والأمن الجماعيين تحت سلطة ذات سيادة مطلقة.

ويمكن تلخيص تصور هوبز للمجتمع المدني في النقاط التالية:

- يُعد المجتمع المدني شراكة تأسيسية قائمة على عقد إرادي بين أفراد مستقلين يتمتعون بحقوق كاملة.
- تشكلت الدولة نتيجة خضوع هؤلاء الأفراد لسلطة سياسية مركزية تمثل الإرادة العامة.
- لا يرى هوبز فرقاً بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، إذ يعتبرهما وجهاً واحداً للدولة الحديثة.

المطلب الثاني: الدولة والمجتمع المدني عند جون لوك (John Locke)

يُعدّ جون لوك (1632-1704م) من أبرز المفكرين السياسيين الذين ساهموا في تأسيس المفاهيم الحديثة حول الدولة والمجتمع المدني.

1. تصور لوك للحالة الطبيعية وأسباب نشأة السلطة

انطلاقاً من رؤيته الفلسفية، يؤسس جون لوك تصوره لهذا المجتمع عبر تحليل معمّق لحالة الطبيعة التي ينشأ منها الإنسان. فخلافاً لتوماس هوبز، الذي اعتبر حالة الطبيعة ساحة صراع دائم يسودها العنف والخوف، فإن لوك يرى أنها ليست بالضرورة وضعاً فوضوياً، بل هي منظومة أولية تحكمها قوانين الطبيعة، وهي قوانين عقلانية وملزمة لكل البشر، يدركها الإنسان من خلال قدراته العقلية الفطرية. فكل إنسان، حسب لوك، لديه قدرة طبيعية على التمييز بين الخير والشر، ويعلم أن عليه احترام حقوق الآخرين مثلما يرغب أن تُحترم حقوقه.⁴¹

وفي هذا السياق، يتمتع الفرد في حالة الطبيعة بحرية تامة في تنظيم أفعاله والدفاع عن نفسه وممتلكاته دون الرجوع لإرادة الآخر. هذه الحرية تجعل الفرد حاكماً على نفسه، متساوياً مع أي فرد آخر، ولا يخضع بطبيعته لأي سلطة تعلو عليه. ومع ذلك، لا يُعدّ هذا الوضع مثاليّاً، إذ يفتقر إلى الضمانات المؤسسية التي تحمي الحقوق وتمنع الانتهاكات. فلوك يُقر أن التمتع بالحقوق في حالة الطبيعة يظل غير مضمون دائماً، ويظل مهدداً بفعل طمع الآخرين وسلوكهم الأناني، ما يجعل الحياة في هذه الحالة غير مستقرة.⁴²

41- John Locke, The second treatise of government, edited by Thomas P. Peardon, The library of Liberral arts, 1977, p 4.

42- محمد الغيلاني، المرجع السابق الذكر، ص 84.

ويُحدد لوك مجموعة من أوجه القصور الجوهرية التي تُعاني منها حالة الطبيعة. أولاً، غياب القانون المكتوب والموحد، الذي يُتيح الاتفاق الجماعي على تحديد الصواب من الخطأ، ويفصل في النزاعات على أساس معيار مشترك. فرغم عقلانية قانون الطبيعة، إلا أن المصلحة الذاتية كثيراً ما تطغى على الالتزام بهذا القانون. ثانياً، يفتقد هذا الوضع إلى سلطة قضائية ذات سيادة، حيث يصبح كل فرد قاضياً وحاكماً ومنفذاً في آنٍ واحد، ما يفتح المجال أمام الانحياز والانفرادية في تطبيق العدالة. ثالثاً، تغيب في هذه الحالة القوة التنفيذية التي تضمن تطبيق القانون وردع المعتدين، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار أعمال العدوان وضعف الضمانات.⁴³

2. العقد الاجتماعي وتأسيس المجتمع المدني

يرى لوك أن السلبات التي أفرزتها حالة الطبيعة تستدعي الانتقال من هذه الحالة إلى حالة المجتمع المدني، عبر تعاقد اجتماعي يبرمه الأفراد بحرية ووعي، من أجل إنشاء سلطة سياسية تكون مسؤولة أمامهم، وتخضع لقيود واضحة تحدّ من طغيانها وتضمن احترامها لحقوق الإنسان الأساسية. هذه السلطة لا تُفرض بالقوة بل تُبنى على اتفاق إرادي، يفقد فيه الفرد جزءاً من سلطته الطبيعية، ليضعها في يد جماعية تُسند إلى هيئة حاكمة وفق شروط واضحة.

وفي تصور لوك، لا يمكن لأي سلطة أن تكون شرعية دون موافقة المحكومين، فالاتفاق هو ما يضيف على السلطة طابعها السياسي المشروع. فكل فرد حين يوافق على العقد الاجتماعي يكون قد فوّض السلطة لتنظيم شؤون الحكم بما يخدم الصالح العام ويحمي الحقوق الفردية.⁴⁴ وبذلك، فإن أصل الحكم السياسي لا يقوم على الاستبداد أو الوراثة، بل على الإرادة الحرة للأفراد الذين يؤسسون السلطة.

43- محمد الغيلاني، المرجع السابق الذكر، ص 83-84.

44- جون لوك، في الحكم المدني. ترجمة: ماجد فخري. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2015، ص 245.

أما من ناحية بنية المجتمع المدني، فإنه قائم على حكومة مقيدة بالقانون، تشريع وتنفيذ بإرادة الأغلبية، التي لا تمتلك سلطة مطلقة بل هي مشروطة باحترام الحريات وضمان الاستقرار. سلطة الأغلبية، في هذا السياق، لا تستمد شرعيتها من مجرد العدد، بل من التزامها بمبادئ العدالة والتوازن، وضمانها لحقوق الأقلية. ومن هنا، يؤكد لوك أن الحكومة العادلة المعتدلة تكون مصدرًا للسكينة، بينما تنذر الأنظمة القهرية بالتمرد والانفجار، لأن الاستبداد يولد ردود فعل ثورية لا تنبع من نزعات عشوائية، بل من معاناة الناس ومحاولاتهم التحرر من وطأة الذل والاضطهاد.⁴⁵

ويمضي لوك في تحليله ليؤكد على أن حق الثورة، الذي يمنحه الشعب لنفسه، ليس نزوة أو خرقًا للنظام، بل هو حق أصيل ينشأ حين تخون السلطة الثقة التي منحها الشعب لها.⁴⁶ فالشعب هو صاحب السيادة الحقيقية، وله حق مساءلة السلطة ومراقبة أداؤها، ومن ثم فإن كل ما يحدث داخل المجتمع المدني يجب أن يكون خاضعًا للنقد والمراجعة. فلوك لا يقبل بأي شيء "مسلم به" دون فحص، ويشدد على أن أساس المجتمع المدني هو الفرد الحر، المبدع، الذي لا يفقد حقه في الاعتراض أو التصحيح.⁴⁷

ومما يضعف المجتمع المدني في رأي لوك هو التعصب الديني الذي يدفع إلى العنف والاضطهاد، حيث يرى أن الأفراد الذين يسعون لتدمير المجتمع من الداخل، أو الذين يدينون بالولاء لقوى أجنبية، يمثلون خطرًا لا ينبغي التسامح معه. كذلك، يعتبر الإلحاد أو إنكار الأديان جميعًا تهديدًا للتماسك الأخلاقي والاجتماعي، ويحمل الحكومة المدنية مسؤولية حماية المجتمع من تلك المخاطر. وفي نظره،

45- جون لوك، رسالة التسامح، ط1، ترجمة منى أبوسنة، القاهرة: المشروع القومي للترجمة المجلس الأعلى للثقافة، 1977، ص60.

46- فريال حسن خليفة، المرجع السابق الذكر، ص86.

47- محمد الغيلاني، المرجع السابق الذكر، ص84.

فإن الحرب تُعدّ من أخطر عوامل التفكك، لأنها تُقضي إلى فقدان الحرية وتحويل الإنسان إلى عبد، بينما الحرية والملكية هما الجوهر الحقيقي لوجود المجتمع المدني وغايته النهائية.

من هذا المنطلق، تتمثل ثلاثية لوك في: الحكومة المقيدة التي تحكم وفق القانون وتحترم الإرادة الشعبية، والتسامح الديني الذي يسمح بالتعايش بين المختلفين، والعلمانية التي تفصل السلطة الدينية عن السياسية. هذه الأركان الثلاثة لا تعمل منفردة، بل تتكامل للحفاظ على الحرية والكرامة الإنسانية، وتمنح المجتمع القدرة على تجاوز الصراعات والنزاعات من خلال الحوار والمساواة أمام القانون.⁴⁸

وفي ختام تحليله، يُميّز لوك بين المجتمع الطبيعي، الذي تكون فيه العلاقات البشرية بدائية ومشتتة، وبين المجتمع المدني الذي تُشكله الجماعة عبر التعاقد، ويُحكم بقانون يتوافق مع الحقوق الطبيعية.⁴⁹ وفي هذا المجتمع، لا يُعدّ الفشل في أداء الدولة سبباً لانهايار النظام الاجتماعي ككل، بل تظل الجماعة السياسية محتفظة بقدرتها على إعادة تنظيم السلطة وتجديد العقد. فالمجتمع المدني لدى لوك ليس مجرد تابع للدولة، بل هو مصدرها ومرجعها، وله الحق في مساءلتها وتعديلها متى انحرفت عن وظيفتها الأصلية. وبهذا المعنى، يتوافق المجتمع المدني عند لوك مع مفهوم المشاركة الفاعلة، والتعددية العقلانية، والمساءلة الدائمة، مما يجعله نموذجاً متقدماً في تنظيم الحياة السياسية الحديثة.⁵⁰

ونستنتج من كل ما ذكرناه آنفاً أن جون لوك: يُعرّف المجتمع المدني بوصفه الحالة التنظيمية التي ينبثق منها الإنسان حين يغادر وضع الطبيعة ويؤسس حياة سياسية قائمة على الإرادة الحرة والتعاقد العقلاني.

48 - فريال حسن خليفة، المرجع السابق الذكر، ص 89.

49 - نفس المرجع، ص 89.

50 - محمد الغيلاني، المرجع السابق الذكر، ص 86-87.

والمجتمع المدني عند لوك يتميز بجملة من العناصر المركزية تتضافر لحماية الحقوق الطبيعية للفرد، وهي:

- **العقد الاجتماعي:** الذي يشكّل القاعدة التأسيسية لهذا المجتمع، حيث يوافق الأفراد طوعاً على التخلي عن بعض سلطاتهم لصالح سلطة عامة شرعية.
- **الحكومة المقيدة بالقانون:** التي تعمل تحت إرادة الأغلبية دون أن تكون مطلقة، بل ملتزمة بالحفاظ على الحقوق وتحقيق الصالح العام؛ 3 (سيادة الشعب الذي يبقى هو مصدر السلطة الحقيقي، يحتفظ بحق مراقبة الحكام وسحب الثقة منهم في حال انحرافهم
- **فضيلة التسامح المتبادل:** التي تضمن التعايش بين المختلفين دينياً وفكرياً ضمن مساواة أمام القانون.
- **رفض التعصب والولاء الأجنبي:** كعوامل تهدد بنية المجتمع المدني، حيث يؤكد لوك على ضرورة مواجهة أي جماعة تسعى للإضرار بالمصلحة الجماعية أو ترتبط بقوى خارجية.
- **لحماية من الحرب والعبودية:** باعتبارهما نقيضين لجوهر المجتمع المدني، الذي يُبنى لأجل صيانة الحرية والملكية.
- **فصل المجتمع المدني عن الدولة:** إذ يرى لوك أن المجتمع المدني ليس تابعاً للدولة بل هو أصلها وشرط مشروعيتها. وبذلك، يتبلور المجتمع المدني عند لوك كمنظومة عقلانية مؤسسة على الحرية المنظمة، والمساءلة الشعبية، والتعايش السلمي، وهو الإطار الذي يضمن للإنسان كرامته وحرية ضمن عقد اجتماعي عادل.

المطلب الثالث: تصور جون جاك روسو لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

1. حالة الطبيعة عند روسو Jean Jacques Rousseau

يُعد جون جاك روسو (1712-1778م) من أبرز المفكرين الذين تناولوا مفهوم حالة الطبيعة، حيث يخالف تصوير توماس هوبز المتشائم للحالة البدائية للإنسان. ينتقد روسو تصور هوبز باعتباره يُدرج رغبات ناتجة عن الحياة المجتمعية ضمن السمات الأساسية للإنسان في وضعه الطبيعي، وهو ما يعتبره روسو تحريفاً للرؤية الأصلية.⁵¹ فالإنسان في الحالة الطبيعية، حسب تصور روسو، يتسم بالبراءة والهدوء، ويعيش في عزلة مكثفة دون الحاجة للتفاعل مع الآخرين أو التسبب بضرر لهم. ويجسد هذا النموذج ما يسميه بـ "المتوحش النبيل"، الذي يحيا مدفوعاً بغريزة البقاء والرأفة، وهما المصدران الأساسيان لكل قوانين الحق الطبيعي.⁵²

تأخذ الرأفة مكانة مركزية في هذه الحالة، حيث تحل محل الأخلاق والقيم المدنية، وتخفف من شدة النزعة الذاتية والغريزية.⁵³

بمرور الزمن، يصبح العمل ضرورة تطورية تقود الإنسان نحو النمو العقلي والإنتاج المادي، إلا أن هذا التحول يرافقه ظهور الحاجات المصطنعة، لا سيما مع نشأة الملكية العقارية، التي مثّلت بداية التراجع عن المساواة الطبيعية. يرى روسو أن التملك أحدث تحولات جوهرية، إذ غدّى النزوع نحو السلطة والشر، وأشعل فتيل الصراعات المجتمعية. ويحذر من اللحظة التي يعلن فيها الإنسان امتلاك قطعة

-51 Rousseau, Jean-Jacques. Discours sur l'origine de l'inégalité parmi les hommes. Paris : Garnier-Flammarion, 1971, pp. 194-195.

-52 محمد الغيلاني، نفس المرجع، ص 90.

-53 سعيد بن سعيد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، المرجع السابق الذكر، ص 50.

أرض، ويجد من يصدقه، معتبراً ذلك نقطة انطلاق المجتمع المدني، التي لو واجهها وعي مضاد لربما تم تجنب سلسلة الجرائم والانحرافات اللاحقة.

يشير روسو إلى أن نشوء الملكية العقارية شكّل نقطة فاصلة في تقسيم البشر إلى أغنياء وفقراء، حيث عمّقت هذه الظاهرة الفوارق الاجتماعية ورسّخت الجشع بوصفه سلوكاً معزّزاً بالامتيازات. ومع تطور هذه المنظومة، ظهرت طبقة مالكة ذات سلطة ونفوذ في مقابل طبقة مسحوقة،⁵⁴ مما أدى إلى تآكل العلاقات الإنسانية الطبيعية التي كانت أكثر انسجاماً وتوازناً في العصور السابقة، حين كان البشر يعيشون بلا امتيازات أو ملكيات تؤدي إلى تفاوتات اجتماعية صارخة.⁵⁵

2 الدولة والمجتمع المدني عند روسو

من خلال التحليل الأنفي، يتضح أن المجتمع المدني عند "روسو" نشأ من التملك ومن سداجة الناس الذين قبلوا أول مظاهر الملكية. هذا الربط بين بزوغ التملك وظهور الشر يشير إلى أن المجتمع المدني لم يكن فقط تحولاً اجتماعياً، بل أيضاً تجسيداً لميل الإنسان نحو السلطة والاحتكار. فحين تظهر شهوة التملك، تتبعها شهوات أخرى، وتتسع الفروق، وتعمق اللامساواة، مما يؤدي إلى فوضى مجتمعية. يقول "روسو" إن تحكم الجاهل في الحكيم، أو الشاب الغر في الشيخ الحكيم، يخالف قانون الطبيعة، كما أن ترك الأغلبية دون ضروريات الحياة في مقابل تمتع القلة بالكماليات يُعد ظلماً فادحاً.⁵⁶

يرى "روسو" أن الخروج من هذه الحالة المأزومة يكمن في إبرام "عقد اجتماعي"، الذي يمنح شرعية للسلطة السياسية ويؤسس لنظام طبيعي. العقد الاجتماعي يُمكن الإنسان من التخلي عن حريته الطبيعية مقابل اكتساب حرية مدنية قائمة على مساواة قانونية، والذي بينه روسو بقوله: "إن ما يفقده

54- Jean Jacques Rousseau, Op.cit, P 205.

55- محمد الغيلاني، المرجع السابق الذكر، ص 92.

56- Jean Jacques Rousseau, Op.cit., P 235.

الإنسان بالعقد الاجتماعي هو حريته الطبيعية وحقاً لا محدوداً في كل ما يغريه وما يستطيع بلوغه، أما ما يكسبه فهو الحرية المدنية وملكية كل ما هو في حيازته ويجب أن نميز الحرية الطبيعية التي ليس لها من حدود سوى قوى الفرد، عن الحرية المدنية التي تكون محدودة بالإرادة العامة⁵⁷.

فالفرد لم يعد يملك ما يغريه فقط، بل أصبح يملك وفق القانون، ضمن علاقات حقوقية متساوية. بهذا يكون "روسو" قد قدّم بديلاً مجتمعياً إيجابياً يتمحور حول الانسجام والعدالة، يقوده مشرّع مستقل يتصرف باسم الجماعة لكنه لا يخضع لها مباشرة، مما يضمن الحفاظ على توازن السلطة.⁵⁸

ويُعدّ مبدأ السيادة من الأسس التي تقوم عليها نظرية "روسو"، حيث يرى أن السيادة لا تُفوّض ولا تتجزأ، إذ تبقى الإرادة من الشعب ولا يمكن التنازل عنها. وهذا الربط بين السيادة والعقد الاجتماعي يعكس جدلية تأسيس المجتمع المدني. فالفرد يفقد في العقد حريته غير المحدودة ليكسب حرية أخلاقية وقانونية، ويصبح جميع الأفراد متساوين بالاتفاق، رغم اختلافاتهم في القوة أو الذكاء.⁵⁹

ويُسلّط "روسو" الضوء على أهمية المجتمع المدني بوصفه كياناً يمنح الفرد حياة مشروطة تنبع من الدولة وليس من الطبيعة. فالخضوع للقانون الذي يفرضه الإنسان على نفسه هو الحرية الحقيقية، بينما الانقياد للرغبات هو عبودية. ويعتبر "روسو" الإرادة العامة مبدأ لا يُخضع للنقد، لكونها تعبيراً عن المصلحة الكونية العليا.⁶⁰

في النهاية، يطرح "روسو" تصوراً بديلاً للمجتمع المدني الأول الذي أنتج التفاوتات، داعياً إلى مجتمع مدني جديد يتجاوز التناقضات البنيوية، ويكرّس علاقات اجتماعية تقوم على المصالح المشتركة

1 - جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة: ذوقان قرقوط، بغداد: مكتبة النهضة، 1983، ص 55.

58- محمد الغيلاني، نفس المرجع، ص 92.

59- جان جاك شوفالييه، المؤلفات السياسية الكبرى، ترجمة الياس مرقص، ط1، بيروت: دار الحقيقة، 1980، ص 150.

60- ف. فوغلين، فلسفة الأنوار، ترجمة هنري عبودي، ط1، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1981، ص 7.

التي تُذيب مظاهر الفقر والحاجة. فهذا المجتمع المدني لا ينفصل عن حالة الطبيعة فقط، بل يقيم منظومة متكاملة تؤسس للحرية والعدالة والمساواة. فالفرد، حين يهب نفسه للمجتمع، لا يُخضع نفسه لأحد، بل يتلقى ما يعادل ما قدّمه وأكثر⁶¹. وهكذا، يتموضع مفهوم المجتمع المدني كجسر بين الحرية الفردية والانتماء الجماعي، حيث تصبح السيادة إرادة جماعية لا تقبل التجزئة، ويصبح المجتمع المدني الضامن للتوازن بين المصالح الفردية والمصلحة العامة.

بناء على كل ما سبق فإن جون جاك روسو يُعرّف المجتمع المدني بأنه: المرحلة التي ينتقل فيها الإنسان من حالة الطبيعة إلى تنظيم سياسي شرعي يستند إلى عقد اجتماعي يتخلّى فيه الأفراد عن حريتهم الطبيعية اللامحدودة مقابل اكتساب حرية مدنية محكومة بالقانون والإرادة العامة. ويقوم هذا التنظيم على أساس:

- العقد الاجتماعي كأساس لانتقال الحرية الطبيعية إلى حرية مدنية.
- السيادة الشعبية غير القابلة للتفويض أو التجزئة.
- المساواة الحقوقية والحرية الأخلاقية عبر خضوع الفرد للقانون الذي أصدره.
- الإرادة العامة كمصدر للقانون والمصلحة المشتركة.

وطبقاً لأراء مفكري العقد الاجتماعي فإن العلاقات داخل المجتمع المدني ليست علاقات بين قوى اجتماعية أو طبقات ولكنها علاقات بين أفراد أحرار ومتساوين كتجسيد لفكرة الحرية التي يجسدها العقد الاجتماعي. ففي نظر روسو فإن الأفراد الأحرار يظهرون كمتساوين ذلك أن كل واحد إذ يهب

⁶¹ - جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري، بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، اليونسكو، 1959، نقلاً عن د. حسن صعب، مصدر سبق ذكره، ص 629.

نفسه للجميع، لا يهب نفسه لأحد. ولما لم يكن ثمة من مشارك لا نحصل منه على الحق نفسه الذي نتخلى عنه من أنفسنا، فإننا نكسب ما يعادل كل ما فقدناه وأكثر من ذلك قوة للمحافظة على ما لدينا. وأن جوهر الميثاق الاجتماعي يتلخص في العبارات التالية: " يسهم كل منا في المجتمع بشخصه وبكل قدرته تحت إدارة الإدارة العامة العليا، ونتلقى على شكل هيئة كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل " 62 .

وهكذا يتضح لنا أن جذور مصطلح المجتمع المدني تعود إلى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية بين الأفراد باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافزة لاستقراره. كما أنهم استخدموا مصطلح المجتمع المدني ليعني المجتمع السياسي " والدولة " تحديداً أو استخدم ليكون المعاكس للمجتمع البدائي لا السياسي.

ويبدو من العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في إطار نظرية العقد الاجتماعي، أن الدولة تبدو كسلطة عامة فوق المجتمع، أي كسلطة مستقلة عن العناصر المكونة للمجتمع المدني، هدفها تحقيق المصلحة العامة، التي تتجسد في حماية الحرية والمساواة، وذلك بالتوفيق ما بين المصالح الفردية المتعارضة .

المبحث الثاني: الاتجاهات الجدلية والنقدية في تفكيك العلاقة بين الهيمنة والمجال

المدني

تمثل الاتجاهات الجدلية والنقدية نقلة نوعية في تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، حيث تجاوزت المنظور التعاقدي الكلاسيكي لتطرح فهماً أكثر عمقاً للصراع الاجتماعي والإيديولوجي الكامن داخل هذه العلاقة. فقد نظر مفكرون مثل هيجل وماركس وغرامشي إلى المجتمع المدني ليس فقط كفضاء للتنظيم الاجتماعي، بل كحلبة للصراع بين المصالح والقوى المتعارضة، سواء من خلال التمايز الطبقي، أو من خلال آليات الهيمنة الثقافية والسياسية. وتُبرز هذه المداخل الطابع المتغير والمتناقض للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وتُفسح المجال لفهمها كعلاقة صراع وهيمنة بقدر ما هي علاقة تكامل وتنظيم.

المطلب الأول: المجتمع المدني والدولة عند "فريدريك هيجل" Friedrich HEGEL

يُعدّ هيجل من أبرز الفلاسفة الذين تناولوا المجتمع المدني ضمن إطار فلسفي جدلي، حيث اعتبره مرحلة وسطى بين الأسرة والدولة في تطور الروح الموضوعية. وقد مثّل المجتمع المدني عنده مجاًلاً لتحقيق المصالح الخاصة وتنظيمها، في مقابل الدولة التي تُجسّد العقل الكلي والنظام الأخلاقي الأعلى. ومن ثم، يقدّم هيجل تصوراً مركباً للعلاقة بين الدولة والمجتمع، يقوم على التكامل لا التضاد.

1 - مركزية الدولة في فلسفة هيجل والسياق السياسي لتشكيلها

لا يمكن فصل تصور هيجل للدولة عن السياق التاريخي الذي شكّل وعيه الفلسفي⁶³؛ فقد عاش هيجل في القرن التاسع عشر، وعاش مباشرة أزمة الدولة البروسية أمام الغزو النابليوني سنة 1806،

1 - د. علي الدين هلال، د. نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 178.

حين استسلمت قلاع بروسيا الواحدة تلو الأخرى لجيش فرنسي قليل العدد، وشهدت البلاد إذلاً سياسياً وعسكرياً غير مسبوق. هذه الهزيمة تركت أثراً عميقاً في نفس هيجل، الذي طُرد من منزله على يد الجنود الفرنسيين، فراح يتجه تدريجياً نحو الدفاع عن الدولة القائمة، محاولاً من خلال فلسفته بناء مشروعية جديدة للدولة البروسية وإبرازها كمشروع وحدوي تاريخي⁶⁴.

خلال تلك الحقبة، شرع رجال الدولة في بروسيا في تنفيذ إصلاحات شاملة استهدفت كافة جوانب الحياة، من الاقتصاد إلى التعليم، وكان هدفهم الأساسي ترسيخ علاقة عضوية بين الدولة والشعب كمقدمة لاستقلال ألمانيا عن الهيمنة الفرنسية. تماهى هيجل مع هذه الدينامية السياسية، ورأى في الدولة أداة للنهضة الروحية والقومية الألمانية، فتبلورت لديه رؤية مثالية ترى في الدولة "ظل الله على الأرض" والمطلق الذي يمنح الإنسان حقيقته وقيمه الأخلاقية⁶⁵.

وفقاً لهذه الرؤية، الدولة ليست مجرد تنظيم قانوني أو مؤسساتي، بل تجسيد للروح الموضوعية، والمثل العقلائي في التطور البشري. إنها الوسيط الذي يحول المجتمع المدني من وضع يتسم بالفوضى والانقسام إلى وضع أخلاقي عقلاني منظم. والمجتمع المدني، بحسب هيجل، لا يستطيع أن ينظم وظائفه الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية إلا عبر تدخل الدولة، التي تمنحه الهدف وتوحد مصالحه المتباينة.

يؤكد هيجل أن الفرد لا يحقق حريته إلا في إطار الدولة، فحقه في الحرية لا يتحقق عبر الانفصال بل عبر الخضوع للكل الأعلى الذي يضمن له التوجيه نحو غاية أخلاقية. ويرى أن الدولة ليست فقط من يمنح الأفراد حقوقهم، بل هي الكيان الذي يُضفي عليهم روح الجماعة ويُشكّل مواطنيتهم. ففي غياب

64- احمد عبد الرحيم مصطفى، " عصر الوحدة والعبقريّة، 1770 - 1831 "، مجلة الهلال، العدد 10، أكتوبر

1968، ص 116.

65- احمد عبد الرحيم مصطفى المرجع السابق الذكر، ص 119.

الدولة، يغدو المجتمع المدني مجرد شبكة علاقات نفعية مستندة إلى العرف والعادات، ويفتقد لأي مشروع أخلاقي جامع.

وقد فصل هيجل بين نوعين من العلاقات الاجتماعية:

- علاقات المجتمع المدني: وهي تلقائية، فردية، ومبنية على الحاجة والمصلحة.
- علاقات الدولة: وهي مؤسساتية، محكومة بالقانون، وتهدف إلى بناء الوحدة الأخلاقية والعقل الجماعي.

لهذا يرفض هيجل الطرح الذي يجعل من المجتمع المدني بديلاً للدولة أو نداً لها. بل يرى أن المجتمع المدني هو بطبيعته غير مكتفٍ بذاته ويحتاج إلى تنظيم خارجي، لأن "الأناية" التي تهيمن عليه تحوله إلى فضاء عشوائي غير مستقر. وبهذا يصبح خضوع المجتمع المدني للدولة ضرورة منطقية، لضمان التوازن والتوجيه الأخلاقي.

لكن هذا التصور الهيجلي للدولة تعرّض لاحقاً للنقد، خاصة في ظل ظهور الأنظمة التسلطية المعاصرة، حيث تم توظيف مركزية الدولة لإقصاء المجتمع المدني وتهميش دوره. وفي السياق العالمي الحديث، خاصة في دول الجنوب، أصبح المجتمع المدني يُنظر إليه كمجال مقاوم للسلطوية وساحة لتجسيد الديمقراطية والتعددية. وهكذا، لم يعد مقبولاً التبني الحرفي لفكرة هيمنة الدولة، وإن كانت مقاربة هيجل تُفهم في سياق تاريخي محدد، مرتبط بالحاجة إلى بناء دولة وطنية قوية لمواجهة الهيمنة الأجنبية.

2 التصور الفلسفي للمجتمع المدني عند هيجل

ينطلق هيجل في بناء تصوره للمجتمع المدني من موقع نقدي لفلسفات التعاقد الاجتماعي التي سبقته، خاصة تلك التي تعكس افتراضاً ضمناً بانسجام تلقائي بين الدولة والمجتمع المدني. ففي كتابه

"أسس فلسفة الحق" الصادر عام 1821، يرفض هيجل هذا التوافق المثالي ويؤكد أن المجتمع المدني، في سياقه التعاقدية، عاجز عن إنتاج العقل والحرية من تلقاء ذاته، ولا يستطيع ضمان الاستقرار ولا تحقيق الأمن الذاتي. ومن ثم، يضع الدولة بوصفها الإطار العقلاني الأعلى، القادر وحده على تجاوز تلك المحدودية والاضطرابات.⁶⁶

يعتمد هيجل في تحليله على منهج جدلي يبدأ من بنية العائلة باعتبارها النواة الأولية للعلاقات الاجتماعية الطبيعية، حيث يتشكل فيها الاندماج الكامل بين الأفراد ضمن علاقة ثنائية تسودها المحبة. لكن هذا التماسك لا يصمد أمام تناقضاته الداخلية، مما يؤدي تدريجياً إلى تفكك هذا النمط البدائي وظهور المجتمع المدني بوصفه المجال التالي. ووفقاً لهذا التحول، تنتقل العلاقات من الاندماج العاطفي إلى علاقات فردانية نفعية، حيث يصبح كل فرد مستقلاً ويسعى إلى تحقيق مصالحه الشخصية المنفصلة عن الآخرين.⁶⁷

يمثل المجتمع المدني في تصور هيجل فضاءً اقتصادياً واجتماعياً مضطرباً، يشبه ساحة صراع تتصادم فيها المصالح الفردية ويهيمن فيها الطابع الأناني البرجوازي. ويصفه بأنه منظومة غير مستقرة، قلقة ومهددة على نحو دائم بالانفجار الداخلي، بسبب صراعات المصالح والتفاوتات الطبقيّة. فلا توجد فيه وحدة أخلاقية تربط الأفراد، بل ينشغل كل فرد بالحفاظ على ملكيته وتحقيق رغباته الخاصة دون اعتبار للعلاقة الجماعية.⁶⁸

66- هيربرت ماركوز، العقل والثروة، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة فؤاد زكريا، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 1979، ص 204.

67- محمد الغيلاني، المرجع السابق الذكر، ص 190.

68- عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية، المرجع السابق الذكر، ص 93.

ويشير هيجل إلى أن المجتمع المدني لا يحكمه مبدأ المحبة الذي كان أساس العلاقات الأسرية، بل يسوده قانون الحاجة والمصلحة. إنه لا يبلغ مستوى "الحرب الكل ضد الكل" كما عند هوبز، ولكنه لا يستطيع تحقيق وحدة أخلاقية مستقرة. وبينما تعجز البنية الاجتماعية عن ضبط التفاوت والصراع، تُطرح المؤسسات الخاصة (الجمعيات، التعاونيات، الجماعات الحرفية) كآليات تنظيمية تُسهم جزئيًا في معالجة الفروقات، إلا أنها لا تستطيع القضاء على الانقسامات البنيوية، مما يجعل المجتمع المدني في حالة توتر مزمن.⁶⁹

يعرّف هيجل المجتمع المدني (**Bürgerliche Gesellschaft**) بأنه المجال الذي تُشبع فيه الحاجات والرغبات من خلال العمل، وهو فضاء اقتصادي تتشكل فيه علاقات الحق والتبادل، لكنه يظل قاصرًا عن تنظيم ذاته من دون وجود كيان أعلى يمدّه بالغاية ويوجه حركته نحو العقل.⁷⁰ لذلك، يعتبر أن هذا المجتمع لا يوجد خارج الدولة، بل هو جزء منها ولا يستقيم إلا بها. أي أن المجتمع المدني ليس نقيضًا للدولة، بل كيان محتاج إليها، إذ إن "أنانيته" تجعله عاجزًا عن إنتاج آلياته التنظيمية والأخلاقية بمفرده.⁷¹

وهنا يظهر تصور هيجل بوضوح بوصفه رؤية "دولتية"، حيث الدولة ليست فقط وسيلة بل أيضًا هدف، لأنها تُجسد التحقق الأقصى للحرية والعقل وتنقل الإنسان من مجرد فرد إلى مواطن.⁷²

69- عبد الباقي الهرماسي، المرجع السابق الذكر، ص 93.

70- محمد الغيلاني، المرجع السابق الذكر، ص 185.

71- مصطفى كامل السيد، مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي، ضمن: المجتمع المدني في الوطن

العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، المرجع السابق الذكر، ص 644.

72- نعيم عطية، "فلسفة هيجل السياسية" المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 23، شباط 1963، ص 110.

في الأخير نستنتج أن هيجل، ينظر للمجتمع المدني على أنه مرحلة أساسية في تطور الحياة الأخلاقية، ويقع بين الأسرة والدولة كما تُعد العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني جوهرية لفهم بنية الحياة الأخلاقية.

فالمجتمع المدني، كما يراه هيجل، هو مجال التعددية الاقتصادية والاجتماعية الذي ينبثق فيه الفرد كذات مستقلة تسعى وراء مصالحها الخاصة. ورغم أنه يتيح تحقيق الحرية الفردية، فإنه يظل عرضة للتناقضات والصراعات الناجمة عن الفروق الطبقيّة والأناثية الفردية. من هنا تبرز الدولة ككيان أعلى يتجاوز هذه التجزئة، ويضطلع بدور تنظيمي وأخلاقي لتوحيد الإرادات الخاصة ضمن إرادة كلية عقلانية. الدولة، في هذا السياق، ليست مجرد سلطة قسرية، بل تمثل تجلياً للعقل المطلق وللحرية الحقيقية، حيث يجد الفرد ذاته كمواطن في كيان يتخطى الأبعاد الاقتصادية إلى مستوى أخلاقي عقلاني شامل.

المطلب الثاني: الدولة والمجتمع المدني عند كارل ماركس (Karl Marx)

سلك ماركس (1818-1883م) منهجا خاصا في تفسير التاريخ وتحليل عوامل تطور المجتمع البشري فأعلنت أن التطور الحتمي للتاريخ سيؤدي إلى فساد النظام الرأسمالي والقضاء على الديمقراطية الشكلية التي ارتبطت بهذا النظام.

1. التصور العام للدولة والمجتمع في الفكر الماركسي

تبني ماركس رؤية مادية تاريخية تميزها عن الفلسفات المثالية التي سبقته، حيث انطلق من أن البنية التحتية للمجتمع، المتمثلة في علاقات الإنتاج والقوى المنتجة، هي العامل المحدد للبنية الفوقية التي تشمل السياسة والدين والأخلاق والقانون. من هذا المنطلق، يُنظر إلى التاريخ باعتباره سلسلة من التحولات التي ترتبط ارتباطاً عضوياً بتطور الأنماط الاقتصادية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تغيير شكل

الدولة وتبدل العلاقات داخل المجتمع المدني. فعندما تتغير علاقات الإنتاج نتيجة تطور في وسائل الإنتاج، يطرأ تحول جذري على شبكة العلاقات الاجتماعية، ومن ثم على النظام السياسي، ما يؤسس لصياغة جديدة للدولة بوصفها انعكاسًا للمصالح الطبقية المسيطرة. ومن هنا، تصبح الدولة لدى ماركس أداة غير محايدة، بل وسيلة في يد الطبقة المهيمنة لضمان استمرار سيطرتها الاقتصادية عبر أدوات قانونية ومؤسسية مشروعة ظاهريًا.⁷³

يرى ماركس أن المجتمع ينقسم إلى طبقات متصارعة، وأن هذا الصراع ليس عرضيًا بل بنيوي، نابع من التناقض بين من يملكون وسائل الإنتاج ومن لا يملكونها. هذا التناقض يُفضي إلى تشكّل الدولة بوصفها تمثيلًا للإرادة العامة للطبقة المالكة، وليس كيانًا جامعيًا لكافة أفراد المجتمع. إن ما يُطلق عليه ماركس “البناء الفوقي” من دولة ومؤسسات قانونية وأخلاقية ودينية، ليس سوى غطاء أيديولوجي يُخفي حقيقة الهيمنة الاقتصادية. وهذا يؤدي إلى نقد مفاهيم الديمقراطية الشكلية، والحرية القانونية، والمواطنة المجردة التي تُروج لها الدولة البرجوازية الحديثة. فهذه الشعارات، من وجهة نظر ماركس، تُستخدم لتزييف الوعي السياسي لدى الطبقات الكادحة، عبر إقناعها بأن الدولة تسعى للمصالح العام، بينما هي في الواقع تعمل على تكريس الاستغلال والتفاوت الطبقي.

في هذا السياق، يُفكك ماركس التصور الليبرالي للدولة الذي يفصل بينها وبين المجتمع المدني، ويرى أن هذا الفصل يخدم الطبقة الحاكمة التي تسعى إلى تقديم الدولة ككيان عقلاني مستقل يسهر على تحقيق العدالة. لكن ماركس يعيد ربط الدولة بالمجتمع المدني من خلال تصور جدلي مادي، يجعل

73- مبدّر الويس، تعقيب على مداخلة عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية (من القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا) المرجع السابق الذكر، ص112.

من الاقتصاد المحرك الحقيقي لعلاقات السلطة. إن السيطرة الاقتصادية تؤدي حتمًا إلى سيطرة سياسية، والدولة تصبح بذلك تجسيدًا للهيمنة الطبقية، وليست مؤسسة عقلانية أو تجريدية كما في تصور هيغل.⁷⁴

أكثر من ذلك، يرفض ماركس فكرة الطبيعة البشرية الثابتة التي تدفع الفرد نحو الأنانية، إذ يعتبر هذه الأنانية منتجًا اجتماعيًا تاريخيًا، نشأ وتبلور داخل المجتمع المدني البرجوازي الذي يحفز الفرد على التملك والتنافس ضمن إطار قانوني ومؤسسي يدعم هذه النزعة. الدولة هنا، بدل أن تنظم الصراع الاجتماعي وتوجهه نحو تحقيق العدالة، فإنها ترعاه وتعيد إنتاجه من خلال مؤسساتها، فتُصبح عاملاً رئيسيًا في استدامة الاغتراب الذي يعيشه الفرد. هذا الاغتراب لا يقتصر على المجال الاقتصادي فقط، بل يمتد ليشمل الأبعاد السياسية والرمزية، حيث يشعر العامل بأنه مستبعد من القرار، وغير ممثل في النظام الذي يزعم خدمته.⁷⁵

وبالتالي، فإن فهم ماركس للدولة لا يمكن أن ينفصل عن فهمه للمجتمع المدني، فكلاهما يشكّلان بُنيتين مترابطتين داخل صيرورة تاريخية تحددها علاقات الإنتاج. المجتمع المدني هو مجال الصراع والتناقض، والدولة هي الأداة التي تُدار من خلالها مصالح الطبقة المسيطرة. لهذا السبب، فإن ماركس يرى أن تحقيق الحرية الحقيقية والعدالة الاجتماعية لا يمكن أن يتم في ظل الدولة البرجوازية، بل يتطلب تغييرًا جذريًا في البنية الاقتصادية، أي ثورة تقود إلى زوال الطبقات، ومن ثم إلى اضمحلال الدولة بوصفها وسيلة للهيمنة.⁷⁶

74- محمد الغيلاني، المرجع السابق الذكر، ص 211-212.

75- محمد الغيلاني، المرجع السابق الذكر، ص 212.

76- محمد الغيلاني، المرجع السابق الذكر، ص 214-215.

2 نقد ماركس لتصور هيغل وتحويله لمفهوم المجتمع المدني

في بداية مسيرته الفكرية، تأثر ماركس برؤية هيغل للدولة والمجتمع المدني، خاصة في تصوره بأن الدولة هي التجلي الأرقى للعقل الأخلاقي، بينما يُعد المجتمع المدني فضاءً للتعددية الاقتصادية والفردانية. إلا أن ماركس سرعان ما بدأ بمراجعة هذا التصور، خاصة حين لاحظ أن الفلسفة الهيجلية تُعلي من الدولة إلى درجة التجريد، وتُغفل التناقضات الواقعية التي يعيشها الأفراد. فنقد ماركس لهيغل لا يقتصر على المنهج الجدلي الميتافيزيقي الذي يعتمده، بل يمتد إلى الأساس الأيديولوجي الذي يمنح للدولة صفة القداسة الأخلاقية ويُحجّم المجتمع المدني بوصفه مجالاً تابعاً.

لقد قام ماركس بقلب العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني التي صورها هيغل رأساً على عقب؛ فبدلاً من اعتبار الدولة أساساً للمجتمع المدني، يرى أن المجتمع المدني هو الذي يُنتج الدولة، وأن الأخيرة تُعبّر عن المصالح الطبقية التي تسود في بنية الاقتصاد.⁷⁷ لقد حوّل ماركس مفهوم المجتمع المدني من فضاء أخلاقي وسياسي إلى مجال اقتصادي ملموس تحكمه علاقات الإنتاج والتبادل. بذلك، يُصبح المجتمع المدني، بحسب ماركس، بنية تحتية مادية تُحدد شكل الدولة ووظيفتها، وليس العكس.⁷⁸

هذا التحول المفاهيمي سمح لماركس بإعادة تعريف الحرية والديمقراطية على أسس جديدة لا تعتمد على القانون والمؤسسات، بل على إنهاء الاستغلال الطبقي وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.⁷⁹

77- Colas, Dominique, Le glaive et le fléau : généalogie du fanatisme et de la société civile, Paris : Grasset, 1992, p. 30.

78- أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق الذكر، ص 22.

79- Zghal, Abed el-Kader, «Le concept de société civile et la transition vers le multipartisme », dans Changement politique au Maghreb, Paris : Éditions du C.N.R.S., 1991, p. 218.

كما أن الدولة، وفق هذا التصور، لم تعد تعبيراً عن الإرادة العامة أو عن الأخلاق المجتمعية، بل هي تمويه أيديولوجي يُعيد إنتاج الاغتراب الذي تعيشه الطبقة العاملة. ويُشبه ماركس هذا الدور الأيديولوجي للدولة بالدين، فكلاهما يُقدِّمان عزاءً وهمياً للإنسان المستغل، ويُعدانه بالحقيقة الأخلاقية أو الخلاص الفردي، دون أن يُعالج أيّاً من التناقضات البنوية التي يُنتجها النظام الاقتصادي. هذه الآلية من التزييف تُكرّس الاستغلال باسم المصلحة العامة، في حين أن الواقع يعكس استفراد طبقة معينة بالسلطة والثروة.

وبالتالي، يرى ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة فعلية للصراع الطبقي، وليس فضاءً محايداً للتعايش الاجتماعي. الأفراد فيه ليسوا متساوين كما تدّعي الدولة، بل يتوزعون وفق علاقات قوة تُكرّسها قوانين السوق ومؤسسات الملكية. ولهذا، فإن الديمقراطية السياسية في المجتمع المدني البرجوازي لا تُعبّر عن إرادة شعبية حقيقية، بل تُستخدم كأداة لتقنين الفوارق الطبقية وإعادة إنتاجها سياسياً.

لقد رفض ماركس الافتراض الليبرالي بأن المجتمع المدني يُمكن أن يتحقق في ظل الدولة الحديثة، بل يؤكد أن تحقق هذا المجتمع يتطلب بالضرورة زوال الدولة باعتبارها أداة للسيطرة. ويُقدّم تصوراً بديلاً في إطار الثورة البروليتارية، التي تهدف إلى استعادة السيطرة المجتمعية على وسائل الإنتاج، وإلغاء التفاوت الطبقي، ومن ثم زوال الدولة بوصفها مؤسسة هيمنة.⁸⁰ في هذا السياق، لا تُعد الحرية هدفاً فردياً محضاً، بل تجسيداً لعلاقة اجتماعية تقوم على التعاون، وتسعى إلى إنهاء الاغتراب وإعادة الاعتبار للفرد داخل الجماعة.⁸¹

80- محمد الغيلاني، المرجع السابق الذكر، ص 227.

81- أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق الذكر، ص 123.

. أنظر كذلك:

. عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 46 48.

غير أن هذا التصور الطموح، كما أُعيد توظيفه لاحقاً، قاد إلى نقيض ما طمح إليه ماركس، إذ تم استخدام مقولاته لتبرير احتكار الدولة الشمولية للسلطة، وتهميش المجتمع المدني لصالح دكتاتورية الحزب، مما أدى إلى إعادة إنتاج الاغتراب بصيغة مختلفة. وبذلك، يمكن القول إن نقد ماركس لهيجل فتح آفاقاً جديدة لفهم العلاقة بين الدولة والمجتمع، لكنه يحمل في طياته تحديات تأويلية عميقة، خاصة في كيفية ترجمة رؤيته إلى نظام سياسي عادل ومتوازن.

إن المتتبع لتحليلات ماركس وتدلياته وكذا استنتاجاته، يجد أن ماركس لم يكن يتوقع قيام مجتمعات مدنية في المستقبل، تقوم على التنظيم الديمقراطي وعلى المحاسبة والتعددية السياسية، في ظل قيم الإنتاج الاستهلاكي وفي ظل هيمنة منطق السوق، بالإضافة إلى ذلك لم يكتب النجاح لفرضية ماركس التي تبشر بقيام مجتمع شيوعي مستقبلي لا سلطة فيه لأحد على الآخر، وحيث الكل يمارس السلطة أو بالأحرى حيث لا أحد يمارسها.

المطلب الثالث: المجتمع المدني كوسيلة لهيمنة الدولة على المجتمع من منظور

أنطونيو غرامشي

يمثل تصور أنطونيو غرامشي نقطة تحول حاسمة في فهم علاقة الدولة بالمجتمع المدني، حيث يقوّض الطرح الليبرالي الذي يفصل بين المجالين. ففي نظره، لا يعمل المجتمع المدني كقوة موازنة للدولة، بل كأداة لإعادة إنتاج هيمنتها من خلال السيطرة الأيديولوجية والثقافية. وبذلك، تغدو مؤسسات المجتمع المدني فضاءً للضبط الناعم، تسهم في ترسيخ سلطة الدولة عبر ما أسماه "الهيمنة الرضائية".

1 البنية الفوقية والهيمنة في الفكر الغرامشي

لقد خضعت الماركسية لتطوير جدّي على يد الفيلسوف الإيطالي "أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) (1891-1937م)، ولاسيما مفهومه للمجتمع المدني، الذي يعارض تنظير "ماركس"، حيث أخذ مفهوم المجتمع المدني في المقاربة الغرامشية منحىً جديداً، ذلك لأنه ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره جزءاً من البنية الفوقية، وهذه البنية تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي. وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجيا، ووظيفة الثاني "الدولة" السيطرة والإكراه، ومن هنا جاء تعريف غرامشي للمجتمع المدني بأنه "مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة".⁸²

لقد ارتبط مفهوم الهيمنة في الفكر الفلسفي السياسي المعاصر باسم الفيلسوف "غرامشي"، فمع هذا الأخير اكتسب اللفظ دلالة مفاهيمية جديدة. ومع هذه الدلالة الجديدة تطوّر في الوقت ذاته مفهومان اثنان: "المثقفون" و"المجتمع المدني". وهذا التطور وهذه الجدة يأتيان من الكيفية التي ربط فيها "غرامشي" في نصوصه وتحليلاته بين الثقافة والهيمنة من جانب أول، وبين الهيمنة والمجتمع المدني من جانب ثانٍ. وبهذا المعنى أصبح المفهوم مع غرامشي يمثل مفتاحاً مفاهيمياً، ذلك أن المجتمع لم يعد يتضمن العلاقات المادية، ولكنه يتضمن العلاقات الإيديولوجية والثقافية. ولم يكن يتضمن كل الحياة التجارية والصناعية، ولكنه يتضمن كل الحياة الثقافية والروحية. ومعنى ذلك أن غرامشي لا يوقع المجتمع المدني كبنية تحتية، ولكنه يوقعه في البنية الفوقية، أي في النشاط الذي لا ينتج عن الدولة وإنما يكون مستقلاً عنها.⁸³

1-Luciana Gruppi، Le concept d'hégémonie chez A. Gramsci ، Revue Dialectique, nos 4-5, 1976, pp. 44-54.

83- محمد الغيلاني، المرجع السابق الذكر، ص 229.

وفي معرض تحليله يصل "غرامشي" إلى أن سيطرة السلطة السياسية تتم من خلال جانبين: "الأجهزة الإيديولوجية للدولة" من جانب أول، و"أجهزة الدولة" ذاتها من جانب ثانٍ. فبالأولى تكون "الهيمنة"، وبالثانية تكون السيطرة المباشرة. قوام الأولى هو الحزب والنقابة والجمعيات المختلفة والمدرسة والكنيسة والصحافة، وكذا الوسائل السمعية البصرية المختلفة. وقوام الثانية البيروقراطية ومختلف أجهزة الدولة الاقتصادية، الإدارية والمالية، وكذلك مؤسسات الجيش والشرطة والدرك.⁸⁴

يقول "غرامشي": "ينبغي الانتباه إلى أن في مفهوم الدولة العام عناصر ينبغي ردها إلى المجتمع المدني، إذ تعني الدولة: المجتمع السياسي + المجتمع المدني، أي الهيمنة المدرعة بالعنف". ويضيف: "لا ينبغي أن يفهم بكلمة دولة جهاز الحكم فحسب، بل جهاز الهيمنة الخاص أو المجتمع المدني". وبالتالي فإن للمجتمع المدني وظيفة هي الهيمنة،⁸⁵ وهي وظيفة يتم القيام بها بواسطة المثقفين.

1 المثقفون العضويون واستراتيجية الثورة التدريجية

وهكذا فإن تحديد "غرامشي" لمفهوم المثقف يكون انطلاقاً من الرؤية الماركسية، ويستند إلى أداء المثقف للوظيفة الاجتماعية ضمن خصوصية الواقع الاجتماعي في مرحلة تاريخية معينة، وعلى المكان الذي يحتله المثقف في بنية المجتمع. إذ أنه لا توجد طبقة مستقلة من المثقفين، بل "تخلق كل طبقة اجتماعية معها وبشكل عضوي زمرة أو مجموعة من المثقفين: التي تعطي لهذه الطبقة تجانسها والوعي بوظيفتها الخاصة بها ليس فقط في الميدان الاقتصادي، ولكن في الميدان الاجتماعي والسياسي أيضاً".⁸⁶

84- أنطونيو غرامشي، الأمير الحديث "قضايا علم السياسة في الماركسية، ترجمة زاهي شرفان، وقيس الشامي، ط1، بيروت: دار الطليعة، 1970، ص 137.

85- نفس المرجع، ص 135.

86- Girisoni, R. Migliori. Lire Gramsci. Paris : Éditions Universitaires, 1983, p. 209.

إن المثقفين العضويين، في إطار وظيفتهم التي هي التنظيم والتوجيه، أي التربوية، وهذا يعني الفكرية، "يقومون بدور توسيط الهيمنة السياسية والثقافية، لمصلحة الطبقة المسيطرة على المجتمع برمته ضمن اختصاصاتهم المتعددة والمتنوعة". ولما كان المثقفون العضويون يمثلون عناصر متخصصة في تبرير شرعية الهيمنة، وبالتالي إضفاء شرعية مطلقة على النظام الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي، باعتبارهم وكلاء أجهزة الدولة، فإن الدولة الرأسمالية التي تحتكر العمل الذهني داخل مؤسساتها المختلفة، تعمل على دمج هؤلاء المثقفين العضويين وإعدادهم واحتكارهم وتوظيفهم في البنى الفوقية لهذه الدولة الرأسمالية. حيث أن هذه البنى الفوقية أصبحت واقعاً فعالاً، وعاملاً متطابقاً مع مصالح الطبقة المسيطرة. وللدولة الرأسمالية علاقة خاصة بالعمل الذهني، فكما أنها تصدر خطابات خارجية وتبث رسالات إيديولوجية لتسيير وضبط المجتمع، فإنها تحوي بداخلها بنية للقول الداخلي والذي يمكن أن نعدّه خطاباً مستوراً وموثقاً لحفظ البنية المؤسسية، وتنظيم الأفراد العاملين بداخلها بهدف إنتاج رسالات وممارسات خارجية تحفظ كدولة طبقية هيمنتها. ويندرج الأفراد العاملون داخل الدولة والمؤسسات ضمن هذه البنية الضابطة مع اختلاف تصوراتهم الاجتماعية ومحتوياتهم الذهنية، ويبدون "كمثقفين عضويين"، ويبدو وكأن خطاب الدولة الخارجي صادراً عنهم كذوات حرة.

ومن هنا فإننا نرى أن عضوية هذه الذوات الاجتماعية محكومة بأولية العلاقات المؤسساتية حيال الوعي الفردي، وباعتبار أنهم دعائم لعلاقات مؤسسية تنظم الهيمنة وتحتكر العمل الذهني بغية توظيفه وإصدار الخطاب البرجوازي الواعي. "فغرامشي" من خلال هذه الرؤية لم يستعمل مفهوم المجتمع المدني في سياق البحث عن سبل لتبرير ضرورة الدولة القوية كما فعل "هيجل"، بل وظفه في إطار إشكالية

نظرية سياسية جديدة هي البحث عن كيفية تحقيق الثورة الاشتراكية⁸⁷ في دولة غربية مثل إيطاليا في النصف الأول من القرن العشرين.

ظل "غرامشي" مخلصاً للهدف الماركسي الكلاسيكي - خلق مجتمع مدني شيوعي لا طبقي، فيه فصل بين الدولة والمجتمع المدني، أي خلق ما يسميه «La société Régulée» أو المجتمع المتسق، وهو الهدف الأسمى للنضال العمالي، مقدماً من الحزب والمتقنين، لخلق الهيمنة المضادة للبرجوازية داخل المجتمع المدني. ففي مراكز الحداثة والرأسمالية، أي في المجتمعات الغربية، حيث التطور والتقدم جعل المجتمعات على مستوى مهم من التعقيد، لا يمكن للبروليتاريا في إستراتيجيتها الثورية حسب التصور الماركسي، أن تهاجم الدولة بشكل مباشر كما حصل مع الثورة الروسية، وإنما تتم السيطرة عبر المجتمع المدني ومؤسساته، وبالتدريج يتم إضعاف الدولة قبل الإجهاز عليها نهائياً، ثم تُستبدل المؤسسات القديمة بمؤسسات جديدة وفعالة.⁸⁸

وهنا يتمثل التحول الأهم الذي أنجزه "غرامشي"، إذ أصبح مفهوم المجتمع المدني يمثل مجموع المؤسسات والإيديولوجيات التي تعكس ثقافة القيم المهيمنة. فالمفهوم يرتبط أساساً - كما ذكرنا - بفكرة الهيمنة، بل أصبح مفتاحاً لفهم أسباب الفشل التاريخي في القضاء على الرأسمالية. فالطبقة المهيمنة قادرة على تأجيل موتها من خلال تعميم قيمها على التشكيلات الاجتماعية. فهي تستمد هذه القدرة من سيطرتها على الدولة. وبالتالي فإن الوصول إلى السلطة يتم أولاً داخل المجتمع المدني نفسه وتغييره. إن حرب المواقع من طرف البروليتاريا، إن تمت إدارتها بدقة، قادرة على تكوين مجتمع شيوعي نموذجي، وهو ما يجنبها مخاطر الاستبعاد الذي تؤدي إليه حرب الحركة.

87- جون كاميت، غرامشي حياته وأعماله، ترجمة عفيف الرزاز، ط 1، مصر: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984، ص 129.

88- عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية (من القرن التاسع عشر إلى اليوم - دراسة مقارنة)، المرجع السابق الذكر، ص 98.

المبحث الثالث: الاتجاهات السياسية المعاصرة في إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

شهدت العقود الأخيرة تحولاً نوعياً في تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، إذ تجاوزت المقاربات المعاصرة الأطر الفلسفية التقليدية نحو زوايا تحليلية سوسيولوجية تُبرز الطابع المركب للمؤسستين. فقد أسهم مفكرون مثل جويل ميجدال، فيليب شميتز، وألكسيس دي توكفيل في إعادة تأطير هذه العلاقة ضمن سياقات التعددية، والمقاومة، والهيمنة المؤسسية. وتكشف التجارب الغربية عن نمطين متميزين: الأول تُهيمن فيه الدولة على المجتمع المدني كما في فرنسا، والثاني ينتظم فيه المجتمع المدني ذاتياً كما في بريطانيا.⁸⁹ ومع نهاية القرن العشرين، ازداد حضور المفهوم في النقاشات السياسية، خاصةً في بلدان الجنوب، حيث بات يُطرح كشرط مرافق للتحول الديمقراطي،⁹⁰ بفعل تحولات العولمة وانهايار الأنظمة الاشتراكية، ما أعاد رسم طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ضمن رهانات التنمية والشرعية والمواطنة.

المطلب الأول: المقاربات الصراعية لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر

يُركز المدخل الصراعية في تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على التوترات البنوية والصراعات المتكررة حول السيطرة والشرعية. فبينما تسعى الدولة إلى احتكار السلطة وفرض الهيمنة،

1- بادي برتران وبيرنوم، بيار، سوسيولوجيا الدولة، ترجمة: جوزف عبد الله وجورج أبي صالح، بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990، ص. 99.

2- Shaw, Martin, and Kurtz, Lester R. (eds.), Civil Society, in Encyclopedia of Violence, Peace, and Conflict, San Diego: Academic Press, 1999, pp. 269–278.

ينخرط المجتمع المدني في مقاومة هذا التغلغل، مطالبًا بالاعتراف والاستقلالية. ويُعدّ هذا المدخل أداة تحليلية لفهم الصدمات التي تبرز في سياقات الأنظمة السلطوية والتحوّلات السياسية

1 تمثّلات العلاقة الصراعية بين الدولة والمجتمع المدني في الأدبيات السياسية المعاصرة

شهدت العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تحولات جذرية في الفكر السياسي المعاصر، خاصةً في سياقات ما بعد الاستعمار وفشل النموذج التنموي للدولة الوطنية. وقد قادت هذه التحوّلات إلى بروز اهتمام نظري متجدد بطبيعة التفاعل بين الطرفين، الذي غالبًا ما يتسم بالتوتر والصراع بين منطق السيطرة السياسية الذي تجسده الدولة، ومنطق الفعل المدني المستقل الذي يمثله المجتمع المدني.

في هذا السياق، نشأت مقاربات صراعية تُصوّر المجتمع المدني كقوة مضادة تسعى إلى مقاومة تغوّل الدولة والمطالبة بتوسيع مجال الحريات والمشاركة السياسية. ويُعدّ هذا المنظور التحليلي إطارًا محوريًا لفهم الديناميات السياسية في دول الجنوب، حيث يتقاطع الفعل المدني مع مطالب العدالة الاجتماعية والديمقراطية وإعادة توزيع السلطة. وقد تجسدت هذه الرؤية في أعمال أنطونيو غرامشي، الذي نظر إلى المجتمع المدني كفضاء للصراع الإيديولوجي، يتقاطع فيه النشاط الثقافي والسياسي في مواجهة الهيمنة الثقافية للدولة.⁹¹

وعليه، يُقدّم المجتمع المدني، في أغلب الأحيان، كنفويض مباشر للدولة التي تُختزل في طابعها التسلطي، مما يجعل الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان مرتبطًا بشكل متزايد بإبراز دور المجتمع المدني كفاعل مستقل قادر على كبح نزعة الدولة الاستبدادية.

1- أنطونيو غرامشي، كراسات السجن، ترجمة فواز طرابلسي، بيروت: دار الفارابي، 2012، ص. 211.

وقد تعزز هذا التصور مع أطروحات كلود لوفور، الذي رأى أن الديمقراطية تفتح المجال أمام "فراغ السلطة"، أي غياب مركز واحد للقرار، ما يسمح بتعدد الفاعلين داخل المجال العمومي.⁹² كما يُضيف ميشيل فوكو قراءة مغايرة لفهم السلطة، بوصفها شبكة متداخلة من العلاقات، حيث يكون المجتمع المدني جزءًا من بنيتها لا مجرد ضحية لها.⁹³

في الخطاب السياسي والفكري في العالم العربي والعالم الثالث، أصبح المجتمع المدني يُوظف كأداة مركزية للمطالبة بالإصلاح والتغيير الديمقراطي، من خلال ترسيخ ثنائية التناظر البنيوي بينه وبين الدولة. غير أن هذا الطرح لم يسلم من النقد، حيث عبّر اتجاه مقابل عن شكوك متزايدة حول توظيف هذا المفهوم، خاصةً في ظل تصاعد أعداد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تتخبط في قضايا مجزأة وغير مرتبطة بالهياكل البنيوية المنتجة للأزمات. وترى نانسي فريزر أن هذه المقاربة "المدنية" كثيرًا ما تُخفي التفاوتات البنيوية داخل المجتمع المدني نفسه، وتعيد إنتاج منطق الهيمنة تحت غطاء الحياد.⁹⁴

من جهته، حذر سمير أمين من التوظيف النيوليبرالي لمفهوم المجتمع المدني، معتبرًا أن كثيرًا من منظماته في الجنوب العالمي أصبحت تعمل بوصفها "ملطفًا اجتماعيًا" لنتائج السياسات الاقتصادية المفروضة من المؤسسات المالية الدولية، بدل أن تكون أدوات للتحرر والصراع الطبقي.⁹⁵

تبعًا لذلك، يُعاد النظر في المجتمع المدني من منظور نقدي، بوصفه بديلًا وظيفيًا للدولة المنسحبة من مسؤولياتها التقليدية في مجال العدالة الاجتماعية ودعم الفئات الهشة. وتتحول منظماته في ظل

92- Claude Lefort, *Essais sur le politique*, Paris : Éditions du Seuil, 1986, p. 27.

93- ميشيل فوكو، *المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن*، ترجمة جورج قابسي، بيروت: دار النهار، 1994، ص. 42.

94 - Nancy Fraser, *Scales of Justice : Reimagining Political Space in a Globalizing World*, Columbia University Press, 2009, p. 19

95- سمير أمين، *نقد المجتمع المدني*، القاهرة: دار العين، 2005، ص. 31.

تطبيق سياسات التكيف الهيكلي إلى آليات للتكيف الاجتماعي بدلاً من أدوات للتغيير البنوي، خاصة في ظل تفاقم مشكلات الفقر والتهميش والبطالة.

ورغم التباين بين هذه الاتجاهات، فإن معظم الأدبيات السياسية تتفق على توصيف العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على أنها علاقة صراعية، وإن تعددت رؤى تفسير طبيعة هذا الصراع. ففي حين يرى البعض أن المجتمع المدني يصطدم مباشرة بدولة استبدادية، يعتبر آخرون أن الصراع يتمثل في مواجهة الدولة المتراجعة عن التزاماتها الاجتماعية. وفي الحالتين، تُصاغ العلاقة ضمن منطق "اللعبة الصفريّة"، حيث يُفترض أن انتصار أحد الطرفين يوازي بالضرورة خسارة الآخر، مع بقاء الغلبة للدولة بفعل ما تملكه من أدوات القسر والسيطرة المؤسسية.

2 تجليات الصراع بين الدولة والمجتمع المدني عند جويل مجدال "Joel Migdal"

ينظر جويل مجدال إلى العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من زاوية صراعية، حيث يرى أن الصراع بين الطرفين يتمحور حول السيطرة على المجتمع وضبطه، لا سيما في دول العالم الثالث. ففي سياقات يغيب فيها التجانس المؤسسي، تتصارع الدولة مع قوى اجتماعية متعددة على فرض القواعد والمعايير التي تنظم السلوك العام. وتظهر تجليات هذا الصراع في محاولات الدولة بسط نفوذها من جهة، وفي مقاومة الفاعلين الاجتماعيين لهذا النفوذ من جهة أخرى، وهو ما يُنتج تفاعلات معقدة تتفاوت بين الإذعان، والمشاركة، والاحتواء، والتكيف، بحسب السياقات المحلية.

لقد بلور مجدال تحليله في سياق وضعه لاقتراب علاقات الدولة بالمجتمع بوصفه استجابة نقدية للمقاربات التقليدية التي بدت عاجزة عن تقديم تفسيرات دقيقة للظواهر السياسية في دول العالم الثالث. حيث أظهرت هذه المقاربات قصوراً منهجياً ومعرفياً في تعاطيها مع الخصوصيات التاريخية والاجتماعية والثقافية التي تميز هذه الدول عن نظيراتها الغربية، ما انعكس على طبيعة التحليل السياسي الذي بقي حبيساً لنماذج نظرية غير قادرة على استيعاب تعقيدات هذه السياقات.

يعتبر " جويل مجدال " Joel Migdal هو المؤسس لاقترب علاقات الدولة - المجتمع، ويمثل كتاب جويل مجدال، الدولة في المجتمع : دراسة كيف تحول وتشكل الدول والمجتمعات بعضها البعض، ذروة عمله على مقاربتة الخاصة لدراسة علاقة الدولة والمجتمع، والتي بدأ في بلورتها في ثمانينات القرن الماضي، وتمثل مقاربة الدولة في المجتمع نقلة تحليلية متميزة تخرج بحقل السياسة المقارنة من النظرة التقليدية إلى تقديم طرح جديد يهتم بالتركيز على القوى والحركات الاجتماعية وتمتاز المقاربة التي يقدمها مجدال بالإحاطة بعدد المناطق من دول العالم الثالث، وتنقلها بسلاسة في عدة مستويات تحليلية⁹⁶. حيث انطلق " مجدال " في بحثه من انتقاد الدراسات التي تناولت العالم الثالث وخصوصا عملية التغيير فيه، حيث انتقد نظريات التحديث والتنمية. والنظرية الماركسية ونظرية المحيط والمركز لأنها تعاني من عوز منهجي ومعرفي يمكنها من تقديم تفسير علمي لعدد الديناميات في مجتمعات العالم الثالث. ودعا إلى صياغة اقتراب يستوعب العلاقات بين الدولة والمجتمع، ويولي اهتماما بعمليات التفاعل بينهما، لقد تطرقت عديد الدراسات لعلاقة الدولة بالمجتمع، إلا أنها لم تضع أطرا تحليلية تستوعب تلك العلاقة وتبحث في كنهها وتسبر أغوارها، للوصول في نهاية المطاف إلى معرفة خصائص تلك العلاقات وأنماطها، والعوامل المؤثرة فيها⁹⁷.

لقد كان اقتراب علاقة الدولة-المجتمع بالإضافة إلى تحليل السياسات العامة رد فعل مباشر على انغماس المنظور التنموي ونظرياته في التركيز على مدخلات النظام السياسي، وعدم إعطاء اهتمام مساو للمخرجات وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الدولة والجماعات، انطلاقا من رؤية ليبرالية ترى في الدولة حكما بين الجماعات ليس أكثر. لذلك كان اقتراب الدولة-المجتمع بمثابة محاولة لتصحيح هذه الرؤية، من خلال التعرض للكيفية التي تمارس بها الدولة في بعض الوقت تأثيرا قويا على البيئة الطبقية وصراع

1- جويل س-مجدال، المرجع السابق الذكر، ص 13.

2- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، ط4، دار هومة للطباعة والنشر، 2002، الجزائر، ص 217.

الجماعات والمصالح كما تتأثر بهم، وقد أعاد هذا الاقتراب الدولة مرة أخرى إلى بؤرة الاهتمام كمتغير مستقل، بعد أن كانت حكما محايدا بين الجماعات.⁹⁸

ويذهب مجدال للقول بأن هناك صراعا ومنافسة بين الدولة كتنظيم يسعى إلى بسط نفوذه، وفرض قواعده ومعاييرها على الأفراد والتنظيمات قاطبة الواقعة في الحيز الجغرافي للدولة، وفي المقابل فإن التنظيمات الاجتماعية تريد أن تتمرد على تلك القواعد، وتتافس الدولة على عملية الضبط الاجتماعي وفرض أنماطها وقواعدها. وقد أهملت معظم نظريات التحديث في تعاملها مع دول العالم الثالث هذا النوع من الصراع، وركزت على الصراع السياسي المباشر، الذي قد لا يتجاوز العاصمة، في حين أن الصراع الأساسي حول الضبط والتحكم الاجتماعي والذي عادة ما تتصارع عليه جميع المنظمات في البيئة الاجتماعية، ومن بينها الدولة فقد تم تجنبه، وتعمل الدولة في الغالب على تحقيق سيطرتها على المجتمع - بواسطة مختلف أجهزتها - من أجل تحقيق الإذعان والانقياد وعدم مقاومة سياساتها بل والانخراط فيها. حيث تتجسد مظاهر الضبط الذي تمارسه الدولة على المجتمع في:

1- تحقيق الطاعة والانقياد من الشعب للدولة .

2- الانخراط والمشاركة، حيث يتم تنظيم الشعب في مؤسسات، بحث لا يتم الاكتفاء بالطاعة الصامتة، وإنما لا بد من المشاركة في الأنشطة التي تحددها الدولة.

3- الاعتراف بشرعية سلطة الدولة والإقرار بها.⁹⁹

1- نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي - النظرية - المنهج، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2002، ص318.

2- نفس المرجع، ص326.

يذهب مجدل إلى التأكيد على استحالة فهم مفاهيم "الدولة" أو "المجتمع" في العالم المعاصر دون التعرف على حقيقة الروابط والعلاقات بينهم، حيث أن عملية بناء وإنشاء الدولة قد ساعدت في تنشيط المجتمع، فإذا كانت المجتمع هو الإطار الأبعد والأعقد للتنظيم الاجتماعي، فإن الدولة تحدد القيود والحدود الاجتماعية، ولكن ذلك لا يعني أن الدولة تستطيع أن تعمل على نمذجة الجماعات التي تكون المجتمع ببساطة، فالعلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة متداخلة ومتشابكة.

وينتج عن الاشتباك والانفصال الذي يحدث بين الدول والقوى الاجتماعية الأخرى مخرجات ملموسة وبالغة الأهمية، فصدام القوى الاجتماعية بما فيها الدولة يتم من خلال الصراعات والتسويات التي تحدث في ساحة المجتمع، وينتج عنها ثلاثة أنماط.¹⁰⁰

النمط الأول: هو التحول الكامل، إذ يؤدي اختراق الدولة إلى تدمير القوى الاجتماعية المحلية أو إخضاعها لسيطرة الدولة بصفة كلية.

النمط الثاني: هو احتواء الدولة للقوى الاجتماعية الموجودة، في هذا النمط يؤدي ضخ الدولة لتنظيم اجتماعي جديد وموارد ورموز وقوة إكراهية في ساحة ما إلى تمكينها من استيعاب القوى الاجتماعية والرموز الموجودة بالفعل من أجل تأسيس نمط سيطرة جديد.

النمط الثالث: هو احتواء القوى الاجتماعية الموجودة للدولة، وفيه يدفع حضور أجهزة الدولة القوى الاجتماعية المسيطرة للتكيف، إلا أنه لا يسبب تغيرات جذرية في نمط السيطرة السائد.

ومن ناحية أخرى، يؤكد مجدل علي وجود محاولات من جانب بعض المفكرين والأكاديميين المنتمين إلى تيارات فكرية مختلفة لاستخدام مفهوم "المجتمع المدني" في دراسة الروابط بين الدولة والقوى الاجتماعية، حيث يرون أنه مصطلح ملائم للتعبير عن المصالح المتناثرة في المجتمع، حيث أنه يفترض

1- جويل س-مجدال، المرجع السابق الذكر، ص: 170 171.

وجود توافق قيمي أو اتساق بين القوي الاجتماعية، بما يمكنه من التعبير عن مصالح مختلفة. ومع ذلك، يري مجدل أن هناك مشكلات عدة في استخدام مفهوم المجتمع المدني، من أهمها أنه من الصعب حدوث الاتساق في الأفكار الرئيسية بين بعض القوي الاجتماعية، ومن ثم فهناك حاجة قوية إلى تطوير فهم أكثر وعي لطبيعة العناصر المؤسسة لمفهوم المجتمع المدني، وعدم افتراض أنها تنشأ فقط عبر جماعات المصالح والمنظمات الطوعية الخاصة.

المطلب الثاني: المقاربات التكاملية لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الفكر السياسي

المعاصر

جاء المدخل التكاملي، كمحاولة لنبذ الحدية التناظرية بين الدولة والمجتمع المدني التي نظرت لها باقي الاقترابات، والتي تفترض وجود علاقة عداء أو احتواء بين الدولة والمجتمع المدني، فجاء هذا التصور بنظرة مغايرة مفادها وجود علاقة تكاملية بين الطرفين تصل لحد الاعتماد المتبادل.

ويشدد هذا المدخل على التأثير المتبادل بين الدولة والمجتمع المدني، حيث انطلق من فرضية أساسية، وهي أنه في الواقع، من الصعب أن يعد أداء المجتمع المدني ناجحاً فعلياً بدون الدولة، فالمواطن أداة وغاية السياسة، وهو في نفس الوقت خاضع للدولة ومحمي بها. وتقوم الدولة بدور مهم في توفير إطار الاندماج الذي يعمل ضمنه المجتمع المدني والأخير لا يمكنه أداء وظيفته بشكل مناسب بدونها.

ويؤكد هذا المدخل على أن إطار الاندماج الذي توفره الدولة يتضمن جملةً من القواعد التي تنهي الخصومة السياسية ويجب أن تكون مقبولة ومشروعة من الجميع، كذلك التأكيد على ثقافة المشاركة في المجتمع، وهذا يتضمن بوضوح حكم القانون وقدرة الدولة في أن تخلق درجة من التماسك بدونها يضحى المجتمع المدني، بشكل حاد، غير مدني، ومن المحتمل أن ينزلق إلى الفوضى والعداية. ولكن بالمقابل،

يجب أن يكون المجتمع المدني حراً ليتحدى الدولة لكي يمنع العقلية البيروقراطية في عمل الدولة من الوصول إلى نوع من التسلطية التي تولد القساوة والعنف.

ومن الواضح، التأكيد على العلاقة التكاملية بين الطرفين، التي لا ينصب تركيزها على المجتمع المدني كضمانة للديمقراطية فحسب، بل أيضاً على بنية الدولة ونظامها السياسي، وما تكفله للمواطن من حريات مدنية ومساواة أمام القانون. أي أن التأكيد يجري هنا على توازن الدولة والمجتمع المدني ومحاولة تجسير العلاقة بينهما أو إلغاء التناقض بين الاثنين.

1 توكفيل مصدر المرجعيات الفكرية في السياق المعاصر

يذهب عديد الباحثين إلى أن المفهوم السائد حالياً للمجتمع المدني لا يعكس دلالاته التقليدية، بل يعكس تصوراً مستحدثاً تأثر بالنموذج الأمريكي. ويؤكد هؤلاء أن هذا التصور، وإن اقتضى الدراسة والتمحيص، لا ينبغي أن يُفهم أو يُعتمد بوصفه مطابقاً تماماً للنموذج الأمريكي.¹⁰¹

ومما لا شك فيه أن هذا الفهم يُبرز الأهمية التي اكتسبها النموذج الأمريكي في الاقتراب من التصورات المعاصرة للمجتمع المدني، وهو ما يبرر الإشارة إليه والاهتمام بتحليله. وقد كان ألكسيس دي توكفيل من أوائل من أدركوا ملامح هذا النموذج في وقت مبكر، وذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر.

لقد قدّم ألكسيس دي توكفيل إسهاماً نوعياً في تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع، إذ عبّر بدقة عن خصوصية هذا التفاعل في السياق الأمريكي الذي أدهشه بعمقه وتفرّده. ففي حين كانت الدولة الأوروبية، آنذاك، تتولى المبادرة في تنظيم وتمويل ومراقبة مختلف مجالات الحياة العامة، لاحظ توكفيل

1- Novak, M. (n.d.). *The Future of Civil Society*. Catholic Education Resource Center.
<https://www.catholiceducation.org/en/controversy/common-good/the-future-of-civil-society.html> تم تصفح الموقع بتاريخ : 13 / 07 / 2024 على الساعة 18:00

غياب هذا الدور المركزي للدولة في الولايات المتحدة، حيث لم يجد مظاهر السلطة الحكومية تمارس تلك المهام التي بدت له، من موقعه الأوروبي، جوهرية وأساسية.¹⁰²

فقد لاحظ أن كل ما بدا أن أمريكا بحاجة إليه لتحقيق الازدهار هو الحرية ومزيد من الحرية، وعقد مقارنة بين حالة كهذه وحالة أوروبا، فبدلاً من الاستنجاد بمسؤول حكومي عندما تكون هناك حاجة لتنفيذ أمر ما، يشكل الأمريكيون مجموعة خاصة (منظمة مدنية)، وفي وقت سريع يكونون قد حصلوا على جسرهم أو شارعهم أو مستشفاهم. وإن الإحساس بقيمة الذات والرغبة في الاعتماد على المبادرات الفردية هي سمات وطنية قيمة.¹⁰³

في كتابه " الديمقراطية في أمريكا " الذي نشره عام 1835م والذي عدّ أول دراسة للمنظم السياسي اعتمد دي توكفيل منهج الملاحظة اعتماداً كلياً.¹⁰⁴

وكانت ملاحظته للوقائع مبنية على افتراضين: الافتراض الأول هو أن عالماً ديمقراطياً جديداً قوامه المساواة هو في حالة انبثاق، والافتراض الثاني هو انه يستطيع أن يرى الصورة النموذجية لهذا العالم في الولايات المتحدة. ووفقاً لتصورات دي توكفيل فإن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الولايات المتحدة الأمريكية، آنذاك، كانت تعد نموذجية. ولقد حاول الإجابة عن أسئلة رئيسية مثل، ما هو الدور الذي يجب إن تؤديه المؤسسات الخاصة في أية ديمقراطية؟ وما هي القيم الضرورية لتشجيع المواطنة المسؤولة؟ وكيف يكون الفهم الصحيح للمصلحة الشخصية؟ لأجل ذلك انصب اهتمامه الرئيسي

2- نشأ دي توكفيل من عائلة فرنسية لم تقبل أبداً بالثورة الفرنسية، وفي السياسة كان ليبرالياً، وانتقد الآراء السياسية لعائلته البوربونيه. وعندما قذفت ثورة 1830 بعائلته خارج السلطة، فقد فضل الهروب من الصراعات وغادر البلاد إلى أمريكا وكان مختصاً بقضية دراسة إصلاح السجون. انظر: روبرت م. كرونن، موجز تاريخ الثقافة الأمريكية، ترجمة مازن حماد، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995، ص100.

¹⁰³ - نفس المرجع، ص102.

¹⁰⁴ - حسن صعب، المرجع السابق الذكر، ص106 - 108.

على جملة من الأفكار من بينها تأكيده على الحرية الدينية وأنها كانت ضرورية للحفاظ على روح الاحترام المتبادل وتقوية الروابط الأخلاقية، فيقول : " بينما يسمح القانون للشعب الأمريكي بفعل كل شيء هناك أشياء يمنعهم الدين من أن يتخلوها ويحظر عليهم أن يجرؤا عليها " و " أنا اشك فيما إذا كان الإنسان يستطيع أن يدعم استقلالاً دينياً كاملاً وحرية سياسية كاملة في الوقت ذاته " وعليه فالمواطن " إن لم يكن يتمتع بإيمان فلا بد أن يطيع، وإن كان حراً فعليه أن يؤمن " وهكذا يميل الدين لديه إلى تقييد الحرية الخطرة المحتملة التي هي جزء لا يتجزأ من مجتمع ديمقراطي¹⁰⁵ .

بالإضافة إلى ذلك، شدد توكفيل على أن مشاعر الانتماء والأهمية التي يحسها الناس في مجتمعهم المحلي تجعلهم أكثر استعداداً للعمل لصالح بلدهم، ويجادل توكفيل على تأثير الديمقراطية على قوة التفاعل الاجتماعي، وأن روابط العاطفة البشرية أوسع مما هي عليه في المجتمعات الارستقراطية.¹⁰⁶

يبين المزايا الحقيقية المستقاة من حكومة ديمقراطية بقوله: " لا تزود الديمقراطية شعباً بأمر الحكومات، لكنها تفعل ما لا تستطيع فعله أمهر الحكومات، إنها تنتشر خلال الجسد الاجتماعي نشاطاً لا يتوقف، قوة وطاقة وافرتين فوق الحد لم توجدا في أي مكان آخر أبداً ويمكنهما فعل الأعاجيب، مهما كانت الظروف قليلة الموازية لهما. تلك هي ميزات حقيقية " .¹⁰⁷

وعلى الرغم من تأكيده على العلاقة النموذجية بين المجتمع المدني والدولة في أميركا، إلا أنه نبه على المخاطر التي قد تخلق الاستبداد من طرف السلطة بوجه المجتمع، والتي تكمن في جانبين رئيسيين هما : انعدام المشاركة أو ضعفها في المجتمع المحلي وفي الجمعيات المدنية والسياسية أولاً، وفي تردي

105- جون الستر، رون سلاجستاد، الدستورية والديمقراطية، ترجمة: سمير عزت نصار، عمان: دار النسر للنشر والتوزيع، 1998، ص75.

106- نفس المرجع، ص74.

107- جون الستر، رون سلاجستاد، المرجع السابق الذكر، ص84.

قيم المساواة والحرية ثانياً . ولقد اثبت الزمن اللاحق لعصر توكفيل أن ما تخوف منه قد أضحى بعضه متحققاً بصورة أو بأخرى.

2 الكوربوراتية ومأسسة العلاقة التشاركية بين الدولة والمجتمع المدني

تُعَدُّ الكوربوراتية من أبرز المقاربات التي سعت إلى تجاوز التعارض التقليدي بين الدولة والمجتمع المدني، عبر تقديم نموذج تنظيمي يقوم على مأسسة العلاقة بين الطرفين داخل فضاء تشاركي ومنظم. ففي هذا التصور، لا تُنظر إلى المجتمع المدني باعتباره فضاءً مستقلاً أو مضاداً للدولة، بل كحقل وظيفي تُدمج فيه المصالح الاجتماعية ضمن أطر تمثيلية تعترف بها الدولة وتشاركها في صناعة السياسات العمومية. وقد برز هذا النموذج في سياقات تاريخية محددة، خصوصاً في أوروبا الغربية خلال القرن العشرين، حيث اتُخذت الكوربوراتية أداةً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي من خلال إدماج النقابات ومنظمات أرباب العمل في عملية اتخاذ القرار. وعليه، فإن المقاربة الكوربوراتية تُجسّد رؤية تكاملية تُضفي طابعاً مؤسسياً على العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، لكنها في الآن ذاته تنثير تساؤلات نقدية حول حدود الاستقلالية، وطبيعة التمثيل، ودينامية المشاركة في ظل أنماط متغيرة من الحكم والتفاوض.

في هذا السياق وعلى غرار النظريات التي ظهرت ما بعد السلوكية، برزت الكوربوراتية كنتيجة للقصور وعدم الرضا عن المنظور التنموي، وما صاحبه من نظريات مشابهة والتي لم تتمكن من استيعاب مختلف أبعاد الظاهرة السياسية لذلك كانت الكوربوراتية محاولة لتسليط الضوء على الظواهر التي لم تركز عليها النظريات السلوكية ولم توليها كبير اهتمام، مثل علاقات العمل، السياسة الاجتماعية، علاقة الدولة بالجماعات الاجتماعية، تفاعل جماعات المصالح، البيروقراطية، مركزية صنع القرار.

والمتتبع لدلالات هذا المفهوم يجد أن الباحثين العرب قد اختلفوا في ترجمة الكوربوراتية، حيث ذهب اتجاه إلى استخدامها كما هي في لغتها الأصلية حيث قام بترجمتها ترجمة حرفية كما هو الحال بالنسبة لبعض المفاهيم والمصطلحات الواردة من الأنساق الفكرية والسياسية الأجنبية، مثلما هو الحال بالنسبة للفظ الديمقراطية الدكتاتورية، البرلمان، وغيرها من المفردات الوافدة. وهناك من نحا منحاً آخر حيث عبر عنها بمرادفات لغوية قريبة للمعنى ومعبرة عنه فاستخدمت مصطلحات مثل "التوحيدية" وكذا "التعاضدية"¹⁰⁸.

ومصطلح الكوربوراتية وفقاً للتعريف الذي قدمه فيليب شميتر (Philippe Schmitter)، هي "نظام لتنظيم المصالح يتم فيه تنظيم مكوناته ضمن عدد محدود من الفئات الإلزامية وغير التنافسية والهيراركية والتممايزة وظيفياً، تعترف بها الدولة، تعطيها تصريحاً بالعمل أو (تخلقها أصلاً) وتمنحها احتكاراً في تمثيل فئاتها مقابل التزامها بضوابط معينة في عملية اختيار قياداتها، وفي توضيح مصالحها والتعبير عنها، وفي تأييدها"¹⁰⁹.

تركز الكوربوراتية على الأبعاد القانونية للعلاقات بين الجماعات والدولة دون الوقوف عند مجرد النص القانوني، الذي لا يشهد تطبيقاً في الواقع، وإنما تأخذ إلى جانب ذلك الأعراف والأنماط السلوكية غير الرسمية، وإن كانت تصر على جذب الانتباه للحقوق والواجبات المحددة وأنماط السلوك، وهي تؤكد كذلك على الرابطة المباشرة بين القانون والقوة وبين القانون والمصلحة، ومن خلالها تنظر للجماعات وعلاقتها بالدولة وعلاقتها ببعضها البعض، وطبيعة الاختلافات في علاقات القوة بين جماعات المصالح والدولة، وأيهما يسيطر على الآخر؟ هل الجماعات تسيطر على الدولة أم أن الدولة هي التي تسيطر

1- عبد العالي عبد القادر، الدولة والهيمنة على المجتمع: الدولة الكوربوراتية التسلطية وقيود الانتقال الديمقراطي في الجزائر، مجلة عمران، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 10، العدد 37، 2021، ص. 40.
2- محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية، بنغازي: جامعة قار يونس، 1994، ص. 87.

على الجماعات؟ وكيف يتم حل الصراع بين الجماعات؟ وهنا نجد أن الكوربوراتية ترى أن الجماعات منظمة بصورة متقنة بواسطة وسائط وأدوات الدولة عن طريق التخطيط البيروقراطي كإطار نظامي يتم من خلاله حل الصراعات بين الجماعات ممثلي المجتمع " خدام الدولة".¹¹⁰ بحيث تتولى الدولة التعاضدية عن طريق أجهزتها تنظيم التفاعل بين الجماعات وتستخدم الآليات البيروقراطية وتصميماتها وتخطيطها في تحقيق ذلك¹¹¹.

وقد شغل مفهوم الكوربوراتية حيزا من اهتمامات التحليلات السياسية المعاصرة في دول العالم الثالث، مع وجود اتجاه نحو التفريق بين كل من الكوربوراتية الاجتماعية، وكوربوراتية الدولة.¹¹²

حيث يميز شميتر بين نوعين من العلاقات الكوربوراتية تكون فيها منظمات المجتمع المدني متشابهة من حيث البنية ولكنها مختلفة جدا من حيث علاقاتها مع الدولة. النوع الأول يطلق عليه تعبير " الكوربوراتية المجتمعية " في نظم الديمقراطيات التعددية، والذي تكون فيه الجماعات مستقلة نسبيا عن سيطرة الدولة ولها نفوذ قوى على عملية صنع السياسات العامة¹¹³. تعتبر الإدماجة الاجتماعية (Sociale Corporatism) على نحو ما أشارت الأدبيات الحديثة على أنها مؤشر من مؤشرات قوة مؤسسات المجتمع في مواجهة مؤسسات الدولة كما أنها مرحلة لاحقة على دولة الرفاهية، أو تتحول التعددية إلى إدماجية اجتماعية بهدف تحقيق مستويات أعلى من الرفاهية

110- نصر محمد عارف، المرجع السابق الذكر، ص 318.

111- محمد شلبي، انعكاسات الدولة التعاضدية على عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مجلة فكر ومجتمع، العدد 10، الجزائر، ص 120.

112- هدى ميتكيس، دراسة النظم السياسية في العالم العربي، في علي الدين هلال ومحمود إسماعيل (محرران)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، المجلس الأعلى للجامعات، مصر 1999، ص 151.

113- زاهي بشير المغربي، المرجع السابق الذكر، ص 88.

الاجتماعية للمواطنين وتتمتع جماعات المصالح في ظل هذا الشكل بحرية واستقلالية نسبية فضلا عن توازن العلاقة بينهما وبين النظام.¹¹⁴

أما النوع الثاني فهو ما يسميه " كوربوراتية الدولة "، وتخضع فيها الجماعات لسيطرة الدولة وهيمنة الجهاز البيروقراطي الرسمي والتنظيم الحزبي الحكومي المسيطر، حيث أن تنظيمات الحزب المهيمن تتغلغل في كل مستويات المجتمع، بحيث أن إدماجية الدولة (Sociale Corporatism) والتي اختص بتناولها عدد آخر من الأدبيات فتقوم أساسا على تنظيم الدولة لمؤسسات المجتمع المدني غير الحكومي على نحو رسمي إلزامي غير تنافسي بحيث تتبنى الدولة هذه المؤسسات ماديا ومعنويا في مقابل أن تتحكم الدولة في التنظيم الداخلي لهذه المؤسسات ومطالب النظام الداخلي لهذه الجماعات.¹¹⁵ فرض سيطرة شديدة على كل الجماعات والروابط المسموح بتواجدها .

وفي هذا المجتمع تسعى الدولة إلى هيكلة وضبط وتحديد نشاط هذه المجموعات الاجتماعية لمختلفة وأشكالها التنظيمية، بالترخيص لنشاطاتها وإخضاعها للرقابة القانونية كأسلوب للحد من تعدديتها .كما تسعى الدولة لضم وإدراج هذه التنظيمات الكوربوراتية وجماعات المصالح إلى النسق العام للدولة، وتحويلها إلى ما يطلق عليه " القطاع الخاص الحكومي"، حيث تسعى هذه المجموعات إلى التعبير عن مطالبها وتحقيق مصالحها في إطار هذه الصيغة الحكومية، مع الاحتفاظ. بمستوى من الاستقلالية عن الدولة في إطار قوانين ودساتير تحمي مصالحها ووجودها.¹¹⁶

كما يشير مفهوم الدولة الكوربوراتية إلى الدولة المركزية القوية التي تلعب دور الفاعل الرئيسي المسؤول عن تنظيم العملية الاقتصادية، وكذا قيادة المجتمع وفقا لتوجهات وبرامج وخطط مرسومة،

114- هدى ميتكيس، المرجع السابق الذكر، ص 151.

115- هدى ميتكيس، المرجع السابق الذكر، ص 151.

116- زاهي بشير المغربي، المرجع السابق الذكر، ص 89.

ومن ثم تحتكر حق التعبير عن المصلحة العامة. كما تقوم هذه الدولة بدور السلطة الأخلاقية داخل المجتمع، حتى تستطيع تحقيق التجانس الطبقي والوحدة الوطنية.

كما تقوم هذه الدولة بتنظيم المجتمع في شكل Corporation تخضع لها، بحيث يتم تنظيم كل من العمال وأصحاب الأعمال في شكل روابط مهنية وصناعية تقوم بوظائفها، مع إعطائها الحق في التمثيل السياسي في المجتمع، من خلال التحكم في مساحة عريضة من الأفراد، والأنشطة التي تقع في نطاق سلطة هذه المجموعات المهنية.

ويوجد نوعان للدولة الكوربوراتية، يعبر عن النوع الأول بالدولة الفوقية top down، وهي تقترب من النموذج النخبوي. ويعبر عن النوع الثاني بالدولة المجتمعية bottom up، وهي من النمط الشعبي.

وأهم ما يميز الدولة الكوربوراتية هو خلقها حالة من الشراكة أو التحالف مع الشركات الاقتصادية الخاصة، والتنظيمات العمالية المنظمة، على نحو يحقق التوافق بين عناصر ثلاثة هي الدولة والرأسماليون والعمال، لضمان تحقق مستوى عال من التراكم الاقتصادي، وذلك من خلال إعادة توزيع العوائد الاقتصادية، وخفض مستويات البطالة والتضخم.¹¹⁷

3. التمكين المتبادل بين الدولة والمجتمع المدني

يمثل مفهوم التمكين المتبادل بين الدولة والمجتمع المدني نقلة نوعية في التفكير حول طبيعة العلاقة بين هذين الفاعلين، إذ يتجاوز الطرح الأحادي الذي يرى التمكين كمنح طرفٍ للقوة أو الفرص

117- خالد حنفي علي، الدولة غير الموحدة: تحولات شكل الدولة في مراحل ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مصر: مؤسسة الأهرام، العدد 189، يوليو 2012، ص 8.

لطرف آخر، نحو تصور تفاعلي تتبادل فيه الدولة والمجتمع المدني أدوار التعزيز والتقوية المتبادلة ضمن سياقات مؤسسية متغيرة. وفي هذا السياق، تشير ديناميكيات التمكين المتبادل إلى تلك العمليات المعقدة التي يتم من خلالها بناء قدرات متبادلة بين الطرفين، تسمح بإعادة تشكيل العلاقة بين السلطة والمجتمع على أساس من الشراكة، والمساءلة، والتفاوض المستمر.

3-1 السياق المفاهيمي للتمكين المتبادل

يُعدّ مفهوم التمكين (Empowerment) من المفاهيم التي شهدت انتشاراً واسعاً منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، وذلك بالنظر إلى ارتباطه بمفردات القوة، والمشاركة، والتنمية الاجتماعية والمؤسسية. وعلى المستوى اللغوي، يحيل مفهوم التمكين إلى معاني التقوية والتعزيز، كما في قوله تعالى "وكذلك مكنا ليوسف في الأرض" [يوسف: 21]، أي منحناه سلطةً واستقراراً وقدرةً على التصرف. أما من الناحية الإجرائية، فقد اتخذ المفهوم دلالات متعددة تبعاً للسياق المؤسسي أو التنموي الذي يُستخدم فيه. وفي هذا الصدد، يُعرّف البنك الدولي بأنه: "عملية توسعية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد، ولا سيما الفئات المهمشة، بما يمكنهم من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة، والتفاوض مع المؤسسات المؤثرة على حياتهم، وممارسة النفوذ عليها، ومساءلتها بما يحقق الشفافية والمسؤولية المؤسسية".¹¹⁸

وانطلاقاً من هذا الإطار، أصبح يُنظر إلى التمكين، ليس كعملية دعم فني أو إداري فحسب، بل كآلية لتحقيق علاقات أكثر توازناً وتشاركية بين الفاعلين، وهو ما يتجلى بشكل خاص في النقاشات المعاصرة حول التمكين المتبادل بين الدولة والمجتمع المدني، باعتباره مدخلاً لخلق نوع جديد من التفاعل القائم على التعاون المؤسسي، وتحقيق المصلحة العامة بعيداً عن منطق الصراع أو الإقصاء.¹¹⁹

1 - Deepa Narayan (ed.), Empowerment and Poverty Reduction : A Sourcebook, World Bank, Washington D.C., 2002, p. 11.

119- أمانى قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2007، ص 98.

وقد عرف هذا المفهوم تطوراً من حيث التوظيف والاستخدام حيث أخذ يستعمل للتعبير عن توازنات القوى المجتمعية والسياق الاجتماعي، والذي تحاول معه فئات المجتمع وشرائحه مواجهته، وتغيير هياكل القوة داخل المجتمع. التمكين يجعل من قضايا التنمية أكثر تشاركية ويتخطى بدوره مفاهيم وممارسات الرعاية الاجتماعية للعمل الأهلي ويسعى إلى تمليك الفقراء والمهمشين لعناصر القوة المختلفة: الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، والمعرفية، وتمكينهم من التأثير في السياسات العامة وممارسة حق الاختيار.¹²⁰

2-3 التمكين المتبادل كآلية تكاملية بين الدولة والمجتمع المدني

في سياق النقاشات النظرية المتجددة حول طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، يقدم الباحث "جوانج سو وانج" **"Guang-Xu Wang"** أستاذ السياسة العامة والإدارة في قسم الإدارة العامة، جامعة تايوان الوطنية، بمدينة تايوان في تاوان. إسهاماً مفاهيمياً مهماً من خلال مقاله الموسوم:¹²¹ **Mutual Empowerment between State and Society: Nature, Conditions, Mechanisms, and Constraints** أو: **التمكين المتبادل للدولة والمجتمع الطبيعية، الظروف الشروط، الآليات، والقيود**.

حيث يقترح الباحث في هذا المقال نموذجاً تحليلياً بديلاً يبتعد عن الثنائية التقليدية التي تُقدم العلاقة بين الطرفين بوصفها إما صراعية أو تأمرية. وبدلاً من ذلك، يقدم وانج إطاراً تفاعلياً يتأسس على فكرة "التمكين المتبادل"، بوصفها آلية يمكن من خلالها بناء علاقة تشاركية وتكاملية بين الدولة والمجتمع، تقوم على التعاون بدلاً من الهيمنة، وعلى المشاركة بدلاً من الإقصاء.

120- أمانى قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، المرجع السابق الذكر، ص 101.

121 - Xu Wang, "Mutual Empowerment of State and Society : Its Nature, Conditions, Mechanisms, and Limits", Comparative Politics, Vol. 31, No. 2, January 1999, pp. 231-249. <https://www.jstor.org/stable/422146>

يرتكز هذا النموذج على تمييز نظري دقيق بين نمطين من السلطة التي قد تمارسها الدولة في علاقتها بالمجتمع المدني:¹²²

• **أولاً، السلطة المستبدة (Despotic Power):** وهي الشكل السلطوي التقليدي للهيمنة، الذي تُمارس فيه الدولة سيطرة مباشرة وغير تفاوضية على المجتمع، غالباً من خلال أجهزة القمع والإدارة الصلبة، مما يجعل المجتمع المدني في موقع المواجهة والدفاع. وتُجسد بعض الأنظمة السلطوية في الشرق الأوسط، مثل حالة مصر بعد 2013، هذا النمط من العلاقة، حيث تم التضيق على الجمعيات، وفرض قوانين تحد من التمويل الخارجي، ما أعاق نمو الفعل المدني المستقل، ودفع بالعديد من المنظمات إلى الانكماش أو الحل الذاتي.

• **ثانياً، السلطة البنيوية (Infrastructural Power):** والتي تشير إلى قدرة الدولة على تنظيم الحياة العامة وبسط تأثيرها بشكل غير مباشر عبر المؤسسات والقوانين والهياكل الإدارية، بالتعاون مع المجتمع المدني، لا عبر قمعه. ويتجلى هذا النوع من السلطة بوضوح في التجربة الاسكندنافية، خاصة في السويد والنرويج، حيث لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً محورياً في بلورة السياسات الاجتماعية، مثل نظام الرعاية الصحية والتعليم، ضمن شراكة مؤسساتية قائمة على الثقة والشفافية.

يُجادل وانغ بأن التمكين المتبادل يصبح ممكناً حينما تميل الدولة نحو تطوير سلطتها البنيوية، أي حين تسعى إلى ترسيخ نفوذها من خلال آليات تنظيمية، لا من خلال السيطرة الأحادية. في هذا السياق، يصبح المجتمع المدني فاعلاً مساهماً في تنفيذ السياسات العامة وتشكيلها، وليس مجرد متلقٍ

122 - Peter Evans, "Government Action, Social Capital and Development : Reviewing the Evidence on Synergy", World Development, Vol. 24, No. 6, June 1996, pp. 1120

أو معترض عليها. أما في السياقات التي تطغى فيها السلطة المستبدة، فإن العلاقة تأخذ طابعاً صراعياً صفرياً، حيث يُنظر إلى المجتمع المدني كتهديد محتمل ينبغي احتواؤه أو تحجيمه.¹²³

يُجادل وانغ بأن التمكين المتبادل يصبح ممكناً حينما تميل الدولة نحو تطوير سلطتها البنيوية، أي حين تسعى إلى ترسيخ نفوذها من خلال آليات تنظيمية، لا من خلال السيطرة الأحادية. في هذا السياق، يصبح المجتمع المدني فاعلاً مساهماً في تنفيذ السياسات العامة وتشكيلها، وليس مجرد متلقي أو معترض عليها. وتُظهر تجربة جنوب إفريقيا بعد نهاية نظام الفصل العنصري مثلاً واضحاً على هذا الاتجاه، حيث اضطلعت منظمات المجتمع المدني بدور فاعل في دعم الانتقال الديمقراطي، وصياغة السياسات الحقوقية والعدالة الاجتماعية، في ظل دستور يضمن الحريات المدنية.¹²⁴

أما في السياقات التي تطغى فيها السلطة المستبدة، فإن العلاقة تأخذ طابعاً صراعياً صفرياً، حيث يُنظر إلى المجتمع المدني كتهديد محتمل ينبغي احتواؤه أو تحجيمه. وتُمثل حالة روسيا في العقد الأخير نموذجاً على ذلك، حيث أُدرجت العديد من المنظمات غير الحكومية تحت تصنيف "العملاء الأجانب"، ما أدى إلى تحجيم فضاء العمل المدني وتوجيهه نحو التبعية أو الانكماش.

ومع ذلك، يُحذر وانغ من تبني هذا النموذج بصورة مثالية أو مجردة، إذ يشير إلى أن نجاح التمكين المتبادل مرهون بجملة من الشروط البنيوية والسياقية، منها: توفر إرادة سياسية منفتحة لدى الدولة، وجود إطار قانوني ضامن لاستقلالية نسبية للمجتمع المدني، قوة المؤسسات الوسيطة، وفاعلية قنوات الاتصال والتنسيق بين الطرفين. كما يُبرز الباحث جملة من العوائق البنيوية التي قد تحول دون

1- Hillel Soifer, "State Infrastructural Power: Approaches to Conceptualization and Measurement", Studies in Comparative International Development, Vol. 43, No. 2, summer 2008, p. 233.

124- Adam Habib, "State-Civil Society Relations in Post-Apartheid South Africa", Social Research, Vol. 70, No. 3, Fall 2003, p. 675.

تحقق هذا النمط من العلاقة، مثل ضعف البنية المؤسسية، والفساد، وشيوع الممارسات الزبونية، وهي عوامل يمكن أن تؤدي إلى انكماش المساحات التشاركية لصالح منطق الهيمنة.¹²⁵

وتُعدّ بعض التجارب في دول أمريكا اللاتينية، كالبرازيل وفنزويلا، شاهدة على هذه المعوقات، حيث لم يُفض الانفتاح الظاهري إلى شراكة حقيقية، بسبب هشاشة المؤسسات وضعف الاستقلالية التنظيمية.

ويُعدّ هذا الطرح امتداداً لفكرة الدولة بصفتها "بنية تاريخية" ذات طابع ديناميكي وليست كياناً مغلقاً أو ثابتاً، ما يفتح المجال أمام إعادة التفكير في أدوار المجتمع المدني لا فقط كقوة مقاومة، بل أيضاً كشريك في بناء المشروعية وترسيخ الديمقراطية. ومن هنا، فإن تصور وانغ يقَدّم مدخلاً لفهم أكثر تركيبيًا وتشابكًا للعلاقة بين الدولة والمجتمع، يتجاوز الثنائيات الجامدة، ويدعو إلى مقاربات مرنة تراعي تعقيدات السياقات السياسية والاجتماعية، خصوصًا في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو إعادة تأسيس لنموذج الدولة،¹²⁶ كما هو الحال في تجارب التحول السياسي في تونس أو السودان.

وصفوة القول فإن نموذج التمكين المتبادل كما يطرحه وانغ يسلط الضوء على الإمكانيات الكامنة في بناء علاقة تشاركية بين الدولة والمجتمع المدني، شرط أن تنتقل الدولة من منطق السيطرة إلى منطق التنظيم البنوي، وأن يمتلك المجتمع المدني مساحة من الاستقلالية الفعلية. وتُظهر التجارب الدولية أن هذا النموذج قابل للتحقق حين تتوافر الإرادة السياسية، والبيئة القانونية والمؤسسية الداعمة، بينما يؤدي غيابها إلى تعزيز النزعة السلطوية واحتواء الفعل المدني. بذلك، يُعيد هذا الطرح تشكيل فهمنا لمفهوم

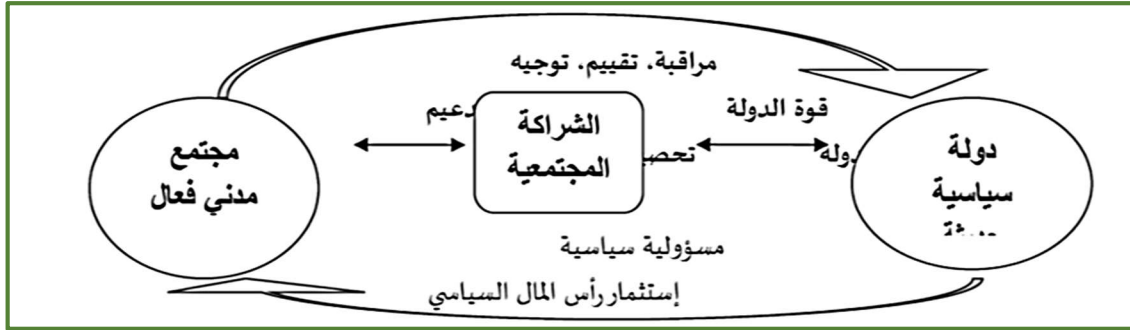
125- Wang, op. cit. pp. 234–236.

126- Ibid., p. 234–236.

"الشراكة السياسية"، ليس بوصفها شعارًا خطابيًا، بل كمسار تفاعلي يتطلب هندسة دقيقة لعلاقات القوة في المجتمع¹²⁷.

في السياق العربي هناك محاولات نظرية في هذا الاتجاه حيث نجد أن محمد عبد الكريم الحوراني يرى أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني لا ينبغي أن تُفهم في إطار من التنازع أو الصراع كما تفترضه الأدبيات الليبرالية التقليدية، بل يؤسس لرؤية بديلة تقوم على التكامل والتفاعل المعيارى بين الطرفين. فالمجتمع المدني، ليس مجرد قوة ضاغطة في وجه الدولة أو أداة رقابية خارجية، وإنما هو شريك بنيوي وأخلاقي يساهم في بناء شرعية الدولة وتعزيز استقرارها. ومن هذا المنطلق، ينظر الحوراني إلى المجتمع المدني بوصفه حاملاً لمنظومة من القيم والمعايير التي تضبط سلوك السلطة وتوجهها، وتمنحها بعداً أخلاقياً يتجاوز المشروعية القانونية أو الانتخابية.¹²⁸

الشكل رقم 02: يوضح التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني ضمن قواعد المسؤولية المشتركة".



المصدر: محمد عبد الكريم الحوراني، المجتمع المدني: مقارنة البنى المعيارية للمجتمع المرن، ط.1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2013، ص. 50.

127- رابحي لخضر، بن بعلاش خالدة، دور مؤسسات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي في ترقية وحماية حقوق الإنسان في ظل مبادئ الحكم الرشيد، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 2، العدد 1، 2017، ص. 210.

128- محمد عبد الكريم الحوراني، المجتمع المدني: ضرورة وظيفية للدولة، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 2، العدد 4، 2013، ص 45.

إن هذا التصور الذي يقدمه الحوراني يخالف الطرح الذي يرى في المجتمع المدني خصماً دائماً للدولة وسلطة مضادة بالضرورة، إذ يؤمن الحوراني بأن قيام المجتمع المدني بوظيفة الرقابة القيمية، وتكريسه لثقافة المسؤولية المشتركة، لا يضعه في موقع المواجهة، بل في موقع الدعم العقلاني لمؤسسات الدولة. فحين يكون المجتمع المدني مبنياً على أسس معيارية صلبة، فإنه يتحول إلى وسيط تواصل يعيد توجيه السياسات العامة نحو الصالح العام، ويرتقي بمستوى التفاعل بين المواطنين والدولة.¹ والدولة.¹

وعليه، فإن العلاقة المثلى بين الدولة والمجتمع المدني، ليست علاقة صراع صفري، بل علاقة تعاون تكاملي، يكون فيها المجتمع المدني عنصراً فاعلاً في ترسيخ الحكم الرشيد، وتعزيز الشرعية السياسية، وبناء التوازن بين السلطة والحرية. وهذا التفاعل الأخلاقي هو ما يسمح بتطوير نموذج ديمقراطي ملائم للخصوصيات الثقافية والاجتماعية في السياقات العربية، بعيداً عن الاستنساخ الأعمى للتجارب الغربية.

1- محمد عبد الكريم الحوراني، نفس المرجع، ص 72.

خلاصة الفصل:

لقد أبان استعراض المداخل النظرية المفسرة لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني عن التعدد والتباين في زوايا النظر والمفاهيم التحليلية، مما يعكس ثراء الحقل النظري وتعقيد الظاهرة المدروسة في الآن ذاته. فهذه العلاقة لم تُطرح كمجرد علاقة بين بنيتين منفصلتين أو متقابلتين، بل كعلاقة تاريخية وسوسيولوجية عميقة، تشكّلت على وقع التحولات الكبرى في الفكر السياسي وفي بنية المجتمعات الحديثة.

ففي **المداخل الكلاسيكية**، لا سيما ضمن فلسفة العقد الاجتماعي، نجد أن مفكرين مثل هوبز ولوك وروسو قد انطلقوا من إشكالية نشأة الدولة والمجتمع السياسي، بوصفه ثمرة اتفاق بين أفراد كانوا يعيشون في حالة طبيعية سابقة. وقد تباينت تصوراتهم حول طبيعة المجتمع المدني وحدود تدخل الدولة؛ فبينما نظر هوبز إلى الدولة كضرورة قهرية لحفظ النظام، ميّز لوك بين المجتمع المدني والدولة، معتبراً الأول حاملاً لحقوق الأفراد، فيما حاول روسو التوفيق بين الإرادة العامة ومصلحة الجماعة، مما أبرز الطابع الجدلي لهذه العلاقة منذ بداياتها النظرية.

أما في **المداخل الجدلية والنقدية**، فقد تطورت النظرة إلى المجتمع المدني من كونه فضاءً للحرية والتعاقد، إلى كونه مجالاً للصراع والهيمنة. فهيجل رأى فيه مجالاً لتنظيم المصالح الخاصة في مقابل الدولة التي تمثل العقل الكلي. أما ماركس، فقد اعتبر المجتمع المدني انعكاساً لبنية الإنتاج الرأسمالي، حيث تُعاد إنتاج علاقات السيطرة الطبقية. وجاء غرامشي لاحقاً ليعيد الاعتبار لهذا الفضاء من خلال تقديمه كأداة هيمنة إيديولوجية من جهة، وكحقل للمقاومة السياسية والثقافية من جهة أخرى.

وفي المقابل، قدّمت **المداخل المعاصرة** تصورات أكثر ديناميكية، متأثرة بالتحولات التي شهدتها الدولة الحديثة، من حيث تراجع احتكارها للسلطة وظهور أنماط جديدة لتفاعل الدولة مع المجتمع المدني.

الفصل الثالث:

تطور علاقة الدولة بالمجتمع المدني في
الجزائر (1962-2019)

تمهيد:

تأثر المجتمع المدني في الجزائر بخيارات الدولة في مرحلة التأسيس، حيث تبنت الدولة النهج الاشتراكي لأسباب سياسية واجتماعية، مما منح السلطة الحاكمة سيطرة كاملة على شؤون المجتمع والدولة. كان الهدف من هذا النهج مواجهة التحديات المتعلقة بالتنمية والعصرنة والوحدة الوطنية. نتيجة لذلك، تدخلت الدولة بشكل كبير في نشاط الأفراد، مما قيد حرياتهم وعرقل بناء مجتمع مدني مستقل. اعتمدت الدولة الجزائرية، بعد الاستقلال، على نفسها كقوة تحديث وعصرنة، واحتكرت كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذا الوضع أدى إلى هشاشة الحياة الجموعية، حيث كانت كل التنظيمات والجمعيات تحت سيطرة الدولة. هذه السيطرة أدت إلى زيادة الفجوة بين الدولة والمجتمع، ومنعت ظهور مؤسسات مستقلة، مما أثار السخط الاجتماعي والاحتجاجات. في التسعينات، بدأت الجزائر في تبني إصلاحات لمواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية، استجابةً لأحداث أكتوبر 1988. لقد كانت هذه الإصلاحات نقطة تحول كبيرة، حيث سمح بإنشاء جمعيات سياسية وغير سياسية بشروط واضحة، مما عزز دور المجتمع المدني ومشاركته في تحسين أوضاع البلاد.

هذه الإصلاحات حولت التنظيمات الجماهيرية إلى أدوات فعالة لتنظيم المجتمع، مما ساعد في تقليص الفجوة بين الدولة والمجتمع، وتعزيز مشاركة الفاعلين الاجتماعيين في السياسات العمومية، لكن سرعان ما تم إجهاض هذه التجربة الفتية.

سنعالج مضامين هذا الفصل من خلال هذه العناوين:

- الدولة الوطنية والتنظيمات الاجتماعية في الجزائر 1962-1988
- علاقة الدولة بالمجتمع المدني خلال مرحلة الانفتاح السياسي 1989-2019
- عوامل انحسار وضعف المجتمع المدني في الجزائر

المبحث الأول: الدولة الوطنية والتنظيمات الاجتماعية* في الجزائر 1962-1988

عقب نيلها الاستقلال الوطني عام 1962، شرعت الدولة الجزائرية في وضع مشروعها الوطني لإعادة بناء مؤسسات الدولة وتنظيم المجتمع، مستندة إلى شرعية ثورية وإلى تصوّرات تنموية ذات طابع مركزي. وقد تميزت الفترة الممتدة من 1962 إلى 1988 بكونها مرحلة تأسيسية مفصلية، شهدت خلالها الجزائر تحولات بنيوية عميقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أسهمت في رسم معالم الدولة الوطنية وتحديد أنماط تدخلها في الحقلين المؤسساتي والمجتمعي.

المطلب الأول: الدولة الوطنية لحظة التأسيس: الخيارات والتحديات

واجهت الجزائر -بعد الاستقلال - تحدي بناء دولة وطنية تضمن استقرارها السياسي وتطورها الاجتماعي والاقتصادي. اتخذت الدولة الجزائرية مسارات متعددة لتحقيق هذا الهدف، منها تبني النهج الاشتراكي وتأميم الموارد الاقتصادية الرئيسية مثل النفط والغاز. سعت الجزائر من خلال هذه الخيارات إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة. ومع ذلك، واجهت الدولة تحديات كبيرة مثل البيروقراطية والفساد، مما أثر على قدرتها على تحقيق التقدم والاستقرار بشكل كامل. كانت هذه الفترة حاسمة في تشكيل هوية الدولة الجزائرية ومسارها المستقبلي.

* - اخترنا في هذا المقام توظيف مصطلح المنظمات الاجتماعية عوض مصطلح المجتمع المدني، ذلك أن المجتمع المدني يقتضي من الناحية النظرية قدرا من الاستقلالية وهو مالم يتوفر في هذه التنظيمات خلال هذه المرحلة التاريخية. في أدبيات علم الاجتماع، يمثل التنظيم الاجتماعي نمط العلاقات بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية، ويشمل خصائص مثل التكوين الجنسي، التماسك الزماني المكاني، القيادة، الهيكل، تقسيم العمل، وأنظمة الاتصالات. بفضل هذه الخصائص، يمكن للأفراد مراقبة عملهم اليومي والمشاركة في أنشطة أخرى يتم التحكم فيها من خلال التفاعل البشري. تشمل هذه التفاعلات الانتماء، الموارد الجماعية، استبدال الأفراد، والسيطرة المسجلة، وتتفاعل لتشكيل ميزات مشتركة في الوحدات الاجتماعية الأساسية مثل الأسرة، المؤسسات، والنوادي. إلخ.

- أنظر في هذا الصدد:

- عمر بوزكور، محمد بومخلوف: "التنظيم الاجتماعي الحضري كآلية لتحقيق الاندماج الاجتماعي للأفراد في المدينة"، مجلة أنثروبولوجيا، الجزائر: المجلد 08، العدد 01، سنة 2022، ص 363-364.

1. تأسيس الدولة الوطنية بعد الاستقلال: التحديات البنيوية الأولى

نالت الجزائر استقلالها بعد ثورة تحريرية طويلة دامت زهاء ثمان سنوات ضد الاستعمار الفرنسي. هذه الثورة لم تكن مجرد صراع مسلح، بل كانت أيضًا ثورة شعبية واسعة تهدف إلى استعادة الكرامة والهوية الوطنية التي حاول المستعمر طمسها على مدار 132 سنة. كانت المرحلة التي أعقبت الاستقلال مليئة بالتحديات، فقد ترك الاستعمار بنية تحتية مدمرة ومجتمعًا منقسمًا.

وقد وجدت الدولة الجزائرية نفسها، مباشرة بعد الاستقلال في جويلية 1962، أمام تركة استعمارية مثقلة بالبنى التحتية المدمرة والنسيج الاجتماعي المفكك، فضلًا عن غياب مؤسسات سيادية فاعلة. وفي هذا السياق، أُزيح الستار عن التوترات السياسية الكامنة التي كانت مضمرة طيلة حرب التحرير، حيث طفت إلى السطح صراعات على السلطة لم يكن منشؤها اختلافًا إيديولوجيًا أو طبقيًا بقدر ما كانت تعبيرًا عن تنافس محموم بين الفاعلين السياسيين حول احتكار الشرعية السياسية وقيادة الدولة الجديدة، في ظل غياب تنظيم حزبي قوي ومتماسك، وانفتار النخب السياسية إلى ثقافة سياسية ناضجة وموحدة.¹

وسط هذه الأجواء المضطربة، أضحت الجزائر أمام تحدٍّ مزدوج: إعادة بناء الدولة الوطنية من جهة، وتحقيق لحمة مجتمعية جديدة قادرة على تجاوز إرث الانقسام وترسيخ مقومات الهوية الوطنية من جهة أخرى، بما يسمح بانطلاق مسار تنموي متكامل. وقد تصدرت جبهة التحرير الوطني (FLN) المشهد السياسي في هذه المرحلة، باعتبارها الحامل التاريخي لشرعية الكفاح المسلح، وممثلًا رمزيًا لمطلب الاستقلال، مما حوّل لها احتكار الفضاء السياسي وتوجيه مسار الدولة في سنواتها الأولى.²

1- عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة، ط1، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 38.

2- مصطفى بلغور، حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر: العدد 6، سنة 2006، ص 102.

فمع نهاية الثورة التحريرية، دخلت الجزائر مرحلة انتقالية معقدة، تميزت بصراعات داخلية بين أجنحة الحزب حول طبيعة السلطة ومراكز القرار، خصوصًا بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA)، التي كان يقودها آنذاك بن يوسف بن خدة، وبين "مجموعة وجدة" التي تركز نفوذها في الداخل بقيادة أحمد بن بلة وبدعم من هواري بومدين، قائد أركان جيش التحرير الوطني.

وقد تمحور الصراع حول من يمتلك الشرعية في تمثيل الدولة الجزائرية، هل هي الحكومة المؤقتة التي قادت العمل السياسي والدبلوماسي من المنفى، أم قيادة الداخل العسكرية التي أحكمت قبضتها ميدانيًا بعد وقف إطلاق النار.

وألقي هذا التوتر بضلاله على أعمال مؤتمر طرابلس المنعقد من 27 ماي إلى 4 جوان 1962، حيث برزت خلافات جوهرية بين جناحي الثورة حول تقييم مسار الكفاح، وتحديد أسس بناء الدولة المستقلة، خاصة ما تعلق بدور الجيش، واقتصاد الدولة، ونموذج الحكم. وقد أفرز المؤتمر وثيقة "برنامج طرابلس" التي تبنت توجهًا اشتراكيًا مركزيًا¹، لكنها فشلت في تحقيق إجماع، إذ انسحب وفد الحكومة المؤقتة في نهاية المؤتمر، ما عمق الصراع الداخلي.²

لقد كانت أزمة صائفة 1962 من أبرز مظاهر هذا الانقسام، إذ اندلعت مواجهات سياسية وميدانية بين الطرفين امتدت من جوان إلى أوت، وانتهت بهزيمة الحكومة المؤقتة وتفككها الفعلي. وفي أعقاب ذلك، تولّى أحمد بن بلة قيادة "المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني" في أوت 1962، بدعم مباشر من الجيش، ليصبح هذا المكتب الجهاز التنفيذي الفعلي للدولة إلى حين إعلان الجمهورية وتنصيبه

1- يعتبر بيان مؤتمر طرابلس، وثيقة مرجعية تأسيسية للسياسة العامة للدولة الجزائرية بعد الاستقلال، تم اعتماده من قبل المؤتمر الوطني لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد بطرابلس - ليبيا في الفترة الممتدة من 27 ماي إلى 4 جوان 1962.

2- ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية، ط1، الجزائر: مديرية النشر لجامعة قلمة، 2006، ص 84.

رئيساً للحكومة في 27 سبتمبر من العام نفسه، قبل أن يُنتخب لاحقاً أول رئيس للجمهورية الجزائرية في 15 سبتمبر 1963.¹

خلال هذه المرحلة، واجهت الدولة الوطنية تحديات بنيوية كبرى، تمثلت في بناء المؤسسات السيادية، وضمان الاستقرار السياسي، والتعامل مع الإرث الاقتصادي والاجتماعي الثقيل الذي خلفه الاستعمار، لا سيما في ظل النقص الحاد في الكفاءات والكوادر المؤهلة لتسيير الشأن العام.²

في عام 1963، تم تبني أول دستور للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. كان هذا الدستور وثيقة محورية في بناء الدولة الوطنية، حيث أكد على الطابع الاشتراكي للدولة وأعطى دوراً كبيراً لحزب جبهة التحرير الوطني في إدارة الشؤون الوطنية³. حدد الدستور أيضاً حقوق وواجبات المواطنين وأسس الهيكل الإداري للدولة. وفقاً لهذا الدستور، تم إقرار نظام الحزب الواحد، مما منح جبهة التحرير الوطني سلطة واسعة للتحكم في الحياة السياسية للبلاد⁴. هذه الخطوة كانت تهدف إلى توحيد الجهود وتركيز السلطة لتحقيق الاستقرار والتنمية، لكنها في الوقت نفسه قيدت الحريات السياسية وأدت إلى احتكار الحزب للسلطة.

1- ناجي عبد النور، نفس المرجع، ص 88.

2- عبد الحميد بوط، المؤسسة الجزائرية من التسيير الذاتي إلى الخصوصية، مجلة الحقيقة، الجزائر: المجلد 2، العدد 1، سنة 2014، ص 421.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليه بموجب الاستفتاء الشعبي ليوم 8 سبتمبر 1963، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادرة بتاريخ 16 ربيع الثاني 1383 هـ الموافق 28 سبتمبر 1963.

4- محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص 1.

2. النهج الاشتراكي وتأثيراته على التنمية والاستقرار

تأثر المجتمع الجزائري بشكل كبير بالخيارات التي اتخذتها الدولة في مرحلة التأسيس، حيث اتجهت السلطات الجزائرية إلى تبني النهج الاشتراكي استجابة لمجموعة من الاعتبارات السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في تلك الفترة. ففي خضم معركة البناء والتشييد التي باشرت الجزائر بعد نهاية الحقبة الاستعمارية، تبنت السلطة الجزائرية إيديولوجية اشتراكية تأثراً بالأفكار الاشتراكية التي كانت رائجة في دول العالم الثالث آنذاك. استندت هذه الإيديولوجية إلى مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين، مع التركيز على القضاء على الفقر وتوزيع الثروة بشكل عادل.

كان الهدف الرئيسي من هذا التوجه هو تحقيق التنمية من خلال تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد وتوجيه الموارد نحو المشاريع الكبرى التي تخدم الصالح العام. كان تأميم القطاعات الاقتصادية الكبرى، مثل النفط والغاز، خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف، حيث سعت الحكومة إلى السيطرة على الموارد الوطنية واستثمارها لصالح الشعب. في المقابل، كان من بين مقتضيات هذا الخيار أن تكون للسلطة الحاكمة اليد العليا في تسيير شؤون المجتمع والدولة، مما أدى إلى سيطرة شبه كاملة للسلطة على جميع مجالات الحياة العامة.¹

أنشأت الدولة الجزائرية مؤسسات وطنية قوية مثل الجيش الوطني الشعبي والأمن الوطني. كان الجيش الوطني الشعبي يعتبر عموداً فقرياً للدولة الوطنية، ليس فقط لحماية الحدود ولكن أيضاً كأداة لتحقيق الوحدة الوطنية والتنمية. تم تعزيز دور الجيش في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مما أعطاه نفوذاً كبيراً في الحياة السياسية.²

1- عبد المومن بن صغير، التجربة الجزائرية لتأميم النفط وتأثيرها على السيادة والتنمية الاقتصادية للدولة، مجلة الدراسات القانونية، الجزائر: المجلد 6، العدد 2، سنة 2020، ص 33-34.

2- عبد العالي دبله، المرجع السابق الذكر، ص 224.

بجانب ذلك، تم إنشاء جهاز أمني قوي لضمان استقرار الدولة ومكافحة التهديدات الداخلية والخارجية. هذا الجهاز كان يلعب دورًا محوريًا في الحفاظ على النظام ومنع أي محاولات للانقلاب أو التمرد. اعتبرت الدولة التعليم وسيلة أساسية لبناء المجتمع الجديد، حيث تم إطلاق برامج تثقيفية تهدف إلى تعزيز الوعي الوطني والانتماء للدولة، كما تم تبني سياسة تعريب التعليم لتعكس الهوية الوطنية والثقافية.

3. التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

اكتسبت الدولة شرعيتها خلال هذه المرحلة من خلال دورها المزدوج كوصي على العلاقة الناشئة والرمزية بينها وبين الشعب، وكحكم ووسيط لإدارة ورعاية الاقتصاد. ظهرت الدولة كمجسد للنضال الوطني وكالقوة الوحيدة القادرة على تحديث وعصرنة المجتمع.¹

هذا الوضع الخاص أدى إلى توقعات معينة من قبل الشعب تجاه الدولة، حيث أصبح الناس يتوقعون من الدولة أن تكون مركز الإنتاج والتنمية وأن تقوم بإنجاز كل ما حرمهم منه الاستعمار. قبل النظام السياسي هذا الرهان وحمل على عاتقه عملية بناء الدولة وبعث التنمية في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإن كانت الجزائر قادرة على احتواء مشاكلها آنيا، إلا أنها ستواجه المزيد من تراكم المشاكل التي من شأنها أن تهدد استقرار الدولة، ذلك أن المجتمع الجزائري عرف منذ الاستقلال سلسلة من التغيرات الاجتماعية والحضرية المكثفة والمتسارعة التي أدت إلى فقدان التوازنات التقليدية الأساسية²، فعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية، واجهت الجزائر العديد من التحديات والتناقضات.

1 - Elsenhans, Hartmut, « L'économie rentière en Algérie : continuités et discontinuités, perspectives », Insaniyat – Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, n° 25-26, 2004, pp. 239-266.

2 - محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، المرجع السابق الذكر، ص 80.

بعد الاستقلال، شرعت الحكومة في تنفيذ خطط طموحة للتنمية، شملت الثورة الزراعية التي هدفت إلى تحويل القطاع الزراعي من نظام تقليدي إلى نظام حديث يعتمد على التكنولوجيا والميكنة. تم توزيع الأراضي على الفلاحين وتشجيع التعاونيات الزراعية، لكن هذه الجهود واجهت العديد من الصعوبات مثل نقص التمويل والتخطيط السليم، بالإضافة إلى مقاومة الفلاحين للإصلاحات. بجانب ذلك، استثمرت الدولة بكثافة في إنشاء الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب والبترو، وكان الهدف هو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات. رغم ذلك، لم تحقق هذه المشاريع النجاح المنشود بسبب الإدارة السيئة والفساد.

إن الدارس دراسة نقدية لنموذج الدولة التنموي يكتشف أنه يحتوي على عدة تناقضات، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى نظرية الصناعات المصنعة التي اعتمدتها الدولة الجزائرية عقب الاستعمار والتي تحتوي بدورها على عدة تناقضات، نظراً لكون الانطلاقة التنموية في المجتمعات المختلفة تختلف عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي بدأت به المجتمعات الصناعية.¹

إن العديد من دول العالم الثالث ترتكب خطأ كبيراً حينما تظن أن التنمية تتساوى مع الصناعة، نظراً لأن النخب السياسية اعتبرت الصناعة أساس التنمية. وعليه، فإن فشل مخططات هذه الدول يمكن تفسيره بهذا الفهم الخاطئ، فعلى الرغم من أن الصناعة تلعب دوراً مهماً في تحسين البنية التحتية وتوفير فرص العمل، إلا أنه يجب الإقرار بأن الصناعة في الجزائر ودول العالم الثالث بشكل عام كانت تعمل ضمن إطار تقسيم عمل دولي يحد من قدرتها على امتلاك التكنولوجيا المتطورة والصناعات الاستراتيجية التي تظل حكراً على الدول الرأسمالية المتقدمة، التي أسست هذا التقسيم الدولي.²

1- عبد العالي دبله، المرجع السابق الذكر، ص 132.

2- نفس المرجع، ص 140،

كانت واحدة من أكبر التحديات التي واجهتها الجزائر زيادة حجم البيروقراطية وانتشار الفساد. بالإضافة إلى تضخم الجهاز الإداري الحكومي بشكل كبير، مما أدى إلى بطء في اتخاذ القرارات وانتشار الروتين الإداري. هذا التضخم كان نتيجة لسياسات التوظيف العشوائي ومحاولات الحكومة لخلق فرص عمل. الفساد انتشر بشكل واسع في مختلف مؤسسات الدولة، مما أثر سلبًا على فعالية المشاريع التنموية والاقتصادية. الفساد كان يعوق أي محاولات جادة للإصلاح والتنمية، حيث كانت الموارد تُهدر وتُستغل بشكل غير قانوني. رغم سياسات التوظيف العامة، لم تستطع الحكومة تحقيق فرص عمل كافية للسكان، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.

كان من الأهداف الرئيسية للدولة الوطنية الجزائرية، تحسين مستوى المعيشة لغالبية السكان إلا أن الظروف المعيشية لم تتحسن بشكل ملحوظ مما أدى إلى زيادة الاستياء الشعبي. نقص الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان كان من أبرز المشكلات التي تواجه المواطنين. هذه الإخفاقات أدت إلى تفاقم التوترات الاجتماعية وزيادة الفجوة بين الحكومة والمواطنين. البطالة كانت مشكلة رئيسية تواجه الشباب، خاصة الخريجين الجدد الذين لم يجدوا فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم. كل هذه العوامل أدت إلى زيادة الضغط على الحكومة وارتفاع مستوى التوتر الاجتماعي في البلاد.

أدى احتكار جبهة التحرير الوطني للسلطة السياسية إلى توتر العلاقة بين الدولة والمجتمع. فرض نظام الحزب الواحد سيطرته على الحياة السياسية¹، مما أدى إلى قمع المعارضة وتقييد الحريات السياسية. فلم يكن هناك مجال كبير للتعددية السياسية أو النقد البناء. هذا الاحتكار السياسي كان يُبرر بأنه ضروري للحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقرار. كما أن تقييد الحريات الصحفية والسياسية أثر على

1- صالح زيان، "تشكيل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجموعية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر: العدد 17، ديسمبر 2007، ص 93.

المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين، وأي معارضة للنظام كانت تُعتبر تهديداً للأمن الوطني ويتم التعامل معها بصرامة. هذا القمع خلق جواً من الخوف والتوتر في المجتمع.

على الصعيد الاقتصادي، اعتمد الاقتصاد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، مما جعل الاقتصاد هشاً أمام تقلبات أسعار النفط العالمية. هذا الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية أدى إلى نقص التنوع الاقتصادي وزيادة التبعية الاقتصادية.¹ ورغم محاولات الدولة لإنشاء قطاعات اقتصادية جديدة، لم تحقق هذه المحاولات النجاح المطلوب بسبب سوء الإدارة والفساد. برامج التعليم والصحة والبنية التحتية التي نجحت الدولة في تحقيقها في بعض الأحيان ساهمت في تحسين حياة بعض المواطنين وخلق شعور بالانتماء الوطني. إلا أن التوترات الاجتماعية بقيت موجودة نتيجة الفجوات الاقتصادية والإخفاقات التنموية، مما زاد من الاستياء الشعبي والتوتر في المجتمع.

في هذا السياق، يمكن القول إن الدولة الجزائرية نجحت إلى حد كبير في تحقيق أهدافها المتمثلة في بناء دولة وطنية قوية و متماسكة، لكنها في نفس الوقت قيدت إمكانيات إقامة مجتمع مدني حقيقي بسبب تدخلاتها المستمرة في شؤون الأفراد ونشاطاتهم. هذه السيطرة المستمرة من قبل الدولة حالت دون تطور مجتمع مدني مستقل قادر على العمل بحرية وفعالية. إن هذا النموذج يعكس تجربة العديد من الدول العربية التي تبنت نماذج مشابهة في مراحل التأسيس، حيث كان الهدف الرئيسي هو تحقيق الاستقرار والتنمية، حتى لو كان ذلك على حساب بعض الحريات والحقوق الفردية.

1- يمينة كواحلة، تطور المسار التاريخي للمديونية الخارجية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر: المجلد 01، العدد 01، أبريل 2007، ص 9.

المطلب الثاني: علاقة الدولة بالمنظمات الاجتماعية إبان فترة الأحادية الحزبية

شكّلت مرحلة ما بعد الاستقلال في الجزائر تحولاً جذرياً في علاقة الدولة بالمجتمع المدني، حيث انتقل المشروع الجموعي من كونه فاعلاً نضالياً حرّاً خلال الثورة التحريرية إلى مجال خاضع لرقابة الدولة وتوجيهها الإيديولوجي¹. ففي ظل نظام الحزب الواحد، تبنّت السلطة نهجاً يهدف إلى احتواء الفضاء الجموعي وتحويله إلى امتداد وظيفي للدولة، ما أفضى إلى ما يُعرف بدولنة المجتمع، أي إخضاع مسارات التغيير الاجتماعي والإصلاح المؤسساتي لسلطة الدولة وحدها، وتحديد كل مبادرة مستقلة خارج بنيتها الرسمية. وقد أدّى هذا التوجه إلى إجهاد محاولات التنظيم الذاتي، وتكريس نموذج كوربوراتي يُؤطر المجتمع عبر طوائف ومنظمات تابعة، وهو ما سيُفضي لاحقاً إلى أزمة تمثيل وهيمنة سياسية حدّت من تطور مجتمع مدني فاعل ومستقل.

1 مكانة المنظمات الاجتماعية في ظل الأحادية السياسية:

بعد الاستقلال، تبنّت الجزائر نظاماً سياسياً أحادياً تمحور حول هيمنة جبهة التحرير الوطني، التي احتكرت الفضاءين السياسي والاجتماعي باسم المشروع الثوري. وقد أدمجت مؤسسات المجتمع المدني ضمن بنية الحزب، لا بوصفها كيانات مستقلة، بل كأذرع وظيفية لتكريس الولاء وتنفيذ برامج الدولة، مما قوّض فرص التعددية وحدّ من تطور تنظيمات مدنية مستقلة.²

1.1 التنظيم القانوني للتنظيمات الاجتماعية خلال مرحلة الأحادية الحزبية 1962-1988

عرفت الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين 1962 و1988، بنية جمعوية مشدودة إلى منطق الدولة المركزية، حيث جاء تنظيم المجال الجموعي في سياق نظام سياسي أحادي قاده حزب جبهة التحرير

1- عمر دراس، المشاركة الجموعية وعلاقة الشباب بالسياسة في الجزائر، الملتقى الدولي حول الحركة الجموعية في المغرب العربي، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 5-6 فيفري 2001، ص 15.

2 - نادية بونوة، دور المجتمع في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر 1989-2009، رسالة ماجستير، تخصص علوم سياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2009-2010، ص 122.

الوطني، باعتباره الامتداد المؤسسي والرمزي لشرعية الثورة والدولة معاً. فبعد الاستقلال، ورثت الدولة الجزائرية ترسانة قانونية فرنسية، لم يكن من الممكن التخلي عنها مباشرة، ما جعلها تلجأ إلى الإبقاء المؤقت على التشريعات الاستعمارية، بموجب القانون 157/62¹ المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، الذي أجاز استمرار العمل بالقوانين الفرنسية شريطة ألا تتعارض مع السيادة الوطنية². وضمن هذا الإطار، استمر العمل بقانون الجمعيات الفرنسي الصادر سنة 1901، لكن في ظل مقاربة سياسية مغايرة جوهرياً، قوامها إخضاع النشاط الجمعوي لرقابة الدولة وإدماجه ضمن جهازها الإداري-السياسي.

لقد أعادت الدولة إنتاج نمط سلطوي في علاقتها بالمجتمع، يقوم على منطق السيطرة لا الشراكة³، حيث ساد تصوّر يُفرغ الجمعيات من بعدها التعددي والمستقل، لتغدو مجرد امتداد بيروقراطي لمنظومة الحزب الواحد. وقد تكشف هذا التوجه مبكراً من خلال تعطيل أول دستور للبلاد، الصادر في سبتمبر 1963، بعد أشهر قليلة من اعتماده، وهو ما مهّد لتركيز السلطة بيد رئيس الجمهورية، الذي جمع بين موقعه التنفيذي وصفته كأمين عام لجبهة التحرير الوطني. أما انقلاب 19 جوان 1965، فقد عمّق هذا المسار السلطوي، حيث علّق العمل بالدستور لرقابة عقد كامل، إلى أن تم تبني دستور جديد سنة 1976، في سياق هندسة سياسية هدفت إلى إعادة تنظيم الحقل المؤسسي ضمن منطق ديمقراطية قاعدية مؤطرة بحزب الدولة.

وقد شكّل دستور 1976 لحظة مفصلية في ترسيخ مبدأ الأحادية، الذي لم يقتصر على الجانب السياسي، بل امتد ليشمل التنظيم الجمعوي نفسه، بما في ذلك الجمعيات الثقافية والنقابية. ففي سنة

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 62-157 المؤرخ في 6 شعبان 1382 هـ الموافق 31 ديسمبر 1962، المتضمن الإبقاء على سريان القوانين الفرنسية إلى غاية تبني التشريع الجزائري، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 27، الجزائر: 10 ذو القعدة 1382 هـ الموافق 3 ماي 1963.

2- Mahiou, Ahmed, Le droit algérien des associations, Annuaire de l'Afrique du Nord, vol. XXVIII, Paris : CNRS Éditions, 1989, pp. 371-389.

3- عبد السلام عبد اللاوي، *دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر*، رسالة ماجستير، تخصص علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2010-2011، ص 95.

1971، أصدرت الدولة الأمر 71-79¹ الذي مثّل أول نص جزائري مستقل بشأن الجمعيات، لكنه لم يأت لتوسيع هامش الاستقلالية، بل جاء ليكرّس مزيداً من الرقابة، حيث اعتُبرت الجمعيات كيانات ذات طابع تنافسي مهدّد للوحدة الوطنية، في ظل تصور يُحيل على مركزية الدولة كممثل حصري للإرادة العامة. وقد دعم هذا التوجه بمرسومين مكملين رسّخا القيود التنظيمية، وساهما في تحجيم إمكانات تشكيل جمعيات مستقلة فعلاً.²

الإطار القانوني لتأسيس الجمعيات عكس هذه المقاربة السلطوية؛ إذ لم يكن بالإمكان الاعتراف القانوني بأي جمعية إلا بعد نيل موافقة من الجهات الرسمية: ثلاث جمعيات معترف بها، الوزارة الوصية حسب قطاع النشاط، وزارة الداخلية، إضافة إلى الوالي كممثل محلي للسلطة المركزية. وفي سنة 1987، صدر القانون 87-15³ كمحاولة إصلاحية، غير أن أثره ظل محدوداً، إذ واجه مقاومة داخل أجهزة الدولة، ولم يُفعل بشكل حقيقي. وبذلك، استمر الطابع الإداري التقييدي، وظلت الدولة تحتفظ بحق الحل أو المنع، ما جعل الفعل الجماعي محكوماً بالولاء أو الظرفية، لا بالتطوع والمبادرة الذاتية.

وقد انعكست هذه الوضعية على البنية العميقة للعلاقة بين الدولة والمجتمع، لا سيما مع تعمق الأزمة الاقتصادية منتصف الثمانينيات، نتيجة لانهايار أسعار النفط سنة 1986، ما أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية وتراجع الإنفاق الاجتماعي⁴، وارتفاع نسب البطالة والتهemis. وقد انفجرت هذه

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 71-79 المؤرخ في 14 ذو القعدة عام 1391هـ الموافق ديسمبر 1971، يتضمن القانون المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 105، الصادرة بتاريخ 24 ذو الحجة 1391هـ الموافق ديسمبر 1971، ص 38.

2 - كلثوم واهي، التسويق في المنظمات غير الهادفة للربح، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2010-2011، ص 31.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 87-15 المؤرخ في 26 ذو القعدة عام 1407هـ الموافق 21 جويلية سنة 1987، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 31، الصادرة بتاريخ 4 ذو الحجة 1407هـ الموافق 29 جويلية، ص 786.

4. يمينة كواحلة، المرجع السابق الذكر، ص 5.

التراكمات في انتفاضة 5 أكتوبر 1988، التي شكّلت لحظة فارقة كشفت حدود النموذج السلطوي في تأطير المجتمع، وأبرزت الحاجة إلى مراجعة شاملة للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

انطلاقاً من ذلك، يمكن القول إن تجربة تنظيم المجال الجمعي في الجزائر قبل 1988 لم تكن تعبيراً عن حركية مدنية حرة، بل كانت نتاج تصور سياسي شمولي سعى إلى احتواء المجتمع ضمن هندسة قانونية وتشريعية مغلقة، حالت دون بروز فاعلية مدنية مستقلة، ومهدت لاحقاً لأزمة تمثيل مجتمعي عميقة.¹

2.1 بنية ووظيفة التنظيمات الاجتماعية خلال مرحلة الأحادية الحزبية 1962-1988

شهدت الجزائر غداة الاستقلال بروز تنظيمات اجتماعية جماهيرية تأسست في سياق الدولة الوطنية الناشئة، وهي تنظيمات وُلدت في ظل هيمنة حزب جبهة التحرير الوطني، الذي كان يُمثّل الإطار الجامع لمشروعية الدولة والثورة على حد سواء. وقد شكّلت هذه التنظيمات إحدى ركائز النظام الأحادي، حيث لم تُبنَ على أساس استقلالية المجتمع المدني أو تعدديته، وإنما كامتداد وظيفي ومؤسّساتي للدولة الأيديولوجية.

وقد تميزت هذه المرحلة بتأسيس عدد من التنظيمات الكبرى، أبرزها الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)، الذي أنشئ أولاً سنة 1956 في خضم الثورة التحريرية، ثم أعيد اعتماده رسمياً بعد الاستقلال سنة 1962 كممثل وحيد للعمال، وتحوّل تدريجياً إلى أداة للدولة لتأمين الفضاء النقابي ومراقبة المجال الاجتماعي. لم يكن هذا الاتحاد مجرد نقابة مستقلة تدافع عن المصالح الطبقية للعمال، بل أصبح يُوظف كأداة سياسية لإضفاء الشرعية الاجتماعية على خيارات السلطة السياسية، خاصة في سياق تأمين القطاع الاقتصادي وتعزيز سيطرة الدولة على المجال الإنتاجي خلال سبعينيات القرن العشرين.²

1- عبد السلام عبد اللاوي، المرجع السابق، ص 33.

2- محمد بوضياف، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، الجزائر: دار المجدد للنشر والتوزيع، 2010، ص 26.

وإلى جانب النقابة العمالية، تم تأسيس تنظيمات جماهيرية أخرى مثل الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، الذي أنشئ سنة 1973، وكان يُفترض أن يُمثل الفلاحين ويعبر عن مصالحهم، غير أنه ارتبط مباشرة بإستراتيجية الدولة في إصلاح الأراضي وتوسيع نمط التعاونيات الفلاحية، مما جعله يخضع لمبدأ "التوجيه من فوق" أكثر من استجابته للقاعدة الاجتماعية الفلاحية.¹

نفس المنطق ينطبق على الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، الذي تأسس في 16 فبراير 1962 كإطار رسمي لتنظيم النساء الجزائريات في إطار توجهات الدولة الوطنية، وقد مُنح دورًا تعبويًا ورمزيًا في تمثيل المرأة ضمن المشروع الثوري، لكنه ظل خاضعًا لرقابة صارمة من الحزب الواحد، ما قلّص من استقلاليتها وحدّ من قدرته على التعبير عن مصالح نسوية فعلية خارج منظور الدولة الأيديولوجي.

كما أن هذا النموذج من التنظيمات شمل أيضًا اتحاد الشبيبة الجزائرية (1969)، والاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، الذي أنشئ أولًا سنة 1955 تحت تسمية UNEA، وأُعيد تنظيمه منتصف السبعينيات تحت تسمية UGEA، وكلاهما كان موجّهًا لاحتواء فئتي الشباب والطلبة ضمن الخطاب الثوري الرسمي، تمامًا كما هو الحال مع الكشافة الإسلامية الجزائرية التي أُعيد بعثها سنة 1963 كتنظيم شبابي-ديني تحت رقابة الدولة، رغم جذورها التي تعود إلى الثلاثينيات.²

وفي سياق تكريس الشرعية الثورية، نشأت المنظمة الوطنية للمجاهدين سنة 1963، وتبعتها منظمة أبناء الشهداء سنة 1969،³ ثم منظمة أبناء المجاهدين التي بدأت تتشكل منذ بدايات الثمانينيات،

1- عبد العالي دبله، المرجع السابق الذكر، ص 38-40

2- محمد بوضياف، المرجع السابق الذكر، ص 30.

3- Mohand Ouamar Benelhadj, « Entretien avec le secrétaire général par intérim de l'ONM », *Tout sur l'Algérie*, 19 juin 2019, consulté le 18 juillet 2025, disponible sur : <https://www.tsa-algerie.dz/entretien-avec-le-secretaire-general-par-interim-de-lonm>

وقد اضطلعت هذه التنظيمات بأدوار رمزية وسياسية تعبوية، وربطت بين شرعية الدولة وامتدادها الثوري، مع تأطير الفئات المرتبطة تاريخياً بحرب التحرير ضمن مسارات رسمية خاضعة لخطاب الحزب الواحد.¹

وتكتف هذا التوجه مع إصدار الميثاق الوطني سنة 1976، الذي مثل لحظة تأسيسية لإضفاء طابع أيديولوجي رسمي على هذه التنظيمات، حيث جُعلت "منظمات جماهيرية" تُعبّر عن "التحام الشعب بالحزب"،² وهو ما يُظهر بوضوح كيف تمّ احتواء هذه التنظيمات ضمن جهاز الدولة - الحزب، لتصبح أدرعاً مكتملة للوظيفة التعبوية والتعبيرية للحزب الواحد، وليس كيانات مستقلة أو تعددية.

على المستوى الوظيفي، لعبت هذه التنظيمات أدواراً مزدوجة؛ من جهة، كانت تقوم بمهمة التعبئة الاجتماعية وتوجيه السلوك الجمعي ضمن إطار الدولة الثورية، ومن جهة ثانية، كانت تمارس دور التصفية المسبقة لأي تعبير مدني مستقل خارج القنوات الرسمية، وهو ما جعل المجتمع المدني في هذه المرحلة محصوراً في دائرة "التنظيمات التمثيلية الرسمية"، بما يُعزز مقولة "المجتمع المُأسس من فوق" لا المتكوّن من القاعدة.

وتأسيساً على ذلك، فإن التنظيمات الاجتماعية خلال فترة الأحادية لم تكن نتاجاً لتفاعلات مجتمعية حرة أو استجابات عفوية لحاجات قاعدية، بل كانت تعبيراً عن هندسة سياسية مُؤدّجة، تجسد تصور الدولة لمجتمع منضبط ومُطوّع يُجسد مشروعها التنموي والثقافي والاقتصادي. وقد انعكس هذا في ضعف الاستقلالية المؤسساتية، وانعدام التعددية التنظيمية، وانحصار الفعل الجمعي في الأطر التي تسمح بها السلطة.

1- عبد العالي دبله، المرجع السابق الذكر، ص 38-40

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، تمت المصادقة عليه من قبل المؤتمر الوطني لحزب جبهة التحرير الوطني بتاريخ 27 يونيو 1976، وصادق عليه الشعب في الاستفتاء الشعبي يوم 27 يونيو 1976، الجريدة الرسمية، العدد الخاص، الصادرة بتاريخ 12 يوليو 1976.

هذا النمط التنظيمي وُلد لاحقاً مشكلات بنيوية في العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث لم يُفتح للمجتمع المدني أن يتطور كفاعل مستقل، بل تشكّل في سياق سلطوي تُحدد فيه الدولة قواعد التنظيم، وآفاق الحراك، ومعايير الشرعية. وهو ما سيُفضي لاحقاً إلى أزمة تمثيل وأزمة ثقة بين المجتمع والدولة، خاصة مع بروز مطالب التعددية السياسية والاجتماعية في أواخر الثمانينيات.¹

2. الدولة الكوربوراتية والهيمنة على المنظمات الاجتماعية

يعتبر مصطلح الكوربوراتية، من أبرز المفاهيم المتداولة في حقل السياسة المقارنة، حيث يعرفها فيليب شميتز بأنها نظام لتمثيل المصالح يتم فيه تنظيم مكوناته ضمن عدد محدود من الفئات الإلزامية وغير التنافسية والهيراركية والتممايزة وظيفياً، تعترف بها الدولة وتعطيها ترخيصاً بالعمل (أو تخلقها أصلاً) وتمنحها احتكاراً في تمثيل فئاتها مقابل التزامها بضوابط معينة في عملية اختيار قياداتها وفي توضيح والتعبير عن مصالحها في تأييدها.²

في هذا السياق شهدت الجزائر غداة الاستقلال، تكريس نمط من العلاقة غير المتكافئة بين الدولة والمجتمع، قوامه هيمنة مركزية مطلقة على الفضاءين الاجتماعي والسياسي، في إطار ما يمكن تسميته بـ"دولة المجتمع". وقد تجلّت هذه الهيمنة في اعتماد السلطة السياسية على منطق كوربوراتي يقوم على تأطير الفئات الاجتماعية ضمن تنظيمات رسمية محدودة، غير تنافسية، وذات طابع هرمي وظيفي، تُمنح ترخيصاً بالوجود من قبل الدولة، أو تُنشأ أصلاً بقرار منها، وفق النموذج الذي حدّده فيليب شميتز، حيث تحتكر هذه التنظيمات تمثيل فئاتها الاجتماعية مقابل التزامها بالضوابط الرسمية للدولة. في هذا السياق، سعت السلطة الجزائرية إلى إعادة تشكيل المجتمع وفق تصوراتها الإيديولوجية والسياسية، حيث تم حلّ العديد من الجمعيات ذات الجذور النضالية أو المرجعيات المستقلة، كما هو الحال مع

1- Laurence Theux, « Le secteur associatif en Algérie : la difficile émergence d'un espace de contestation politique », *L'Année du Maghreb*, n° V, 2009, pp. 129-144.

2- محمد زاهي بشير المغربي، المرجع السابق الذكر، ص 197.

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تم حلّها سنة 1965، وجمعية القيم الإسلامية التي حُلّت سنة 1966¹، وهو ما مثّل قطيعة مع حركية ما قبل الاستقلال، التي كانت تتّسم بمشاركة جموعية حرة ومستقلة تخدم المشروع التحرري الوطني.

ومن الأهمية بما كان الوقوف عند الكيفية المؤسساتية للاضطلاع بهذا البرنامج، فيمكن وصف العملية بدولنة المجتمع (*étatisation de la société*)، ونعني بدولنة المجتمع التصرف في برامج التغيير والإصلاح من خلال تحييد المؤسسات الموجودة، والاعتماد على طوائف رسمية (*systemes corporatifs*) قصد تأطير الناس في مختلف القطاعات.²

لقد ارتكزت هذه المرحلة على خطاب سلطوي يؤسّس لأولوية الاستقرار والتنمية الاقتصادية على حساب التعددية السياسية والديمقراطية، حيث اعتقد صانعو القرار أن تلبية الحاجات المادية (الشغل، السكن، الصحة، التعليم) تفوق في الأهمية تطلعات المواطنين إلى الحريات السياسية.³ وقد أسفر هذا التوجه عن إجهاض كل أشكال المبادرة الجموعية المستقلة، وتكريس تنظيمات شبه رسمية محكومة بالتوجيه من فوق، خاضعة في بنيتها ووظيفتها إلى منطق إدماجي يُفرغ العمل الجموعي من محتواه التعددي والنقدي.⁴

وقد انعكس هذا النمط الكوربوراتي في هيكلة الحياة الجموعية الجزائرية، حيث تحوّلت الجمعيات والتنظيمات إلى أدوات بيروقراطية لتدجين الفئات الاجتماعية، بدل أن تكون فضاءات للتنظيم الذاتي

1- محمد بوضياف، المرجع السابق الذكر ص 28.

2- محمد عبد الباقي الهرماسي، المرجع السابق الذكر، ص 127.

3 - رياض شاوي، "المجتمع المدني في الجزائر: إشكالية التأصيل وعوائق الممارسة"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر: المجلد 7، العدد 1، سنة 2014، ص 329.

4- عمر دراس، الظاهرة الجموعية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق، *Insaniyat* إنسانيات، العدد 28، نشر إلكترونياً في 06 أوت 2012، تمّ الاطلاع يوم 02 جوان 2024. الرابط :

<https://journals.openedition.org/insaniyat/5275>

والتعبير المدني المستقل. فبدلاً من تمكين المجتمع، استُخدمت هذه التنظيمات كوسائل لضبطه والسيطرة عليه، وغالباً ما كان يُنظر إليها كوسيلة للترقية الفردية والحصول على الامتيازات، وليس كأطر لخدمة الصالح العام. وهو ما ساهم في تفريغ المجتمع المدني من محتواه التمثيلي الحقيقي، وتعميق حالة من العزوف وفقدان الثقة تجاه المؤسسات الرسمية.¹

لقد أدّى هذا الوضع إلى إضعاف بنيوي للحقل الجمعي، سواء من حيث القدرات التنظيمية أو من حيث فعالية التمثيل، في ظل سياسات تقييدية صارمة وهيمنة للحزب الواحد على كل مفاصل النشاط العام. وعلى الرغم من أن النصوص القانونية كانت تُعلن ضمان التعددية²، إلا أن الواقع كان يُظهر سعي الدولة إلى احتواء المجتمع ضمن بنية سلطوية مغلقة، تمنح شرعية شكلية لبعض التنظيمات، لكنها تسلبها كل إمكانية للفعل المستقل. وقد تركز هذا المنطق ضمن سياسة الإدماج الكوربوراتي التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة، حيث أُدرجت المنظمات الاجتماعية ضمن بنية النظام السياسي كأذرع تنفيذية أكثر منها هيئات تمثيلية.³

ومع مرور الوقت، وتحت تأثير غياب آليات المشاركة الحقيقية، ونتيجة لتعاقب سياسات عمومية لا تستجيب للتطلعات المجتمعية، تصاعدت مشاعر التهميش والإقصاء داخل المجتمع، ما ولّد حالة من الاحتجاجات العشوائية والتعبيرات غير المنظمة عن السخط العام. ولم يقتصر الأمر على الفشل في

1- Andrea Liverani, Civil Society in Algeria : The Political Functions of Associational Life, Londres : Routledge, 2008, p. 70-88.

2- لقمان مغراوي، "دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء وفعالية المجتمع المدني 1989-2020"، مجلة مدارات سياسية، الجزائر: المجلد 05، العدد 01، سنة 2021، ص 361.

3- عبد القادر عبد العالي، الدولة والهيمنة على المجتمع: الدولة الكوربوراتية التسلطية وقيود الانتقال الديمقراطي في الجزائر، مجلة عمران، قطر: المجلد 37، سنة 2021، ص 48.

بناء مجتمع مدني مستقل، بل أدى إلى تفكك النسيج الاجتماعي وازدياد الهشاشة المؤسسية، بما جعل الأزمات الاجتماعية أكثر تعقيداً، والهوة بين الدولة والمجتمع أوسع من أي وقت مضى.¹

وهكذا، يمكن اعتبار الفترة الممتدة من 1962 إلى 1989 لحظة مفصلية في مسار العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر، حيث هيمنت فيها السلطة على جميع أوجه الحياة العامة، تحت غطاء خطاب وطني تنموي، لكن بمنطق سلطوي مركزي حال دون تطور قوى مجتمعية مستقلة². وقد أفضى هذا النموذج إلى نتائج عكسية، تجسّدت في انكماش الفعل الجمعي، وتضخم الدولة، وتآكل الثقة بين الحاكم والمحكوم، وهي نتائج شكّلت لاحقاً أحد المقدمات البنيوية للأزمة السياسية والاجتماعية التي انفجرت في أواخر الثمانينيات.

1- محمد نرداري، المجتمع المدني في الجزائر: جدلية المفهوم وتجليات الواقع، مجلة الفكر المتوسطي (إنسانية)، جامعة وهران 2 - الجزائر: المجلد 3، العدد 1، سنة 2014، ص 70.

2 - أحلام بولكعبيات، المجتمع المدني في الجزائر: من القصور إلى التبعية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، الجزائر: المجلد 9، العدد 4، سنة 2020، ص 126.

المبحث الثاني: علاقة الدولة بالمجتمع المدني خلال مرحلة الانفتاح السياسي

منذ عام 1990 بدأت الجزائر في الدخول إلى مرحلة جديدة من النشاط الجمعي، تميزت هذه الفترة بمحاولات جادة لإعادة بناء المجتمع المدني الذي كان يعاني من ضعف واضح وعدم نضج كامل. الفترة الممتدة من 1990 حتى 2019 شهدت ظهور عدد كبير من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

المطلب الأول: الانفتاح السياسي في الجزائر وبواعثه

عرفت الجزائر منذ الاستقلال تحولات سياسية كبيرة، كان أبرزها الانفتاح السياسي* الذي بدأ في أوائل التسعينات. جاء هذا الانفتاح استجابةً لعدة بواعث، منها الضغط الشعبي المتزايد من أجل الديمقراطية والحرية، والتغيرات العالمية التي شهدتها نهاية القرن العشرين مع انهيار الأنظمة الشمولية في العديد من الدول، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت السلطة إلى تبني إصلاحات تتيح مشاركة أوسع للمجتمع المدني في الحياة السياسية. هذا التحول فتح المجال أمام الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات للعمل بحرية أكبر، سعياً لتحقيق نظام سياسي تعددي يعزز من الشفافية والمساءلة، ويضمن استقراراً أكبر للبلاد على المدى البعيد.

1 مفهوم الانفتاح السياسي وأهميته:

يشير مفهوم الانفتاح السياسي إلى ذلك التوجه أو التحول الذي ينتقل من نظام سياسي مغلق أو أحادي إلى نظام مفتوح وتعددي. في هذا النظام الجديد، يُمنح المجتمع المدني دوراً بارزاً من خلال إشراك الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات بمختلف توجهاتها الفكرية والعقائدية. يفسح هذا الانفتاح

* - اخترنا توصيف هذه المرحلة بمرحلة الانفتاح السياسي لأنها جسدت من الناحية الواقعية نوعاً من الانفتاح السياسي الذي كان ملاحظاً في تلك الفترة. ورغم ذلك، كانت هذه المرحلة قصيرة جداً وحُكم عليها بالإجهاض بعد فترة قصيرة من وقف المسار الانتخابي. هذا الحكم بالإجهاض أدى إلى عدم تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي ومستدام وفقاً للشروط والمقتضيات المعروفة للتحول الديمقراطي.

المجال للأفراد والجماعات الذين يمتلكون أفكارًا وتوجهات متنوعة لتنظيم أنفسهم والتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم ضمن إطار قانوني منظم.¹

في ظل الانفتاح السياسي، يُتاح للمجتمع المدني أن يكون له دور فعال ومؤثر في الحياة السياسية. تتيح هذه البيئة الجديدة للأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها الفكرية والعقائدية، وكذلك للجمعيات والنقابات، أن تشارك بفعالية في صنع القرار السياسي وفي مراقبة أداء السلطة. هذا التعدد الفكري يساهم في إثراء النقاش السياسي وفي تقديم بدائل وحلول متنوعة للمشكلات التي تواجه المجتمع.

يهدف الانفتاح السياسي إلى إتاحة المجال أمام المعارضة الديمقراطية ومنحها فضاءات أفضل للمنافسة، مما يمكنها من كسب مواقع في السلطة بفعالية أكبر. بدون وجود معارضة ديمقراطية منظمة ومعلنة، تتقاسم قيمًا أساسية مشتركة وتعمل في وفاق عام، لا يمكن للتعددية السياسية أن تنمو أو تستمر. إذا لم تُبنى المعارضة على هذه الأسس، فإن الانفتاح نحو التعددية يبقى مهددًا.²

إن غياب المعارضة الديمقراطية الفعالة يمكن أن يؤدي إلى سيناريوهات خطيرة، مثل العودة إلى الأحادية السابقة أو الميل إلى النقيض والدخول في أحادية جديدة تنسم بنظام متطرف قد يستند إلى دينية أو عنصرية. هذا الميل نحو التطرف يهدد استقرار النظام السياسي ويعرقل تحقيق التقدم الديمقراطي.³

1- علي خليفة الكواري، مدخل إلى الديمقراطية في البلدان العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 117.

2- الصادق شعبان، بن علي والطريق إلى التعددية، تونس: دار سراس للنشر، 1995، ص 17.

3. ليلي بن بغيلة، "المعارضة البرلمانية والبناء غير المكتمل بعد تعديل دستور 2016"، مجلة دراسات قانونية وسياسية، الجزائر: المجلد 12، العدد 03، سنة 2020، ص 564.

كما يهدف الانفتاح السياسي إلى حركة تحول وإصلاح تتجاوز الأطر السابقة، من خلال فتح آفاق جديدة للممارسة السياسية. يهدف هذا الانفتاح إلى تكريس المشاركة السياسية لمختلف القوى الاجتماعية والسياسية، مما يعزز من التنوع والتعددية داخل النظام السياسي.¹

يمكن تلخيص الأهمية المحورية للانفتاح السياسي في عدة أبعاد أساسية تُسهم في بناء نظام سياسي أكثر شمولاً واستقراراً:

1.1 **تعزيز المسار الديمقراطي:** يُعدّ الانفتاح السياسي عاملاً رئيسياً في توسيع قاعدة المشاركة السياسية، من خلال إتاحة المجال أمام الأحزاب والجمعيات والنقابات بمختلف توجهاتها للإسهام الفعّال في الحياة العامة، بما يضمن تمثيلاً أوسع لمختلف فئات المجتمع، ويكرّس قيم التعددية والتداول السلمي للسلطة.²

2.1 **الوقاية من العنف والتطرف:** يحدّ الانفتاح السياسي من احتمالية بروز الحركات المتطرفة، إذ أن استبعاد فئات معينة من المشهد السياسي يدفعها غالباً إلى تبني خيارات احتجاجية عنيفة، في حين أن دمجها في العملية السياسية يُضعف مبررات الانغلاق والتطرف.³

1. عبد الرزاق سويقات، "الإصلاحات السياسية وآفاق الانتقال الديمقراطي في الجزائر"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الجزائر: المجلد 17، العدد 02، سنة 2022، ص 188.

2- Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), *Pour des démocraties plus fortes : l'ouverture comme réponse aux défis actuels*, Paris : OCDE, 2023, [en ligne], consulté le 19 juillet 2025. Disponible sur : <https://www.oecd.org/gov/open-government-for-stronger-democracies-5478db5b-en.htm>

3- *L'Année du Maghreb*, *La société civile vue à l'aune de la résilience du système politique algérien*, publié dans *L'Année du Maghreb*, CNRS Éditions, numéro thématique sur l'Algérie (relevant revue publiée semestriellement par l'IREMAM), [en ligne], consulté le 19 juillet 2024 ; disponible sur OpenEdition Journals [doaj.org+1fr.wikipedia.org+1](https://doi.org/10.1215/0013758X-1215758X).

3.1 دعم الاستقرار السياسي: من خلال تكريس مبادئ الشفافية والمساءلة وتعزيز ثقة المواطنين في

المؤسسات، يُسهم الانفتاح السياسي في استقرار النظام ويُقلّص من الفجوة بين الحاكم والمحكوم.¹

4.1 ترسيخ ثقافة الحوار: يشجع الانفتاح السياسي على التفاهم والتواصل بين مختلف الفاعلين

السياسيين والاجتماعيين، مما يوفّر بيئة مؤسسية لإدارة الخلافات والوصول إلى حلول توافقية وفعالة في مواجهة التحديات المجتمعية.²

وعليه، فإن الانفتاح السياسي لا يُعد مجرد إجراء شكلي أو ظرفي، بل يمثل جوهر عملية تحول عميقة تسعى إلى تجاوز البنى التقليدية للسلطة، وتهيئة فضاء أرحب لمشاركة مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين. فهو يمكّن المعارضة الديمقراطية من أداء دورها الحيوي في رقابة السياسات وتقديم البدائل، ويكفل تنوعاً في الآراء والرؤى، الأمر الذي يسهم في ترسيخ الاستقرار السياسي وتهيئة شروط التنمية المستدامة. ومن ثم، يُعدّ الانفتاح السياسي خطوة محورية في مسار بناء نظام سياسي تعددي وشفاف، قادر على تمثيل تطلعات مختلف فئات المجتمع واستيعاب تحولاته.

2 بواعث الانفتاح السياسي في الجزائر:

وإذا أردنا الوقوف على الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا الانفتاح السياسي يمكن تقسيمها إلى عاملين رئيسيين: العامل الجيوسياسي والعامل الداخلي المتعلق بالاحتجاجات الشعبية.

1. عبد الرحمن كروور، "دور الشفافية والمساءلة في مكافحة جرائم الفساد"، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، الجزائر: المجلد 06، العدد 02، سنة 2022، ص 380-381.

2- Teri L. Caraway, « Political Openness and Transnational Activism : Comparative Insights from Labor Activism », *Politics & Society*, vol. 34, n° 2, juin 2006, pp. 277-304. DOI : [10.1177/0032329206288155](https://doi.org/10.1177/0032329206288155), disponible sur : <https://doi.org/10.1177/0032329206288155> (consulté le 19 juillet 2024).

2- 1 العامل الجيوسياسي

شكّل العامل الجيوسياسي أحد المحددات البارزة التي ساهمت في الدفع نحو الانفتاح السياسي في الجزائر مطلع تسعينيات القرن الماضي، في محاولة للتكيف مع البيئة الدولية الجديدة. فقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك المعسكر الاشتراكي إلى إعادة تشكيل المشهد الدولي، حيث تراجعت الثنائية القطبية لصالح نظام عالمي أحادي الهيمنة تقوده الولايات المتحدة بقيم ليبرالية وديمقراطية. وضمن ما يعرف في الأدبيات السياسية بـ"نظرية الدومينو"، اتسعت موجة الانتقال الديمقراطي لتشمل دولاً كانت حتى وقت قريب تنتمي إلى الفضاء الاشتراكي أو تخضع لنمط سلطوي مغلق. وفي هذا السياق، اندرجت التجربة الجزائرية ضمن ما يُعرف "بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي" التي وصفها صامويل هنتغتون في دراسته الكلاسيكية حول التحولات السياسية المعاصرة، حيث بدأت في جنوب أوروبا منتصف السبعينيات، وامتدت إلى أميركا اللاتينية وآسيا، وبلغت ذروتها مع انهيار الكتلة الاشتراكية أواخر الثمانينيات¹.

وبذلك، جاء الانفتاح السياسي الجزائري كتجلبٍ لهذه الموجة العالمية، حيث لم يكن وليد عوامل داخلية فحسب، بل جاء أيضًا كنتيجة لانعكاس ديناميكية التحول الديمقراطي التي اجتاحت مناطق متعددة من العالم. ومن ثمّ، لم تكن الجزائر بمنأى عن تداعيات هذه التحولات، إذ وجدت نفسها مضطرة، بفعل الضغوط الخارجية والتغيرات في بنية النظام الدولي، إلى مراجعة نمطها السياسي والانفتاح على مسارات التعددية السياسية والحزبية، تماشيًا مع المتغيرات الدولية ومتطلبات الشرعية الجديدة.²

1- صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، بمصر: دار سعاد الصباح، 1993، ص 81-84.

2- محمد مجدان، "العملية الديمقراطية في الجزائر: الأسباب والعوائق"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الجزائر: المجلد 05، العدد 05، أكتوبر 2014، ص 56.

2.2 العوامل الداخلية

ابتداءً من منتصف الثمانينيات، دخلت الجزائر مرحلة حرجية من تاريخها الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة انتهاج سياسة تقشف فرضتها ظروف الانكماش المالي وتدهور المؤشرات الكلية، والتي تفاقمَت بانتهاء أسعار النفط سنة 1986، ما أدى إلى تراجع حاد في مداخيل المحروقات بنسبة تقارب 40%، حيث انخفضت من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986، أي بانخفاض بلغ 4.8 مليار دولار، ما انعكس مباشرة على الخطط التنموية الجارية آنذاك. وقد عجل هذا التراجع في العائدات الخارجية بدخول عدد من المؤسسات الاقتصادية العمومية في دوامة الإفلاس، ورفع من مستويات الاقتراض الخارجي، مما عمق هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية للبلاد.¹

في هذا السياق، بدأت تتبلور ملامح أزمة داخلية متعددة الأبعاد، دفعت الدولة إلى الانكفاء على أولوياتها الوطنية، ومراجعة عدد من الثوابت التي قامت عليها المنظومة الريعية، لاسيما مع تنامي الضغوط الاجتماعية وتزايد المطالب بتحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الثروة. وضمن هذا الإطار، تفاقمَت أزمة المديونية الخارجية، حيث ارتفع حجم الدين الخارجي إلى 23.61 مليار دولار سنة 1989، بعدما كان في حدود 18.37 مليار دولار سنة 1985، في حين تزايدت خدمة الدين من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986، ما شكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة، وأسهم في تعميق العجز التجاري والمالي.²

وقد رافق هذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تدهور ملحوظ في القدرة الشرائية، وتصاعد في معدلات التضخم، بلغ مستويات غير مسبوقة، ما ضاعف من حدة التوترات المعيشية، بالرغم من لجوء الدولة إلى استيراد كميات كبيرة من المواد الاستهلاكية لضمان توازن السوق الداخلي. كما شهدت هذه

1. يمينة كواحلة، المرجع السابق الذكر، ص 9.

2. يمينة كواحلة، نفس المرجع، ص 10.

المرحلة تزايد مظاهر الفساد الإداري والبيروقراطية، وتجميد الأجور، وتراجع الدعم الحكومي، وهي كلها عوامل عمّقت الشعور بالإقصاء وفقدان الثقة في مؤسسات الدولة، وأسهمت في اتساع الهوة بين النظام والمجتمع.¹

ضمن هذا المناخ المأزوم، اندلعت احتجاجات الخامس من أكتوبر 1988، التي شكّلت نقطة تحوّل مفصلية في تاريخ الجزائر المعاصر. فقد عبّرت عن تآكل شرعية النظام السياسي، وانسداد الأفق التنموي، وفشل الدولة في الاستجابة لحاجات المواطنين الأساسية في مجالات السكن، والغذاء، والصحة، والتعليم. كما عكست هذه الانتفاضة الشعبية حجم الاحتقان الاجتماعي، الناتج عن تدهور مستوى المعيشة واستئثار الفساد وسوء التسيير، مطالبة بإصلاحات بنيوية حقيقية تعيد بناء العقد الاجتماعي على أسس من العدالة والشفافية والنجاعة، وتؤسس لعلاقة جديدة بين الدولة والمجتمع تقوم على الثقة المتبادلة والاستجابة الفعلية لتطلعات المواطنين.²

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمجتمع المدني (1989-2019):

يرى عديد الباحثين أن النمو العددي للجمعيات في الجزائر عقب أحداث أكتوبر 1988 مرّ بثلاث مراحل رئيسية. تمثلت الأولى في الانفجار الكمي مباشرة بعد التعددية، والثانية في مرحلة التنظيم والتصنيف خلال التسعينيات، أما الثالثة فتميّزت بتنامي الدور الاجتماعي للجمعيات مع مطلع الألفية الجديدة.

1- مصطفى بلعور، الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر: المجلد 01، العدد 01، سنة 2009، ص 1-2.

2- ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية حالة الجزائر، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010، ص 74-75.

1. المجتمع المدني خلال الفترة الأولى (1989-1995)

شهد المجتمع المدني في الجزائر فترة تحول ملحوظة في ظل الظروف السياسية المعقدة. بعد الانفتاح السياسي الذي بدأ في أواخر الثمانينيات، حيث ظهرت العديد من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي سعت إلى تعزيز حقوق الإنسان، والديمقراطية، والمشاركة المدنية. إلا أن هذه الفترة تزامنت أيضًا مع تصاعد الأزمات الأمنية والسياسية، خاصةً مع اندلاع الصراع بين الحكومة والجماعات المسلحة، مما ألقى بظلاله على نشاط المجتمع المدني. ورغم الجهود المبذولة، فقد واجهت هذه المنظمات صعوبات كبيرة نتيجة للرقابة الصارمة والتحديات الأمنية، مما أثر على قدرتها على العمل بحرية وفعالية.

1.1 - مكانة المجتمع المدني في ظل دستور 1989

في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العميقة التي شهدتها الجزائر نهاية الثمانينيات، سعى المشرع الجزائري إلى التكيف مع تلك الديناميكيات الجديدة من خلال تبني إصلاحات دستورية وقانونية تهدف إلى تنظيم التغيرات الحاصلة وتقادي التصادم بين المصالح المتباينة للفئات الاجتماعية. وقد تمثلت هذه الإصلاحات في دستور 23 فيفري 1989، الذي أرسى جملة من المبادئ الجديدة، من أبرزها ترسيخ الديمقراطية، وتكريس التعددية السياسية، وضمان الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.¹

وفي هذا السياق، نصّت المادة 40 من الدستور على أن: حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به²، وهو ما يعكس الانفتاح على التعددية الحزبية. غير أن هذا الاعتراف لم يكن مطلقًا، إذ تدخل المشرع لتقييده بضوابط قانونية واضحة، تمّ تحديدها في القانون رقم 89-11 المؤرخ

1- مصطفى بلعور، المرجع السابق الذكر، ص 3.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليه بموجب الاستفتاء الشعبي ليوم 23 فبراير 1989، الجريدة الرسمية، العدد 9، الصادرة بتاريخ 18 رجب 1409 هـ الموافق 8 مارس 1989، ص 239.

في 5 جويلية 1989، الذي يُعدّ الإطار التشريعي المنظم لتأسيس الأحزاب السياسية. فقد حدد هذا القانون المبادئ والشروط القانونية اللازمة لإنشاء الجمعيات السياسية، ونظم آليات عملها، وتمويلها، إضافة إلى النص على الإجراءات المتعلقة بتعليق نشاطها أو حجز ومصادرة ممتلكاتها عند الاقتضاء.¹ وبموجب هذا النص تم إقرار حق ممارسة وإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وقد عرفت الجزائر تغيرا اجتماعيا وسياسيا ملحوظا تجلّى من خلال ظاهرة الانتشار الواسع للحركات ومنظمات المجتمع المدني والتشكيلات السياسية، والتي كانت لها تداعيات كبيرة على تركيبة النخب السياسية، وكذلك المعارضة، وأصبح المجتمع المدني الجزائري يتمتع بقوة التأثير المباشر على القرارات السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية.

كما وقد أصبح لكل جزائري الحق في الانخراط في أي من هذه الجمعيات باستثناء أعضاء المجلس الدستوري، والقضاة، وأعضاء الجيش الشعبي الوطني وموظفو مصالح الأمن.

ولم يشترط القانون المنظم للجمعيات السياسية على من يرغب في تأسيس جمعية ذات طابع سياسي سوى الالتزام باحترام الدستور والسيادة الوطنية والديمقراطية وحماية النظام الجمهوري، عدا هذا فقد يكفي أن يجتمع 15 شخصا يتمتعون بالجنسية الجزائرية والحقوق المدنية والسياسية ويؤسسوا جمعية ذات طابع سياسي، وقد تم اعتماد ما بين سنتي (1990-1991) حوالي 288 جمعية ذات طابع سياسي تم تكوينها².

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 89-11 المؤرخ في 5 جويلية 1989م الموافق 2 ذو الحجة 1409هـ، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 5 جويلية 1989، ص 604.

2- محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 49.

وفي سياق التحولات السياسية التي شهدتها الجزائر مطلع التسعينيات، مثل إقرار التعددية السياسية بموجب دستور 23 فيفري 1989 نقطة انعطاف مفصلية في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. فقد أفضى هذا التحول إلى إعادة تنظيم النشاط الجمعي ضمن القانون رقم 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، الذي جاء ليؤسس لإطار قانوني جديد يتماشى مع متطلبات المرحلة التعددية.

هذا القانون نصّ على جملة من المبادئ والآليات التي من شأنها إعادة تعريف الفضاء الجمعي،

أهمها¹:

- تكريس حرية تأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي أو المهني.
- استبدال نظام الترخيص المسبق بإجراءات التصريح والتسجيل، مع الإبقاء على ضوابط قانونية محددة.
- ضبط شروط العضوية ومجالات النشاط بما يتوافق مع الأهداف المعلنة للجمعية.
- منح السلطة الإدارية أو القضائية صلاحية حل الجمعيات في حال مخالفة أحكام القانون أو المساس بالنظام العام.

وقد ألغى هذا التشريع كثيرًا من القيود الإجرائية التي كانت تحدّ من حرية العمل الجمعي في الحقبة السابقة، ووفّر هامشًا أوسع للنشاط المستقل، مما انعكس في تزايد كبير لعدد الجمعيات المعتمدة خلال فترة وجيزة. ومع ذلك، فإن استمرار بعض الممارسات الموروثة، مثل الاعتماد المزدوج والتمييز

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-31 المؤرخ في 12 رجب عام 1411هـ الموافق 29 يناير سنة 1990، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة بتاريخ 18 شعبان 1411هـ الموافق 5 مارس 1990.

في التعامل بين الجمعيات، ألقى بظلاله على المشهد الجمعي، وجعل مسار الانفتاح السياسي غير مكتمل، لاسيما في ظل بيئة سياسية كانت تميل إلى إعادة إنتاج آليات الضبط والسيطرة على الفضاء العام.

في ذات السياق عرفت الحركة النقابية في الجزائر تحوُّلاً جذرياً بانتقالها من الاحتكار النقابي الممثل في الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى التعددية النقابية. حيث أقرّ دستور 1989 حرية تأسيس النقابات والانضمام إليها، ونلمس ذلك في المادة 53 منه التي نصت على أن الحق النقابي هو حرية أساسية للمواطن، وهو ما تُرجم بإصدار القانون 90-14 المؤرخ في 2 جوان 1990،¹ الذي فتح المجال أمام إنشاء نقابات مستقلة في مختلف القطاعات.²

2.1 - قراءة تحليلية في المؤشرات الكمية لتطور المجتمع المدني:

بعد إقرار التشريعات والقوانين المنظمة للمجتمع المدني خلال هذه الفترة، بدأ المواطنون في الجزائر يتطلعون إلى العمل على قاعدة الديمقراطية التشاركية. حيث كان هناك شعور متزايد بالحاجة إلى تجاوز التأخر التنموي من خلال تدخلات فعالة للمجتمع المدني في تدبير الشأن العام المحلي والوطني.³ كانت هذه الفترة تتميز بمحاولات جادة لتذليل فجوة التفاوت وتجسير التأخر التاريخي، مع التركيز على بناء دولة مدنية حديثة تعتمد على التنظيمات والمؤسسات.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-14 المؤرخ في 2 جوان 1990م الموافق 9 ذو القعدة 1410هـ، المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، الجريدة الرسمية، العدد 23، الصادرة بتاريخ 6 جوان 1990، ص764.

2- معمري محمد، مسيكة محمد، "الحركة النقابية في الجزائر وعلاقتها بالسلطة بعد 1989"، مجلة مقاربات، الجزائر: جامعة زيان عاشور - الجلفة، المجلد 4، العدد 3، مارس 2016، ص 405.

3- محمود بوسنة: الحركة الجموعية في الجزائر؛ نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، المرجع السابق الذكر، ص 141.

الجدول رقم (1): يبين عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة خلال الفترة (1987-1995)

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	المجموع
عدد الجمعيات	06	12	81	152	136	96	64	72	75	694

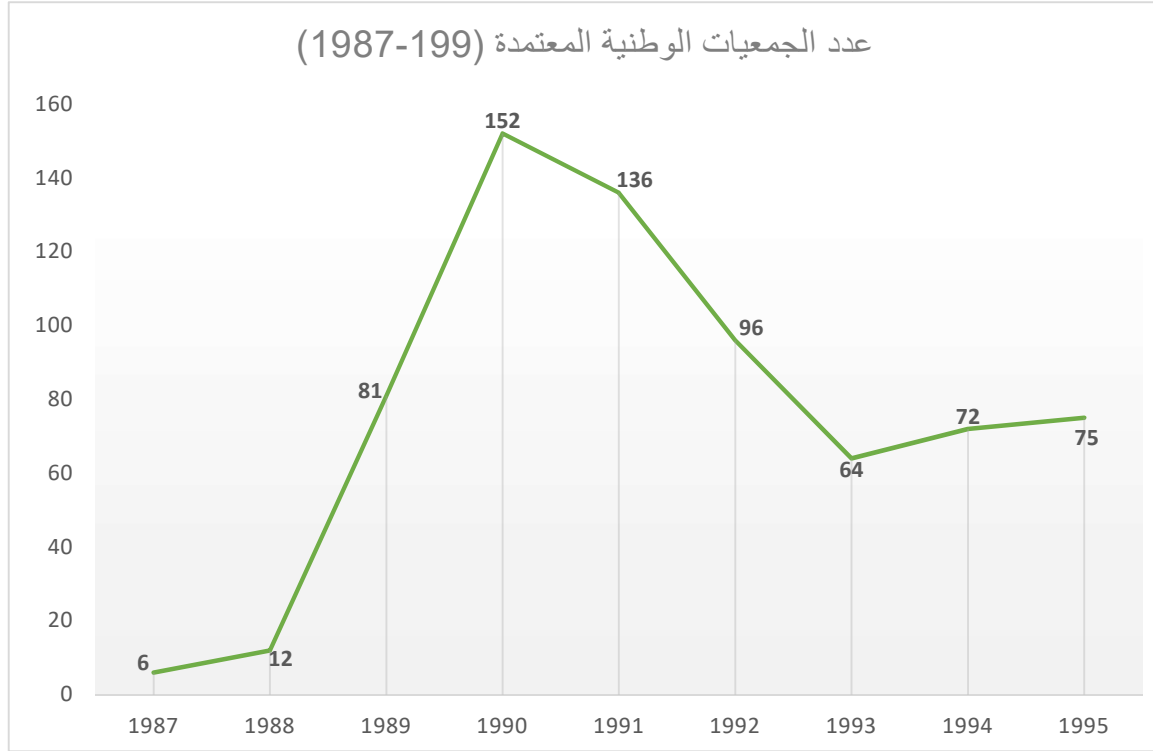
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: محمود بوسنة: «الحركة الجمعوية في الجزائر؛ نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية»، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة بقسنطينة عن جامعة قسنطينة، العدد 17، جوان 2002، ص 141.

يعكس تطور عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 1987-1995-دلالة بنيوية مرتبطة بسياق التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفت البلاد. فهذه المعطيات الكمية لا تُفهم بمعزل عن الخلفية التاريخية لمرحلة ما قبل التعددية، وما تبعها من انفتاح سياسي محدود، ثم ارتكاس أمني أعاد غلق الحقل الجمعوي.

فمن خلال تحليل المعطيات الواردة في الجدول، يتبين أن عدد الجمعيات الوطنية كان محدوداً جداً سنة 1988. غير أن صدور القانون 31/90 شكّل نقطة تحول بارزة، إذ سُجّل ارتفاع ملحوظ في عدد هذه الجمعيات خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و1995، مما يعكس دينامية جديدة في المشهد الجمعوي الوطني خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي.

لقد كانت هذه الفترة حاسمة في تاريخ الجمعيات الوطنية في الجزائر. حيث تم خلال هذه السنوات، اعتماد 595 جمعية وطنية، وهو ما يعادل 77% من مجموع الجمعيات المعتمدة خلال تلك الفترة، وهو رقم كبير يعكس تغيراً جذرياً في المشهد الجمعوي.

الشكل رقم (03): مخطط بياني يوضح وتيرة تنامي الجمعيات المعتمدة في الجزائر خلال الفترة من 1995-1987.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر الدراسة

يشكّل التحليل الكمي لأعداد الجمعيات الوطنية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (1995-1987)

مدخلًا إحصائيًا أساسيًا لفهم ديناميكيات الحقل الجمعي في سياق بيئة سياسية وأمنية شديدة التقلب، ما يكشف عن نمط نمو غير منتظم يعكس هشاشة البنية المؤسساتية لهذه الكيانات وضعف قدرتها على تثبيت حضورها في المشهد العمومي. هذا التذبذب لا يمكن قراءته بوصفه مجرد ظاهرة عددية، بل هو انعكاس لهيمنة المتغير السلطوي الذي يضبط حدود نمو وتطور المجتمع المدني، ويعيد تشكيله وفق أولويات الدولة، بما يجعل المجتمع المدني في هذه المرحلة أقرب إلى فضاء مراقب منه إلى مجال مستقل للنشاط الاجتماعي.

ويمكن اعتبار التذبذب الإحصائي كمؤشر بنيوي حيث يشير مفهوم "التذبذب الإحصائي" هنا إلى

التغيرات الحادة وغير المنتظمة في أعداد الجمعيات من سنة إلى أخرى، إذ لا تعكس هذه الأرقام مسارًا

تدرجياً تراكمياً للتطور، بل تكشف عن طبيعة بنيوية تتسم بعدم الاستقرار واعتماد النشاط الجموعي على الظرف السياسي والتشريعي القائم.

ويكشف التفاوت الكبير بين الحد الأدنى (6 جمعيات سنة 1987) والحد الأقصى (152 جمعية سنة 1990) بفارق 146 جمعية، عن حركية متقلبة تتأرجح بين فترات الانكماش والتوسع المفاجئ. ولا يمكن تفسير هذا الارتفاع الحاد في بداية التسعينيات إلا في ضوء الانفتاح السياسي والتشريعي المرتبط بإقرار دستور 1989 وتبني قانون الجمعيات لسنة 1990، وهو انفتاح اتسم بطابع ظرفي لم يترسخ مؤسساتياً. فالارتفاع السريع في عدد الجمعيات يعكس استجابة انتهازية من الفاعلين الاجتماعيين للاستفادة من هامش الحرية المستجد، لكنه لم يكن مصحوباً بعمليات ترسيخ هيكلي أو تعزيز لثقافة التنظيم المدني المستقل، ما يجعل هذا النمو أقرب إلى "طفرة عددية" منه إلى "تحول نوعي".

من الناحية المنهجية عند قراءة هذه المعطيات الإحصائية يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل زمنية:

• **مرحلة الانغلاق النسبي (1987-1988):** مثّلت امتداداً لحقبة سيطرة الحزب الواحد، حيث ظلّ النشاط الجموعي محدوداً ومحكوماً بآليات ترخيص صارمة، ما جعل تأسيس الجمعيات عملية معقدة تتطلب توافقاً سياسياً مع السلطة.

• **مرحلة الانفجار الجموعي (1989-1990):**

جاءت كنتيجة مباشرة لتحوّل النظام السياسي نحو التعددية، إذ أدى الإطار الدستوري والتشريعي الجديد إلى زيادة عدد الجمعيات بنسبة قاربت 87% في سنة واحدة. غير أن هذا الانفجار الكمي لم يكن مصحوباً ببناء مؤسسي راسخ، بل ارتبط بانفتاح سياسي سرعان ما تقلّص مع تصاعد التوترات الأمنية.

• مرحلة التراجع الحاد (1991-1993):

اتسمت هذه الفترة بتفاقم الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر عقب وقف المسار الانتخابي¹، ففي ظل تصاعد حدة التوترين السياسي والأمني اتجهت الدولة إلى فرض قيود مشددة على النشاط الجمعي، لاسيما بعد إعلان حالة الطوارئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 9 فيفري 1992، والصادر بقرار من الرئيس محمد بوضياف²، وذلك بعد أشهر معدودة من إلغاء نتائج الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991 والتي أسفرت عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وقد ترتب عن ذلك إغلاق أو تجميد نشاط عدد كبير من الجمعيات، خاصة ذات الصبغة السياسية أو الحقوقية، بينما واصلت بعض الهيئات ذات الطابع الخدماتي نشاطها تحت رقابة صارمة.

• مرحلة الاستقرار النسبي (1994-1995):

شهدت إعادة ضبط الحقل الجمعي بما يتوافق مع المقاربة الأمنية، حيث شجعت الدولة الجمعيات الاجتماعية والخيرية باعتبارها أقل تهديداً للاستقرار السياسي، في مقابل الحد من نشاط الجمعيات ذات الأجندة السياسية أو المطالب الحقوقية.

إن الربط بين المؤشرات الإحصائية والمعطيات السياسية يكشف أن المجتمع المدني الجزائري خلال هذه المرحلة لم ينشأ نتيجة تراكم تدريجي لثقافة العمل الجمعي، بل تبلور في إطار موجات انفتاح وانكماش تفرضها السلطة. فالانحراف المعياري المرتفع ليس مجرد إشارة إلى تفاوت الأرقام، بل هو دليل على غياب الاستقرار البنوي وتبعية النشاط الجمعي لدورات الصعود والهبوط التي يحددها السياق

1- الشريف فؤاد، "حالة الطوارئ وأثرها على الحقوق والحريات العامة للمواطنين"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر: جامعة محمد خيضر - بسكرة، المجلد 11، العدد 1، جوان 2011، ص 189.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 5 شعبان عام 1412هـ الموافق 9 فبراير سنة 1992، يتضمن إعلان حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية، العدد 10، الصادرة بتاريخ 5 شعبان 1412هـ الموافق 9 فبراير، 1992، ص 285.

السلطوي. هذا الوضع أفرز مجتمعاً مدنياً هشاً، كثيراً ما وجد نفسه في حالة إعادة تشكّل تبعاً لموازن القوى السياسية والأمنية، مما أثر سلباً على استقلاليته وفاعليته وقدرته على بناء قاعدة اجتماعية صلبة. تؤكد هذه القراءة أن الاقتصار على المؤشرات الكمية في دراسة المجتمع المدني لا يكفي لتكوين صورة شاملة عن طبيعته ووظائفه، إذ لا تكتسب الأرقام معناها الحقيقي إلا ضمن تحليل يدمج الأبعاد السياسية والقانونية والأمنية التي تحكم المجال الجمعي. ففي الجزائر خلال الفترة (1987-1995)، لقد ظل المجتمع المدني أسيراً لإرادة السلطة، يتوسع حين يُفتح الهامش السياسي وينكمش حين تُغلق الأبواب، مما يعكس طبيعة جدلية للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، تنتم بالتأرجح بين الاحتواء والتقييد، وبين التوظيف السياسي والتهميش المؤسساتي.

وتأسيساً على ما سبق، فإن الفترة الممتدة بين 1989 و1995 تمثل من جهة مرحلة انفراج مدني نوعي شكّل لحظة تأسيس فعلية لمجتمع مدني تعددي مستقل، لكنها تمثل من جهة ثانية مرحلة انكسار عنيف لهذه الديناميكية، بفعل عودة الدولة إلى منطق الطوارئ، وإعادة هندسة الفضاء الجمعي تحت سقف الضبط الأمني والسياسي. لقد كُبح المسار الجمعي في مهده، وأعيد توجيهه ضمن معادلات استقطاب، ما أسفر عن مشهد مدني مشطور بين تنظيمات مؤدلجة، وأخرى مُنضبطة، وثالثة معلّقة بين الرغبة في الاستقلال والخوف من الاستهداف.

وفي المحصلة، لم ينجُ المجتمع المدني في هذه المرحلة من شَرَك التوتر بين الانفتاح والنكوص، بين الإرادة المجتمعية في التأسيس، واستراتيجية الدولة في الاحتواء، وهو ما يجعلها مرحلة مفصلية بامتياز، إذ حملت بذور التشكل المستقل، لكنها خضعت مبكراً لمنطق الصراع والضبط، ما أجهض فرص تحوله إلى فاعل مؤسسي مستقل ومؤثر في معادلة الدولة والمجتمع.

2.2- بنية المجتمع المدني وطبيعة علاقته مع الدولة خلال هذه الفترة

في خضم التحولات السياسية لسنة 1989، شهدت الجزائر بروز مرحلة مفصلية في مسار المجتمع المدني، تميزت بتفكيك النسق الأحادي الذي حكم البلاد منذ الاستقلال، وفتح المجال أمام انبعاث تعددية حزبية وتنظيمية غير مسبقة. وقد مهد دستور 1989 لهذا التحول من خلال إقراره بحرية إنشاء الجمعيات واستقلالها عن الأجهزة الرسمية، الأمر الذي أطلق ديناميكية مدنية جديدة، تميزت بتوسع نوعي وكمّي في الفعل التنظيمي، تجاوز سقف ما عرفته البلاد خلال الحقبة الأحادية. حيث شهدت البلاد انفتاحاً نسبياً على مستويات الحريات العامة، مما سمح بتأسيس عدد معتبر من التنظيمات الجموعية والنقابية والثقافية والحقوقية. غير أنّ هذا الانفتاح لم يكن مطلقاً، بل كان محكوماً بسياسات هيكلية وتاريخية معقدة، طبعت بنية تلك التنظيمات ووظائفها وطبيعة علاقتها بالدولة.

من حيث الكم، تشير المعطيات الرسمية إلى أن عدد التنظيمات الجموعية التي أنشئت في هذه المرحلة بلغ قرابة 15 ألف جمعية، منها 13.958 جمعية مُعتمدة بصفة قانونية حسب إحصائيات وزارة الداخلية لسنة 1995. هذا الرقم يعكس دينامية مدنية ظاهرة، إلا أنه يستدعي التمييز النوعي في طبيعة هذه الجمعيات وأهدافها ومجالات تدخلها.

• النقابات العمالية والمهنية:

شهدت هذه المرحلة بروز ما يقارب سبعين نقابة مستقلة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)، من أبرزها "النقابة الإسلامية للعمل (Syndicat Islamique du Travail – S.I.T)" التي تأسست سنة 1990 تحت رعاية الجبهة الإسلامية للإنقاذ (F/S)، وقد سجلت هذه النقابة نسب انخراط متفاوتة عبر ولايات الوطن، إذ تجاوزت 80% في ورقلة وقسنطينة، مقابل تراجعها إلى نحو 22% في وهران³. وقد شكّل ظهور هذه التنظيمات المستقلة تحوُّلاً نوعياً أنهى احتكار الدولة للساحة

3- Nacer Djabi, *Les syndicats autonomes en Algérie : genèse, réalités, perspectives*, Alger : Fondation Friedrich Ebert, 2020, p. 11.

النقابية منذ الاستقلال، وجعل منها أدوات فاعلة في الضغط السياسي والاجتماعي، وهو ما تجلّى بوضوح في الإضراب العام الذي دعت إليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ماي 1991، والذي أسفر عن شلل شبه كامل للنشطين الاقتصادي والإداري في البلاد⁴.

وفي السياق ذاته، تأسست نقابات أخرى من قبيل "النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية (SNAPAP)" بتاريخ 22 أوت 1990، التي سعت إلى الدفاع عن مصالح موظفي قطاع الدولة في مواجهة تدهور ظروف العمل والخدمات، لاسيما خلال مرحلة تطبيق برامج التعديل الهيكلي. كما ظهرت "النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني (CNAPEST)" سنة 1993، لتشكل إطاراً مطلبياً يمثل أساتذة التعليم الثانوي في ظل الانخفاض المستمر للقدرة الشرائية. ومع ذلك، ظل تأثير هذه النقابات محدوداً بفعل القيود الإدارية وضعف الاعتراف الرسمي بها في بعض الفترات.⁵

• الجمعيات الدينية والخيرية:

عرف المشهد الجمعوي الجزائري عقب إقرار دستور 1989 والتشريعات المنبثقة عنه مثل قانون الجمعيات ظهور عديد الجمعيات ذات الطابع الدعوي والخيري، ومن أبرزها "جمعية الإرشاد والإصلاح" التي تأسست رسمياً سنة 1989، مستفيدة من هامش الانفتاح الذي أتاحه دستور 1989، وقد لعبت دوراً مركزياً في العمل الدعوي والاجتماعي، خاصة في الأحياء الهشة، حيث أنشأت مدارس قرآنية وفضاءات تربوية، غير أن نشاطها كان محل مراقبة لصيقة من أجهزة الدولة بسبب تقاطعه مع المجال الديني الحساس. كما أعيد بعث "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" سنة 1991 في سياق إعادة

4- عثمانى مصطفى، والعيّاش أحمد، "الحركة النقابية في الجزائر: نشأتها، تطورها ونضالاتها"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، المجلد 11، العدد 4، ديسمبر 2019، ص 171.

5- محمد سفيان يداوي، موسى كاف، "النقابة العمالية المستقلة: واقع وتحديات"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 16، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 67.

الاعتبار للهوية الإسلامية، مركزة على إصلاح التربية الإسلامية واللغة العربية، مع انخراطها في تأطير المجتمع من منطلق مرجعي إصلاحي.⁶

وفي ذات السياق، برزت "رابطة الدعوة الإسلامية"، التي تأسست سنة 1989، كتنظيم مدني ذي طابع ديني تعليمي، هدفها الرئيس نشر الثقافة الإسلامية وتنظيم المحاضرات والملتقيات الفكرية، وقد اعتمدت خطابًا معتدلاً قائماً على التأصيل الدعوي العقلاني، إلا أنها كانت خاضعة للرقابة المؤسسية الدقيقة، وارتبط أداؤها بالتقلبات الأمنية للمرحلة.

كما عرفت الساحة أيضاً صعود "جمعية حراء للتربية والثقافة"، التي تأسست في 7 مارس 1989، وذات التوجه التربوي والإصلاحي، والتي انبثقت من تيار الحركة الإسلامية، وركزت على التربية العقائدية والأخلاقية من خلال تنظيم نشاطات مدرسية وورشات لحفظ القرآن الكريم لفائدة الأطفال واليافين، خاصة في المدن الكبرى. وقد تم اعتبارها إحدى الواجهات المدنية للتيار الدعوي المحافظ في تلك المرحلة.⁷

• المنظمات الحقوقية:

أدى الانفتاح السياسي إلى بروز منظمات حقوقية مختلفة مثل "الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH)" التي أسست سنة 1985، لكن اعترُف بها رسمياً في 26 يوليو 1989،⁸ إذ تبنت خطاباً يدافع عن الحريات العامة وحقوق المعتقلين السياسيين، كما طالبت بكشف الانتهاكات

6- أحمد بن يغزر، "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والمرجعية الدينية الوطنية (الإحياء في الماضي والمساهمة المنتظرة مستقبلاً)"، مجلة جامعة التكوين المتواصل، الجزائر: المجلد 1، العدد 1، 2016، ص 229.

7- جمعية حراء للتربية والثقافة، "تاريخ وتوجه الجمعية"، موقع Baraka News، منشور في 7 مارس 1989، متاح على: <https://barakanews.dz/posts/jmyt-hraaasalt-mwtn-al-why> تاريخ الاطلاع: 12 أوت 2024.

8- "من نحن LADDH – Ligue Algérienne pour la Défense des Droits de l'Homme"، مؤرشف من الأصل في 18-04-2019. تاريخ الاطلاع: 12 أوت 2024.

المرتكبة في سياق الأزمة الأمنية. وقد وجدت هذه المنظمات نفسها بين مطرقة العنف المسلح وسندان الدولة، مما عرض مناضليها لمضايقات ومتابعات مستمرة خلال سنوات ما يعرف بالعشرية السوداء.

• الجمعيات الثقافية والشبابية:

ظهرت خلال هذه الفترة عديد التنظيمات الشبابية على غرار "الكشافة الإسلامية الجزائرية"، التي أُعيد تفعيلها في 1989/08/17 عبر مؤتمر الانبعاث للكشافة الإسلامية الجزائرية⁹، وقد أدت دوراً مهماً في تنمية الحس الوطني والتطوع، خاصة في أوساط الشباب، من خلال تنظيم المخيمات الصيفية والنشاطات البيئية. كما نشأت جمعيات محلية تُعنى بالمرح والفنون والتراث الثقافي، إلا أن هذه الجمعيات بقيت رهينة ضعف التمويل وضعف التأطير الإداري، وهو ما حدّ من فعاليتها على المستوى الوطني.

• المنظمات النسوية:

شهدت هذه المرحلة تأسيس تنظيمات نسوية متخصصة مثل "جمعية النساء الديمقراطيات"، التي أسست سنة 1992 وركزت على الدفاع عن حقوق المرأة السياسية والاجتماعية، وتوعية النساء بحقوقهن في الدستور والقانون. كما ظهرت جمعيات أخرى تُعنى بمناهضة العنف ضد النساء، وإن ظلت هذه الجمعيات ذات طابع نخبوي حضري¹⁰، ولم تتمكن من التمدد نحو الأوساط الريفية أو الشعبية العريضة.

9- "تاريخ نشأة الحركة الكشفية بالجزائر 1930-1989"، الموقع الرسمي للقيادة العامة للكشافة الإسلامية الجزائرية، عرض إلكتروني، تاريخ الاطلاع: 12 أوت 2024، يُثبت أن مؤتمر الانبعاث تم في 17 أغسطس 1989. تاريخ الاطلاع: 12 أوت 2024.

<https://www.scouts-dz.org/?p=7372>

10- ركاش جهيدة، قسايسية الياس، "الجمعيات النسوية والعمل السياسي في الجزائر: بين آليات التمكين السياسي ومحدودية التأثير"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، الجزائر: المجلد 60، العدد 3، 2023، ص 327.

الجدول رقم (02): جدول تركيبي لوظائف التنظيمات المدنية ودرجة استقلاليتها: 1995-1998

الدرجة الاستقلالية	موقعه من السلطة	مجال النشاط	الوظيفة الأساسية	سنة التأسيس	التنظيم المدني
عالية	في مواجهة مباشرة مع الإدارة، رفضت الاعتراف بها فترات طويلة	نقابي/اجتماعي	تمثيل موظفي الإدارة العمومية والدفاع عنهم.	22 أوت 1990	SNAPAP النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية
متوسطة إلى عالية	خضعت لتضييق إداري، رفض الاعتراف بها في بعض الفترات	نقابي/تربوي	الدفاع عن مصالح الأساتذة الثانويين وتحسين ظروف العمل.	1993	CNAPEST النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني
متوسطة إلى عالية	خضعت لرقابة الدولة بسبب الطابع الدعوي، دون حظر مباشر	ديني/خيرى	دعوي، تربوي، اجتماعي.	1989	جمعية الإرشاد والإصلاح
عالية نسبيا	علاقة غير تصادمية، أقرب إلى شراكة ثقافية معتدلة	ديني/ثقافي	إحياء التراث الديني والإصلاح التربوي.	1991	جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (إعادة التأسيس)
متوسطة إلى عالية	خضعت لرقابة مؤسسية لصيقة رغم خطابها المعتدل	ديني/ثقافي	نشر الثقافة الإسلامية وتنظيم ملتقيات ومحاضرات.	1989	رابطة الدعوة الإسلامية
متوسطة إلى عالية	تعرضت للتأطير والمراقبة بسبب انتماءها الدعوي المحافظ	ديني/تربوي	التربية العقائدية والأخلاقية للأطفال واليا فعين.	7 مارس 1989	جمعية حراء للتربية والثقافة

ADDH الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان	اعتراف رسمي: 1985- 1989	الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة.	حقوق	في مواجهة الدولة، خاصة خلال التسعينات	عالية
الكشفة الإسلامية الجزائرية	إعادة التأسيس 1989	غرس الحس الوطني والانضباط والعمل التطوعي.	شبابي/تربوي	تعاونت مع الدولة في تأطير الشباب	تشاركية
جمعية النساء الديمقراطيات	1992	الدفاع عن حقوق المرأة والتوعية القانونية.	نسوي/حقوق	تموقع نقدي معتدل تجاه السلطة، دون عداء مباشر	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مراجع الدراسة.

ملاحظات منهجية:

• درجة الاستقلالية تم تحديدها وفقًا لـ:

1. طبيعة العلاقة مع السلطة (نقد، تعاون، تبعية).

2. طبيعة الخطاب (مطالبي، دعوي، نقدي، حقوقي).

3. مدى تعرض التنظيم للرقابة أو التضييق أو الحظر.

4. مصادر التمويل ومدى حرية القرار الداخلي.

هذا التمايز في درجات الاستقلالية للتنظيمات المدنية لا يمكن فهمه إلا في ضوء التحولات البنيوية

الكبرى التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة. فبين لحظة الانفراج الدستوري سنة 1989، وصعود التيار

الاسلامي إلى واجهة المشهد السياسي، ثم وقف المسار الانتخابي في 1992، ودخول البلاد في نفق

العنف السياسي مع بداية العشرية السوداء، كان المجتمع المدني يتحرك على أرضية هشة، يتنازع فيها

الفضاء العام بين مطلب التحرر المجتمعي، ومنطق الضبط الأمني¹¹. لقد كانت الدولة، في الواقع تمارس نوعاً من "الهندسة السياسية للمجتمع المدني"، حيث تسمح بالبروز لبعض الفاعلين، وتُقصي أو تُطوّق البعض الآخر، بما يتوافق مع أولوياتها الأمنية والسياسية.

وفي ظل هذا السياق، لم يكن للمجتمع المدني أن يتطور وفق منطق الاستقلالية الهيكلية كما هو الحال في السياقات الليبرالية، بل نشأ وتبلور ككيان ملتبس، يعيش توترًا دائمًا بين المطالبة بالتمثيل، والخضوع لحدود التسييس المسموح به. لقد عبّر عن نفسه، لا كقوة ثالثة بين الدولة والمجتمع كما يُفترض نظريًا، بل كحقل للتفاوض على الشرعية، والتمثيل، والسيطرة الرمزية على المجتمع. من هنا يمكن القول إن المجتمع المدني الجزائري في هذه المرحلة لم يكن مجرد مرآة للتصدّعات السياسية، بل كان في ذاته ساحة للتجاذب بين مشاريع الدولة، وطموحات المجتمع.

2 المجتمع المدني خلال الفترة الثانية (1995-1999)

خلال هذه الحقبة، ظلّ المجتمع المدني في الجزائر خاضعًا لقيود صارمة في ظل استمرار حالة الطوارئ. ورغم إجراء انتخابات وتشكيل مؤسسات جديدة، بقي المجال العمومي محدود الانفتاح بفعل هيمنة الاعتبارات الأمنية. وقد انعكس ذلك في انحسار أدوار أغلب الفاعلين المدنيين باستثناء بعض الكيانات المقرّبة من السلطة

2-1 مكانة المجتمع المدني في ظل دستور 1996

شكّل دستور 1996 محطة قانونية جديدة في مسار تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر. فبالرغم من كونه تعديلًا لدستور 1989، فقد تضمن جملة من المبادئ التي هدفت إلى تقنين مشاركة المواطنين في الحياة العامة ضمن إطار مؤسساتي. كما أقرّ مجموعة من الحقوق والحريات العامة، لا سيما ما يتصل بحرية تكوين الجمعيات والمساواة أمام القانون، مما ساهم في إرساء إطار

11- الشريف، فؤاد، المرجع السابق الذكر، ص 195.

قانوني نظري يسمح بنشاط المجتمع المدني، وإن ظل هذا الإطار خاضعاً في تطبيقه العملي لقيود السلطة التنفيذية وتوازنات المرحلة.

تميّز دستور 1996 بتحوّل لافت في التعاطي مع الظاهرة الحزبية، حيث انتقل الخطاب الدستوري من الحديث عن جمعيات ذات طابع سياسي كما ورد في دستور 1989، إلى الاعتراف الصريح بالأحزاب السياسية¹² بوصفها فاعلاً مستقلاً في الحياة السياسية. وقد نصّت المادة 42 من دستور 1996 على أن: 'إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون¹². غير أن هذا الاعتراف أرفق بجملته من القيود الهادفة إلى حماية النظام العام، والحريات الأساسية، والقيم الوطنية؛ إذ حظرت المادة ذاتها تأسيس الأحزاب السياسية على أسس دينية أو عرقية أو لغوية، منعاً لتحوّلها إلى أدوات للتفرقة أو المساس بالوحدة الوطنية.

وفي سياق استكمال الإطار التشريعي المنظم للتعددية الحزبية بعد إقرار دستور 1996، تم إصدار القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية بموجب الأمر رقم 97-09 المؤرخ في 6 مارس 1997¹³ والذي جاء لتفصيل المبادئ الدستورية المنصوص عليها في المادة 42. وقد تضمّن هذا النص جملة من الأحكام التي تنظم تأسيس الأحزاب السياسية، وشروط اعتمادها، وضوابط تمويلها، فضلاً عن الإطار القانوني المتعلق بتجميد نشاطها أو حلها، وذلك في محاولة لضبط الحياة الحزبية ضمن الحدود

12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليه بموجب الاستفتاء الشعبي ليوم 28 نوفمبر 1996، **الجريدة الرسمية**، العدد 76، الصادرة بتاريخ 18 رجب 1417 هـ الموافق 8 ديسمبر 1996، ص 12.

13 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 97-09 المؤرخ في 6 مارس 1997م الموافق لـ 26 ذو القعدة 1417 هـ، المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، **الجريدة الرسمية**، العدد 16، الصادرة بتاريخ 12 مارس 1997، ص 30.

التي يرسمها النظام العام والحفاظ على القيم والمقومات الأساسية للدولة الجزائرية، واشتمل على 46 مادة مقسمة على ثلاثة أبواب: ¹⁴

1. الباب الأول: الأحكام العامة (المواد 1-11).

2. الباب الثاني: الأحكام المتعلقة بالتأسيس والعمل (المواد 12-16).

3. الباب الثالث: الأحكام المالية (المواد 17-46).

أما بخصوص الجمعيات، نص دستور 1996 في المادة 43 على أن "حق إنشاء الجمعيات مضمون. تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية. يحدد القانون شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات". ¹⁵ وهذا يؤكد التزام الدولة بتوفير البيئة المناسبة لنشاطات الجمعيات. المادة 33 من الدستور تعزز هذا الحق، مؤكدة على أهمية الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان والحريات الفردية والجماعية من خلال الجمعيات سواء كانت سياسية أو مدنية.

كما سعى دستور 1996 لتشجيع الحركة الجمعوية حيث أعطى حيزاً كبيراً للمواطنين لممارسة حقهم في تكوين الجمعيات وضمان الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان. لم يقتصر الدستور على مجرد السماح بإنشاء الجمعيات، بل شجع أيضاً ازدهار هذه الحركة كجزء من التزام الدولة بتعزيز المشاركة المدنية. المادة 16 تنص على مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة، مما يعزز من دورهم في صنع القرار. بينما المادة 33 تضمن الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان والحريات الفردية والجماعية.

14 - أحمد سويقات، التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004، مجلة الباحث، الجزائر: المجلد 04، العدد 04، يونيو 2006، ص 126.

15 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليه بموجب الاستفتاء الشعبي ليوم 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 18 رجب 1417 هـ الموافق 8 ديسمبر 1996، ص 12.

في المجمل، مثل دستور 1996 خطوة كبيرة نحو تعزيز دور المجتمع المدني في الجزائر. إلا أن التنفيذ الفعلي لهذه المبادئ يعتمد بشكل كبير على الإرادة السياسية والقدرة على توفير البيئة القانونية والإدارية المناسبة. يبقى التحدي في تحويل هذه النصوص إلى واقع ملموس يتيح للمجتمع المدني القيام بدوره بفعالية الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

2- المجتمع المدني بين الاستمرار والتغيير

عرفت الفترة الممتدة من عام 1995 إلى 1999 تراجعاً ملحوظاً في عدد الجمعيات المؤسسة، وهذا التراجع يمكن تفسيره بعدة عوامل متشابكة. فمن ناحية، تمكنت الجمعيات التي أنشئت في السنوات السابقة، حتى ولو على مستوى رسمي، من سد الفجوة التي كانت قائمة في المجال الجمعوي قبل عام 1990. هذه الجمعيات نجحت في شغل بعض ميادين النشاط، سواء كانت مرتبطة بالمسائل الثقافية أو المهنية أو الرياضية، وغيرها. فقد أصبح لهذه الجمعيات دور فعال وحيوي في تلبية احتياجات المجتمع في تلك الفترة، مما قلل من الحاجة إلى تأسيس جمعيات جديدة. إضافة إلى ذلك، واجهت الجمعيات الجديدة تحديات كبيرة من الناحية الإدارية، حيث وضعت السلطات العامة تعقيدات وشروطاً صارمة أمام تأسيس الجمعيات، ما جعل عملية التأسيس تتطلب تحضيراً شاقاً وجهداً كبيراً لتوفير الشروط المادية واللوجستية اللازمة لضمان نجاحها والحصول على الاعتماد الرسمي لمباشرة النشاط¹⁶.

الجدول رقم (3): يبين عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة خلال الفترة (1996-2000)

السنة	1995	1997	1998	1999	2000	المجموع
عدد الجمعيات	12	04	02	37	16	71

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: محمود بوسنة: «الحركة الجمعوية في الجزائر؛ نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية»، المرجع السابق الذكر، ص 141.

هذا السياق أدى إلى انخفاض ملحوظ في وتيرة إنشاء الجمعيات الجديدة ففي الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية سنة 2000 بلغ عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة 71 جمعية فقط، وهو عدد منخفض جدا مقارنة بعدد الجمعيات المعتمدة عقب فترة الانفتاح السياسي ويمكن أن إرجاع ذلك إلى أن العديد من المبادرات لم ترَ النور بسبب عدم قدرة مؤسسيها على تلبية المتطلبات الصارمة التي فرضتها السلطات. فعملية تأسيس أي جمعية جديدة أصبحت تتطلب مستوى عاليًا من التنظيم والإعداد، بالإضافة إلى موارد مالية وبشرية كافية لضمان الاستمرارية والفعالية. بدون هذه الشروط، كان من الصعب جدًا على أي جمعية جديدة أن تحصل على الاعتماد الرسمي، وبالتالي لم تتمكن من بدء نشاطها بشكل قانوني ورسمي.

من ناحية أخرى، لم تقتصر تدخلات السلطات العمومية على فرض تعقيدات إدارية أمام تأسيس الجمعيات الجديدة، بل امتد الأمر إلى حل عدد معتبر من الجمعيات المعتمدة سابقًا. ففي سنة 1998، تم حلّ قرابة 5000 جمعية لأسباب متعددة، شملت اختلالات في التسيير، وانحرافًا عن المهام القانونية المنوطة بها، إضافة إلى الاشتباه في صلتها بتنظيمات محظورة. وقد جاء هذا الإجراء في ظل الظروف الأمنية الاستثنائية التي كانت تمر بها البلاد آنذاك، والتي استدعت فرض حالة الطوارئ.

هذا السياق الأمني المتأزم دفع السلطات إلى انتهاج سياسة صارمة تجاه النشاط الجمعي، في إطار توجه أوسع اتسم برفض أي مسارات قد تهدد الاستقرار، هذه الأوضاع الأمنية دفعت السلطات

إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد كل التنظيمات المدنية التي كانت ضد وقف المسار الانتخابي خلال تلك المرحلة.¹⁷

هذه الإجراءات الصارمة والتدابير الأمنية أثرت بشكل مباشر على النشاط الجمعي في البلاد، حيث أصبح من الصعب تأسيس جمعيات جديدة، وأدى حل الجمعيات القائمة إلى تقليل عدد الجمعيات الفاعلة. ونتيجة لذلك، انحصر توزيع الجمعيات الوطنية حسب طبيعة النشاط في نموذجين غير متكافئين. النموذج الأول كان يمثل الجمعيات التي استطاعت التكيف مع الشروط الجديدة والنجاة من موجة الحل، بينما النموذج الثاني كان يمثل الجمعيات التي عانت من التعقيدات الإدارية أو تم حلها بسبب عدم تلبية المتطلبات القانونية أو الأمنية.

في الختام، يمكن القول إن الفترة من 1995 إلى 1999 كانت فترة تحديات كبيرة أمام النشاط الجمعي، حيث تضافرت العوامل الإدارية والأمنية لتشكيل بيئة صعبة أمام تأسيس واستمرارية الجمعيات. هذه الظروف أفرزت واقعاً جمعياً جديداً يتميز بعدد أقل من الجمعيات ولكن بمستوى أعلى من التنظيم والتقيّد بالشروط القانونية والأمنية المفروضة.

3- المجتمع المدني خلال الفترة الثالثة (2000-2019):

عرفت الجزائر تحولاً بنوياً في وظيفة الجمعيات المدنية، حيث انخرط عدد معتبر منها في مسار التأييد السياسي للسلطة، لا سيما من خلال تشكيل لجان مساندة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ما أدى

17- أنظر في هذا الصدد:

- الطيب بلوصيف، المجتمع المدني والدولة: دراسة سوسيو-سياسية - الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2013، ص 218.

- أوهابية فتيحة: «الإطار التنظيمي للجمعيات الجزائرية في ظل التغيرات السياسية الكبرى»، مداخلة مقدمة ضمن في الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات المجتمعية وتحديات التغيرات الكبرى في المجتمع الجزائري، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، 16-17 ماي 2004، ص 8.

- Michel Doucin : Guide de la Liberté associative dans le monde. Les législations des Sociétés Civiles de 138 pays ; La documentation Française. Paris, cedex 07, 2000, p 339.

إلى انزياحها عن أدوارها الأصلية في التعبئة المجتمعية والمرافعة المدنية.¹⁸ وقد ترافق هذا الانحراف الوظيفي مع تصاعد مظاهر الفساد وتنامي التمويلات الغامضة، مما حول العديد من هذه الجمعيات إلى أدوات تابعة تُسخر لخدمة أجندات خاصة داخل منظومة الحكم. ورغم رفع حالة الطوارئ سنة 2011، فإن قانون الجمعيات الصادر عام 2012 جاء ليكرّس مزيداً من القيود على حرية التنظيم والعمل الجماعي، الأمر الذي قوّض إلى حد بعيد قدرة هذه الجمعيات على التأثير الفعلي في المجال العمومي وصياغة السياسات العامة.

1.3 التنظيم القانوني للمجتمع المدني خلال هذه الفترة

في إطار الإصلاحات السياسية التي أُعلن عنها بعد رفع حالة الطوارئ سنة 2011، صادقت السلطات الجزائرية على القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 يناير 2012، المتعلق بالجمعيات،¹⁹ ليحل محل القانون السابق رقم 31/90 لسنة 1990. وقد جاء هذا النص الجديد في سياق أمني وسياسي مغاير، يتسم بانفتاح نسبي فرضته التحولات الإقليمية المرتبطة بالحراك العربي، إلا أن فحواه القانوني اتجه نحو تكريس مزيد من الرقابة والتقييد بدل ترسيخ حرية التنظيم.²⁰

من أبرز ملامح القانون الجديد، اشتراطه الحصول على ترخيص مسبق لإنشاء الجمعيات بدل نظام التصريح المعتمد سابقاً، مما يمنح الإدارة سلطة تقديرية واسعة قد تعيق حرية التأسيس. كما وسّع القانون نطاق الأنشطة الممكنة للجمعيات لتشمل المجالات الاجتماعية، الثقافية، الرياضية، التربوية،

18- نور الدين سعدون، الجمعيات المدنية في الجزائر بين القانون (31/90) والقانون (06/12)، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، الجزائر: المجلد 01، العدد 01، 2016، ص 212.

19- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 27 ربيع الثاني 1433هـ الموافق 20 مارس 2012، ص 33.

20- بن ناصر بوطيب، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر: قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر: المجلد 10، العدد 01، يونيو 2014، ص 263.

البيئية، والدينية، مضيئاً إليها مجال العمل الإنساني، الذي يظل غير مضبوط تعريفياً، وي طرح إشكالات في التطبيق نظراً لطابعه الفضفاض.²¹

في المقابل، أقر القانون قيوداً على مصادر التمويل، لاسيما تلك الآتية من الخارج، إذ اشترط الحصول على موافقة مسبقة من السلطات عند تلقي أي دعم خارجي، وهو ما يقيد استقلالية الجمعيات. كما منح الإدارة سلطة تعليق أو حل الجمعيات في حال اعتبار نشاطها مخالفاً للقيم الوطنية أو النظام العام، دون الحاجة لقرار قضائي مسبق.

ورغم أن القانون أشار إلى إمكانية الشراكة بين الجمعيات والسلطات العمومية في إطار اتفاقيات تتماشى مع أهدافها، إلا أن هذه الآلية تبقى مشروطة بالموافقة المسبقة، مما يحد من فعالية الجمعيات كشريك مستقل في السياسات العامة. وبهذا، يظهر أن القانون رقم 06/12 لم يكرس مفهوم الديمقراطية التشاركية بقدر ما أعاد إنتاج منطق التحكم الإداري في الفضاء المدني، مما يطرح تساؤلات حول مدى توفر الإرادة السياسية الحقيقية لتمكين المجتمع المدني من لعب دوره التنموي والرقابي بفعالية.²²

2.3 - واقع المجتمع المدني خلال هذه المرحلة

على صعيد الممارسة الواقعية شهدت هذه الفترة تحولاً كبيراً في دور الجمعيات المدنية في الجزائر. خلال هذه السنوات، عرفت البلاد تحول العديد من الجمعيات إلى لجان مساندة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث أصبحت هذه الجمعيات تعمل بشكل أساسي لدعم سلطته وتعزيز صورته، بدلاً من تحقيق الأهداف المدنية والاجتماعية التي أنشئت من أجلها.²³

21- نور الدين سعدون، المرجع السابق الذكر، ص 187.

22- بوطيب بن ناصر، المرجع السابق الذكر، ص 263.

23- عزيزة نورة، المرجع سابق الذكر، ص 87.

في هذا السياق، لم تقتصر التغييرات على الأدوار الوظيفية للجمعيات، بل طالت أيضًا مستويات النزاهة والشفافية داخلها. فقد تفشى الفساد في العديد من هذه الجمعيات التي كانت تدعم السلطة، حيث أغرقت بالمال وبالتمويل الوطني والأجنبي، مما أدى إلى انحرافها عن مسارها الحقيقي. ونتيجة لذلك، أصبحت هذه الجمعيات أدوات في يد السلطة، تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة.

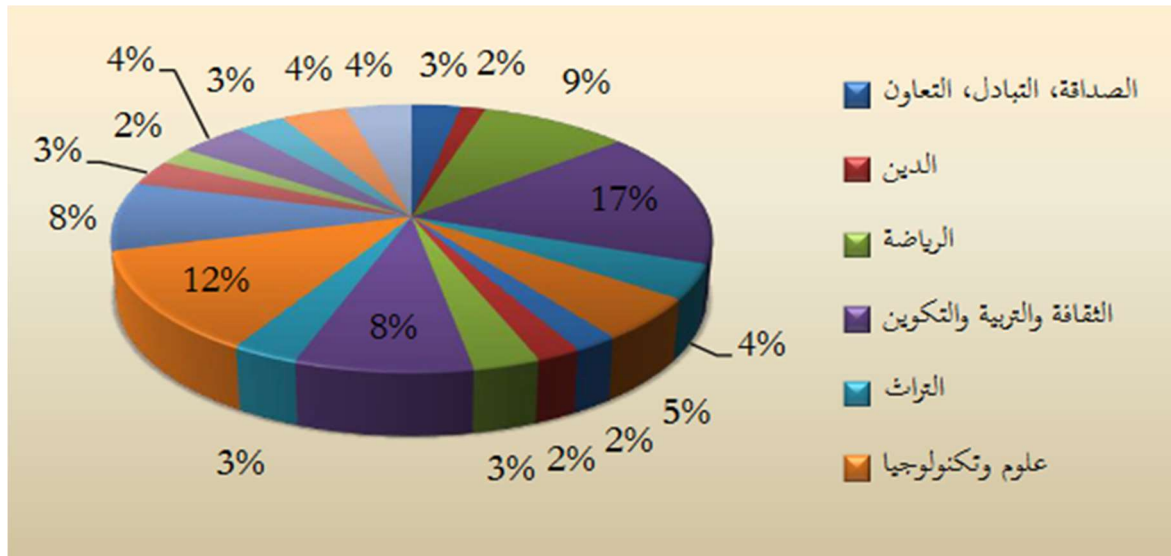
ففي خضم هذه التطورات، ظهرت مشاريع تهدف إلى دعم الوضع الراهن، لكنها كانت تستهدف الجمعيات التي حاولت القيام بدورها المدني. وبالرغم من رفع حالة الطوارئ في فيفري 2011 في ظل ظروف الربيع العربي، إلا أن الحكومة الجزائرية استمرت في تضيق الخناق على هذه الجمعيات، مانعة إياها من تحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية.

لقد كان رفع حالة الطوارئ في 2011 بمثابة بارقة أمل للجمعيات المدنية، حيث توقع الكثيرون أن يشهد هذا التغيير تحسنًا في مجال الحريات المدنية والتنظيم. ومع ذلك، فإن قانون الجمعيات الذي أصدره بوتفليقة في 2012 جاء ليزيد من حدة التضيق على حرية التنظيم والتجمع. فرض هذا القانون قيودًا صارمة على عمل الجمعيات، مما قلل من قدرتها على التحرك بحرية والقيام بدورها الفعال في المجتمع.

فعلى صعيد الممارسة الواقعية يُظهر الواقع أن السلطة لم تبتعد عمليًا عن حالة التوجس أو التخوف من أن يشكل المجتمع المدني رافدًا وحليفًا لمطالب الحركات الاحتجاجية. هذا التخوف ينبع من خشية تحول المجتمع المدني إلى سلطة مضادة، ومجالًا لاستنابات قيم المواطنة والدفاع عن حقوق المواطنين في مختلف المجالات.

وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي للجمعيات الوطنية والمحلية المعتمدة قد بلغ 108940 جمعية حتى عام 2017، إلا أن هذا العدد الكبير لم يترجم إلى تأثير حقيقي وملحوس في صنع السياسات العامة أو في تغيير ديناميات السلطة.²⁴

الشكل رقم (4): يبين تعداد الجمعيات الوطنية في الجزائر حسب مجالات النشاط



المصدر: عزيزة نواره، مرجع سابق الذكر، ص 92.

من خلال استقراء البيانات المتاحة، يتضح أن الساحة الاجتماعية والثقافية والرياضية في الجزائر تتسم بتنوع بنيوي واسع تعكسه التشكيلة النسبية للجمعيات النشطة في الميدان. فوفقاً للرسم البياني، تستحوذ الجمعيات الثقافية والتربوية والتكوينية على النسبة الأكبر بواقع 17% من مجموع الجمعيات،

1- République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du territoire : Vie Associative et politique, Association ; Liste thématique des associations nationales et locales agréées. 2017. Disponible sur le lien : <http://www.interieur.gov.dz/images/pdf/Thematiquedesassociations.pdf> (Site Web consulté le : 25/ 03/ 2024)

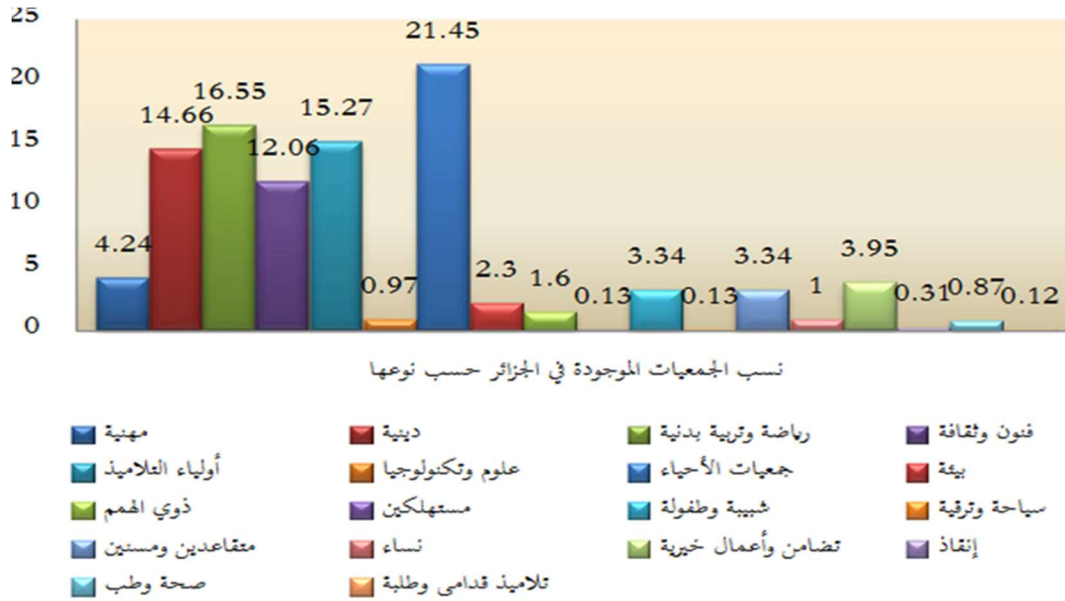
تليها الجمعيات ذات الطابع التكنولوجي والعلمي بنسبة 12%، ثم الجمعيات المهتمة بالتراث والهوية بنسبة 8%، وهو ما يبرز بوضوح مركزية العمل الجمعوي في دعم وظائف الدولة الثقافية والتربوية.

أما الجمعيات الرياضية، التي تمثل 9 % من إجمالي التعداد، فتؤدي دورًا مكملًا في ترسيخ قيم الانضباط والتنشئة المدنية لدى الشباب، في حين تشغل جمعيات الصداقة والتعاون قرابة 8 %، مما يشير إلى تزايد الاهتمام بالمجتمع التشاركي والآليات التعاونية غير الرسمية. كما أن الفئات الجمعوية ذات الخلفية الدينية تبقى ضمن حدود ضيقة حوالي 2%، بما يعكس توجهًا سياسيًا نحو حصر الدين في المجال الخاص أو الرمزي.

هذا التوزيع النسبي يعكس نمطًا وظيفيًا للمجتمع المدني الجزائري، حيث تُعدّ الجمعيات أدوات مساعدة في تحقيق أهداف الضبط الاجتماعي والتنمية المحلية دون أن تشكل تحديًا يُذكر لسلطة الدولة أو نموذجها في الحكم. فالأغلبية الساحقة من هذه الجمعيات، وإن بدت متعددة من حيث الأهداف والأنشطة، تُظهر انسجامًا واضحًا مع أولويات السلطة التنفيذية، لا سيما في مجالات الشباب، التربية، الثقافة، والتضامن.

وعليه، فإن البنية التنظيمية للجمعيات الجزائرية تتكامل مع النظام العام بدلًا من أن تعارضه، وتؤدي دورًا غير مباشر في امتصاص التوترات الاجتماعية وتعزيز الاستقرار، مما يجعلها جزءًا من هندسة سياسية أوسع تهدف إلى صيانة النظام بدل تغييره.

الشكل رقم(5): يبين النسب المئوية للجمعيات المحلية في الجزائر حسب مجالات النشاط



المصدر: عزيزة نواره، مرجع سابق الذكر، ص 93.

عطفا على ما سبق وفي موازاة التوسع العددي الذي تشهده الجمعيات ذات الطابع الثقافي والاجتماعي والرياضي، تبرز فئة محدودة من الجمعيات ذات التوجه الحقوقي والسياسي، وهي تمثل نسبة ضئيلة من النسيج الجمعوي العام. غير أن حضور هذه الجمعيات، رغم دلالتها على نوع من التنوع في الحقل المدني، يظل محكوماً بجملة من القيود التنظيمية والسياسية التي تُفرغ أدوارها من مضامينها التغييرية. إذ تُرغم هذه الفئة من الجمعيات على التحرك ضمن هوامش مرسومة بعناية، ما يجعل فعلها الحقوقي مقتصرًا على قضايا جزئية أو ذات طابع تقني لا يُهدد التوازنات القائمة أو يحتك بجوهر السلطة.²⁵

وفي هذا السياق، يُفهم هذا الانكماش لا بوصفه تعبيرًا عن محدودية الفاعلين المدنيين في حد ذاتهم، بل باعتباره انعكاسًا لمنظومة مؤسسية تسعى إلى تأطير الفعل الجمعوي وتحويله إلى نشاط مُراقب ومُدار من الأعلى. فحتى حين تتخبط هذه الجمعيات في ملفات تتعلق بالحريات أو التنمية المحلية،

25- أوهابية فتحة: «الإطار التنظيمي للجمعيات الجزائرية في ظل التغيرات السياسية الكبرى»، مداخلة مقدمة ضمن في الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات المجتمعية وتحديات التغيرات الكبرى في المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص8.

فإنها تميل إلى تبني خطاب مرّن يتماشى مع الخطوط الحمراء التي ترسمها السلطة، وهو ما يجعل إسهامها في إعادة هيكلة الفضاء العمومي أو مساءلة السياسات العمومية محدودًا.

إن هذا الوضع يكشف عن خلل بنيوي في علاقة الدولة بالمجتمع المدني، يتمثل في غياب الشروط السياسية والإجرائية التي تسمح ببلورة فاعلية مدنية حقيقية. إذ تبقى آليات الديمقراطية التشاركية شكلية إلى حد بعيد، في ظل تردد السلطة في الانفتاح على فاعلين جدد قادرين على لعب أدوار رقابية واقتراحية تتجاوز الأطر التقليدية. وهو ما يجعل من هذه الجمعيات، رغم أهميتها الرمزية، ضحية لتقاطع السلطوية الإدارية مع شبكات النفوذ والمحسوبية، الأمر الذي يقوّض إمكانيات تحولها إلى قوة اقتراح مجتمعية أو رافعة للحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة.

وبذلك، تتكامل الصورة بين قطاع جمعي يُستخدم لتدعيم النظام وامتصاص المطالب الاجتماعية، وآخر محدود الفعالية، يعكس حدود الانفتاح السياسي ويُجسد التوجس الرسمي من أي فاعلية مدنية مستقلة.

المبحث الثالث: عوامل انحسار وضعف المجتمع المدني في الجزائر

تعتبر قضية تراجع نشاط المجتمع المدني وضعف الفعل الجماعي في الجزائر قضية معقدة تتداخل فيها عوامل متعددة. هذه الإشكالية لا تنحصر فقط في التأثيرات السياسية والاجتماعية العامة، بل تتجاوزها إلى مسائل داخلية تتعلق بفعالية الجمعيات وقدرتها على التأثير الإيجابي في المجتمع.

المطلب الأول: العوامل السوسيو – تاريخية

يعاني المجتمع المدني في الجزائر من ضعف بسبب اختلاف السياقات الثقافية والتاريخية بين البيئة الجزائرية والغربية، حيث نشأ المفهوم في الغرب نتيجة ثورات وتطورات تاريخية. أما في الجزائر فقد تم تبني المجتمع المدني بقرار سياسي، مما جعله يفتقر إلى المواءمة المجتمعية. ثم إن الاعتماد على الدولة وعدم التطور الطبيعي أدى إلى ضعف المؤسسات المدنية وعدم قدرتها على التأثير المستقل في العمليات السياسية والاجتماعية.

1. المجتمع المدني وإشكالية المواءمة المجتمعية:

نقصد بالمواءمة المجتمعية، هي درجة التناسب بين المجتمع المدني باعتباره مفهوماً يحمل حمولة فكرية وثقافية تعكس البيئة التي نشأ فيها وتطور من خلالها ومدى توافقه مع البيئة الثقافية والمجتمعية في الجزائر.

في هذا السياق يُعدّ مفهوم المجتمع المدني من أبرز المفاهيم التي تطورت في السياق الغربي ضمن شروط تاريخية وسياسية وثقافية خاصة، حيث ارتبط ظهوره بمجموعة من التحولات العميقة التي شهدتها المجتمعات الأوروبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وعلى رأسها الثورات السياسية والاجتماعية، وصعود الفكر التنويري، وترسيخ مبادئ الديمقراطية الليبرالية والعقلانية الحديثة. وقد ترافق

هذا التطور مع تفكك البنى التقليدية كالقبيلة والعشيرة والنظم القائمة على العلاقات القرابية، ما أتاح بروز نمط جديد من التنظيم الاجتماعي يقوم على الاستقلال الذاتي، والتعاقد، والمواطنة الفاعلة.²⁶

في هذا الإطار، تفترض الأدبيات الغربية الكلاسيكية أن قيام مجتمع مدني قوي وفَعَال يقتضي القطع مع التنظيمات التقليدية والهويات الأولية، وإعادة تأسيس العلاقات الاجتماعية على أساس عقلاني وتشاركي، بعيداً عن الروابط الوشائية أو المرجعيات الدينية والثقافية الموروثة. غير أن هذا النموذج النظري، رغم انسجامه مع تاريخ تشكّله، يثير إشكاليات عدة حين يُستورد إلى مجتمعات أخرى لم تشهد التحولات نفسها، كما هو الحال في السياق العربي الإسلامي عمومًا، والجزائري خصوصًا.²⁷

لقد تمّ نقل مفهوم المجتمع المدني إلى العالم العربي في سياقات سياسية وإيديولوجية مختلفة، غالبًا ضمن مشاريع التحديث والاستيراد المفاهيمي التي لم تراعِ الخصوصيات المحلية، سواء من حيث البنى الاجتماعية أو المرجعيات الثقافية والدينية. وهو ما أدى إلى نشوء فجوة بين البنية المفهومية للمجتمع المدني، كما طُورت في بيئتها الأصلية، والواقع الاجتماعي الذي أُفحمت فيه. فقد حاولت بعض النخب العربية، مدفوعة بتوجهات علمانية أو ليبرالية، إعادة إنتاج المفهوم بطريقة تفصله عن جذوره الغربية، إلا أن هذه المحاولات غالبًا ما اصطدمت بعوائق تأويلية وثقافية، خصوصًا عندما يُقدّم المجتمع المدني كبديل عن المجتمع الديني أو كأداة لمعارضة التراث.²⁸

26 - العياشي عنصر، "المجتمع المدني والدولة في الجزائر: من التناقض إلى التعايش"، مجلة إنسانيات، العدد 13، 2001، [على الخط] متوفر عبر <https://www.cairn.info/revue-insaniyat-2001-13-page-75.htm>

تاريخ الاطلاع: 21 جانفي 2025..

27 - سعيد بن سعيد العلوي، مفهوم الأمة والوطن في الاستعمال العربي المعاصر، ندوة الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ج1، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص171.

28- سفيان فوكة وعبد القادر الرن، المرجع السابق الذكر، ص 92-93.

في السياق الجزائري، تتعمق هذه الإشكالية بفعل التداخل بين الموروث الثقافي والديني من جهة، والمؤسسات المستوردة من جهة أخرى. فالمجتمع المحلي لا يزال يحتفظ بروابط تقليدية قوية تشكل أساساً لفهمه للعلاقات الاجتماعية والعمل الجماعي. ومن ثم، فإن أي محاولة لبناء مجتمع مدني فاعل لا يمكن أن تتجح دون مراعاة هذا الامتداد الثقافي وتلك المرجعيات الجماعية. إذ لا يمكن فرض نموذج مدني مستورد، حتى إن كان قانونياً أو تنظيمياً محكماً، دون أن يحظى بقبول مجتمعي فعلي. ومن هنا، تظهر مسألة "المواءمة المجتمعية" بوصفها شرطاً ضرورياً لنجاح أي مؤسسة مدنية: أي مدى توافقها مع العقلانيات والثقافة المحلية.²⁹

فالبينة الاجتماعية لا تستجيب للمؤسسات المفروضة بالقوة، بل تبني مؤسساتها من خلال تراكم التفاعل الرمزي والعملية بين الأفراد والجماعات.³⁰ وعلى هذا الأساس، فإن ضعف المجتمع المدني في الجزائر لا يرتبط فقط بضعف الموارد أو التكوين، بل يُعزى إلى غياب التلاؤم بين البنية المؤسسية المستوردة والعقلانيات السائدة. وفي غياب هذا التوافق، قد تفرض السلطة أنماطاً من الطاعة الشكلية، لكن من دون موافقة رمزية حقيقية، ما يفتح المجال أمام مقاومات خفية وغير مرئية تُضعف من فاعلية المؤسسات.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن التحدي الجوهرى الذي يواجه المجتمع المدني في الجزائر لا يكمن في عدد الجمعيات أو مدى حرية تشكيلها، بل في مدى قدرتها على التجذّر داخل النسيج الاجتماعي والرمزي للمجتمع. إذ لا يمكن لمؤسسات مدنية أن تضطلع بوظيفتها الديمقراطية والتشاركية ما لم تكن منسجمة مع التطلعات الثقافية والاجتماعية للمجتمع، وقادرة على ترجمتها في صيغ تنظيمية مرنة وفعالة.

29 - العياشي عنصر، المرجع السابق الذكر.

30 - صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، بغداد: مطبعة الإرشاد، ط1، 1973، ص79.

2. طفرة الظهور وغياب التراكمية البنيوية

يرى شارلز تيلي (Charles Tilly) على أن المجتمع المدني لا يُبنى من خلال قرارات مركزية صادرة من الدولة، بل يتشكّل عبر مسار تراكمي طويل ينبع من تفاعلات متواصلة بين الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات السياسية، حيث يُعد هذا التفاعل شرطاً لبروز تنظيمات مستقلة تعبّر عن مصالح فئات وطبقات اجتماعية متنوعة. ويذهب تيلي إلى أن هذا النمط التراكمي التفاعلي هو ما يضمن الاستقلالية والشرعية الاجتماعية لهذه التنظيمات، ويمنحها القدرة على التأثير في المجال العام خارج إطار التوجيه السياسي المؤسّس.³¹

وفي الاتجاه نفسه، يؤكد بيير بورديو (Pierre Bourdieu) أن الفضاء الجمعي لا يمكن أن يُكتسب له طابع الشرعية المجتمعية إلا إذا نبع من حركية ميدانية ناتجة عن التوترات البنيوية التي تعيشها الحقول الاجتماعية، لا سيما تلك المرتبطة بالبنى الاقتصادية والثقافية. ويرى بورديو أن محاولة فرض هذا الفضاء من طرف الدولة عبر قنوات فوقية يؤدي إلى إنتاج شكل زائف من الاستقلالية، حيث تبدو التنظيمات الجموعية كأنها مستقلة بينما هي في الواقع خاضعة لمنطق الدولة ومرتبطة بها عبر أشكال غير مباشرة من التبعية.³²

وتأسيساً على هذه المنطلقات النظرية، يمكن القول إن تجربة المجتمع المدني في الجزائر لم تتأسس وفق هذا النمط الطبيعي من التطور التراكمي، بل جاءت نتاج قرار سياسي مباشر عقب التحولات التي شهدتها البلاد في أعقاب انتفاضة أكتوبر 1988، حيث سارعت السلطة إلى فتح المجال أمام تأسيس الجمعيات ضمن ما يُعرف بـ «الهندسة السياسية العلوية». وقد أدى هذا إلى نشوء تنظيمات مدنية

31- Charles Tilly, Social Movements, 1768–2018, 4th ed, Cambridge University Press, New York, 2018, p. 3

32 - Pierre Bourdieu, Sur l'État. Cours au Collège de France (1989–1992), édition établie par Patrick Champagne et al. Paris, Le Seuil, 2012, p. 40.

تعاني من ضعف في الاستقلالية وهشاشة في البناء المؤسساتي. فبدل أن تكون نتيجة لمبادرات ذاتية تعبّر عن حاجات المجتمع (**Bottom-up Mobilization**)، جاءت النشأة وفق منطق "التعبئة الفوقية" (**Top-down Mobilization**)، ما أفرز نمطاً من "التمثيل الوظيفي" الذي يخدم منطق الضبط الاجتماعي أكثر من منطق المشاركة والديمقراطية³³.

وبناء على ما سبق، فإن غياب التراكمية التطورية (**Cumulative Development**) في بناء المجتمع المدني حال دون تشكّل "رأس مال اجتماعي" (**Social Capital**) فعّال³⁴، وهو ما انعكس في ضعف شبكات الثقة والتعاون والتضامن الضرورية لتماسك الفضاء المدني. ونتيجة لذلك، بقي المجتمع المدني الجزائري هشاً، من حيث العمق المجتمعي، ومن حيث قدرته على صياغة بدائل أو اقتراح سياسات عامة مستقلة.

وبناء عليه فالمنظمات التي نشأت عبر "تعبئة مفروضة" (**Top-down Mobilization**) تفتقر إلى "الشرعية المجتمعية" (**Social Legitimacy**)، إذ يُنظر إليها كمجرد امتداد وظيفي للدولة، وليست تعبيراً عن مصالح المجتمع الفعلية. غياب "التعبئة الذاتية" (**Bottom-up Mobilization**) جعل هذه المنظمات تفتقد الجذور المجتمعية والدينامية الاجتماعية المستدامة، مما أدى إلى وقوعها في حالة "الاعتماد السياسي" (**Political Dependency**)، سواء من حيث التمويل أو الاعتراف القانوني.

33- حول مفهوم التعبئة وقوته التفسيرية أنظر:

- محمود عبد العال، التعبئة السياسية: السياق، المفهوم والتأثير، مجلة العلوم السياسية والقانون، برلين: العدد 01، جانفي 2017، ص 188-189.

34- حول رأس المال الاجتماعي وأهميته أنظر:

- أنس القيسية، واقع رأس المال الاجتماعي ومحدداته في الوطن العربي، مجلة حكام، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 2، مارس 2021، ص 37-38.

هذا ما قيّد "الاستقلالية المؤسسية" (Institutional Independence) وحدّ من قدرتها على الاضطلاع بدورها كوسيط فاعل بين الدولة والمجتمع.

لهذا فإن النشأة الفوقية للمجتمع المدني في الجزائر لم تُفضِ إلى ديناميكية مدنية حقيقية، بقدر ما أسفرت عن فضاء جمعي هجين، يفتقر إلى الاستقلالية والفعالية، وظل خاضعاً للرقابة والاحتواء من طرف السلطة، مما أضعف قدرته على لعب دور فاعل في هندسة التحولات الديمقراطية والاجتماعية المرجوة.

المطلب الثاني: التحكم السياسي والضبط السلطوي

سنستعرض في هذا المطلب جوانب الهيمنة التي يمارسها النظام السياسي على المجتمع المدني كتحدي رئيسي في الجزائر. سنتناول التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني في ظل نظام سياسي متغير، ونتطرق إلى كيفية تأثير هذا التغير على قدرة المجتمع المدني على العمل بفعالية واستقلالية.

1. هيمنة الدولة واخترقها وتدجينها للمجتمع المدني

رغم ما تُظهره الخطابات الرسمية والسياسات المعلنة من تشجيع صريح لمؤسسات المجتمع المدني، واعتبارها آلية ضرورية للضبط الاجتماعي وقاعدةً تحتية لبناء نظام ديمقراطي تعددي، إلا أن الواقع الميداني يكشف مفارقة عميقة بين الخطاب والممارسة.

فإحدى أبرز العوامل التي حالت دون تطور الفعل الجمعي في الجزائر تتمثل في تحكم السلطات العمومية، الموصوفة بطابعها التسلطي وهيمنة السلطة الحاكمة، مما أنتج مناخاً سياسياً تُهيمن عليه هواجس السيطرة والإخضاع، لا سيما في ظل مقاربة إقصائية تتعامل بها الدولة مع الجمعيات، حيث يتم تفضيل الضبط الاجتماعي على حساب تشجيع الشراكة والتعاون مع الفاعلين المدنيين.

ولا يمكن تحليل دور المجتمع المدني بمعزل عن طبيعة العلاقة التي تربطه بالسلطة السياسية، إذ تمثل هذه العلاقة المحدد الأساسي لمستوى الفاعلية والقدرة على التأثير، وكذلك لحدود الاستقلالية الممكنة. ففي الأنظمة التسلطية، يتم إخضاع الحقل الجمعي لرقابة صارمة، وتُقرض عليه قيود قانونية وتنظيمية تحدّ من حرية المبادرة. ومن هذا المنظور، يصبح المجتمع المدني أداة شكلية لا تمتلك ديناميكية مستقلة، بل تعمل في ظل خريطة مراقبة وموجهة من طرف الدولة.³⁵

وتتعدى الأزمة مستوى الضبط القانوني إلى عوامل أعمق تتعلق بغياب شروط الممارسة الديمقراطية، إذ لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حر وفاعل دون ضمان الحريات الفردية والحقوق العامة التي تمكّن المواطن من الانخراط في الفعل الجماعي وتأسيس تنظيمات مدنية تعبّر عن مصالحه. فالديمقراطية تُعدّ الإطار البنوي الضروري لأي نشاط مدني مستقل، وفي غيابها، تغيب الأسس التي تقوم عليها المشاركة المجتمعية الفاعلة.³⁶

وفي هذا السياق، يمكن الاستئناس بما يطرحه ألفريد ستيفان في كتابه المرجعي "الدولة والمجتمع"، حيث يُميز بين نموذج "الإدماجية الاجتماعية" (Social Corporatisme)، الذي يسمح بظهور مؤسسات المجتمع المدني بشكل مستقل وتلقائي عن السلطة، ونموذج "إدماجية الدولة"، الذي تتحكم فيه الدولة في مسارات التشكيل والتنظيم والتأطير عبر أدوات قانونية وإدارية. وإذا ما أسقطنا هذا التمييز النظري على الحالة الجزائرية، أمكن القول إن التجربة الوطنية أقرب إلى النموذج الثاني، إذ تميزت بتحكم

35 - حسين توفيق إبراهيم، "بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية"، بحث مقدم إلى: "المجمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية". المرجع السابق الذكر، ص 697.

36 - العياشي عنصر، المرجع السابق الذكر.

الدولة في نشأة المنظمات الجمعوية، وتوجيهها وفق منطق وظيفي يخدم أهداف الضبط أكثر مما يخدم ديناميكية المشاركة المستقلة.³⁷

وقد مارست السلطة في الجزائر سياسة تهميش متواصلة تجاه المجتمع المدني، تميزت في التضيق المالي، وإثارة الانقسامات الداخلية، وتجاوز الأطر السياسية والحقوقية المستقلة، بل وحتى المتابعة القضائية أحياناً، وذلك خدمةً لثلاثة أهداف مركزية: أولاً، احتواء ديناميكيات المجتمع المدني والتحكم في وتيرة تطوره؛ ثانياً، سحب البساط من تحت قوى المعارضة، بما فيها تلك المتواجدة داخل مؤسسات الدولة نفسها؛ وثالثاً، احتكار معالجة القضايا المجتمعية الحساسة من طرف أجهزة الدولة، دون المرور بالمؤسسات الوسيطة أو الفضاء العمومي.

2. الآليات القانونية لضبط المجتمع المدني في الجزائر

تتسم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر بطابع إشكالي ومركب، قوامه التوتر بين منطق الاعتراف الرسمي بهذه التنظيمات كفاعل في التنمية والديمقراطية، ومنطق الضبط والسيطرة الذي يُفرغ استقلاليتها من مضمونها. فرغم أن النصوص القانونية، ابتداءً من الدستور وانتهاءً بالقوانين التنظيمية، تعترف بحق تأسيس الجمعيات وتُقرّ بمكانة المجتمع المدني، فإن هذه الاعترافات تبقى محاطة بجملة من القيود القانونية والإدارية الصارمة، ما يجعل من حرية التنظيم المدني حرية مقيدة فعلياً، ويحوّل الفضاء الجمعوي إلى مجال مؤطر بحدود السلطة ومرتهن لإرادتها.

إن الواقع الدستوري والتشريعي في الجزائر يميل إلى احتكار السلطة السياسية، ويتحفظ على مبدأ التعددية السياسية، رغم وجود صيغ قانونية ومؤسسية توحى بغير ذلك. إذ أن الدولة، من خلال بنيتها

37 - أحمد ثابت، "التعددية السياسية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 155، جانفي 1992، ص 19.

الدستورية والتنظيمية، تميل إلى فرض نوع من الوصاية القانونية والإدارية على الحقل المدني، خصوصاً من خلال جملة من النصوص التي تتحكم في شروط تكوين الجمعيات ونشاطها وتمويلها. ويمكن تلمس ذلك من خلال مراجعة القانونين الأساسيين المنظمين للعمل الجمعوي في الجزائر، وهما القانون 31/90 والقانون 06/12. فبينما جاء القانون 31/90 في سياق الانفتاح السياسي بعد دستور 1989، فإن القانون 06/12، الذي صدر في سياق ما بعد "الربيع العربي"، أرسى منطقتاً مغايراً يقوم على فرض آليات رقابية صارمة.¹

إن المنظومة التشريعية الجزائرية، وخاصة بعد القانون 06/12، تتسم بميل واضح نحو احتكار الحقل السياسي والاجتماعي، والتوجّس من أي فعل جماعي مستقل قد يُهدد تماسك السلطة المركزية. ففي مقابل الاعتراف الشكلي بحرية تكوين الجمعيات، تتوسّع آليات الرقابة والمنع والتحكم في النشاط المدني، عبر أربعة مستويات رئيسية: القيود على التأسيس، القيود على التسيير والتمويل، القيود على التشبيك والعلاقات الخارجية، ثم سلطة الحل أو التعليق.

فيما يخص القيود على التأسيس، يتضح أن القانون 06/12 قد نقل المنظور القانوني من مبدأ التصريح - المعتمد سابقاً في القانون 31/90 - إلى مبدأ الاعتماد المسبق، ما يعني خضوع تأسيس الجمعيات لإرادة الإدارة. ويستند هذا القانون إلى عدد من الشروط الإجرائية التي تُثقل كاهل المؤسسين، من بينها اشتراط بلوغ الأعضاء سن الرشد، تمتعهم بالحقوق المدنية والسياسية، وخلوّ سجلاتهم من أية إدانات، بالإضافة إلى شرط التمثيل الجغرافي الواسع، حيث يجب أن تضم الجمعية الوطنية 25 عضواً من 12 ولاية مختلفة. ولا يُقبل الملف التأسيسي إلا إذا أرفق بمحضر قضائي وتوثيقات إدارية دقيقة،

1- سمية جدو، "الجمعيات المدنية في الجزائر بين القانون 31/90 والقانون 06/12: دراسة تحليلية"، مجلة دراسات قانونية، المركز الجامعي بالبيض: العدد 2، سنة 2016، ص. 187-189.

مما يُضفي على عملية التأسيس طابعاً بيروقراطياً مُعقّداً قد يُثني الكثير من المبادرات المدنية في مهدها.¹ أما على مستوى التسيير والتمويل، فالجمعيات ملزمة بتقديم تقارير مالية وإدارية دورية، وتخضع لرقابة مالية صارمة من قبل الإدارة، التي تمتلك سلطة تعليق النشاط أو تجميده في حال وجود مخالفات شكلية أو تأويلات فضفاضة لمفهوم "النظام العام". كما أن حرية الجمعية في تحصيل الموارد تبقى مقيدة، حيث يشترط عليها التصريح بكل أشكال التمويل الخارجي أو المحلي، وتبرير استعماله، مما يجعل قرارها المالي مرهوناً بإرادة السلطة الإدارية، ويفقدها عنصر الاستقلالية المالية الضروري لحيويتها. وفيما يتعلق بالقيود على التشبيك والعلاقات الخارجية، فإن المادة 13 من القانون 06/12 تحظر إقامة أية علاقة تنظيمية أو هيكلية بين الجمعيات والأحزاب السياسية، كما تمنع تلقي أي إعانات منها، الأمر الذي يعمّق القطيعة بين المجتمع المدني والسياسة، ويحرم الجمعيات من لعب دور الوسيط بين القاعدة الشعبية والمؤسسات. كما تفرض الدولة قيوداً على علاقات الجمعيات مع المنظمات الأجنبية أو الدولية، بحيث يُشترط الحصول على إذن مسبق للتعاون أو التمويل، ويُعتبر أي تجاوز لهذا الشرط سبباً كافياً لتعليق نشاط الجمعية.²

أما عن سلطة الحل والتعليق، فإن القانون يمنح الولاية ووزارة الداخلية صلاحيات واسعة لتعليق نشاط الجمعيات أو طلب حلّها قضائياً، بمبررات مثل "الإخلال بالنظام العام" أو "مخالفات تنظيمية"، دون أن تكون هذه الإجراءات محاطة بضمانات قضائية كافية أو آجال للطعن، ما يفتح الباب أمام تعسف السلطة التنفيذية. وتُظهر هذه السلطة الواسعة مدى هشاشة الوجود القانوني للجمعيات، حيث يبقى هذا الوجود مرهوناً بمدى "القبول السياسي" وليس بالشرعية القانونية وحدها.

1- بوطيب بن ناصر، المرجع السابق الذكر، ص 257-295.

2- نفس المرجع، ص 261.

وفي خلفية هذا الإطار القانوني، يمكن قراءة التوجه العام للدولة كمنظومة سياسية تسعى إلى ضبط المجال الجماعي ضمن معايير الولاء والانضباط، أكثر من سعيها إلى ترسيخ فضاء عمومي حر وتعددي. إذ غالبًا ما يُنظر إلى أي حركة مستقلة في المجتمع المدني بوصفها تعبيرًا عن رفض ضمني للسلطة، مما يعزز مناخ الشك ويُضعف الثقة المتبادلة بين الدولة والفواعل الجموعية. هذا الوضع يخلق مفارقة واضحة: الدولة تُقرّ بوجود المجتمع المدني وتُروّج لدوره، لكنها في ذات الوقت تُحاصر استقلاليته، وتُكبّله بالشروط القانونية والتنظيمية، ما يجعله يشغل في هوامش ضيقة دون تأثير فعلي في السياسات العمومية أو التحولات الاجتماعية.

وتُعدّ هذه المقاربة جزءًا من نمط أوسع في التسيير السياسي للمجال العام في الجزائر، حيث تميل الدولة إلى تقييد كل أشكال الفعل الجماعي المستقل، وتعتبر أي مبادرة مدنية خارجة عن السيطرة الرسمية تهديدًا محتملاً للنظام العام.¹

وهكذا، تتحول الجمعيات إلى كيانات شكلية تعمل ضمن خطوط مرسومة سلفًا، وتفقد دورها كجسور بين الدولة والمجتمع، وكفضاء لتكوين المواطنة الفاعلة والمساءلة العمومية.

وفي ظل هذه القيود، يجد المجتمع المدني نفسه عاجزًا عن الاضطلاع بدوره في المرافعة والتأطير والمشاركة السياسية الفعالة. فغياب الضمانات القانونية للاستقلالية، وتغول الإدارة على النشاط الجماعي، وتسييس الحقل المدني، كلها عوامل تُسهم في تآكل وظيفة المجتمع المدني كمكوّن أساسي في البناء الديمقراطي.² بل إن النمو المفرط لسلطة الدولة في كافة مجالات الحياة، لا سيما في الحقل الجماعي،

1 - العياشي عنصر، المرجع السابق الذكر.

2- قنديل أماني، الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني في العالم العربي، القاهرة: مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، ط1، 1994، ص 51.

يجعل من هذا المجتمع المدني كيانًا هشًا، تابعًا، ويفتقر إلى القدرة على التأثير أو مساءلة السياسات العمومية.¹

المطلب الثالث: العوامل البنيوية المؤسسية الداخلية

تعاني تنظيمات المجتمع المدني الجزائرية من العديد من المشاكل الداخلية التي تتجلى في ضعف البناء التنظيمي، نخبوية القيادات والشخصيات، وغياب الثقافة الديمقراطية داخل الفضاء الجمعي، بالإضافة إلى قلة الموارد المادية والقدرات البشرية. سنستعرض في هذا البحث تفاصيل هذه المشاكل.

1. ضعف البناء المؤسسي:

تفتقر معظم منظمات المجتمع المدني إلى القوة العقائدية والتنظيمية والقاعدة الاجتماعية، مما يجعلها عرضة للبيروقراطية والأصول التقليدية. وبذلك، تلعب دورًا محدودًا في توجيه المطالب الاجتماعية حيث لا تتمكن من تعبئة الجماهير بشكل فعال لتحقيق التحول الاجتماعي. بحيث إذا كان تأسيسها مبنياً على الولاء القبلي أو الطائفي، وأحياناً على الولاء الشخصي. فإنها تعاني من ازدواجية حضارية، حيث تتآكل البنى التقليدية وتضعف دون أن تزول تمامًا، مع خلق بنى شبه حديثة دون أن تكتمل، مما يجعلها معقدة ومتشابكة. لذا، تظهر هذه المنظمات كحركة شعبية مبعثرة تفتقر إلى القيادة والنظرة الاستراتيجية². المحصلة أن مؤسسات المجتمع المدني فقدت فعاليتها وكفاءتها. فقد التنظيمات الوسيطة كالاتحادات والنقابات والأحزاب استقلالها وجوهرها ومشروعيتها تدريجيًا، وأصبحت مجرد أشكال متحجرة لوجود سابق. تتسم أغلب هذه التنظيمات بطابع المرحلية، حيث تختفي بعد فترة قصيرة من تأسيسها.

1 - أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق الذكر، ص 135-138.

2 - نفس المرجع، ص 101-112.

بالإضافة إلى ذلك، يتسم تركيب مؤسسات المجتمع المدني بالبساطة في بنيتها أو تركيزها في المدن الرئيسية والعواصم، مما يمنع باقي المجتمع من المشاركة. نتيجة لذلك، فشلت هذه المنظمات في القيام بوظيفتها الأساسية في بلورة المصالح وتجميعها وتمثيل مساهمة المواطنين ونقل مطالبهم، ومن ثم تحويلها إلى قرارات سياسية، مما جعل وجودها شكلياً فقط.¹

كما تظهر هذه المؤسسات بشكل موسمي، خاصة خلال فترات الانتخابات، وتبقى في حالة ركود لبقية العام. تفتقر مؤسسات المجتمع المدني أيضاً إلى رؤية مستقبلية لتقييم برامجها والفئات المستهدفة، مما يعوق تحقيق أهدافها بشكل فعال ومستدام.²

2. الشخصية ونخبوية القيادات

يُعد الطابع النخبوي للقيادات المدنية، وما يصاحبه من شخصية مفرطة³، من أبرز العوامل البنيوية التي تعيق تطور المجتمع المدني في الجزائر. ففي سياق يتسم بضعف الثقافة المدنية العامة وهشاشة البناء المؤسسي، أدى انحصار القيادة في أوساط نخبة محدودة إلى إغلاق المجال الجمعي أمام التعددية الاجتماعية والفكرية، الأمر الذي أضعف من شمولية هذه المنظمات وقدرتها على تمثيل الطيف الواسع من القوى المجتمعية. وقد عمّق هذا الواقع من نزعة الإقصاء الرمزي والفعل للشرائح الاجتماعية المهمشة، مما حرم المجتمع المدني من الاستفادة من طاقاته الكامنة ومساهمته المحتملة في تحقيق التنمية المحلية والحوكمة التشاركية.

1- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004، ص293.

2- أماني قنديل، تقييم منظمات المجتمع المدني العربي، القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ط1، 2007، ص22.

3- نادية بونوة، المرجع السابق الذكر، ص 146.

وتعزز هذه المحدودية الهيكلية من التوظيف السلطوي للجمعيات، حيث يغدو ضعف الوعي السياسي والمدني لدى عدد كبير من القيادات عاملاً ميسراً لاندماجها في مشاريع الدولة ذات الطابع الوظيفي، بعيداً عن منطق التغيير الجذري أو الدفاع المستقل عن المصالح المجتمعية. وبدلاً من أن تمارس الجمعيات دوراً نقدياً وشراكياً في تطوير السياسات العمومية، أفرغت من مضمونها التشاركي وتحولت إلى واجهات بيروقراطية لتصريف السياسات الرسمية تحت غطاء مدني.

الجدول رقم (4): المستوى التعليمي لقيادات منظمات المجتمع المدني

النسبة المئوية	التكرار	المستوى الدراسي
41%	312	مستوى جامعي
42%	315	مستوى ثانوي
12%	90	مستوى تعدادي (متوسط)
4%	31	مستوى ابتدائي
1%	6	أمي
100%	754	المجموع

المصدر: عمر دراس: الظاهرة الجموعية في ظل الاصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق، المرجع السابق، ص7.

في السياق ذاته، تسهم الشخصانية في إعادة إنتاج علاقات الولاء والانتماء الضيق، على حساب منطق الكفاءة والمأسسة. إذ كثيراً ما ترتبط المواقع القيادية داخل الجمعيات والنقابات والأحزاب بمرجعيات الولاء السياسي أو الحزبي، بدلاً من أن تقوم على التنافسية الديمقراطية وتداول المسؤولية، وهو ما يحول دون تجديد النخب وإدماج الكفاءات الجديدة ذات الخبرة والمعرفة بمتطلبات العمل الجموعي والتنموي.

وتُظهر المعطيات الإحصائية أن ما نسبته 42% من القيادات الحالية تنتمي إلى المستوى التعليمي الثانوي، مقابل 41% فقط بمستوى جامعي، فيما تحتل الفئات ذات التعليم المتوسط أو الأدنى نسبة 17% من مجموع القيادات، وهو ما يعكس جزئيًا محدودية التأهيل المهني والمعرفي داخل البنية القيادية للجمعيات.

فعلى الرغم من وجود قيادات مثقفة تقود كثيرًا من الجمعيات، إلا أن نقص الخبرة في مقتنيات العمل الجماعي ومتطلباته والافتقار للثقافة المدنية والوعي السياسي وثقافة المواطنة، عوامل ساعدت السلطات العمومية على توجيه هذه الجمعيات نحو استراتيجيات اندماجية، مما جعلها تؤدي دورًا تطبيعيًا وسلميًا كملاً لدور الدولة، بدلاً من أن تكون شريكًا نشطًا يساهم بجدية في المشاريع التنموية المحلية لصالح الشرائح الاجتماعية الواسعة¹.

وثقاف غلبة الشخصية من هشاشة الاستمرارية المؤسسية، حيث غالبًا ما يُربط نشاط الجمعية بشخص القائد، ما يجعلها عرضة للشلل أو الانهيار فور غياب هذا الأخير. كما أن غياب ثقافة التسيير الجماعي والديمقراطي، والانغلاق التنظيمي، يرسخان الطابع الريعي للمنظمات المدنية، ويحولان دون بروز قيادات مجتمعية جديدة قادرة على المبادرة واستشراف الأدوار التاريخية للمجتمع المدني.

أما فيما يخص العلاقة بين الأجيال، فإن تصاعد التوترات والصراعات غير المنتجة بين الجيل القديم من القيادات والشباب الطامح للتغيير يُعد مؤشرًا إضافيًا على الأزمة البنيوية لهذه المنظمات. فالقيادات الحالية غالبًا ما تنظر إلى التغيير باعتباره تهديدًا لمكانتها لا فرصة للتجديد، ما يجعل سلوكها منصبًا على إعادة إنتاج الهيمنة داخل المجتمع المدني نفسه، بدل الدفع به نحو أفق إصلاحي أو تحولي

1- عمر دراس، "الظاهرة الجموعية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر"، مجلة إنسانيات في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، الجزائر: العدد 28، 2005، ص9.

حقيقي. وفي هذا السياق، تستمر قوى اجتماعية واسعة في البقاء خارج دائرة التأثير، رغم أن الخطاب المعلن غالبًا ما يدّعي تمثيلها أو الحديث باسمها، وهو ما يفضح المفارقة البنيوية التي تعيشها الحقل الجماعي في الجزائر.¹

3. ضعف القدرات البشرية والموارد المادية

3-1 ضعف القاعدة الجماهيرية واغتراب الفعل المدني في الجزائر :

تعاني أغلب تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر من محدودية قاعدتها الجماهيرية، وهو ما انعكس في ضعف قدرتها على التغلغل داخل النسيج الاجتماعي الأوسع، وافتقارها إلى الحاضنة الشعبية الضرورية لضمان الفعالية والتمثيل الحقيقي. ويُعزى هذا الضعف إلى جملة من العوامل البنيوية والسوسيو-سياسية، أبرزها شيوع اللامبالاة السياسية واتساع ظاهرة الاغتراب السياسي، التي تمثل عائقًا حقيقيًا أمام تفعيل المشاركة المجتمعية.

ويُفهم الاغتراب السياسي هنا، وفق الأدبيات السوسيولوجية، على أنه إحساس الأفراد بانفصالهم عن النسق السياسي، وشعورهم بالعجز عن التأثير في مخرجاته، مما يولد لديهم نوعًا من الانسحاب الرمزي والسلوكي من المجال العام.²

ويُترجم هذا الاغتراب السلبي سلوكيًا في مظاهر العزوف عن الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني، كالامتناع عن العمل التطوعي، واللامبالاة بالقضايا العامة، والانكفاء على المصالح الشخصية، وانتشار شعور فقدان الانتماء الوطني أو المدني. وتُعد هذه السلوكيات نتيجة منطقية لانعدام الثقة في النخب والمؤسسات، وتآكل شرعية القنوات التمثيلية الرسمية.

1- شريف جليد، دور الحركة الجموعية بين المواطنين والدولة في النظام القانوني الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 11.

2- عبد الله بلغيث، الأنظمة السياسية الهجينة: سياق طبيعي للاغتراب السياسي في المنطقة العربية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم، الجزائر- المجلد الأول - العدد - 02، 2017، ص 135

إن اتساع هذه الظواهر أدى إلى انكماش فضاء المشاركة السياسية، وتقلص حجم التمثيل الشعبي داخل المؤسسات، وغياب التنوع السياسي الفعلي. ومع تصاعد هذه الديناميات، ترسخ الانطباع المجتمعي بعدم جدية الانفتاح السياسي، لا سيما في ظل غياب التداول السلمي على السلطة، واحتكار الحياة السياسية من طرف نخبة ضيقة، وهو ما يعزز الشعور بأن النسق السياسي الجزائري، على غرار أنظمة عربية عديدة، لا يسمح بتداول فعلي للسلطة، بل يُدار من قبل جماعة سياسية-اجتماعية مهيمنة.¹ ومن هذا المنطلق، لا يمكن فهم ضعف القاعدة الجماهيرية لمنظمات المجتمع المدني بمعزل عن هذا السياق الأوسع من الاغتراب والانكماش الديمقراطي، وهو ما يستدعي مراجعة جذرية في منطق الحوكمة والانفتاح السياسي إذا ما أُريد للمجتمع المدني أن يؤدي دوره التشاركي والتحويلي بدلاً من الدور الوظيفي والتكميلي الذي أُسند إليه فعلياً.

2-3 ضعف التمويل الذاتي وأثره على استقلالية المجتمع المدني في الجزائر

تُعاني الغالبية العظمى من تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر من ضعف بنيوي مزمن في قدرتها على تمويل أنشطتها بشكل ذاتي، وهو ما يُشكّل أحد أهم العوائق الهيكلية التي تحد من استقلاليتها وفعاليتها في المجال العام. وتشير بيانات وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى أنّ عدد الجمعيات المعتمدة بلغ، إلى غاية نهاية سنة 2023، 140,379 جمعية، بزيادة سنوية تقدّر بنحو 5,000 جمعية جديدة، وبلغ حجم الدعم العمومي الموجّه نحوها 10.6 مليار دينار، 6.3 مليار دج في شكل إعانات مباشرة من الميزانيات البلدية و4.3 مليار دينار كإعانات مباشرة من ميزانيات الولايات.²

1- منير مباركية، علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، دفاثر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، العدد، 02، أفريل 2011، ص 47.

2- وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، "السلطات العمومية ملتزمة بمنح الحركة الجمعوية 'مكانة خاصة' لتجسيد حكمة تشاركية جامعة لكل الطاقات"، الجزائر، 18 مارس 2024، تم الاطلاع في 23 جويلية 2024، متوفّر على:

<https://www.aps.dz/ar/algerie/159128-2024-03-18-13-58-54>

كما يُشير التحقيق الميداني الذي أجرته مجلة إنسانيات بوهراّن إلى أن 80% من تمويل الجمعيات يأتي من السلطات المحلية والولائية، وهو ما يكرّس علاقة تبعية مالية واضحة، تضعف من استقلالية القرار داخل هذه التنظيمات في حين تمثل الهبات والتبرعات الفردية نسبًا محدودة وموسمية، لا تكفي لتغطية الاحتياجات التشغيلية الأساسية للجمعيات¹.

وترتبط هذه الهشاشة التمويلية أيضًا بطبيعة الإطار القانوني الناظم لنشاط الجمعيات، خاصة في ظل ما يفرضه القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات من قيود تنظيمية على التأسيس والتمويل، إذ تشترط المادة 30 الحصول على ترخيص مسبق لأي تمويل من مصادر أجنبية، ما يحدّ من انفتاح الجمعيات على الشراكات الدولية أو آليات التمويل التعاوني².

ولا يقتصر هذا الضعف على مصدر التمويل فقط، بل يمتد إلى غياب استراتيجية وطنية شاملة لتمكين الجمعيات اقتصاديًا، سواء عبر تحفيز الشراكات مع الفاعلين الاقتصاديين أو عبر تطوير أدوات التمويل البديل كصناديق الدعم المستدام أو الحوافز الجبائية. كما تظل الأطر القانونية والمؤسسية النازمة للتمويل غير واضحة أو متشددة في كثير من الحالات، ما يزيد من تعقيد الوضع، ويؤدي إلى ما يمكن تسميته بـ"التمويل المقيد"، أي ذلك التمويل الذي يُمنح بشروط إدارية وضوابط تحد من استقلال القرار الجماعي

إن هذا الوضع، في جوهره، يعكس علاقة غير متكافئة بين الدولة والمجتمع المدني، تُستخدم فيها آلية التمويل كأداة للضبط غير المعلن، بما يُفرغ فكرة "الاستقلال الذاتي" من مضمونها. وفي ظل هذه

1- "Le fait associatif en Algérie: le cas d'Oran"، Insaniyat، n°3، Oran: CRASC، 2000، [en ligne]، disponible sur : <https://journals.openedition.org/insaniyat/8329>، consulté le 23 juillet 2024.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 هـ الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 27 ربيع الثاني 1433 هـ الموافق 20 مارس 2012، ص 38.

الاختلالات، يغدو من الصعب الحديث عن مجتمع مدني فاعل ومبادر، بقدر ما يكون الحديث أقرب إلى "مجتمع مدني تابع" يُعاد إنتاجه من داخل منطق الدولة بدل أن ينبثق من دينامية المجتمع.¹

1- شوقي، أسماء، "المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية السياسية بين المأمول والواقع"، ضمن أعمال الملتقى الوطني "المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر - الواقع والرهانات"، جامعة 05 ماي 1945 - قالم، 21-22 أبريل 2014. ص8

خلاصة الفصل:

يُظهر تطوّر العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 2019 مسارًا متشابهًا يعكس التحوّلات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال. ففي المرحلة الأولى، اتجه النظام السياسي إلى بناء دولة مركزية قوية تستمد شرعيتها من الثورة، مما جعل المجتمع المدني خاضعًا لهيمنة الدولة ومنصهرًا داخل أطرها التنظيمية الرسمية، حيث كانت النقابات والجمعيات أدواتًا للتعبئة السياسية وخدمة الأهداف الأيديولوجية للنظام الأحادي.

ومع تصاعد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في الثمانينيات، برزت مؤشرات التغيير التي توجت بصدور دستور 1989، الذي مثّل نقطة تحوّل فارقة بإقراره مبدأ التعددية السياسية والجمعية، الأمر الذي أدى إلى اتساع غير مسبوق في عدد الجمعيات، غير أنّ هذا الانفتاح ترافق مع أزمة أمنية حادة خلال التسعينيات أفضت إلى تقييد النشاط الجمعوي ضمن مناخ استثنائي طغت عليه حالة الطوارئ.

ومع بداية الألفية الجديدة، ومع إطلاق سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية، عادت مؤسسات المجتمع المدني تدريجيًا إلى النشاط في مجالات التنمية المحلية، غير أنّ حضورها ظل محدودًا بفعل الرقابة الإدارية واستمرار تبعيتها للدولة. وفي سنة 2012، جاء القانون 06-12 المتعلق بالجمعيات ليكرّس مرحلة جديدة من إعادة ضبط العلاقة بين الطرفين، حيث فرضت الدولة قيودًا على التأسيس والتمويل، ما أعاد المجال الجمعوي إلى دائرة الوصاية أكثر من الشراكة.

وبهذا، يمكن القول إنّ مسار العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر قد تميّز بالتذبذب بين الانفتاح والضغط، غير أنّ تراكم التجارب يمكن أن يسهم في بلورة وعي جمعوي متنامٍ يمهد لمرحلة أكثر نضجًا تقوم على الشراكة الفعلية والثقة المتبادلة والمشاركة في صنع القرار.

الفصل الرابع:

أثر التحولات السياسية في البلدان العربية على
علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر

تمهيد:

يطرح واقع المجتمع المدني في الجزائر العديد من التحديات المتعلقة بعلاقته المعقدة مع السلطة السياسية، حيث رغم وجود إطار قانوني يسمح بإنشاء تنظيمات ونقابات مختلفة، فإن مساهمتها في التنمية السياسية والاجتماعية تظل محدودة نسبياً. من المفترض أن يضطلع المجتمع المدني بوظائف تعزز المشاركة الديمقراطية، وتساهم في تدريب القيادات، وتنمية القيم المدنية، إلا أن دوره يتأثر بطبيعة العلاقة مع الدولة، التي غالباً ما تسعى إلى تنظيم هذا المجال من خلال الأطر القانونية والإدارية. تشير بعض الدراسات إلى أن هذه العلاقة تخضع لمنطق "إدماجية الدولة"، حيث يتم تأسيس مؤسسات المجتمع المدني بمبادرة سلطوية، ما يضعف قدرتها على العمل باستقلالية. كما أن تطور الحياة السياسية والتنمية بشكل عام يرتبط إلى حد كبير بطبيعة القوى الفاعلة داخل جهاز الدولة، الأمر الذي يؤثر على فعالية المجتمع المدني ومقدرته على معالجة بعض الأزمات البنيوية.

سنتناول من خلال هذا المبحث بالدراسة والبحث العناصر التالية:

- التحولات السياسية في البلدان العربية وانعكاسها على علاقة الدولة بالمجتمع المدني
- المتغيرات التفسيرية لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر
- رؤية مستقبلية لتطور علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر

المبحث الأول: التحولات السياسية في البلدان العربية

عرف عدد من الدول العربية مع مطلع سنة 2011 موجة تحولات سياسية عميقة، بات يُشار إليها في الأدبيات السياسية بمصطلح "الربيع العربي". وقد جاءت هذه التحولات نتيجة لتفاعل مركّب بين عاملين رئيسيين يوجّهان مسارات التغيير في السياقات الوطنية. يتمثل العامل الأول في المحددات الداخلية، بوصفها الإطار الأساسي الذي تنشأ فيه الحركات الاجتماعية وتتشكل فيه مطالب التغيير. أما العامل الثاني، فيرتبط بالمؤثرات الخارجية التي تسهم بدرجات متباينة في إعادة تشكيل التوازنات، لا سيما بعد بدء الدينامية الاحتجاجية. وفي هذا الإطار، فإن ما أفرزته هذه المرحلة من حركات شعبية واضطرابات ممتدة، يؤكد أن الظاهرة لم تكن معزولة عن تأثير البنى الداخلية، ولا عن التدخلات الخارجية التي ساهمت في توجيه مساراتها ضمن مشهد إقليمي متحول.

المطلب الأول: الأسس المفاهيمية للتحولات السياسية وطبيعتها في السياق العربي

شهدت المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين سلسلة من التحولات السياسية العميقة، انعكست بصورة مباشرة على أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في عدد من الدول، ومنها الجزائر. فقد أسهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل معالم السلطة وموقع الفاعلين المدنيين، في سياق تصاعد المطالب الإصلاحية وتراجع أنماط الحكم التقليدية. ومن هذا المنطلق، فإن تحليل وضعية المجتمع المدني في الجزائر تقتضي إدراجها ضمن الإطار الإقليمي الأوسع، الذي فتح المجال لإعادة النظر في أدوار الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، وأثار إشكالات مركزية تتعلق باستقلالية الفعل المدني، وحدود قدرته على التأثير ضمن بيئة تتراوح بين الانفتاح النسبي واستمرار منطق الهيمنة.

1. تعريف التحولات السياسية

يُشير مصطلح "التحول السياسي" إلى عملية التغير أو الانتقال من نمط سياسي قائم إلى نمط جديد، سواء في الشكل أو في المضمون. ويُقابلة في اللغتين الفرنسية والإنجليزية مصطلح *transition*، الذي يُحيل إلى المرور من وضعية إلى أخرى. ويُظهر التاريخ أن المجتمعات الإنسانية لا تستقر على نمط ثابت، إذ يشهد كل نسق اجتماعي تفاعلاً مزدوجاً: من جهة قوى تسعى إلى الحفاظ على استقراره، ومن جهة أخرى آليات تؤدي إلى تغييره، قد تبدأ بإصلاحات تدريجية وتنتهي بتحويلات جذرية أو ثورية.¹

ويمكن تصنيف التعريفات المعطاة لـ التحول السياسي إلى مجموعتين أساسيتين: الأولى تعرف التحول السياسي كسلوك² والثانية تعرفه كأسلوب³.

1.1 التحول السياسي بوصفه سلوكاً

يُفهم التحول السياسي، من الزاوية السلوكية، على أنه انتقال من وضع اجتماعي أو سياسي أو أيديولوجي إلى وضع مغاير، كأن ينتقل الفرد من أقصى الطيف اليميني إلى أقصى اليسار، أو من حالة الفقر إلى الغنى، أو أن يُغيّر ولاءه السياسي من شخص أو حزب إلى آخر، وهي تحولات غالباً ما تتم خارج أطر الضبط المنهجي، مما يجعلها مفتوحة على احتمالات متعددة.³

1- طعيبة أحمد، دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007، ص 8.

2 - بلخيرة محمد، "التحويلات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية الوطنية"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 2.

3 - محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 197.

كما يُشير المفهوم إلى الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي، وهو ما يورده معجم المصطلحات السياسية الحديثة باعتباره نزوعًا تدريجيًا نحو الديمقراطية، وهو ما يُعرفه صامويل هنتنغتن كذلك كعملية انتقال من أنظمة سلطوية إلى أنظمة ديمقراطية.

وهناك من ربط المفهوم بما حدث في أوروبا الشرقية، فعرف التحول السياسي بأنه انتقال الأنظمة السياسية في شرق أوروبا وانتقال الشيوعية/الاشتراكية إلى الديمقراطية الاشتراكية⁴.

1. 2 التحول السياسي كأسلوب:

تركز هذه المقاربات في تعريفها للتحول السياسي على الكيفية التي يتم بها إحداث التغيير، حيث يعتبره البعض ثورة بيضاء، تُفهم بوصفها تغييرًا عميقًا في قمة البنية السياسية والاجتماعية، يتم عبر وسائل سلمية تؤدي إلى إعادة توزيع مواقع السلطة دون اللجوء إلى العنف⁵.

ويذهب عبد الإله بلقزيز إلى اعتبار تحقيق الديمقراطية بمثابة ثورة حقيقية، حتى وإن كانت بيضاء لا تسفك فيها الدماء⁶. ويرى أسامة الغزالي حرب أن التغيير الجذري هو ثورة شاملة وسريعة تُقضي إلى انتقال السلطة من طبقة لأخرى. أما محمد عابد الجابري، فيصف التحول السياسي بأنه بمثابة انقلاب تاريخي⁷، وهو ما تؤكدته ثناء فؤاد عبد الله باعتبار الديمقراطية ثورة على مستوى الفكر والوعي والمعتقد⁸.

4 - إنصاف جميل الربضي، التحولات السياسية والاقتصادية في دول أوروبا الشرقية، ط1، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1995، ص.58.

5- بلخيرة محمد، المرجع سابق الذكر، ص.3.

6 - عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: المعوقات والممكنات"، ضمن: مركز دراسات الوحدة العربية (تحرير)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص. 136.

7 - بلخيرة محمد، نفس المرجع، ص.3.

8 - ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص.44.

رغم تعدد التعريفات المرتبطة بمفهوم التحول السياسي، بين من يركز على أبعاده السلوكية ومن يبرز سماته المنهجية، سواء تم عبر وسائل سلمية أو باستخدام العنف، فإن هذا المفهوم يُحيل عمومًا إلى انتقال نوعي يمسّ بنية النظام السياسي وآليات اشتغاله، ويحدث بمبادرة فاعلين يمتلكون مصلحة في التغيير، سواء عبر الانقلاب بالقوة (التحول العنيف) أو من خلال وسائل سلمية (التحول السلمي)، مع بقاء خضوعه لتأثيرات العوامل الداخلية والخارجية.

2. طبيعة التحولات السياسية في الدول العربية

شهدت نهاية سنة 2010 وبداية 2011 موجة من الاحتجاجات العارمة التي عمّت عدة بلدان عربية، انطلقت من حادثة إحراق محمد البوعزيزي لنفسه في تونس، والتي كانت الشرارة الأولى لسلسلة من الانتفاضات سُميت لاحقًا بـ"الربيع العربي" (*Arab Spring*) "أو ثورات الربيع العربي". وقد تم اعتماد هذا الوصف من طرف العديد من الباحثين، مستلهمين إياه من "ربيع براغ"، وهي فترة إصلاح سياسي عرفت تشيكوسلوفاكيا سنة 1968، حين قام ألكسندر دوبتشيك، الذي تم انتخابه أمينًا عامًا للحزب الشيوعي، بمحاولة إرساء إصلاحات تهدف إلى منح المواطنين مزيدًا من الحقوق عبر لامركزية اقتصادية وتوسيع الحريات السياسية، قبل أن تُجهض هذه التجربة من طرف التدخل السوفييتي. انتحال هذا المصطلح يعكس محاولة استنساخ رمزي من التجربة الأوروبية، سواء على سبيل التيمّن أو التشبيه.

بالتالي، فإن توصيف "الربيع العربي" ذو أصول مفاهيمية أوروبية، ويُحيل إلى تجارب تاريخية مشابهة وقعت في أوروبا، منها ربيع 1848، وربيع براغ 1968، وسقوط الأنظمة الشيوعية في أواخر الثمانينيات. ويُعد الباحث الأمريكي مارك لينش (Marc Lynch) من أوائل من استخدموا هذا التعبير في مقاله الموسوم "Obama's 'Arab Spring'؟"، المنشور بتاريخ 6 جانفي 2011 في مجلة

Foreign Policy⁹، وهو ما ساهم في ترسيخ المصطلح ضمن الأدبيات السياسية والإعلامية الغربية، في محاولة لربطه بتراث الثورات الديمقراطية في التاريخ الغربي، ما يجعل هذا التوصيف محملاً برؤية معيارية غربية.

من هذا المنظور، لا يُعد مصطلح "الربيع العربي" توصيفاً أصيلاً نابعاً من السياق العربي، بل هو استدعاء لمفهوم نشأ في بيئة ثقافية وتاريخية مغايرة، الأمر الذي يطرح تساؤلات إبستمولوجية حول مدى انطباقه على السياق العربي، خاصة من حيث اختلاف البنى الاجتماعية والسياسية بين الحالتين.¹⁰

كما أن هذا المصطلح يحمل في طياته شحنة معيارية تفاؤلية، تفترض ضمناً أن هذه الأحداث تمثل لحظة اعتناق ديمقراطي وتوسيع للحريات. غير أن حصيلة هذه التحولات في عدة دول عربية جاءت مخالفة لهذه التوقعات، إذ شهدت بلدان مثل مصر، اليمن، سوريا، وليبيا، انتكاسات حادة في مسار التحول السياسي، وهو ما دفع بعض المفكرين إلى الحديث عن "الشتاء العربي" بدلاً من الربيع، كما هو حال الباحث الأمريكي *Noah Feldman*، أستاذ القانون بجامعة هارفارد، الذي أصدر كتاباً موسوماً بالشتاء العربي: مأساة «*The Arab Winter: A Tragedy*»¹¹، هذه التسمية الجديدة تعكس حالة الالتباس النظري وعدم الاستقرار المفاهيمي في توصيف ما جرى، وتفرض الحذر عند استخدام مصطلح "الربيع العربي" بوصفه أداة تحليلية جامعة.

في مقابل ذلك، تفضل بعض الأدبيات توصيف هذه التحولات بالثورات العربية، باعتبارها محاولات للتغيير الجذري، وأحياناً العنيف، للأنظمة السياسية القائمة، كما في حالة سوريا، ليبيا، واليمن. ويُستند في

9 - **Marc Lynch**, *Obama's 'Arab Spring'?*, Foreign Policy, 6 janvier 2011, [en ligne], disponible sur . [consulté le 23 juillet 2025]. <https://foreignpolicy.com/2011/01/06/obamas-arab-spring> :

10 - يوسف أزروال: الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، مجلة آفاق علمية، المجلد، 11، العدد، 03، 2019، ص 22.

11 - **Noah Feldman**, *The Arab Winter : A Tragedy*, Princeton : Princeton Université Press, 2020

هذا التوصيف إلى تعريفات كلاسيكية للثورة، منها تعريف *Crane Brinton* في كتابه *The Anatomy of Revolution* الذي يصف الثورة بأنها انتقال ديناميكي من بنية اجتماعية إلى أخرى، وتعريف *Harry Eckstein* الذي يرى فيها محاولة تغيير عنيفة أو مهددة بالعنف ضد السلطة أو الحكم القائم.¹²

غير أن إسقاط هذه التعريفات على الواقع العربي يكشف عن تفاوتات جوهرية؛ إذ رُفعت شعارات السلمية في عدة احتجاجات، ما يتناقض مع الطبيعة العنيفة المفترضة للثورات. كما أن كثيرًا من هذه التحولات لم تسفر عن تغييرات جذرية في البنى السياسية والاجتماعية، بل تحولت إلى حروب أهلية وصراعات إقليمية ودولية كما في سوريا واليمن. ومن ثم، فإن توصيف كل هذه الأحداث بالثورات يُعد تعميمًا غير دقيق، ويعكس نوعًا من التسرع النظري والانفعال المفاهيمي.

المطلب الثاني: في بواعث التحولات السياسية في الدول العربية

لفهم طبيعة التحولات السياسية التي وقعت في البلدان العربية، يكون من الدواعي المنهجية الوقوف عند البواعث الداخلية وكذا البواعث الخارجية الكامنة وراء هذه التغيرات وذلك لتفحصها لمحاولة إدراك كنهها وهذا من أجل الإحاطة بطبيعة هذه الأسباب وكيفية تأثيرها في أرض الواقع.

1. البواعث الداخلية للتحولات السياسية

سيتم التركيز في هذا الجانب من الدراسة على تحليل العوامل الداخلية التي شكّلت السياق العام الذي حدثت في إطاره التحولات السياسية الكبرى في العالم العربي، وذلك في محاولة لفهم ديناميكيات

12 - للمزيد من التفاصيل حول هذه التعريفات راجع: محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 129. 131.

التغيير التي شهدتها المنطقة خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية. ويمكن مقارنة هذه التحولات من خلال مسلكين تحليليين رئيسيين:

المسلك الأول هو المدخل الهيكلي (Structure-Oriented Approach)، الذي ينطلق من فرضية مفادها أن مسارات التحول السياسي تتأثر بشكل حاسم بالبنى العميقة للمجتمعات، مثل مستوى التنمية الاقتصادية، والطبيعة الثقافية للمجتمع، وبنية الطبقات الاجتماعية، فضلاً عن العلاقات السوسيولوجية التي توطّر الفعل السياسي والاجتماعي. وينظر هذا المدخل إلى التحول باعتباره نتاج تفاعل بين هذه البنى البنيوية التي تتطور عبر الزمن وتنتج شروطاً موضوعية للتغيير.

المسلك الثاني يتمثل في مدخل الاقتصاد السياسي (Political Economy Approach)، الذي يركّز على التلازم أو المفارقة بين عمليتي الإصلاح الاقتصادي والتحول السياسي، ويُعطي أهمية خاصة للأزمات الاقتصادية باعتبارها محدّداً رئيسياً لمسارات التحول، سواء عبر تسريع وتيرته أو تعميق الفجوة بين الدولة والمجتمع. وتُظهر المقاربات ضمن هذا الاتجاه كيف يمكن لانهيار نموذج اقتصادي معيّن أو تفاقم الفقر والتفاوتات أن يُعيد تشكيل العلاقة بين السلطة والمجتمع، ويدفع نحو مطالبات سياسية متزايدة بالإصلاح أو التغيير.

وبناءً على ما سبق، يمكن حصر أهم العوامل الداخلية المؤثرة في مسارات التحول السياسي في العالم العربي ضمن المحاور الآتية:

1.1 فشل السياسات التنموية المستوردة:

عقب الاستقلال، تبنت معظم الدول العربية نموذجاً سياسياً تنموياً يقوم على عقد اجتماعي غير معلن، قوامه تنازل الشعوب عن المطالبة بالحريات السياسية والديمقراطية، مقابل اضطلاع الدولة بدور مركزي في تحقيق التنمية وتوفير الخدمات الأساسية، كالتعليم والرعاية الصحية والتشغيل والسكن. وقد رأت الأنظمة السياسية في هذا الترتيب وسيلة لإرساء شرعيتها وضمان الاستقرار الاجتماعي، وهو ما

تجلى في تبني نماذج تنموية مستوردة استلهمت من تجارب خارجية، دون اعتبار للخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحلية.¹³

غير أن هذه الخيارات التنموية، التي طغى عليها الطابع الريعي والمركزي، أثبتت محدوديتها مع مرور الوقت، إذ لم تقلح في بناء قاعدة إنتاجية وطنية صلبة، بل أدت إلى استفحال مشكلات بنيوية كالبطالة، وتفشي الفقر، وتوسع الاقتصاد غير الرسمي، وتزييف المدن، وانخفاض القدرة الشرائية، ناهيك عن الارتهان المتزايد إلى الاستيراد الاستهلاكي على حساب الإنتاج المحلي. وقد تزامن هذا الإخفاق

2.1 نموذج الدولة الريعية، وتفشي الفساد:

يعدّ مفهوم "الدولة الريعية" من المفاهيم التحليلية الأساسية في فهم البنى الاقتصادية والسياسية في عدد من دول العالم النامي، لاسيما في المنطقة العربية. ويُشير هذا المفهوم إلى نمط من الدول التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا - إن لم يكن حصريًا - على إيرادات الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط والغاز، كمصدر رئيسي للمداخيل الوطنية، مع ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية. وقد ارتبط ظهور هذا المفهوم بدراسات مبكرة من بينها مساهمة حسين مهداوي في مقاله الشهير سنة 1970 المعنون بـ **"The Rentier State"**، والذي ركّز فيه على الخصائص البنيوية للدولة التي تعتمد على الربح الخارجي، مشيرًا إلى أن هذا النمط من الاقتصاد يُفضي غالبًا إلى هشاشة المؤسسات، وتراجع المشاركة السياسية، بفعل غياب الحاجة إلى فرض ضرائب داخلية، ومن ثمّ غياب العقد الاجتماعي المتعارف عليه بين الدولة والمجتمع.¹⁴

13 - في هذا الصدد أنظر:

مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، ترجمة عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر، 1423هـ/ 2000، ص

111-110.

14 - Hussein Mahdavy، "The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran"، in: M.A. Cook (ed.)، Studies in the Economic History of the Middle East، London: Oxford University Press، 1970، pp. 428-467.

ويغلب هذا النموذج على عدد من الدول العربية، حيث تُعدّ ست دول منها على الأقل من كبار المستفيدين من الطفرة الربيعية، إذ بلغت العائدات النفطية عام 2021 نحو ألفي مليار دولار بفضل ارتفاع أسعار الطاقة. إلا أن هذه الوفرة المالية لم تُترجم غالبًا إلى تنمية اقتصادية مستدامة أو عدالة اجتماعية، بل أسهمت في تكريس اختلالات بنيوية، أبرزها تقشي الفساد، وغياب الحوكمة الرشيدة، وهيمنة منطق المحاباة والمحسوبية.

وقد أدت هذه الوضعية إلى صعود طبقة جديدة من الأثرياء المرتبطين بشكل عضوي بالسلطة، ضمن شبكات من المصالح المتبادلة التي تُعرف بالكوربوراتية الربيعية، كما هو الحال مع رجال أعمال نافذين مثل أحمد عز في مصر، وبلحسن الطرابلسي في تونس، ومحي الدين طحكوت وعلي حداد في الجزائر. وقد ساهم هذا التداخل بين رأس المال والسلطة في مفاخرة التفاوتات الاجتماعية وتهميش شرائح واسعة من السكان، ما ولّد شعورًا عامًا بالإقصاء، وراكم موجات من الغضب الاجتماعي كانت بمثابة أرضية خصبة للانفجارات الاحتجاجية التي عرفتھا المنطقة.¹⁵

3.1 ثورة المعلومات وطفرة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي:

لقد عانى الإنسان العربي، لعقود طويلة، من أوضاع سياسية واجتماعية اتسمت بالتهميش والانعكاف على الذات، نتيجة تراكم النكسات والهزائم، واستمرار أنماط الحكم الاستبدادي، بما تضمنه من مظاهر القمع والظلم وتقييد الحريات. غير أن الثورة الرقمية، وما أفرزته من أدوات تواصل تكنولوجية حديثة، أتاحت للفرد العربي فرصة غير مسبوقة للتفاعل مع محيطه، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وأحدثت تحولًا جذريًا في آليات إنتاج وتداول المعلومة، وفي أنماط التعبئة الاجتماعية والسياسية.¹⁶

15 - في هذا الصدد أنظر:

أديب نعمة، الدولة الغنائمية والربيع العربي، لبنان: الفارابي للنشر والتوزيع، 2014، ص 37.

16 - في هذا الصدد أنظر:

عبد الجبار أحمد عبد الله، فراس كور كبس عزيز، دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي، مجلة العلوم السياسية، العراق: كلية العلوم السياسية، العدد 44، 2012، ص 200.

وتُعد شبكات التواصل الاجتماعي أحد أبرز المتغيرات التكنولوجية التي ساهمت في كسر جدار الصمت الإعلامي الذي فُرض لعقود على الرأي العام العربي، إذ لعبت دورًا حاسمًا في إعادة تشكيل الوعي الجمعي، والتقليل من هيمنة الإعلام الرسمي. ومع تزايد انتشار هذه الوسائط الرقمية، خاصة بين فئة الشباب، بدأت تتشكل فضاءات افتراضية بديلة، سهلت تبادل التجارب وتوحيد المطالب، وساهمت في إنتاج سرديات جديدة للواقع السياسي والاجتماعي.

وقد تعزز هذا الوعي الجمعي، خاصة مع تسريبات "ويكيليكس" التي كشفت عددًا من الوثائق السرية ذات الصلة بفساد الأنظمة العربية، وارتباطاتها غير المعلنة بمصالح أجنبية.¹⁷ وقد ساهمت هذه التسريبات في زعزعة الثقة بين الحاكم والمحكوم، وزادت من حالة الاحتقان الشعبي، بما مهّد لاندلاع موجات الحراك السياسي في أكثر من بلد عربي، بدءًا من نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة.

4.1 احتلال فلسطين استمرار النكبة ومسار السلام غير العادل:

لطالما شكّلت القضية الفلسطينية محورًا مركزيًا في الوعي الجمعي العربي، إذ مثّلت رمزًا للعدالة المفقودة ووجدانًا مشتركًا تتوحد حوله الشعوب، بصرف النظر عن اختلاف الأنظمة أو الانتماءات الأيديولوجية. وقد استثمرت العديد من الأنظمة العربية هذا البعد الرمزي، مستخدمة التهديد الصهيوني ذريعة لتبرير سياسات القمع الداخلي، وتقييد الحريات السياسية، بذريعة "التحصين الجبهوي" في مواجهة العدو الخارجي، مما أضفى على خطابها طابعًا تعبويًا يتقاطع مع سرديّة التحرير والمقاومة.¹⁸

17- محمد زيتوني، إشكالية التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية، مجلة المعيار، الجزائر: المجلد 24، العدد 52، سبتمبر 2020، ص 892.

18 - عمر مرزوقي، حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤثرات الدولية، مجلة المفكر، الجزائر: العدد 10، مارس 2014، ص 52.

غير أن سلسلة الهزائم العسكرية التي مُنيت بها الجيوش العربية في المواجهات الكبرى مع الكيان الصهيوني - بدءًا من نكسة 1967 وصولًا إلى الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 - كشفت عن محدودية هذا الخطاب الرسمي، وأسهمت في تآكل شرعية الأنظمة التي تبنته. وقد ازدادت حدة هذا التآكل مع التوجّه نحو التطبيع وعقد تسويات سياسية غير عادلة، من وجهة نظر قطاعات واسعة من الرأي العام العربي، باعتبارها تفريطًا بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني¹⁹.

وقد كان لهذه التطورات أثر بالغ في إعادة تشكيل الوعي السياسي العربي، حيث تراجعت مكانة الأنظمة الرسمية كفاعل مركزي في الصراع، في مقابل صعود فاعلين جدد غير حكوميين، وتنامي الإحساس الجمعي بالإحباط إزاء فشل النظام الرسمي، سواء في تحقيق التنمية الداخلية أو في الدفاع عن القضايا القومية الكبرى. وبهذا، ساهمت القضية الفلسطينية - بوصفها قضية تحرر وكرامة - في ترسيخ الوعي النقدي لدى الشعوب العربية، بل وشكّلت نقطة مفصلية في تطور الوعي السياسي الحديث في المنطقة.

5.1 فقدان المشروع التاريخية:

استمدّت العديد من الأنظمة السياسية العربية مشروعيتها من مسارات تاريخية متباينة، حيث تأسست بعضها على شرعية دينية، كما هو الحال في المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، في حين ارتكزت أخرى على شرعية نضالية نابعة من دورها في قيادة حركات التحرر الوطني، على غرار نظام بورقيبة في تونس أو أنظمة ما بعد الاستقلال في الجزائر ومصر. وقد شكّلت هذه الشرعيات، سواء كانت رمزية أو فعلية، مبررات وجودية لهذه الأنظمة، استخدمتها لتثبيت سلطتها واستمرارها.²⁰

19- أديب نعمة، المرجع سابق الذكر، ص 36.

20 - نفس المرجع، ص 38.

غير أن هذه الشرعيات، ومع تعاقب العقود، بدأت تتآكل تدريجيًا تحت تأثير جملة من العوامل البنيوية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في ظل غياب إصلاحات حقيقية تعيد تجديد التعاقد السياسي بين الدولة والمجتمع. ومع بروز بوادر هذا التآكل، لجأت بعض الأنظمة إلى تعويض الانكماش في شرعيتها الداخلية باعتماد مشروعات بديلة ذات طابع خارجي، تمثلت في الارتهان الاستراتيجي للقوى الدولية الكبرى، مما عمق من تبعيتها السياسية والاقتصادية، وقوّض قدرتها على تلبية التطلعات الوطنية.²¹

وقد ارتبط هذا التحول بانكشاف مفارقة سياسية صارخة: ففي الوقت الذي كانت فيه الشعوب العربية تتطلع إلى إصلاحات ديمقراطية تضمن المشاركة والمساءلة، استمرت القوى الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، في تقديم الدعم لتلك الأنظمة ذاتها،²² من دون الدفع نحو إصلاحها أو مساءلتها، بل على العكس، غالبًا ما تنكرت هذه القوى لتطلعات الشعوب في اختيار ممثليها بحرية. حيث زاد ذلك من فجوة الثقة وأنتج وعيًا جمعيًا ناقدًا للمنظومة الدولية والأنظمة الحاكمة معًا.

في هذا السياق، تحولت بعض الدول العربية إلى "دول وظيفية"، تؤدي أدوارًا تتماهى مع الاستراتيجيات الغربية،²³ بل وتخدم بشكل غير مباشر المشروع الصهيوني في المنطقة، من خلال تهميش القضية الفلسطينية، والتطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وتحييد المواقف الرسمية تجاه العدوان المستمر على الحقوق العربية، وهو ما ساهم في استنزاف الطاقات الوطنية، وتعميق حالة التفكك والانقسام الداخلي.

وقد شكّل هذا الواقع القاسي أحد المحركات الجوهرية للاحتجاجات الشعبية التي شهدتها المنطقة في العقد الأخيرين، حيث تراكمت الأسباب السياسية، وعلى رأسها احتكار السلطة، وتضييق الحريات،

21 - أديب نعمة، المرجع السابق الذكر، ص 38.

22- محمد زيتوني، المرجع السابق الذكر، ص 891.

23 - عمر مرزوقي، المرجع السابق الذكر، ص 47.

وتجميد الحياة السياسية والنقابية، فضلاً عن انسداد الأفق العام أمام الإصلاح. أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فقد تجلّت الأزمة في تراجع دور الدولة في المجال الاجتماعي، وانكماش سياسات الدعم والحماية، وارتفاع معدلات البطالة، لا سيما في أوساط الشباب.

أما على الصعيد النفسي-الاجتماعي، فقد برز تحوّل نوعي في المزاج الشعبي، من حالة الإحباط والعجز إلى الفعل والاحتجاج، ثم إلى الثورة. وقد عبّر هذا التحوّل عن نفسه بجلاء في شعار "الكرامة"، الذي جسّد المطالب المتراكمة باستعادة الفضاء العام، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومساءلة السلطة.

2 تحليل تأثير العوامل الخارجية في مسارات التحول السياسي العربي

رغم الوجاهة النظرية لمقاربة العوامل الداخلية لفهم تحولات الأنظمة السياسية في العالم العربي، إلا أن تحليل مسارات الانتقال لا يكتمل دون التوقف عند الأبعاد الخارجية التي لعبت أدواراً مفصلية، لا سيما في ظل التداخل المتزايد بين المحلي والإقليمي والدولي¹. فقد ساهمت ضغوط الفاعلين الخارجيين -من منظمات دولية وقوى دولية وإقليمية في التأثير على خيارات النخب السياسية العربية، سواء من حيث الدعم أو العرقلة، وهو ما يجعل من الصعب فصل مسارات الانتقال عن السياقات الجيوسياسية المحيطة بها.²

2

لقد شكّلت الضغوط الدبلوماسية والإجراءات الاقتصادية، إلى جانب التوجهات الاستراتيجية للقوى الكبرى، عامل ضغط حقيقي على صانعي القرار، انعكس في تموضع متردد أو انتقائي إزاء مطالب التغيير. كما أن تأثير النماذج الإقليمية - وعلى رأسها الحالة المصرية - تجلّى بوضوح في كيفية تموضع

1 - محمد زيتوني، المرجع السابق الذكر، ص 891.

2 - عمر مرزوقي، المرجع السابق الذكر، ص 55.

الفاعلين المحليين ضمن توازنات الصراع الإقليمي، خاصة في البلدان التي شهدت انتفاضات شعبية منذ 2011.

وفي هذا السياق، برزت أطروحات تذهب إلى أن الحراك العربي لم يكن بمنأى عن تدخلات مقصودة، حيث ادّعى بعض المحللين، بعد اندلاع موجات الانتفاضات، أن هذه الأخيرة جاءت نتيجة تخطيط خارجي، وبالأخص من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار مشروع جيوسياسي لإعادة هندسة المنطقة بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. فبناءً على تقارير صحفية ووثائق استخباراتية مسربة¹، يُعتقد أن بعض المؤسسات الأمريكية، وعلى رأسها **National Endowment for Democracy (NED)** المرتبطة بوزارة الخارجية، قد قدّمت دعماً مالياً وتكوينياً لعدد من النشطاء الشباب في مصر والبحرين قبيل اندلاع ثورات 2011. ويذهب الباحث **F. William Engdahl** إلى اعتبار هذه الممارسات جزءاً مما يصفه بـ"استراتيجية التدمير الخلاق" التي بلورتها إدارة جورج بوش الابن، والرامية إلى إعادة تشكيل أنظمة الحكم في المنطقة بما يتماشى مع المصالح الأمريكية، من خلال توظيف أدوات ناعمة تتجاوز التدخل العسكري التقليدي.²

كما ذهب الباحث الأمريكي ويليام إنغدال إلى حدّ التأكيد على أن ما حدث لا يمكن فهمه بمعزل عن استراتيجية أمريكية موسومة بـ"الفوضى الخلاقة"، والتي تم تنفيذها عبر أدوات متعددة شملت وزارة الدفاع (البنّاغون)، ووكالة الاستخبارات المركزية، ومراكز التفكير المرتبطة بصياغة السياسة الأمريكية، وفي مقدمتها مؤسسة راند. وفق هذا المنظور، فإن الولايات المتحدة لم تكن فاعلاً خارجياً محايداً، بل طرفاً محورياً في محاولة توجيه مخرجات التحول بما يتواءم مع رؤيتها لترتيب إقليمي جديد.

1 - محمد زيتوني، المرجع السابق الذكر، ص 892.

2 William F. Engdahl, Full Spectrum Dominance : Totalitarian Democracy in the New World Order, Wiesbaden : edition.engdahl, 2009.

إن تتبع هذه الأبعاد الخارجية واستقراءها لا يفيد فقط في الكشف عن مصادر التأثير وصراعات المصالح، بل يساعد أيضًا في تفسير النواتج السياسية المتباينة التي آلت إليها الانتفاضات، خاصة في ظل الاصطفافات الإقليمية والدولية المتضاربة، والتي ساهمت، في كثير من الأحيان، في إجهاد الديناميات التغييرية أو في حرفها عن مسارها الأصلي.

المبحث الثاني: المتغيرات التفسيرية لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر:

نقصد بالمتغيرات التفسيرية مجموع العوامل التي تؤثر على نوع وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، حيث أن الظاهرة معقدة ومتشابكة وبالتالي لا يمكن التحويل على متغير واحد لفهمها واكتناه محتواها.

المطلب الأول: المتغيرات القانونية ودورها في تحديد علاقة الدولة بالمجتمع المدني

يعد الإطار القانوني أحد العوامل المحورية التي تحدد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، إذ يضع الحدود القانونية لممارسة الحقوق المدنية والسياسية ويحدد صلاحيات الدولة تجاه الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. في الجزائر، مثلت التشريعات القانونية المختلفة منذ الاستقلال، وخاصة تلك المتعلقة بتنظيم الجمعيات وحرية التنظيم، عنصرًا حاسمًا في رسم ملامح العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، سواء في مرحلة الأحادية أو بعد التحولات الدستورية والسياسية التي تلت عام 1989.

إن دراسة المتغيرات القانونية تكشف تأثيرها المباشر على قدرة المجتمع المدني على النشاط والمشاركة في الحياة العامة، حيث أن بعض النصوص القانونية قد تعزز الفاعلية المدنية من خلال ضمان الحرية التنظيمية، في حين قد تحدد نصوص أخرى نطاق المشاركة أو تفرض قيودًا تقيد الاستقلالية.

في هذا السياق، جاء القانون رقم 12-06 الصادر بتاريخ 12 يناير 2012 كتنقيح للقانون رقم 90-31، ليكون نموذجًا عمليًا يوضح كيفية تأثير التشريعات على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر، حيث أن نصوصه اتسمت بإدراج مزيد من القيود بدلًا من توسيع هامش الحريات،

مما شكل انعكاسًا واضحًا لسياسة الدولة تجاه المجتمع المدني. فبدلاً من أن يعكس القانون انفتاحاً على واقع سياسي إقليمي متحوّل بفعل موجة التحولات السياسية في البلدان العربية، اتجه نحو تشديد الإجراءات التنظيمية، عبر فرض شرط الموافقة المسبقة للإدارة على تأسيس الجمعيات.¹ وقد منح هذا النص السلطات العمومية صلاحية واسعة لقبول أو رفض اعتماد الجمعيات، وهو ما أوجد بيئة قانونية يمكن أن تتحول بسهولة إلى أداة رقابة واستثناء بيروقراطي، يؤثر مباشرة على استقلالية المجتمع المدني.

كما شمل القانون رقابة صارمة على نشاط الجمعيات، مصادر تمويلها، وعلاقاتها بالأحزاب السياسية والهيئات الأجنبية، وهو ما قلّص من قدرة الجمعيات على ممارسة دورها الاجتماعي والسياسي بفاعلية. وعلى الرغم من بلوغ عدد الجمعيات المعتمدة أكثر من 120 ألف جمعية سنة 2013، إلا أن معظمها عانى من ضعف النشاط، الطابع المناسباتي، وانعدام الاستقلالية، ما انعكس في تراجع ملموس لدور المجتمع المدني على المستويات الوطنية والمحلية.²

كما شكلت مسألة مطابقة الجمعيات القائمة مع مقتضيات قانون 06-12 تحدياً تنظيمياً مهماً، إذ أصبح على هذه الجمعيات إعادة التسجيل وفق شروط صارمة للاستمرار في نشاطها القانوني. وتشير المعطيات الرسمية حتى نهاية سنة 2020 إلى أن عدد الجمعيات التي أتمت إجراءات المطابقة بلغ 48,957 جمعية، أي ما نسبته 44,94 ٪، مقابل 59,983 جمعية لم تقم بالإجراءات، أي بنسبة 55,06 ٪ من إجمالي 108,940 جمعية.³

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 هـ الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 27 ربيع الثاني 1433 هـ الموافق 20 مارس 2012، ص 28.

2 - REMDH (Réseau euro-méditerranéen des droits de l'Homme)، La levée de l'état d'urgence: un trompe-l'œil. Exercice des libertés d'association, de réunion et de manifestation en Algérie, février 2012. Disponible sur : <http://www.euromedrights.org/fr/publications-fr/emhrn-publications/publications-du-reseau-en-2012/11268.html>

3 - لقمان مغراوي، نفس المرجع، ص 361

الجدول رقم (5): توزيع الجمعيات في الجزائر حسب مدى مطابقتها للقانون 06/12

44,94%	48957	الجمعيات المطابقة
55,06%	59983	الجمعيات غير المطابقة
100 %	108940	المجموع

المصدر: لقمان مغراوي، المرجع السابق الذكر، ص 361

ويُبرز هذا التوزيع وجود خلل واضح في مدى تجاوب القطاع الجمعوي مع شروط التنظيم الجديدة¹، الأمر الذي قد يُعزى إلى عدة أسباب، من بينها الطابع المعقّد للإجراءات الإدارية، أو ضعف الإمكانيات التنظيمية لدى الجمعيات القاعدية، فضلا عن تأثيرات السياق السياسي والقانوني الذي لم يكن محفّزا بالشكل الكافي لتفعيل حركية التكيف المؤسساتي. وفي هذا الإطار، أشار تقرير الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان إلى أن "رفع حالة الطوارئ لم يؤدّ إلى تحسّن فعلي في ممارسة الحريات الجمعوية، بل ظلّت السلطة الإدارية تمارس رقابة مشدّدة على تأسيس الجمعيات ونشاطها.²

فبالرجوع إلى أحكام القانون 06/12، يتضح أن تأسيس الجمعيات لم يعد يخضع لمجرد إشعار إداري كما في السابق، بل أصبح مشروطاً بالحصول على موافقة مسبقة من الإدارة. تنص المادة 8 على ضرورة إيداع التصريح مرفقاً بالوثائق التأسيسية لدى الإدارة، مقابل وصل إيداع يمنح بعد تدقيق فوري. حدد القانون آجالاً قصوى لدراسة الملفات، تتراوح بين 30 يوماً للجمعيات البلدية و 60 يوماً للجمعيات

1 - لقمان مغراوي، المرجع السابق الذكر، ص 361

2 - Rapport du REMDH، La levée de l'état d'urgence: Un trompe-l'œil. Exercice des libertés d'association, de réunion et de manifestation en Algérie, février 2012. Disponible sur : <http://www.euromedrights.org/fr/publications-fr/emhrn-publications/publications-du-reseau-en-2012/11268.html> تاريخ معاينة الموقع: 25 جويلية 2025

الوطنية. وبانقضاء هذه الآجال، يتعين على الإدارة إما إصدار وصل التسجيل الذي يعادل الاعتماد، أو اتخاذ قرار بالرفض.

فهذا النص يعزز من سلطة الإدارة ويحد من استقلالية الجمعيات، كما يعكس انتقال بعض ممارسات حالة الطوارئ إلى التشريع المدني. يمنح القانون 06/12 للسلطات صلاحية رفض تسجيل الجمعيات التي ترى أن أهدافها تتعارض مع النظام العام أو القوانين، دون تحديد واضح لهذه المفاهيم، ما يفتح الباب لتجميد أنشطة الجمعيات استناداً إلى قرارات إدارية.

تنص المادة 41 على أن تعليق نشاط الجمعية يسبقه إعدار بوجوب تسوية الوضع خلال ثلاثة أشهر، وإذا لم تستجب الجمعية، تتخذ السلطة قراراً إدارياً بالتعليق يكون نافذاً ابتداءً من تاريخ تبليغه، مع إمكانية الطعن القضائي فيه.

من هذا المنطلق، يمكن القول إن القانون رقم 06-12 لم يكن مجرد تعديل تشريعي، بل أداة أساسية أعادت صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر. فقد حول القانون عملية التنظيم المدني من ممارسة مستقلة نسبياً إلى إطار خاضع للرقابة والموافقة الإدارية، وهو ما أدى إلى ضعف قدرة المجتمع المدني على التأثير في السياسات العامة والمشاركة الفعالة في التنمية المجتمعية. وبذلك أصبح القانون عاملاً محورياً في إعادة توازن القوة بين الدولة والمجتمع المدني، بما يفسر التراجع الملحوظ في فعالية الجمعيات على مختلف الأصعدة.

ويكشف تحليل هذه الإجراءات عن خلفيات نفسية وإدراكية تؤثر في سلوك صانع القرار¹. ويُقصد بالبيئة النفسية والإدراكية له تلك المنظومة المعرفية التي تتشكل عبر تراكم المعلومات والخبرات منذ

1 - تتجلى أهمية المقاربات النفسية **psychological approach** في التحليل السياسي في إبراز مدى قدرة علم السياسة على استيعاب الأطر غير التقليدية سيما القانونية والمؤسسية المحددة لمختلف الأدوار التي يمكن أن تؤثر في توجيه العملية السياسية.

الطفولة، ضمن السياق الاجتماعي والثقافي الذي ينشأ فيه، لتُكوّن في النهاية منظوره الذهني تجاه العالم وفهمه للواقع المحيط. وقد عبّر محمد السيد سليم عن هذا المفهوم بوصفه "العمليات الذهنية المرتبطة بالتفكير، والتسبب، وحل المشكلات، وتكوين المفاهيم مثل الصور، والإدراكات، والعقائد".¹

من جهته، يقدّم هولستي (O. R. Holsti) تفسيراً قريباً، حيث يرى أن البيئة الإدراكية تتجلى في "نسق عقدي" يتكوّن من مجموعة من الصور الذهنية حول الماضي والحاضر والمستقبل، وتشتمل على المعارف المتراكمة التي تشكّل رؤية الفرد لذاته ولمحيطه الخارجي.²

في السياق الجزائري، يمكن فهم قرارات السلطة على ضوء هذه الخلفية الإدراكية، لا سيما في ظل البيئة الإقليمية المتوترة بعد سنة 2011، وما شهدته دول الجوار - مثل تونس، ليبيا، ومصر - من تحولات كبرى. إذ أبدت السلطة الجزائرية خشية واضحة من انتقال عدوى الانتفاضات الشعبية، وهو ما تجلّى في الخطاب الرسمي الذي وسم دعوات التغيير بـ"المؤامرات الخارجية"، مما يدل على تمثّل خاص للواقع الإقليمي ينبني على الحذر والتوجس.

يتجلى هذا التوجس أيضاً من خلال القانون 06/12، إذ تنص المادة 39 على تعليق أو حل الجمعيات في حال تدخلها في الشؤون الداخلية أو المساس بالسيادة الوطنية. كما تحظر المادة 30 تلقي الجمعيات تمويلاً أجنبياً خارج إطار التعاون الرسمي، إلا بإذن مسبق.

نتيجة لذلك، بات يُنظر إلى المجتمع المدني بعين الريبة، وسعت السلطة إلى محاصرته عبر القانون، الذي تحول إلى أداة للضبط والرقابة. فالدولة المعاصرة، وإن كانت تتبنى مبدأ دولة القانون، فقد

1- محمد السيد سليم "النسق السياسي للعقدي لمهاتير محمد"، من مؤلف: محمد السيد سليم /الفكر السياسي لمهاتير محمد، مصر: برنامج الدراسات الماليزية، 2006، ص 22.

2 -O.R.Holsty. "Belief systems and national images : a case study". Journal of Conflict Resolution, vol. 6 nos. 3. September 1962.p 244.

احتكرت التشريع وأدوات القوة، وجعلت من الإطار القانوني وسيلة لتقييد العمل الجمعي¹. حيث تم تعديل القوانين بما يخدم الإبقاء على سيطرة السلطة على النقابات، الجمعيات، والهيئات الحقوقية، مع تقليص إمكانيات نموها واستقلالها. وقد بدا ذلك جليا في احتكار الإعلام، وضبط آليات الاحتجاج والتعبير بما يتماشى مع الإرادة الرسمية، مما يحد من دور المجتمع المدني في دعم التحول الديمقراطي.

وهذا ما يؤكد أن لا الدولة تزال تُدار بمنطق الحزب الواحد أو السلطة المحتكرة للقرار، ويُعبر تعاملها مع مؤسسات المجتمع المدني عن رفضها للمبادرات المستقلة والسعي الدائم للإبقاء على المجتمع في دائرة التحكم والسيطرة.²

المطلب الثاني: المتغيرات المتعلقة بالأبعاد الاقتصادية لطبيعة الدولة الجزائرية

تُعدّ العوامل الاقتصادية من بين المحددات الجوهرية لفهم طبيعة الدولة الجزائرية، إذ إنّ أنماط توزيع الثروة الوطنية وآليات التحكم في الموارد المالية شكّلت عبر مختلف المراحل التاريخية عنصراً فاعلاً في صياغة علاقة الدولة بالمجتمع. فمنذ الاستقلال، ارتكزت السياسة الاقتصادية على دور الدولة المركزي في إدارة قطاع النفط والغاز وتوجيه عائداته، وهو ما جعلها تسيطر على الموارد الإستراتيجية وتعيد توزيعها وفق اعتبارات سياسية واجتماعية. وقد أسهم هذا التوجه في تكريس نموذج اقتصادي ريعي أثر بصورة مباشرة على مسارات التنمية وعلى طبيعة التفاعلات بين الدولة والمجتمع المدني، سواء في فترات الوفرة أو خلال الأزمات الاقتصادية المتعاقبة.

عطفا على ما سبق تشير عديد دراسات إلى وجود علاقة ترابطية سلبية بين ارتفاع العائدات الريعية وصعوبة الانتقال الديمقراطي، حيث يؤدي ارتفاع إيرادات النفط إلى تعزيز سلطة الدولة وتقوية بنيتها السلطوية. ويُطلق على هذا النمط من الدول تسمية "الدولة الريعية" (*Rentier State*)، وهي الدولة التي

1- عبد الغفار شكر، محمد مورو، المرجع السابق الذكر، ص 83.

2- أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، ط 1، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1999، ص 98.

تعتمد في تمويلها على موارد خارجية غير ناتجة عن النشاط الإنتاجي الداخلي، سواء كانت هذه الموارد ناتجة عن تصدير المواد الخام، أو تقديم خدمات استراتيجية، أو الحصول على تحويلات مالية من الخارج كحوالات المهاجرين أو المساعدات الدولية، وذلك دون الحاجة إلى توظيف واسع للقوة العاملة الوطنية في عملية الإنتاج.¹

وتنتج هذه العلاقة نمطاً من العلاقة الزبونية بين الدولة والمواطنين، حيث تُدار المالية العامة وكأن الحاكم ينفق من أمواله الخاصة على الرعاية، ما يُفضي إلى نشوء ثقافة سياسية تقوم على الولاء بدلاً من المطالبة بالمحاسبة أو المشاركة السياسية. وفي هذا الإطار، يرى "جياكومو لوتشيانى" أن أحد أهم إفرازات الاقتصاد الريعي يتمثل في تراجع المجتمع المدني عن المطالبة بالتأثير في صناعة القرار، نظراً لغياب الرابط الجبائي بين الدولة والمواطن، مما يتيح للنظام السياسي التحرر من الضغوط الاجتماعية ويُضعف ديناميكية الفعل المدني.²

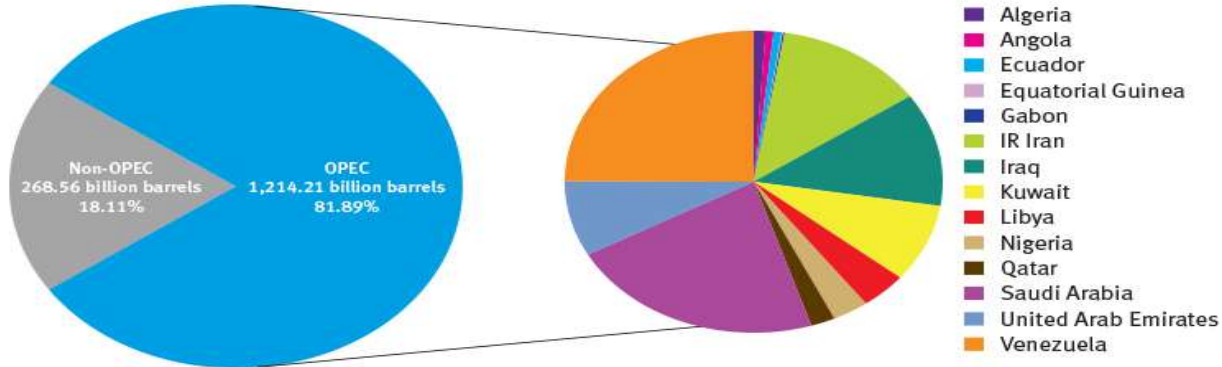
وفي السياق الجزائري، يُلاحظ أن البلاد تُعتبر من بين أكبر الدول النفطية العضوة في منظمة أوبك، حيث تتمتع باحتياطات طاقة ومنجمية تُصنّف ضمن الأعلى عالمياً. ويعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على قطاع المحروقات، الذي يُسهم بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل حوالي 85% من إجمالي الصادرات.

1 - صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، حالة العراق، ط1، بغداد: مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الأردن والعراق، 2013، ص 08.

2- محمد عز العرب، "الدولة الريعية"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة: العدد 15، السنة السادسة، مايو 2010، ص 10.

الشكل رقم (6): "موقع الجزائر ضمن تصنيف احتياطات النفط المؤكدة حسب تقرير أوبك 2017".

OPEC share of world crude oil reserves, 2017



OPEC proven crude oil reserves , at end 2017 (billion barrels, OPEC share)

Venezuela	302,81	24,9%	Kuwait	101,50	8,4%	Qatar	25,24	2,1%	Gabon	2,00	0,2%
Saudi Arabia	266,26	21,9%	UAE	97,80	8,1%	Algeria	12,20	1,0%	Equat. Guinea	1,10	0,1%
IR Iran	155,60	12,8%	Libya	48,36	4,0%	Angola	8,38	0,7%			
Iraq	147,22	12,1%	Nigeria	37,45	3,1%	Ecuador	8,27	0,7%			

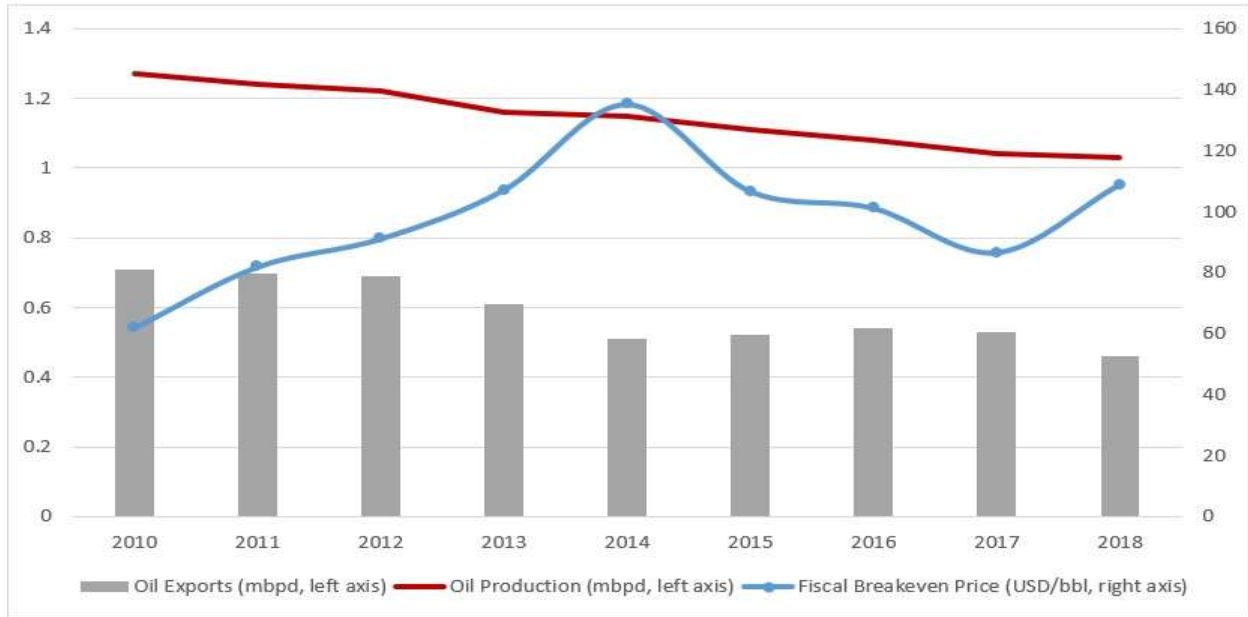
Source: OPEC Annual Statistical Bulletin 2018.

Source : Organisation des pays exportateurs de pétrole (OPEP), Bulletin statistique annuel 2017.

وتُعد الجزائر من بين أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط، حيث احتلت في عام 2017 المرتبة العاشرة ضمن الدول الأعضاء في أوبك من حيث حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة¹، والتي بلغت 12.20 مليون برميل. وتُضاف إلى هذه الثروات موارد منجمية استراتيجية أخرى، على غرار الحديد، الفوسفات، اليورانيوم والرصاص.

3- Organisation des pays exportateurs de pétrole (OPEP), Bulletin statistique annuel 2017, sur le site officiel de l'OPEP : https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm (تمت معاينة الموقع بتاريخ 25 جويلية 2025).

الشكل رقم (07): تطور صادرات وإنتاج النفط وسعر التعادل المالي في الجزائر 2010-2018 .



Source : International Monetary Fund, *Algérie : Rapport des consultations au titre de l'article IV pour l'année 2023*, Washington : FMI, 2023, figure 2, p. 7.

لقد أفضت الفوائض المالية الناجمة عن العائدات الربعية إلى نشوء نمط علائقي خاص بين الدولة والمجتمع المدني، اُسِّم بطابع زبوني واضح، عبّر عنه الدكتور حافظ عبد الرحيم من خلال ثنائية "الاستزلام - التعزيب"، حيث اقترح ترجمة *Clientélisme* بـ «الاستزلام»، و *Patronage* بـ «التعزيب»¹. ويتجلى

1 - يُقصد بالاستزلام (*Clientélisme*) ذلك النمط من العلاقات الشخصية التبعية التي تنشأ بين الزليم (*Client*) والمعزّب (*Patron*)، بحيث يُنظر إلى هذا الأخير بوصفه مصدرًا للنعمة والسلطة، يمنح الامتيازات لمن يشاء دون شروط موضوعية أو معيارية. ووفق هذا التصور، يكون المعادل العربي الأقرب لمصطلح *Client* هو "الزّليم"، أما *Clientélisme* فيُقابل بـ "الاستزلام"، في حين يُترجم *Clientéliste* بـ "الاستزلامي". ويعود أصل كلمة "زّلم" في العربية إلى دلالة الرجل الخاضع والخادم، الذي لا يبلغ منزلة العبد القانوني، لكنه يكتفي بأدنى مستويات العيش، ولا ينال إلا القليل من الطعام والامتياز. أما مصطلح "الزّبونية" أو "الزبانة"، المتداول في بعض الأدبيات العربية كمقابل لـ *Clientélisme*، فلا يعكس بدقة المعنى المقصود، إذ أن علاقة الزبون بالبائع تُفترض فيها درجة من التوازن أو التكافؤ بين الطرفين، وهو ما يتعارض مع جوهر العلاقة الزبائنية كما تُفهم في السياق السوسيولوجي والسياسي، حيث يقوم الطرف الأقوى (المعزّب) بتوظيف هيمنته الرمزية والاقتصادية لإخضاع الطرف الأضعف (الزّليم) في إطار شبكة من الامتيازات المتبادلة غير المتكافئة. ولمزيد من التعمق في البنية الدلالية والاجتماعية لمفهوم الاستزلام، يُنصح بالرجوع إلى:

هذا النمط في سلوك السلطة القائمة، التي سعت إلى احتواء مؤسسات المجتمع المدني وتوظيفها بما يخدم منطق الولاء السياسي، إذ تحولت العديد من الجمعيات إلى أدوات دعم مباشر لشخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

ولم تكتفِ السلطة باحتواء مؤسسات المجتمع المدني وتحويلها إلى أدوات ولاء سياسي، وإنما عملت كذلك على بناء شبكة مصالح وثيقة مع منظمات أرباب العمل بمختلف تشكيلاتها مثل المنتدى الجزائري لرؤساء المؤسسات FCE والكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل CAP . وقد تجسّد هذا الامتداد في عدة مظاهر، أبرزها الدعم السياسي المباشر للعهدات الرئاسية، والمشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية والصفقات العمومية، إضافة إلى تشكّل تحالف زبوني بين رجال الأعمال والبيروقراطية الاقتصادية، قوامه تبادل الامتيازات مقابل الولاء.

ومن ثم، يمكن القول إن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني خلال هذه المرحلة لم تُبنَ على استقلالية الفاعلين المدنيين أو على أساس تفاعلي-مؤسسي، بل على منطق الولاء والزبونية، حيث استُخدم المجتمع المدني والفاعلون الاقتصاديون كأذرع لتعزيز شرعية النظام السياسي وضمان استمراريته. وعلى وجه العموم، فقد كان النموذج السائد لهذه الجمعيات في هيمنة الصيغة الوظيفية التكميلية، التي تؤدي أدوارًا مساندة للسلطات العمومية، خصوصًا في القطاعات التي انسحبت منها الدولة تدريجيًا، على غرار المجالات الاجتماعية، الثقافية، والرياضية، كما يبيّنه الجدول التالي¹:

حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص216.

1 - عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، مجلة إنسانيات في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، الجزائر: عدد 28، 2005، ص 27.

الجدول رقم (06): يوضح توزيع الجمعيات حسب طبيعتها

النسبة المئوية	التكرار	طبيعة ونوع الجمعية
41.7 %	111	الجمعيات الاجتماعية
25 %	67	الجمعيات الثقافية
14 %	36	الجمعيات الرياضية
7 %	19	الجمعيات المهنية
5 %	14	جمعيات أولياء التلاميذ
3 %	7	لجان الأحياء
3 %	7	الجمعيات الدينية
2 %	5	الجمعيات الطلابية
100 %	266	المجموع

يُظهر الجدول المعايير وجود نموذجين غير متكافئين للجمعيات الفاعلة في الجزائر: يتمثل الأول في الكتلة الكبرى التي تضم الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والرياضي، والتي تمثل أكثر من 80% من مجموع الجمعيات، وهي جمعيات لا تشكّل أي تهديد للدولة، بل توظفها السلطة ضمن إطار كوربوراتي لملء الفراغ المؤسسي الذي خلفه انسحاب الدولة من تلك القطاعات. أما الفئة المتبقية (حوالي 20%)، فهي تتكوّن من جمعيات ذات مطالب "خجولة" في المجال الحقوقي، لا تُقلق السلطة ولا تُربكها، نظراً لتشتتها وضعف تنظيمها وافتقارها إلى الحد الأدنى من التنسيق الذي يمكنها من تشكيل كتلة ضغط محلية أو وطنية فعالة.¹

وفي هذا السياق، امتد الفساد ليطال حتى الجمعيات الموالية للسلطة، التي أغرقت في التمويل العمومي والخارجي، لا سيما تلك المنخرطة في مشاريع تدعم استقرار الوضع القائم. في المقابل، استمرت

1- عمر دراس، المرجع السابق الذكر، ص 28.

ممارسة التضيق والتهميش بحق الجمعيات التي حاولت تأدية وظائفها المدنية، وذلك من خلال حرمانها من التمويل والإقصاء الرمزي والإداري. وقد أظهرت المعطيات أن 68% من الجمعيات قد استفادت من مساعدات مالية، معظمها صادر عن السلطات المحلية (الولاية أو البلدية)، غير أن الجمعيات الرياضية تحديدًا استحوذت على ما يقارب 80% من هذا الغلاف المالي.¹

ولا يقف الإشكال عند حدود انحياز السلطات العمومية في توزيع الدعم المالي، بل يتعداه إلى طابع الغموض الذي يكتنف هذه العملية، حيث نادرًا ما تستفيد الجمعيات النشطة فعليًا من تلك الموارد، في حين تذهب الحصة الكبرى إلى الجمعيات المرتبطة بأحزاب الائتلاف الحاكم، مكافأة لها على أدوارها الدعائية خلال الحملات الانتخابية، وتعبئة قواعدها لصالح رموز السلطة والتشهير بمنافسيهم.² ويُفضي هذا النمط من السلوك إلى تقويض استقلالية ومصادقية العمل الجماعي، وتعطيل تشكل فضاء مدني فعال قادر على التعبير الحر والمنظم عن المطالب المجتمعية، خاصة في ظل غياب شبكات تنسيق فعالة بين الجمعيات تسهم في تعزيز روح التعاون والتكامل.

ويُفسّر هذا الوضع من خلال منظومة الزبونية، إذ تمثل ثنائية "الاستزلام - التعزيب" تجليًا لمعادلة تبادل الامتيازات بين طرفين غير متكافئين، أحدهما مالك للموارد والآخر طالب لها، حيث يمنح الأول الامتيازات مقابل خدمة أو دعم يقدمه الثاني.³ ولم تكن هذه العلاقة التبادلية لتنتج بهذا الشكل لولا وجود الربيع، الذي استُخدم كأداة للتحكم والضبط الاجتماعي. وبهذا المعنى، فقد نجح النظام الجزائري، في سياق

1- نفس المرجع، ص 31.

2- نفس المرجع، ص 31.

3- حافظ عبد الرحيم، المرجع السابق الذكر، ص 6.

ما يُعرف بثورات "الربيع العربي" 2011، في تجنّب الارتدادات العنيفة من خلال اعتماد سياسة إعادة توزيع مكثفة لعائدات النفط، ما سمح بامتصاص الاحتقان الاجتماعي وإعادة إنتاج الولاء.¹

انطلاقاً من هذا النسق، تظل علاقة الدولة بالمجتمع خاضعة لمنطق الحفاظ على النظام العام، وتأمين الهيمنة عبر تسخير الأفراد في أداء أدوار مصلحة، تُلخّصها معادلة: الولاء لشخص الحاكم مقابل الامتيازات والوظائف. وتؤدي هذه العلاقة إلى تكريس تبعية الجماعات الاجتماعية للدولة باعتبارها الجهة الوحيدة الموزعة للموارد. وبالتالي، يصبح من العسير بروز فضاء عمومي (Espace Public) يتأسس على التعددية والمنافسة الحرة، ويُسمح فيه بتعبير الكفاءات عن نفسها أمام سلطة محايدة. وفي غياب هذا الفضاء، تتراجع القدرة التوزيعية العادلة للدولة، وتبرز "شرعيات" بديلة قائمة على القوة، تتقدم على منطق التعايش والمنافسة السلمية، سواء داخل المجتمع المدني نفسه أو بينه وبين المجتمع السياسي.²

المطلب الثالث: المتغيرات السوسيو- تاريخية

تُعتبر المتغيرات السوسيو - تاريخية من أهم المفاتيح التفسيرية لفهم طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر، إذ إنّ هذه العلاقة لم تنشأ في فراغ، وإنما تبلورت في سياق تاريخي واجتماعي معقّد. فقد أسهم الاستعمار الفرنسي في تفكيك البنى التقليدية للمجتمع الجزائري وإعادة تشكيلها على نحو يخدم مصالحه، ما خلف آثاراً عميقة على التنظيمات الاجتماعية والأنماط السلوكية. وبعد الاستقلال، ورثت الدولة الحديثة هذا الإرث التاريخي محمّلاً بتناقضات اجتماعية وثقافية، حاولت معالجتها عبر سياسات تقوم على الشرعية الثورية وبناء مؤسسات جديدة. وقد انعكس هذا الإرث السوسيو - تاريخي

1 أمال ناجي، الجزائر والتبعية للربيع: دراسة استشرافية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2022، ص 177.

2 - حافظ عبد الرحيم، المرجع السابق الذكر، ص 345.

بشكل مباشر على طبيعة التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني، من حيث حدود الفعل المدني من جهة، ومن حيث آليات ضبطه وتوجيهه من جهة أخرى.¹

1. الأبوية المستحدثة واللحظة التأسيسية

تمثل "الأبوية المستحدثة" (néo-patriarcat) نمطاً من الحكم يُعيد إنتاج علاقات الهيمنة التقليدية في بنى تبدو حديثة ظاهرياً، لكنها تقوم في الجوهر على شخصنة السلطة، والتشبع بقيم الطاعة، والاحتكام إلى شبكات غير رسمية تُستبطن قيم القرابة والجهوية والزبونية² مما دفع شرابي إلى اعتبار الأبوية باراديجما في حد ذاته نستطيع بالاعتماد عليه أن نفسر مجموع الظواهر المميزة لحياتنا الاجتماعية والسياسية³.

هذا الطرح قد يمكننا من فهم أعمق لجوهر ثقافتنا السياسية حيث أن الحادثة لم تستطع إلغاء البطيريركية كما يؤكد ذلك هشام شرابي حيث تفاعلت الأنظمة الأبوية مع المد الحداثي وأنتجت نظاما هجيناً ناجماً عن تزواج تعسفي بين مرجعية تقليدية ومظهر حديث سماه شرابي بالأبوية المستحدثة⁴. حيث أن الممارسات الأبوية كانت ولا زالت تخترق كل مجالات الواقع الاجتماعي والسياسي ابتداء من العائلة وصولاً إلى السلطة السياسية⁵.

وإذا كان هذا النمط قد ظهر كأحدى آليات التكيف السياسي في العديد من الدول التي عرفت انتقالاً هئلاً نحو الدولة الحديثة، فإن السياق الجزائري يُبرز خصوصيات مركبة لهذا النموذج، تعود جذورها إلى شرعية التحرير الوطني، وتُغذيها آليات الضبط السلطوي ما بعد الاستقلال.

1 - عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع مصر، 2004، ص.4.

2 - أديب نعمة، المرجع السابق الذكر، ص 96..

3 - هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص.21.

4 - هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، المرجع السابق الذكر، ص 41 .

5 - هشام شرابي، البنية البطيريركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، بيروت: دار الطليعة، 1987، ص 22.

لقد اعتمدت الدولة الجزائرية، منذ 1962، نمطاً سلطوياً يستند إلى سرديّة ثورية توحدت فيها الدولة والحزب والجيش في بنية واحدة، ما أسس لتماهي "الرئيس" مع "الأب المؤسس"، في خطاب سياسي يُشرعن الهيمنة باسم حماية السيادة ووحدة الأمة. وقد تمّ إلّباس هذا النسق الأبوي مؤسساتٍ وهياكلٍ حدثيةً شكلية، تُخفي تحتها علاقات ولاء شخصانية، وشبكات استزلامية، وتحكّم فوقي في المجتمع المدني.

وتجلى هذا النموذج الأبوي المستحدث في تركز القرار السياسي داخل دوائر مغلقة، وسيادة نمط التعيين بدل الانتخاب الفعلي، واعتماد استراتيجيات الاحتواء بدل المشاركة، مع إعادة توزيع الرّيع كوسيلة لشراء الولاءات وتدجين الفواعل الاجتماعية. وهكذا أصبحت "الأبوية" أداة لإعادة إنتاج السلطة في مناخ من التعددية الشكلية والمشاركة المحكومة، ما جعل الدولة تبدو كأنها تقدمية في خطابها، تقليدية في بنيتها، انتقائية في تحديثها، ومُحافظة في عمقها الرمزي.

ولذلك فإن فهم الأبوية المستحدثة في الجزائر لا يمكن فصله عن البنية الرّيعية للسلطة، وعن الإرث الرمزي لمشروعية الثورة، وعن التحالفات الزبونية التي تُؤسس لمركزية القرار، وتُفرغ المؤسسات من دورها التداولي، وتغوق الانتقال الفعلي نحو الحكم الرشيد.

2. الدولة والشرعية الثورية

إن تعقيد العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الجزائر يرتبط، في جوهره، بطبيعة النظام السياسي الذي تأسّس بعد الاستقلال. وتكاد معظم الأدبيات السياسية تُجمع على أن هذا النظام يتسم بالتعقيد والغموض البنوي، إذ يمتلك آليات وميكانيزمات خاصة به، أصبحت تُشكّل تقاليد متجذّرة في ممارسة السلطة. ويُعزى هذا التعقيد، جزئياً، إلى انغلاق دائرة صنع القرار وقلة المعطيات المتوفرة حول آليات عمل المؤسسات السياسية.¹

1- عبد العالي دبلّة، المرجع السابق الذكر، ص 203.

لقد نشأت الدولة الجزائرية من رحم ثورة مسلحة، ما منح الشرعية التاريخية الثورية دورًا محوريًا في تحديد من يمتلك حق التسيير السياسي¹، كما تجلّى ذلك في قوانين حزب جبهة التحرير الوطني، التي ربطت أهلية الترشح للمناصب النقابية والسياسية بالانتماء الثوري والتنظيمي للحزب. وقد تركز هذا النمط من الشرعية في المادة 120 من ميثاق الحزب لسنة 1980، والتي تنص على أن الحزب هو "الدافع والمحرك والموجه والمراقب للتنظيمات الجماهيرية"، دون أن يتنازل لها عن صلاحياته.

واستُكمِلت هذه الرؤية في ميثاق 1986، حيث أُعطيت المنظمات الجماهيرية صفة الامتداد الطبيعي للحزب، مهمتها تعبئة الجماهير لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية كبرى، في ظل تصور هرمي يُحيل إلى مركزية الحزب والدولة، ويحدّ من المبادرة المجتمعية المستقلة.²

وعلى صعيد آخر ومن خلال استقراء الخلفية التاريخية للرؤساء المتعاقبين على رئاسة الجمهورية في الجزائر نجدهم ذوي خلفية ثورية انطلاقًا من أحمد بن بلة، مرورًا بالرئيس هواري بومدين، وبعدها الشاذلي بن جديد، حتى أن أعضاء المجلس الأعلى للدولة وصولًا إلى الرئيس محمد بوضياف وبعده اليامين زروال وكذا عبد العزيز بوتفليقة كل هؤلاء كانوا يتمتعون بالشرعية التاريخية، هذا ما يوضح لنا بجلاء مكانة الشرعية الثورية في تأسيس وبناء الدولة الجزائرية المعاصرة.

جدول رقم (07): يوضح الخلفية الثورية لرؤساء الجمهورية الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية 2019

رؤساء الجمهورية الجزائرية	فترة الحكم	الخلفية الثورية	الخلفية السياسية
أحمد بن بلة	1963-1965	مجاهد	حزب جبهة التحرير الوطني
هواري بومدين	1965-1978	مجاهد	حزب جبهة التحرير الوطني
الشاذلي بن جديد	1979-1992	مجاهد	حزب جبهة التحرير الوطني

1 - إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 87.

2 - عبد العالي دبلّة، المرجع السابق الذكر، ص 38-40.

اليامين زروال	1994-1999	مجاهد	مستقل
عبد العزيز بوتفليقة	1999-2019	مجاهد	حزب جبهة التحرير الوطني

يتبين من خلال المسار السياسي في الجزائر أنّ شرعية السلطة ارتبطت بالماضي أكثر من ارتباطها بالحاضر والمستقبل، وهو ما انعكس على منطق توزيع المسؤوليات السياسية داخل الدولة، حيث أُسندت في معظمها إلى شخصيات تتمتع بشرعية تاريخية - ثورية، مما جعل الولوج إلى المناصب العليا مرهوناً برأسمال رمزي قائم على المشاركة في ثورة التحرير¹.

وبناءً على ذلك، فإن شرعية النظام السياسي الجزائري تأسست على الشرعية الثورية المنصوص عليها في مختلف المواثيق والقوانين والنصوص الحزبية، وهو ما أفضى في نهاية المطاف إلى "دَوْلَة" المجتمع، أي توسيع مجال رقابة الدولة على الأفراد والجماعات، وهي رقابة حالت دون بروز مبادرات فردية مستقلة ومتحررة. فقد حملت النخبة السياسية الحاكمة في تلك المرحلة تمثلاً ذاتياً لوظيفتها السياسية يقوم على أنها وصية على الدولة ومفوضة من الشعب بحكم علوّها الرمزي المتأني من نضالها ضد الاستعمار ومقاومتها للتخلف، ما دفعها إلى توجيه جهودها نحو دعم مركزية الدولة وتجميع سلطاتها والتصرف فيها على أنها امتياز شرعي، إلى أن حصل شبه تماهٍ بينها وبين جهاز الدولة نفسه².

3. الزوايا كأداة للشرعنة الرمزية

من أبرز ملامح استمرارية البنى التقليدية في النسق السياسي الجزائري اعتماد السلطة على الزوايا والطرق الصوفية باعتبارها امتداداً للشرعية الرمزية، ما يعيدنا إلى مفهوم الدولة الباتريمونيالية عند ماكس

¹ Ben Saada,M . (1992). Le Régime politique Algérien, de la légitimité historique a la légitimité constitutionnelle. Alger : Entreprise nationale du livre , 1992. p 108

فيبر، الذي يتمحور حول سلطة أبوية تستمد مشروعيتها من الولاء الشخصي، والعقيدة الدينية، والعلاقات الزبونية.

وقد شكّلت الزوايا، في سياق حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2019)، إحدى ركائز الشرعنة السياسية، بفضل امتدادها الجغرافي والاجتماعي وتأثيرها الواسع على الرأي العام، خاصة في المناطق الريفية. حيث تشتهر الجزائر بأنها إحدى البلدان العربية التي تعرف انتشارا واسعا للزوايا أو المدارس الدينية الصوفية، ويبلغ مجموعها زهاء 1600 زاوية، حسب وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الجزائر، أبرزها زوايا سيدي أحمد التيجاني"، الزاوية البلقايدية، والطريقة القادرية، وسط جدل عن تعاضم دورها السياسي في البلاد.

فعلى الرغم من أن القانون الجزائري، يفصل بين العمل السياسي والاستغلال الديني، إلا أن ذلك لم يمنع من ممارسات تتجاوز دائرة الاستغلال الحزبي للدين، في عملية التأثير والترويج، إلى ممارسات صارت تدفع بها السلطة الحاكمة نفسها، حين تمنع من جهة على المعارضات استغلال الدين، بينما تستغل السلطة المؤسسة الدينية، بأشكالها المتعددة في جميع المحطات تقريبا، لصالح توجهات الدولة. حيث تجاوز تأثير الطرق الصوفية والزوايا في الجزائر الاعتماد عليها لتدريس القرآن، إلى اعتبارها قوة سياسية لها دور كبير في رسم السياسة الداخلية للبلاد.

في مقابل هذا الدور الوظيفي، حصلت هذه الزوايا على امتيازات ملموسة، لعل أبرزها تعيين شيخ زاوية على رأس وزارة الشؤون الدينية لأكثر من 16 سنة، واستحداث منصب مستشار لرئيس الجمهورية مكلف بالزوايا.

لقد أسفر التحالف بين السلطة والزوايا عن انتقال أنماط الولاء الصوفي، القائم على علاقة الشيخ بالمريد، إلى المجال السياسي¹. وبمقتضى ذلك أصبحت الطاعة وأداء الواجب تُترجمان في شكل خضوع يكتسي طابعًا تفاخريًا تجاه الرئيس أو القائد الأعلى. ويتجلى هذا النمط من السلوك أيضًا في البنية البيروقراطية، حيث تعكس العلاقة بين الرئيس والمرؤوس منطقيًا تراتبيًا يجعل خضوع الأفراد يقابل اتساع سلطة المسؤول وبسط نفوذه. وهكذا تتكرر هذه الثنائية في مختلف المستويات البيروقراطية، إذ يتبادل الجميع موقع الرئيس والمرؤوس بحسب الوظيفة، الأمر الذي يضعف أو حتى يمحو الطابع القانوني والمؤسسي للعلاقة، ليحل محله منطق الولاء الشخصي والهيمنة المباشرة.²

ومن خلال استقراء الواقع الجزائري نجد أن الزوايا قد اضطلعت بدور فعال في المواعيد الانتخابية حيث أن علاقة الشيخ بمريديه والقائمة على السمع والطاعة المطلقين، جعلت شيوخ الزوايا يباركون مرشحا بعينه فينال بذلك الحظوة والمكانة عند عموم المريدين، وبذلك تحولت الزوايا إلى إحدى أهم القوى السياسية والاجتماعية في الجزائر ولها تأثير يفوق تأثير الأحزاب السياسية، لأنها قادرة على تغيير نتائج الانتخابات خاصة في المناطق الريفية.

لقد أفضى اعتماد السلطة الحاكمة في الجزائر على المؤسسات التقليدية المتمثلة أساسا في الزوايا إلى:

أ- تهميش المؤسسات الحديثة وعلى رأسها المجتمع المدني، حيث تم إضعافه وتقليص الأدوار التي يفترض أن يقوم بها، بل أصبح يأخذ طابعا شكليا فقط وذلك بغية إضفاء سمة الديمقراطية على النظام السياسي.

1 - عبد الله حمودي، الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ط 4، دار توبقال، المغرب، 2010، ص 11.

2- نفس المرجع، ص 239.

ب- منح الرئيس صلاحيات مطلقة تضاهي سلطة الشيخ على مريديه، وبذلك فإن أراء الرئيس هي المرجع وقراراته هي الأصوب لتمثل جميعها محور الخطاب التعبوي، لقد مثلت التعديلات الدستورية في نوفمبر 2008 أنموذجا بارزا عن هذه الممارسات حيث أقرت فتح العهودات الرئاسية، واستحدث منصب "وزير أول" وإلغاء العمل بمنصب "رئيس الحكومة". حيث أعاد هذا التعديل تنظيم السلطة التنفيذية من الداخل، بتقوية مكانة رئيس الجمهورية³. كل هذه الصلاحيات تسمح لشخص الرئيس بممارسة رقابة مطلقة على مختلف الأنشطة التنفيذية والتشريعية والقضائية أيضا، حتى كادت سلطة الرئيس تبتلع باقي السلطات⁴.

هذه الممارسات رسّخت الخضوع الرمزي والطاعة غير المشروطة للحاكم، وقوّض إمكانية بروز فضاء عمومي مستقل. ونتج عن ذلك تهميش ممنهج للمؤسسات الحديثة، وعلى رأسها المجتمع المدني، الذي أُفرغ من مضمونه الديمقراطي ليؤدي دورا شكليا فقط.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر

يُعد بناء الرؤى وصياغة السيناريوهات من الركائز الجوهرية في منهجية الاستشراف الاستراتيجي، إذ تُمكن هذه الأدوات صانعي القرار من الانتقال من ردّ الفعل إلى الفعل الاستباقي، ومن الاستجابة التفاعلية إلى التخطيط بعيد المدى. فالرؤية الاستراتيجية لا تُبنى على التوقعات السطحية أو الخطية، بل تتأسس على تحليل معمق للمتغيرات الحاسمة، واستكشاف المسارات البديلة، وتقدير الانعكاسات الممكنة لكل خيار مستقبلي ضمن بيئة معقدة وسريعة التحول.

3- عمار عباس، "التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل: دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، جوان 2014، ص 100.

4 - حافظ عبد الرحيم، المرجع السابق الذكر، ص 343.

وتأتي أدوات بناء السيناريوهات—مثل تقنية مصفوفة السيناريوهات (Scenario Matrix)، ونموذج السيناريوهات القائمة على العتبات (Threshold-based Scenarios) ونموذج الأفق الثلاثي (Three Horizons) لتشكّل إطارًا تفاعليًا يجمع بين التحليل الكمي والنوعي، ويعزز من قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المستجدات، وتوجيه الفعل الاستراتيجي نحو أهداف مستقبلية طموحة وقابلة للتحقيق⁵.

في هذا المبحث، سيتم التركيز على التطبيقات العملية لأدوات بناء الرؤى وصياغة السيناريوهات، علما أن أدوات بناء الرؤى والسيناريوهات لا تقتصر على التنبؤ بالمستقبل، بل تهدف إلى خلقه وتوجيهه، عبر توسيع أفق التفكير الاستراتيجي، وإشراك مختلف الفاعلين في صياغة بدائل مستقبلية تتسم بالواقعية، والابتكار، والقدرة على التأقلم مع عالم بالغ التعقيد واللايقين.

المطلب الأول: مصفوفة السيناريوهات (Scenario Matrix)

تُعد مصفوفة السيناريوهات (Scenario Matrix) من أبرز أدوات التحليل الاستراتيجي، وقد تناولها الباحث الأمريكي بيتر شوارتز (Peter Schwartz) في كتابه: *The Art of the Long View*⁶، حيث قدّمها كمنهجية قائمة على تقاطع محورين يمثلان متغيرين حاسمين في استشراف مستقبل أي ظاهرة أو سياق سياسي، ما يُفضي إلى توليد أربعة سيناريوهات ممكنة. وقد طوّر شوارتز هذه الأداة ضمن توجهه الاستراتيجي في أوائل التسعينيات بالتعاون مع شبكة *Global Business Network*، حيث تم تجسيد طريقة "المربع 2×2" بشكل أكثر تفصيلاً في ملحق الطبعة المحدثّة من كتابه عام 1996، بوصفها نموذجاً لتخطيط استراتيجي غير خطي. وتكمن أهمية مصفوفة السيناريوهات في قدرتها على تبسيط التفاعلات المعقدة، وتحويلها إلى مسارات تحليلية قابلة للفهم والتشغيل، مما يتيح للباحثين وصنّاع

5 - Tanja Hichert, Reinette Biggs & Alta de Vos, "Futures Analysis", *The Routledge Handbook of Research Methods for Social-Ecological Systems*, Routledge, 2021, pp. 180–195.

6 - Peter Schwartz, *The Art of the Long View : Planning for the Future in an Uncertain World*, 1st edition, New York : Doubleday, 1991.

القرار تصور الاحتمالات المستقبلية المتنوعة، والاستعداد لتحولات غير مؤكدة ضمن أطر زمنية متعددة، بطريقة منهجية وشاملة. كما تمثل أداة استشرافية تُمكن من تصوّر المسارات المستقبلية للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر، وذلك انطلاقاً من تقاطع متغيرين رئيسيين يُعدّان محددين حاسمين لهذه العلاقة، هما: مستوى الإصلاحات السياسية ومستوى نشاط المجتمع المدني، وكلاهما يتراوح بين حدّين: منخفض ومرتفع. ويرتكز هذا التحليل على دراسة تطور العلاقة منذ سنة 1990، مع إسقاطات استشرافية تمتد إلى غاية 2030، ضمن سياق تاريخي وسياسي متحوّل.

1. المتغيرات الرئيسية في بناء السيناريوهات

تشكل المتغيرات الرئيسية الأساس التحليلي لبناء السيناريوهات المستقبلية، إذ تُمثل العوامل الأكثر تأثيراً في اتجاه العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. ويُركّز هذا العنصر على تحديد هذه المتغيرات وضبط تفاعلاتها ضمن السياق الجزائري.

1.1 - مستوى الإصلاحات السياسية

يتدرج مستوى الإصلاحات السياسية ضمن طيف واسع يمتد من حدّ أدنى يكرّس استمرارية البنية السلطوية التقليدية، إلى حدّ أقصى يعكس توجهاً حقيقياً نحو التحول الديمقراطي⁷. فعلى المستوى المنخفض، تستمر القيود القانونية والتنظيمية التي تحدّ من حرية التنظيم والتعبير، وتُحافظ على هيمنة الثقافة السياسية المركزية التي تُكرّس منطق الدولة الأبوية والتسيير العمودي للمجال العام، ما يُضعف إمكانيات المشاركة المجتمعية ويُقيّد فاعلية المجتمع المدني. أما في المستوى المرتفع، فإن الإصلاحات السياسية تتخذ طابعاً بنوياً، عبر مراجعة شاملة للمنظومة القانونية بما يعزز الحقوق والحريات، وإرساء

7 - عبد الجبار جبار ومصطفى جزار، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين التغيير القسري المحدود والتأسيس لأرضية مجتمعية داعمة، الجزائر: مجلة أبحاث، جامعة زيان عاشور بالجلفة، عدد 1، جانفي 2016، ص ص 23-24.

بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة لنشاط الفاعلين المدنيين، بما يشمل تسهيل إجراءات التأسيس، وضمان الشفافية، وتوسيع هامش العمل المستقل. كما يُرافق ذلك انفتاح تدريجي للمجال العام يسمح بتعددية الأصوات، ويعزز من دينامية الرقابة المجتمعية والمساءلة السياسية، في إطار نظام أكثر توازناً بين الدولة والمجتمع.

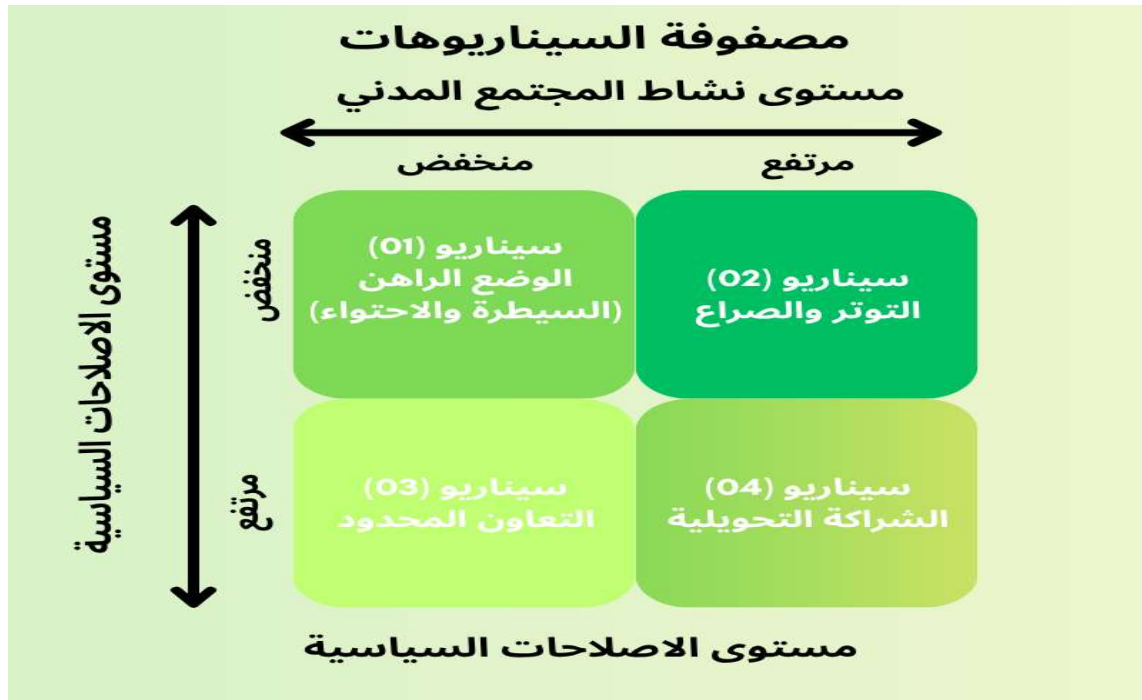
2.1 - مستوى نشاط المجتمع المدني

يشهد نشاط المجتمع المدني تبايناً ملموساً يتراوح بين مستويات دنيا وعليا، وفقاً للظروف السياسية والمؤسسية المحيطة⁸. فعند المستوى المنخفض، يتسم هذا النشاط بضعف في التعبئة والفعالية، نتيجة عوامل متشابكة، من أبرزها القيود القانونية والإدارية المفروضة على حرية التنظيم والعمل الجماعي، إلى جانب هشاشة الإطار المؤسسي، وندرة الموارد المالية والبشرية، وضعف التكوين، ما يؤدي إلى تراجع قدرة الفاعلين المدنيين على التأثير في السياسات العامة أو التعبير عن مطالب المجتمع. كما يُسهم المناخ السياسي المغلق أو غير المستقر في الحد من الديناميكية المجتمعية وإعادة إنتاج أشكال من "المدنية الشكلية" التي تقتصر إلى الحضور الفعلي في المجال العام.

أما في المستوى المرتفع، فينعكس النشاط المدني في ارتفاع ملحوظ في معدلات التنظيم والانخراط الجماعي، مع توجه متزايد نحو بناء شبكات وتحالفات فاعلة سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي والدولي. كما يشهد هذا المستوى استثماراً متزايداً في الوسائط الرقمية الحديثة، التي باتت أداة حيوية للتعبئة، وبناء الوعي، وتوسيع دائرة التأثير. ويسمح هذا الشكل من النشاط بتطوير استراتيجيات مدنية أكثر فعالية، تتجاوز الأطر التقليدية، وتُسهم في تعزيز الحوكمة التشاركية، والمساءلة المجتمعية، والدفاع عن الحقوق الجماعية والفردية، ما يجعل من المجتمع المدني فاعلاً محورياً في دينامية التحول الديمقراطي.

8 - لحبيب بليلة، دور الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر في تكريس مبادئ الحكم الراشد، الجزائر: مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، عدد 1، جويلية 2017، ص ص 116-117.

الشكل رقم 08: مصفوفة السيناريوهات المستقبلية لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر



من إعداد الباحث

2 . تحليل مصفوفة السيناريوهات المستقبلية لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر

يهدف هذا العنصر إلى تحليل مصفوفة السيناريوهات المستقبلية المحتملة لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر، بالاستناد إلى متغيرين حاسمين: مستوى الإصلاحات السياسية، ومستوى نشاط المجتمع المدني، بما يسمح باستشراف مآلات العلاقة في ضوء التفاعلات الممكنة بين هذين البعدين.

1.2 - السيناريو الأول: استمرار الوضع الراهن

يُجسّد سيناريو "الوضع الراهن" استمرارًا لمنطق السيطرة والاحتواء الذي يطبع العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر، حيث تواصل الدولة فرض قيود قانونية وإدارية صارمة، كما هو الحال في الإبقاء على قانون 06-12 أو اعتماد مشروع قانون جديد (2022) دون إحداث تغييرات جوهرية تُوسّع

من هامش حرية الجمعيات. في هذا السياق، يظل المجتمع المدني ضعيفاً من حيث القدرة التنظيمية والتأثير، نتيجة غياب مصادر تمويل مستقلة وهيمنة الرقابة الحكومية، لا سيما في الفضاء الرقمي. تتسم هذه المرحلة بسيطرة الثقافة السياسية المركزية، مع تركيز الجمعيات على مجالات غير سياسية كالرعاية الاجتماعية، في حين تُواجه مجالات التعبئة السياسية والترافع صعوبات متزايدة. ويعزز هذا السيناريو استقرار أسعار النفط، الذي يسمح للدولة بالاستمرار في تمويل الخدمات العمومية دون الحاجة الماسة لإشراك الفاعلين المدنيين¹. كما تُظهر الدولة مقاومة واضحة للضغوط الدولية المرتبطة بإصلاحات الحوكمة. وتنعكس هذه الوضعية في استمرار هامشية المجتمع المدني في دوائر صنع القرار، وغياب المشاركة المجتمعية الواسعة، ما قد يؤدي إلى تصاعد التوترات الاجتماعية وزيادة اللجوء إلى النشاط غير الرسمي أو إلى النشاط في المنفى.

2.2 - السيناريو الثاني: التوتر والصراع

يُمثل سيناريو "التوتر والصراع" امتداداً لمسار تتفاقم فيه العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني نتيجة استمرار القيود السياسية والقانونية من جهة، وتصاعد ديناميكيات التعبئة المدنية من جهة أخرى. ففي هذا الإطار، يزداد نشاط المجتمع المدني مدفوعاً بفاعلية الوسائط الرقمية ودور الشباب في استغلال الفضاء الرقمي² كأداة للتنظيم والتعبئة، بما يعيد إلى الأذهان نمط الاحتجاجات التي عرفها الحراك الشعبي. وتشهد هذه المرحلة بروز منظمات مدنية جديدة تعمل خارج الأطر القانونية التقليدية، ما يعكس تراجع الثقة في الأطر المؤسسية الرسمية. ويُعزى هذا التصعيد إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية التي تدفع فئات

1 - جمعي خالد، وبولعراس فتحي، "الربيع البترولي وعسر الانتقال الديمقراطي في الجزائر"، مجلة السياسة العالمية، الجزائر: المجلد 6، العدد 1، سنة 2022، ص 699-700.

2 - هلال سليم، ورمضاني فتيحة، واقع استخدام الشباب الجزائري لوسائط الميديا الجديدة: دراسة ميدانية لعينة من شباب شباب مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي بمدينة سطيف، مجلة دفاثر البحوث العلمية، الجزائر: المجلد 12، العدد 1، يونيو 2024، ص 703-704.

واسعة، خاصة من الشباب، إلى الانخراط في العمل المدني والسياسي. في المقابل، تستجيب الدولة بمزيد من القمع والرقابة، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات واحتمالية نشوء أزمات سياسية أعمق في حال تطورت الاحتجاجات إلى مواجهات واسعة. كما يُتوقع في هذا السياق تزايد الضغوط الدولية على الجزائر للمضي قدمًا في إصلاحات هيكلية تُوسّع من فضاء الحريات وتُعزز الشفافية والمشاركة.

3.2- السيناريو الثالث: التعاون المحدود

يُجسّد سيناريو "التعاون المحدود" مسارًا تتحرك فيه الدولة نحو إصلاحات سياسية جزئية تهدف إلى تخفيف بعض القيود المفروضة على المجتمع المدني دون المساس بجوهر السيطرة المؤسسية. ففي هذا الإطار، قد تتبنى الدولة تعديلات قانونية مثل مشروع قانون الجمعيات لسنة 2022، التي تُتيح هامشًا أوسع لعمل الجمعيات¹ وإن كان ذلك مشروطًا بقيود تنظيمية وإدارية صارمة. يظل المجتمع المدني في هذا السياق ضعيفًا من حيث الاستقلالية والقدرة، نتيجة غياب الموارد الكافية وافتقاره للخبرة التنظيمية، مع ميل بارز نحو التركيز على الأنشطة الاجتماعية والإنسانية بدلًا من الانخراط في الشأن السياسي أو الدفاعي الحقوقي. ويُعزى هذا الاتجاه إلى ضغوط دولية لتحسين بيئة الحريات²، فضلًا عن الضرورات الاقتصادية التي تدفع الدولة إلى إشراك الفاعلين المدنيين في تقديم بعض الخدمات التنموية. ورغم هذا الانفتاح المحدود، تبقى العلاقة محكومة بمنطق الرقابة من أعلى، حيث يعتمد المجتمع المدني بدرجة كبيرة على تمويل الدولة، ويظل تأثيره السياسي محدودًا ضمن فضاء مدني لم يشهد بعد تحولًا بنيويًا نحو التشاركية الديمقراطية.

1 - حمزاوي عبد الرحمان، "قانون الجمعيات الجديد سيساهم في عصرنه العمل الجمعوي، وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر: 4 مارس 2022. [نص التصريح الرسمي] (<https://www.aps.dz/ar/societe/122328-2022-03>)

2 - حسين عبد القادر، "الاتحاد الأوروبي ومسارات التحول الديمقراطي في الجزائر"، مجلة القانون والعلوم السياسية، الجزائر: المجلد 11، العدد 1، مايو 2025، ص 107.

4.2 - السيناريو الرابع: التحول التشاركي

يعكس سيناريو " التحول التشاركي " تصوراً لمسار إصلاحي عميق تتخذه الدولة الجزائرية في حال تلاقي مجموعة من العوامل المحفزة، مثل حدوث تغيير في القيادة السياسية، أو تصاعد حدة الأزمات الاقتصادية، أو تنامي الضغوط الدولية المطالبة بالإصلاحات الديمقراطية. في هذا السيناريو، تُبادر الدولة إلى سنّ قوانين ديمقراطية شاملة تُوسّع من الفضاء المدني وتكفل حرية التنظيم والتمويل للجمعيات، مما يُمهّد الطريق أمام مجتمع مدني نشط ومستقل. ويُسجّل حضور نوعي للشباب الذين يوظّفون التكنولوجيا في التعبئة والتنظيم والمشاركة في النقاش العمومي، ما يعزز من دينامية الفعل المدني.¹

كما يُلاحظ تحوّل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني نحو شراكة مؤسسية قائمة على إشراك الجمعيات والمنظمات في صياغة السياسات العامة وتنفيذ برامج التنمية. وتُترجم هذه التحولات في ارتفاع منسوب الديمقراطية التشاركية، وزيادة تأثير المجتمع المدني في توجيه القرار العمومي، بما يفتح آفاقاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويُسهّم في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار السياسي والاجتماعي. **جدول**

1 - بوتينة وفاء، "دور المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030: دراسة حالة الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر: المجلد 18، العدد 2، أغسطس 2024، ص 238-239.

رقم (08) : مصفوفة السيناريوهات للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر

نشاط المجتمع المدني منخفض نشاط المجتمع المدني مرتفع		
سيناريو 1: الوضع الراهن (السيطرة والاحتواء)	سيناريو 2: التوتر والصراع	إصلاحات سياسية منخفضة
سيناريو 3: التعاون المحدود	سيناريو 4: التحول التشاركي	إصلاحات سياسية مرتفعة

من إعداد الباحث: بالاستناد على التحليل النظري للسيناريوهات الأنفة

تأسيسا على ما سبق فإن مصفوفة السيناريوهات للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر (1990-2030) تعكس إطارًا تحليليًا مركبًا يتقاطع فيه بُعدا الإصلاحات السياسية ونشاط المجتمع المدني لتوليد أربعة مسارات محتملة تتراوح بين الجمود التسليطي والتحول التوافقي. ففي ظل استمرار القيود، يُكرّس سيناريو "الوضع الراهن" دينامية السيطرة والتجميد، بينما يُنذر سيناريو "التوتر والصراع" بتصاعد المواجهة نتيجة الفجوة بين تطلعات المجتمع المدني وقدرة الدولة على الاستيعاب. أما سيناريو "التعاون المحدود"، فيبرز كحل وسط يجمع بين الانفتاح المشروط والاحتواء المؤسسي، دون المساس بجوهر الضبط السياسي. في المقابل، يشكل سيناريو "التحول التشاركي" المسار الأمثل نحو إعادة هيكلة العلاقة على أسس تشاركية وديمقراطية، بما يسمح بدمج المجتمع المدني في صناعة القرار وتعزيز الاستقرار التنموي. وتُظهر هذه السيناريوهات أن مستقبل العلاقة مرهون بقدرة الدولة على ترجمة الإصلاحات من مستوى الخطاب إلى البنية القانونية والمؤسسية، وبمدى استعداد المجتمع المدني لتطوير

أدوات تعبئة مرنة واستراتيجية تتجاوز المنطق الاحتجاجي التقليدي، نحو مؤسسة الفعل المدني والمشاركة الفعالة في الحكم.

المطلب الثاني: نموذج الأفق الثلاثي (Three Horizons)

يُعدّ نموذج الأفق الثلاثي (Three Horizons Framework) من أبرز الأطر المفاهيمية المستعملة في الدراسات المستقبلية، وقد طوّره الباحث Bill Sharpe وفريق من باحثين في *International Futures Forum* ضمن مقاربة التغيير التحويلي للنظم المعقدة. ويهدف هذا النموذج إلى تحليل ديناميات التحول من خلال تتبّع التداخل بين ثلاث طبقات زمنية متزامنة.¹

- **الأفق الأول: (Horizon 1)** يمثل النظام القائم الذي يستمر في أداء وظائفه رغم بوادر التراجع.
- **الأفق الثاني: (Horizon 2)** مرحلة انتقالية مضطربة تتشكل فيها بدائل وابتكارات تجريبية، لكنها لم ترسّ بعد.
- **الأفق الثالث: (Horizon 3)** تصوّر قيمٍ لمستقبل ممكن، لكنه غير مؤسس بنائياً ما لم تتوفر الشروط الضرورية².

تكمن أهمية هذا النموذج في قدرته على تجاوز الرؤية الخطية للتغيير، من خلال إبراز الطابع التداخلي والمتزامن للأفاق الثلاثة ضمن الزمن التاريخي الواحد. إذ لا يُغادر الأفق الأول المشهد كلياً، بل يستمر جزئياً، بالتوازي مع تفاعلات الأفقين الثاني والثالث اللذين يتقاطعان ويخوضان صراعاً ضمنياً على الشرعية والتماسس المستقبلي.

1 - Bill Sharpe, *Three Horizons : The Patterning of Hope*, Scotland : International Futures Forum, 2013, p. 3

2 - Andrew Curry & Anthony Hodgson, "Seeing in Multiple Horizons : Connecting Futures to Strategy", *Journal of Futures Studies*, vol. 13, no. 1, August 2008, pp. 1–20

في سياق الجزائر (1990-2030)، يسمح هذا النموذج بفهم تحوّل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، بدءًا من الانفتاح التعددي بعد دستور 1989، مرورًا بأزمات العشرية السوداء والانفتاح المقيد، وصولًا إلى ديناميات الحراك الشعبي، حيث يبرز أفق ثالث يعكس إمكان التأسيس لشراكة أكثر توازنًا بين الطرفين.

1. الأفق الأول: الهيمنة الرسمية وتآكل فعالية النمط السلطوي (1990-2019)

شهدت هذه المرحلة هيمنة شبه مطلقة للدولة الجزائرية على المجال المدني، لاسيما خلال "العشرية السوداء" (1991-2002) التي تميزت بصراع سياسي وأمني عميق أعقب إلغاء الانتخابات التشريعية لعام 1991. وقد فرضت الدولة قيودًا قانونية مشددة، أبرزها قانون الجمعيات رقم 90-31 لسنة 1990، الذي اشترط الموافقة المسبقة لتأسيس الجمعيات وقصّص من هامش استقلاليتها³. ورغم هذه البيئة المقيدة، بدأت بعض التنظيمات المدنية في الظهور تدريجيًا، خصوصًا في مجالات حقوق الإنسان والعمل الاجتماعي، لكنها ظلت غالبًا مرتبطة بمصادر تمويل حكومية أو دعم خارجي، مما حدّ من فاعليتها المستقلة. وقد شكلت انطلاقة الحراك الشعبي في فبراير 2019 لحظة مفصلية، إذ لعبت النقابات والجمعيات الشبابية دورًا محوريًا في تنظيم الاحتجاجات والمطالبة بالإصلاحات السياسية، ما أسفر عن استقالة الرئيس بوتفليقة. هذا التحول أبرز قدرة المجتمع المدني على تحدي البنية السلطوية السائدة، مما يؤشر إلى بداية أفول النظام القائم ودخول مرحلة انتقالية جديدة.

2. الأفق الثاني: مرحلة انتقالية بين انكشاف النظام وبوادر التحول (2019-2030)

3 - بن عيسى عبد القادر، "الجمعيات المدنية في الجزائر بين القانون (31/90) والقانون (06/12)"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، الجزائر: العدد 8، 2018، ص 101-102

تتميّز هذه المرحلة بطابعها الانتقالي أكثر من كونها صراعًا حادًا بين الدولة والمجتمع المدني، إذ شهدت تحولات بنيوية متراكبة ألقت بظلالها على طبيعة العلاقة بين الطرفين. مثل الحراك الشعبي لسنة 2019 نقطة انعطاف فارقة، حيث أسهم في إزاحة الستار عن حدود شرعية النظام القائم وكشف هشاشة بنيته التمثيلية. وقد استطاع المجتمع المدني خلال هذه الفترة توظيف أدوات التواصل الرقمي كوسيلة فعالة للتعبئة والتنظيم⁴، ما أعاد إليه شيئًا من المبادرة التاريخية، لا سيما عبر الانخراط المكثف لفئة الشباب في المجال العام.

بالمقابل، تبنّت الدولة مقاربة مزدوجة: من جهة، سعت إلى احتواء الزخم المجتمعي عبر مبادرات إصلاحية محدودة، أبرزها مشروع قانون الجمعيات سنة 2022، الذي رُوّج له باعتباره خطوة نحو تحرير الفعل الجمعي، لكنه ظل خاضعًا لسلطة الضبط الإداري وافترق إلى الضمانات الدستورية الكفيلة بتكريس استقلالية الفاعلين المدنيين. ومن جهة أخرى، لجأت السلطة إلى تشديد الرقابة على الفضاءات الرقمية، بما يعكس تخوفًا من تحولها إلى منصات بديلة للتنظيم السياسي خارج الأطر الرسمية.

في هذا السياق الانتقالي، لعبت الضغوط الدولية، خاصة تلك الصادرة عن شركاء الجزائر التقليديين كالاتحاد الأوروبي، دورًا محفّرًا لبعض التعديلات الشكلية، دون أن ترقى إلى مستوى الانفتاح الهيكلي. وشكل الإعلان عن العفو الرئاسي في نوفمبر 2024، الذي شمل بعض سجناء الرأي كحالة الصحفي إحسان القاضي⁵، إشارة مزدوجة إلى رغبة الدولة في تهدئة الداخل دون التفريط في قبضتها. كما برزت خلال هذه الفترة مؤشرات على تنامي العمل الجمعي المحلي في قضايا نوعية مثل حماية البيئة وحقوق

4 - سهيلية سماح ومحي الدين فرحات، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل الحراك الشعبي في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي الفيسبوك في الوسط الطلابي"، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، الجزائر: المجلد 4، العدد 2، يونيو 2020، ص 12-13

5 - بني شفق، "بذكرى الثورة الجزائرية. عفو رئاسي عن أكثر من 4 آلاف سجين"، بني شفق عربي، 1 نوفمبر 2024، متاح عبر: <https://www.yenisafak.com/ar/world/4075702>

المرأة، مدعومة أحيانًا بتعاون تقني مع منظمات دولية، وهو ما يعكس بداية إعادة تشكيل غير مكتملة للمجال المدني في ظل نظام سياسي يسعى إلى إعادة تأهيل شرعيته دون تغيير جوهر بنيته السلطوية.

3. الأفق الثالث: نحو إعادة تشكيل العلاقة على أسس تشاركية (بعد 2030)

يمثل هذا الأفق تصوّرًا لمستقبل مأمول في علاقة أكثر توازنًا وتشاركية بين الدولة والمجتمع المدني، دون أن يُختزل في طوباوية سياسية نهائية، بل يُنظر إليه كأحد السيناريوهات الممكنة في حال تحقق تراكم نوعي في المجالين المدني والسياسي. في هذا السياق، تتجسد ملامح التحول المنتظر في قيام نظام تشاركي منفتح، يُقرّ بدور المجتمع المدني كشريك فعلي في صياغة السياسات العمومية، خاصة في قضايا التنمية، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد.

كما يُفترض في هذا الأفق مراجعة شاملة للإطار القانوني المقيد، لا سيما تعديل قانون الجمعيات 06-12، بما يضمن حرية التنظيم والتعبير، ويُكرّس استقلالية الفعل الجمعي بعيدًا عن الوصاية المؤسساتية أو التبعية المالية. ويترافق ذلك مع تحوّل ثقافي نحو ديمقراطية تشاركية، تُؤسس على المساءلة، والشفافية، والمشاركة المواطنة في تدبير الشأن العام.

تلعب التكنولوجيا دورًا حاسمًا في تمكين الفاعلين المدنيين، خاصة فئة الشباب⁶ التي تمثل نسبة هامة من التركيبة السكانية⁷. ومن شأن الوسائط الرقمية أن تُعزز قدراتهم التنظيمية والتأثيرية، وتُعيد تشكيل فضاءات التعبير العمومي. كما أن توسيع نطاق الشراكات الدولية، وتوفير آليات تمويل مستقلة وشفافة، يشكلان داعمين مهمين لتعزيز هذا المسار.

مع ذلك، فإن تحقق هذا الأفق ليس مسارًا خطيًا مضمونًا، بل مشروطٌ بتفاعلات مركّبة بين الآفاق الثلاثة. فقد يُعاد توظيف الديناميكيات الانتقالية من قبل النظام القائم للحفاظ على شرعيته بأساليب جديدة،

6 - El Moudjahid, "L'autonomisation des jeunes au cœur des politiques de développement : vision algérienne et coopération islamique prometteuse", Algérie, numéro 27281, 19 mai 2025, pp. 1-2,

7 - كشيدة عبد القادر وفرفار سامية، "تمكين الشباب في الجزائر بين تحديات التهميش والفرص المستقبلية المتاحة"، مجلة هيروودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: المجلد 6، العدد 2، أغسطس 2022، ص 500-517.

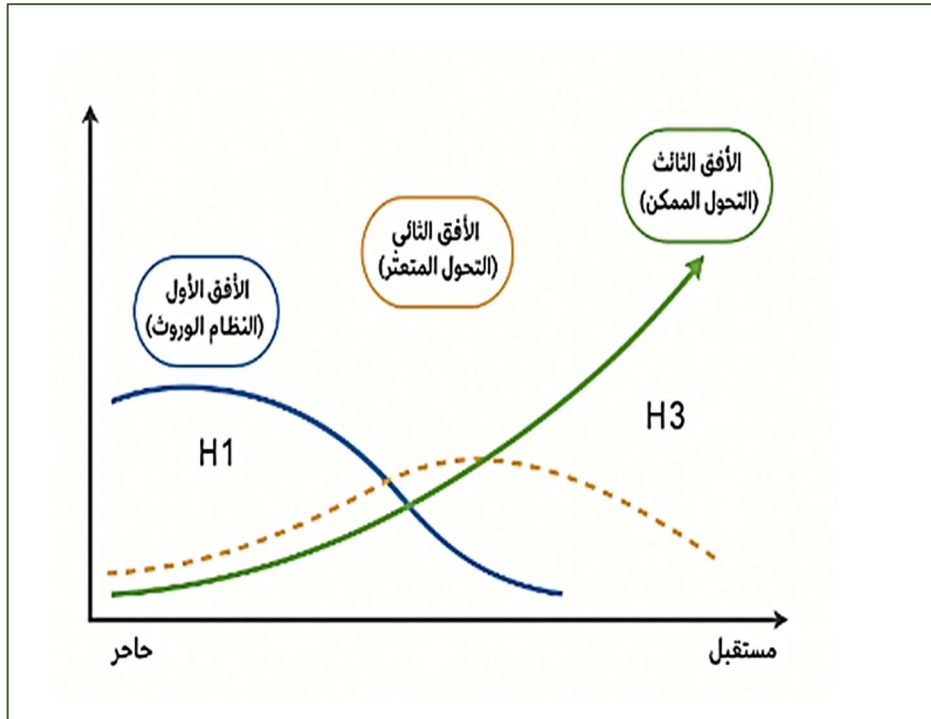
ما قد يُعيق التغيير البنوي المطلوب. وعليه، فإن الأفق الثالث لا يجب أن يُفهم كقدر محتوم، بل كإمكان تاريخي مشروط يستدعي مساءلة مستمرة لمتطلبات التحول، سواء على المستوى القانوني، أو السياسي، أو الثقافي، بما يضمن تجذره وتحوله إلى واقع فعلي لا مجرد أمل مؤجل.

جدول رقم (09): مقارنة الأفاق الثلاثي

الأفق	الفترة	الخصائص الرئيسية	المحركات	الدلالات
الأفق الأول (H1)	1990-2019	سيطرة الدولة، قيود قانونية، ظهور محدود للمجتمع المدني	العشرية السوداء، قانون 90-31، الحراك	نظام سائد يتراجع مع تحديات من الحراك
الأفق الثاني (H2)	2019-2030	صراع بين التعبئة المدنية والانفتاح المقيد، مع إصلاحات محدودة	التكنولوجيا، الشباب، الضغوط الدولية	مرحلة انتقالية مضطربة مع إمكانية التغيير
الأفق الثالث (H3)	بعد 2030	استقلالية المجتمع المدني، شراكة مع الدولة	ديمقراطية تشاركية، حكم راشد	ديمقراطية تشاركية، حكم راشد

من إعداد الباحث.

الشكل رقم 09: مخطط بياني لتطور الافاق الثلاث



من إعداد الباحث.

يوفر نموذج الأفق الثلاثي إطاراً ديناميكياً لتحليل تطور العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر ضمن مسار زمني يمتد من 1990 إلى ما بعد 2030، ويُظهر تحولاً تدريجياً من نظام سلطوي مهيمن نحو أفق ديمقراطي تشاركي محتمل. فالأفق الأول (1990-2019) يُجسّد نظاماً سائداً اتسم بالضبط السياسي الصارم، حيث مارست الدولة سيطرة مؤسسية على المجتمع المدني عبر قوانين مقيدة مثل قانون 90-31، رغم بروز نواة مدنية محدودة تطورت تدريجياً، لا سيما مع انبثاق الحراك الشعبي. أما الأفق الثاني (2019-2030) فيمثل مرحلة انتقالية حرجية اتسمت بالصراع بين التعبئة المجتمعية المدعومة بالتكنولوجيا وبين محاولات الدولة للضبط عبر تشريعات وانتقائية في الإصلاح، ما أفرز مشهداً متذبذباً يجمع بين الابتكار والاحتواء. وفي المقابل، يستشرف الأفق الثالث (بعد 2030) مستقبلاً مرغوباً يقوم على الشراكة المؤسسية بين الدولة والمجتمع المدني، حيث تتجذر قيم الديمقراطية التشاركية ويُعترف

بالفاعلين المدنيين كشركاء في صياغة السياسات العامة. يستلزم هذا التحول إعادة هندسة الإطار القانوني والثقافة السياسية نحو بيئة تدعم الاستقلالية، الانفتاح، والمساءلة، مع استثمار دور الشباب والتكنولوجيا كقوة دافعة لإعادة هيكلة منظومة الحكم نحو مزيد من الرشد والتشاركية.

المطلب الثالث: نموذج السيناريوهات القائمة على العتبات (Threshold-based Scenarios)

التحليل الاستشرافي المبني على العتبات (Threshold-Based Scenarios)، هو إطار تحليلي يُعنى بتحديد النقاط الحرجة التي يؤدي تجاوزها إلى تغييرات هيكلية في بنية النظام السياسي أو توازن الفاعلين داخله⁸.

لا يتوقف هذا التحليل عند رسم صورة للمستقبل المحتمل، بل يتجاوز ذلك إلى طرح تساؤلات حيوية حول إمكانات التحول، وشروط بناء شراكة مستدامة بين الدولة والمجتمع المدني، بما يضمن الانتقال من منطق الاحتواء الأمني إلى منطق الحكم التشاركي القائم على الشفافية والمساءلة والمواطنة الفاعلة. ومن هنا، فإن استشراف هذه العلاقة لا يعكس فقط أبعادًا نظرية، بل يقدم أيضًا أدوات معرفية لصياغة السياسات العمومية المستقبلية في الجزائر والمنطقة ككل. تحليل السيناريوهات المبني على العتبات (Threshold-Based Scenarios) يُعد من الأدوات المتقدمة في التحليل الاستشرافي، ويقوم على تحديد "نقاط التحول" أو "العتبات الحرجة" التي إذا تم تجاوزها يحدث تغيير جذري أو انزياح نوعي في النظام أو الظاهرة قيد الدراسة.

يسعى هذا التحليل إلى بناء سيناريوهات محتملة حتى عام 2030 (متفائل، مرجعي، متشائم) بالاعتماد على مؤشرات كمية ونوعية، واستنادًا إلى مراجع أكاديمية حديثة من خلال تحليل خمس محاور

8 - سفيان صالح الدليمي، نظرية العتبات. منشور إلكتروني، أكاديمية للنشر الأكاديمي، 2023. متاح على:

<https://www.academia.edu/126756921/>

استراتيجية (أدوار الدولة، تطور المجتمع المدني، العلاقة التفاعلية، أدوار الفاعلين الدوليين، تطور الوعي المدني).

المحور الأول: تطور أدوار الدولة الجزائرية في سياق التحولات السياسية

في سياق التحولات السياسية التي عرفت الجزائر، شهدت أدوار الدولة إعادة تشكيل متواصلة تراوحت بين منطق الهيمنة وإكراهات الإصلاح، ما جعلها تتأرجح بين وظيفة الضبط الصلب ومطلب التحول نحو أدوار تنظيمية تشاركية أكثر مرونة وفعالية.

1. العتبة الحرجة لتطور أدوار الدولة الجزائرية

يشكل تحليل تطور أدوار الدولة الجزائرية مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة التحولات السياسية والمؤسسية التي شهدتها البلاد خلال العقود الأخيرة. وتُعدّ العتبة الحرجة (Threshold) لهذا التحول هي اللحظة المفصلية التي تبدأ فيها الدولة في الانتقال من نموذج الدولة الريعية إلى نموذج الدولة التنظيمية⁹. يُحدّد هذا التحول عند النقطة التي ينخفض فيها الاعتماد على الإيرادات الريعية إلى ما دون 60% من الميزانية العامة للدولة بشكل سنوي. في هذه المرحلة، تجد الدولة نفسها أمام ضرورة موضوعية لتوسيع القاعدة الجبائية، وتنفيذ إصلاحات هيكلية شاملة تطل السياسات الاقتصادية، والحوكمة، والبرامج الاجتماعية، بما يعكس تحولاً في منطق إدارة الشأن العام من الاعتماد على توزيع الريع إلى تبني أدوات التنظيم، والرقابة، والمساءلة.

ويمثل هذا الانتقال منطقاً جديداً في علاقة الدولة بالمجتمع، حيث لم تعد الدولة قادرة على تأمين الولاء الاجتماعي من خلال الإنفاق العمومي فحسب، بل تُضطر إلى إعادة صياغة دورها ووظائفها وفقاً لمتطلبات التنمية المستدامة، والكفاءة الاقتصادية، والانخراط في منطق السوق والمؤسسات التشاركية.

9 -أورايح عادل. الدولة الريعية وإشكالية الأمن: دراسة حالة الجزائر. الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018، ص135.

2. السيناريوهات الممكنة بعد تجاوز عتبة الانتقال من نموذج الدولة الريعية إلى الدولة التنظيمية

1.2-السيناريو المتفائل: مسار إعادة البناء التنموي التشاركي

يفترض هذا السيناريو أن الدولة تتجح في تجاوز العتبة الإصلاحية من خلال تبني إصلاح إداري حقيقي، يعيد هيكلة نظام الدعم والجبابة، ويُفعّل آليات الشفافية والمساءلة. هذا المسار يعزّز من الدور التنموي التشاركي للدولة، ويُمهّد لانخراط فاعل للمجتمع المدني، بما يُفضي إلى توازن جديد بين الدولة والمجال العمومي، قائم على التكامل والتعاقد الاجتماعي.

2.2-السيناريو المرجعي: مسار التكيّف الريعي المُقنّع

يتمثّل هذا السيناريو في استقرار هشّ تُحافظ فيه الدولة على وضعية شبه إصلاحية، من خلال اتخاذ إجراءات جزئية محدودة دون المساس بالبنية الريعية العميقة. ورغم استمرار بعض المبادرات الإصلاحية الشكلية، إلا أن هذه المقاربة تُبقي على هشاشة العلاقة مع المجتمع المدني، وتُضعف إمكانيات بناء شراكة حقيقية. يظلّ الحيز المدني مراقبًا، وتبقى الدولة مترددة بين الانفتاح والانغلاق، ما يجعل هذا السيناريو أقرب إلى مسار مرجعي واقعي، لكنه غير مستدام.

3.2-السيناريو المتشائم: مسار الانهيار المالي والمقاربة الأمنية

يُفترض في هذا السيناريو أن الدولة تغشّل في الحفاظ على عائدات التمويل الريعي، ما يُفضي إلى أزمة مالية حادة تُهدد الاستقرار الاجتماعي. في هذا السياق، تعود الدولة إلى تغليب المقاربة الأمنية بدلًا من الإصلاح، ما يؤدي إلى تقليص المساحات المدنية، وإضعاف مؤسسات الوساطة، وتفكيك الهياكل التنظيمية للمجتمع المدني. يُعيد هذا السيناريو إنتاج منطق السلطوية الوقائية، ويؤشر على عتبة انكماش ديمقراطي حاد.

جدول رقم(10): تحليل العتبات والسيناريوهات

نوع السيناريو	التوصيف الأكاديمي
المتفائل	تتبنى الدولة إصلاحًا إداريًا حقيقيًا، وتعيد هيكلة نظام الدعم والجباية، وتوسع من أدوات الشفافية والرقابة، مما يعزز دورها التنموي التشاركي.
المرجعي	تكتفي الدولة بإجراءات جزئية، مع الحفاظ على بنية ريعية مُقنَّعة، واستمرار محدود للإصلاح المؤسسي.
المتشائم	يؤدي انهيار العائدات إلى أزمة مالية تؤثر على الاستقرار الاجتماعي، وتدفع الدولة لتغليب المقاربة الأمنية بدلًا من الإصلاح.

من إعداد الباحث.

3. محفزات ومعيقات الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة التنظيمية في الجزائر

يمثل الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة التنظيمية في الجزائر مسارًا معقدًا يتداخل فيه منطق الإصلاح مع مقاومة البنى الريعية، ضمن سياق تتجاذبه محفزات التحول ومعيقات بنيوية وهيكلية عميقة.

1.3 – العوامل الدافعة (Drivers)

يمثل الانتقال من نموذج الدولة الريعية إلى نموذج الدولة التنظيمية مسارًا معقدًا ومركبًا، تدفعه

جملة من العوامل الاقتصادية، السياسية، والمؤسسية، من أبرزها:

- تراجع الاعتماد على العائدات الريعية: سجل الاقتصاد الجزائري تحسنًا ملموسًا في مؤشراتته وفقًا لتقرير "مسار الجزائر نحو التنمية" الصادر عن البنك الدولي لسنة 2024، حيث ارتفع معدل النمو إلى 4.1%، وتم تصنيف البلاد ضمن فئة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى. كما حققت الجزائر أكبر انخفاض عالمي في حرق الغاز، ما يعكس توجهًا نحو استدامة الطاقة. وساهم تحديث الحسابات القومية في قياس أكثر دقة للنواتج المحلي الإجمالي، مما مكّن من تصميم سياسات اقتصادية أكثر فاعلية وتوازنًا. وفي هذا السياق، تشير المؤشرات إلى بداية تحول تدريجي من نموذج الاقتصاد الريعي

- المعتمد على الإيرادات النفطية نحو مقاربة أكثر تنوعاً، تشمل دعم الطاقة المتجددة، وتوسيع قاعدة الإنتاج خارج المحروقات، وتعزيز الاستثمارات في القطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة والخدمات.¹
- **الضغوط الاقتصادية والديمقراطية:** يشكّل النمو السكاني السريع وتزايد الطلب على التشغيل والخدمات ضغطاً إضافياً على قدرة الدولة الريعية في الاستجابة، ما يدفع نحو إصلاح السياسات الاقتصادية والانتقال إلى نموذج أكثر عقلنة وتخطيطاً.
- **الإصلاحات الدولية والتزامات الحوكمة:** نتيجة انخراط الجزائر في اتفاقيات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، أصبحت مطالبة بتنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى تعزيز الشفافية، الحوكمة، والمساءلة².
- **أزمات الشرعية والثقة في مؤسسات الدولة:** تكرار الأزمات الاجتماعية والسياسية ساهم في تآكل شرعية الدولة الريعية التي تقوم على التوزيع مقابل الولاء، ما يفرض إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن على أساس الحقوق والواجبات، ما يدعم فكرة الدولة التنظيمية أكثر من الدولة المانحة.³
- **دسترة الحقوق الاقتصادية والرقابة المجتمعية:** تعززت الدعوات للانتقال إلى نموذج تنظيم اقتصادي-اجتماعي متوازن من خلال الدساتير الأخيرة التي أقرت مبدأ الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة⁴.

1 - البنك الدولي. "الجزائر : مسيرة طموحة نحو التنمية." واشنطن : مجموعة البنك الدولي، 22 يوليو 2024، على الرابط:

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2024/07/22/algeria-s-ambitious-path-for-development>

2 - نصاح سليمان، وربيحي فاطمة. "دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات الحوكمة في الجزائر للفترة (1996-2022)". مجلة **المعيار**، الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر، المجلد 15، العدد 2، 2024، ص 469-470.

3 - شلغوم نعيم. "الاتجاهات النظرية الجديدة في تحليل مفهوم الدولة - النظرية المؤسسية الجديدة نموذجاً". **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، الجزائر: جامعة باتنة 1، المجلد 3، العدد 2، 2018، ص 295.

4 - جنادي نسرین. "نطاق تطوير الحقوق الأساسية والحريات العامة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020". **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر، المجلد 9، العدد 1، 2024، ص 55-60.

2.3 معوقات الانتقال (Barriers)

رغم وجود حوافز بنيوية للانتقال من الربيع إلى التنظيم، إلا أن هذا التحول يواجه عدة عقبات

عميقة ومتجذرة:

- **الارتباط البنيوي للاقتصاد بالربيع:** يشكّل الاقتصاد الجزائري نموذجًا كلاسيكيًا للدولة الريعية، حيث تمثل مداخيل النفط أكثر من 90% من الصادرات، ما يجعل التحول الهيكلي مكلفًا سياسيًا واجتماعيًا ويصعب تنفيذه على المدى القصير¹.
- **مقاومة النخب البيروقراطية والسياسية:** تستفيد شرائح واسعة من النخبة الحاكمة والإدارية من النظام الريعي، ما يؤدي إلى مقاومة داخلية لأي إصلاحات تقلص الامتيازات وتخضع الدولة للرقابة والمساءلة².
- **ضعف مؤسسات التخطيط والتنظيم:** تُعاني مؤسسات الدولة من هشاشة في قدراتها التخطيطية والتنظيمية، إضافة إلى محدودية التنسيق بين القطاعات، مما يُضعف القدرة على تصميم وتنفيذ سياسات تنظيمية فعّالة.
- **ثقافة التلقي الريعي في المجتمع:** رسّخ النظام الريعي على مدى عقود ثقافة اجتماعية تقوم على الاعتماد على الدولة كمصدر وحيد للرزق والخدمات، وهو ما يجعل أي مساس بمنظومة الدعم موضع رفض شعبي³.

1 - معنوق سامية، بن حركو غنية، حراث، محمد. "معضلة الربيع في الجزائر". مجلة جديد الاقتصاد، الجزائر: الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المجلد 15، العدد 1، 2020، ص176-191.

2 - باقي ناصر الدين. *النخبة السياسية الجزائرية ومعضلة التنمية السياسية: دراسة في العوائق وآليات التحقيق (1995-2019). الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2023، ص314.

3 - فاضل أمال. "الطفرة البترولية كدعامة في رسم السياسة الاجتماعية بالجزائر". المجلة الجزائرية للسياسة العامة، الجزائر: جامعة الجزائر 3، المجلد 1، العدد 2، 2013، ص26-34.

- غياب الرؤية الاستراتيجية والإرادة السياسية الواضحة: رغم إطلاق عدة مبادرات إصلاحية، إلا أن غياب رؤية استراتيجية متكاملة، مقرونة بإرادة سياسية فعلية، يظل من أبرز العقبات أمام التحول من نموذج الدولة الريعية إلى نموذج الدولة التنظيمية.

4. خلاصة تحليلية لمحور الانتقال من الدولة الريعية إلى الدولة التنظيمية

إن التحول من الدولة الريعية إلى الدولة التنظيمية في السياق الجزائري لا يُعد خيارًا سياسيًا فحسب، بل بات ضرورة بنيوية تفرضها التحديات الاقتصادية والديمقراطية والتزامات الحوكمة. فالعوامل الدافعة لهذا الانتقال تتقاطع بين تراجع الموارد الريعية التقليدية، وتزايد الضغوط الاجتماعية، وتنامي الحاجة إلى إعادة بناء العقد الاجتماعي على أسس المواطنة، الكفاءة، والمساءلة. لكن هذا المسار، رغم مبرراته الموضوعية، يواجه مجموعة من المعوقات الهيكلية والسياسية، لعل أبرزها التموضع العميق للنظام الريعي في بنية الاقتصاد والسلطة، وما يصاحبه من مقاومة داخلية للإصلاحات من قبل النخب المستفيدة، فضلًا عن هشاشة مؤسسات التخطيط وضعف ثقافة المواطنة الإنتاجية داخل المجتمع. وبالتالي، فإن الانتقال نحو الدولة التنظيمية يتطلب إرادة سياسية واضحة، رؤية استراتيجية شاملة، وتوافقًا وطنيًا واسعًا، يُعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس الحق في الخدمة مقابل الالتزام بالمساهمة، بدلًا من منطق التوزيع الريعي القائم على الولاء. كما يستدعي هذا التحول إصلاحًا مؤسسيًا عميقًا، واستثمارًا في البنى المعرفية والثقافية التي تعيد إنتاج دور الدولة كمنسق وفاعل تنظيمي، لا كمصدر وحيد للموارد.

المحور الثاني: تطور المجتمع المدني الجزائري

يشكل تطور المجتمع المدني الجزائري مسارًا تراكميًا متأثرًا بتحولات البنية السياسية والاجتماعية، ما بين فترات الانغلاق والانفتاح ومطالب التمكين والاعتراف المؤسسي.

1. العتبة الحرجة لتطور المجتمع المدني الجزائري

يُعدّ رصد تطوّر المجتمع المدني في الجزائر ضروريًا لفهم ديناميكية التحول السياسي والاجتماعي، خاصة في ظل التغيرات التي طرأت على العلاقة بين الدولة والمجتمع. وفي هذا السياق، يمكن تحديد العتبة الحرجة (Threshold) لفعالية المجتمع المدني عند نقطة تحقّق التمثيل الحقيقي والمشاركة المدنية الفاعلة.

وتُقدّر هذه العتبة بلحظة تجاوز نسبة الجمعيات المستقلة وذات التأثير السياسي الفعلي نسبة 30% من إجمالي الجمعيات المسجّلة رسميًا. كما يُشترط لبلوغ هذه المرحلة توفّر الحد الأدنى من التمويل الذاتي الذي يضمن الاستقلال المالي عن الدولة، بالإضافة إلى إمكانية النفاذ الحر إلى المجال العام، سواء من خلال الإعلام، أو الفضاءات العمومية، أو آليات التشاور المؤسسية. يمثل بلوغ هذه العتبة تحولًا نوعيًا في بنية المجتمع المدني، إذ تنتقل فيه الجمعيات من الدور الخيري أو المناسباتي إلى دور المساءلة والرقابة والمشاركة في صياغة السياسات العامة. كما تعكس هذه المرحلة نضجًا في الوعي الجمعي وقدرة متزايدة على إعادة التوازن في العلاقة بين الدولة والمجتمع عبر أدوات مدنية ومؤسسية.

2. السيناريوهات الممكنة بعد تجاوز عتبة تحقّق التمثيل الحقيقي والمشاركة المدنية الفاعلة

يُعدّ بلوغ عتبة التمثيل الحقيقي والمشاركة المدنية الفاعلة محطة محورية في مسار تطوّر المجتمع المدني، إذ تمنحه موقعًا شرعيًا ومستقلًا للتأثير في المجال العمومي. غير أن المستقبل يبقى مفتوحًا على ثلاثة سيناريوهات رئيسية، تختلف في طبيعتها وتداعياتها السياسية والاجتماعية.

1.2 السيناريو الأول: فاعلية مستقلة وشراكة مؤسساتية

يفترض هذا السيناريو أن تجاوز العتبة يقود إلى تحول نوعي في أدوار المجتمع المدني، حيث يتطور إلى فاعل مستقل، مؤثر، ومنخرط في عمليات صناعة القرار والسياسات العمومية. وتُبنى شراكات

استراتيجية بين الدولة والمجتمع المدني، كما تنفتح القنوات نحو التعاون مع الفاعلين الدوليين في إطار احترام السيادة وتعزيز التنمية والحكم الرشيد. ويُسهم هذا التمكين في ترسيخ شرعية مؤسساتية وتوازن وظيفي بين الدولة والمجتمع.

2.2 السيناريو الثاني: توسع كمي دون تحول نوعي

يُجسّد هذا السيناريو حالة الركود الوظيفي للمجتمع المدني، رغم تزايد عدد الجمعيات واتساع مجالات نشاطها. ففي ظل استمرار القيود القانونية، وضعف الإرادة السياسية، وآليات الرقابة غير المباشرة، يظل النشاط المدني محصورًا في أطر شكلية دون أن يحقق اختراقًا حقيقيًا في دوائر صنع القرار. ويؤدي ذلك إلى محدودية التأثير واستمرار هشاشة التمثيل المجتمعي، رغم اتساع الحضور الظاهري للمجتمع المدني.

3.2 السيناريو الثالث: تراجع المساحة المدنية وشرعنة التوجيه السلطوي

يفترض هذا السيناريو انتكاسة حادة في مسار تطور المجتمع المدني، حيث تشهد الساحة تضيقًا ممنهجيًا على الجمعيات المستقلة، وتوسيع دعم الدولة لجمعيات موالية وظيفيًا. ويؤدي ذلك إلى فقدان المصداقية المجتمعية والثقة الشعبية في العمل الجماعي، وتحوله إلى أداة شكلية في يد السلطة. كما يُسهم هذا التراجع في إغلاق المجال العام، وإضعاف أي ديناميكية ديمقراطية ناشئة.

تعكس هذه السيناريوهات أن تجاوز عتبة التمثيل الحقيقي لا يضمن تلقائيًا تحولًا ديمقراطيًا ما لم يُرافقه إصلاح مؤسسي شامل، وانفتاح سياسي فعلي، وضمانات قانونية لحماية الاستقلال المدني. ويُعدّ السيناريو المتفائل مشروطًا بوجود إرادة سياسية وشراكة متعددة المستويات، تستند إلى التوازن لا التبعية.

جدول رقم (11): ملخص تحليل العتبات والسيناريوهات

نوع السيناريو	التوصيف الأكاديمي
الأول	يتطور المجتمع المدني كفاعل مستقل ومؤثر، يسهم في صياغة السياسات العامة، وينخرط في شراكات استراتيجية مع الدولة والمجتمع الدولي.
الثاني	يظل المجتمع المدني في وضعية توسع كمي دون اختراق مؤسساتي حقيقي، مع استمرار القيود القانونية والرقابة غير المباشرة.
الثالث	يشهد المجتمع المدني تضيقاً متزايداً، وتُستبدل الجمعيات المستقلة بجمعيات موالية، مما يقوض ثقة المواطنين بها.

من إعداد الباحث.

3. العوامل الدافعة والمعوقات في تطور المجتمع المدني الجزائري

1.3 - العوامل الدافعة (Drivers)

- تعكس العوامل الدافعة الديناميات التي ساهمت في نشوء وتطور المجتمع المدني الجزائري، سواء على المستوى التاريخي أو السياسي-القانوني. ومن أبرز هذه العوامل:
- الإرث التاريخي للتنظيمات التقليدية: عرفت الجزائر، منذ الفتح الإسلامي، أشكالاً من التنظيمات الاجتماعية الطوعية مثل الزوايا، الأوقاف، "تاجماعت" و"التويزة"، والتي لعبت أدواراً مجتمعية متنوعة في التعليم، التكافل، وحل النزاعات، ما مهّد لتشكل ثقافة مجتمعية ذات قاعدة تشاركية قوية.¹
 - الزخم الوطني خلال الاستعمار: ساهمت مرحلة الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي في تعزيز الحس الجمعي والوعي الجماهيري، حيث تحوّلت الجمعيات والنوادي الثقافية والرياضية إلى أدوات للمقاومة السياسية والحفاظ على الهوية الوطنية.²

1 - مختاري الطيب. "الزوايا في الجزائر ودورها في الحفاظ على الهوية". مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، الجزائر: جامعة وهران، المجلد 12، العدد 2، 2024، ص523.

2 - بن خليف، عبد الوهاب. تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال. الجزائر: دار دزاير أنفو، 2013، ص91-99.

- **التحولات السياسية بعد 1989:** مثل دستور 1989 لحظة مفصلية في تاريخ الجزائر السياسي، إذ أقر التعددية السياسية والجمعية، مما فتح المجال قانونيًا لتأسيس آلاف الجمعيات في مختلف المجالات، وشكل دفعة مؤسساتية قوية لنشاط المجتمع المدني.³
- **التحفيز الدولي والشراكات التنموية:** مع توقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ودخول الجزائر في برامج التعاون مع الأمم المتحدة والمانحين الدوليين، برزت فرص دعم وتمويل لبناء قدرات الجمعيات، خاصة في مجالات حقوق الإنسان، البيئة، والحوكمة المحلية.⁴
- **ارتفاع وعي المواطنين والمشاركة في الأزمات:** أثبتت العديد من الدراسات الميدانية أن فعالية المجتمع المدني الجزائري ترتفع خلال الأزمات (الكوارث الطبيعية، الأزمات الصحية، الحراك الشعبي)، ما يعكس وجود رأس مال اجتماعي كامن يمكن تعبئته في سياقات معينة.⁵

2.2 - المعوقات (Barriers)

رغم ما سبق، لا يزال تطور المجتمع المدني في الجزائر يواجه جملة من التحديات البنيوية والمؤسسية، من أهمها:

- **القيود القانونية والإدارية:** يُعد القانون 06/12 المنظم للجمعيات أحد أبرز المعوقات، نظرًا لما يحتويه من شروط تأسيسية صارمة، رقابة على التمويل، وصلاحيات تقديرية موسعة للإدارة، ما يُقيد فعالية الجمعيات ويحدّ من استقلاليتها.⁶

3 - أرجيلوس نسرين. التحول السياسي والتنمية في الجزائر من سنة 1989 إلى سنة 2009. وهران: جامعة محمد بن أحمد، كلية العلوم السياسية، 2012، ص 45-52.

4 - الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية. "مهام الوكالة". الجزائر: الموقع الرسمي للوكالة، 2024. متاح على: (<https://www.aica.dz/missions>) [aica.dz/missions].

5 - زيتوني، محمد. "تقييم المشاركة السياسية في الجزائر 2019-2023". مجلة المعيار، الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر، المجلد 14، العدد 2، 2023، ص 339-353.

6 - العمراني محمد لمين. "الموارد المالية للجمعيات الخيرية في القانون الجزائري وأوجه الرقابة عليها". مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر: جامعة قسنطينة، العدد 4، 2018، ص 159.

- الطابع المناسباتي للطوعية: رغم غنى الرصيد التاريخي، إلا أن الطوعية في الجزائر غالبًا ما تظل مرتبطة بالسياقات الظرفية أو الأزمات، دون أن تتحول إلى ممارسة مؤسساتية مستدامة تعكس وعيًا مدنيًا متجذرًا.⁷
- ضعف التمويل والاستقلال المالي: تعاني معظم الجمعيات من شح الموارد المالية واعتمادها المفرط على الإعانات الحكومية أو التبرعات المحدودة، ما يجعلها عاجزة عن تطوير مشاريع طويلة الأمد أو الحفاظ على استقلال القرار.⁸
- الاحتواء السياسي (Co-optation): تمارس الدولة، عبر آليات الدعم والتصنيف القانوني، شكلاً من الاحتواء السياسي للمجتمع المدني، حيث تُفصل الجمعيات الموالية أو المحايدة وتهتمش الكيانات المستقلة أو ذات الطابع النقدي.⁹
- غياب ثقافة المشاركة المجتمعية الواسعة: لا تزال نسبة الانخراط الفعلي للمواطنين في الجمعيات ضعيفة، بفعل ضعف الثقة في فاعليتها، وغياب قنوات تواصل فعالة، مما يحد من قدرتها على تمثيل القواعد الشعبية بشكل حقيقي.¹⁰

4. خلاصة تحليلية لمحور تطور المجتمع المدني الجزائري

يعكس تطور المجتمع المدني في الجزائر مسارًا مركبًا بين دينامية تاريخية وإرادة مؤسسية متذبذبة. فقد استفاد هذا القطاع من إرث اجتماعي طويل ترسخ عبر تنظيمات تقليدية طوعية ذات وظائف تعليمية

7 - مجدان، محمد. "المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي". مجلة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص 68.

8 - حنفي فاطيمة. "مدى خضوع الموارد المالية للجمعيات للرقابة في ظل القانون 06/12". مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، العدد 43، 2020، ص 75.

9 - مجدان، محمد. "المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي". مجلة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص 68.

10 - زرارقة فيروز. "دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية". مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، الجزائر: جامعة البليدة، المجلد 8، العدد 2، 2014، ص 28.

و دينية وخيرية (كالزوايا، التويزة، تاجماعت)، إضافة إلى الزخم التحرري إبان الاستعمار، والتحولات السياسية ما بعد دستور 1989 التي أتاحت الإطار القانوني لتعددية جمعوية واسعة. كما ساهمت الشراكات الدولية ووعي المواطنين خلال الأزمات (مثل الحراك الشعبي وكوفيد-19) في إحياء العمل الجمعوي وتعزيز قدرته التعبوية، ما يدل على وجود رأس مال اجتماعي كامن يُمكن تحويله إلى قوة مدنية دافعة في حال توفر الشروط المؤسسية المواتية. إلا أن هذا التطور ظل محكوماً بجملته من المعوقات البنيوية والقانونية، أبرزها القيود الإدارية والتشريعية المفروضة بموجب القانون 06/12، والذي كرس منطق الرقابة والمراقبة على حساب التمكين والاستقلالية. كما أن غياب ثقافة المشاركة المستدامة، وضعف الموارد المالية، وسياسات الاحتواء السياسي ساهمت في الحدّ من فعالية الجمعيات، وفي تكريس الطوعية طابع الطوعية المناسبة بدل المؤسساتية. بذلك، يبقى المجتمع المدني في الجزائر في موقع "الكمون الاستراتيجي"، مرشحاً للتحويل إلى فاعل شريك في بناء المجال العمومي، شرط إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والجمعيات على أسس من الثقة، الاستقلال، والتشاركية الحقيقية.

المحور الثالث: التفاعل المؤسسي بين الدولة والمجتمع المدني

يشكّل التفاعل المؤسسي بين الدولة والمجتمع المدني محورا حاسما في إعادة تشكيل أنماط الحكم، حيث يعكس درجة النضج الديمقراطي والتوازن بين السلطات والمجال العمومي.

1. العتبة الحرجة للتفاعل المؤسسي بين الدولة والمجتمع المدني

في إطار تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر، يُعدّ مفهوم العتبة الحرجة للتفاعل المؤسسي مؤشرا مركزيا لرصد مدى تطور هذه العلاقة من الطابع الرمزي أو التمثيلي الشكلي إلى مستوى الشراكة المؤسسية الفعلية.

وتتمثل هذه العتبة فيما يمكن تسميته بـ "عتبة المشاركة المؤسسية"، وتتحقق عند النقطة التي تبدأ فيها الدولة بـ تخصيص نسبة ملموسة من مقاعد الهيئات الاستشارية الرسمية لممثلي المجتمع المدني

المستقل والفعل، واعترافها بهم ك شركاء شرعيين في صياغة السياسات العمومية وتقييمها. يمثل هذا التحول لحظة مفصلية في مسار بناء الحكم التشاركي، حيث تنتقل العلاقة من منطق التوظيف والاحتواء إلى منطق الاعتراف والتكامل، بما يُعزّز من شرعية المؤسسات، ويُرسّخ دور المجتمع المدني كمكوّن فاعل في بنية الحوكمة الوطنية .

2. السيناريوهات المحتملة بعد تخطي التمثيل الشكلي نحو شراكة مؤسسية فعالة.

يُعد التفاعل المؤسسي بين الدولة والمجتمع المدني أحد المؤشرات الحاسمة في تقييم طبيعة النظام السياسي ومستوى انفتاحه على الحوكمة التشاركية. ويمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات رئيسية تعكس تباين مستقبل هذا التفاعل بين منطق الشراكة، والتجميل المؤسسي، والإقصاء الممنهج.

1.2 -السيناريو الأول: شراكة مؤسسية فعالة وتعزيز للحوكمة

يفترض هذا السيناريو تبني الدولة نموذجًا تشاركيًا حقيقيًا تُمنح فيه منظمات المجتمع المدني مكانة مؤسسية في بلورة السياسات العمومية وتقييمها .ويؤدي هذا التمكين إلى تحسين جودة السياسات، وتوسيع قاعدة المساءلة، وتقليص مستويات الاحتقان الاجتماعي والسياسي، عبر خلق قنوات تمثيلية دائمة وحوار منظم بين الفاعلين الرسميين والمدنيين.

2.2 -السيناريو الثاني: مشاركة شكلية دون تأثير فعلي

يُمثل هذا السيناريو استمرار الوضع الراهن، حيث تُفتح قنوات مشاركة محدودة ذات طابع استشاري أو رمزي، دون أن تمتلك القدرة على التأثير في مراكز صنع القرار الفعلي. وتُستخدم هذه القنوات غالبًا لإضفاء طابع إصلاحي شكلي على السياسات العمومية، أو للاستجابة الانتقائية للضغوط الدولية دون تغيير بنيوي في منطق الحوكمة.

3.2- السيناريو الثالث: إقصاء كامل وتوظيف سلبي للمجتمع المدني

يفترض هذا السيناريو تدهور العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إلى مستوى الإقصاء الكامل من الفضاء العمومي والمؤسساتي، حيث يتم تعطيل كل أطر الحوار والتشاور، وتُستخدم بعض التنظيمات المرتبطة بالسلطة كواجهة شكلية أو أدوات لتفكيك التعبئة الجماهيرية، ما يؤدي إلى إضعاف الفعل المدني، وتعزيز مركزية القرار، وعودة المنطق السلطوي المغلق.

جدول رقم (12): لتحليل العتبات والسيناريوهات

نوع السيناريو	التوصيف الأكاديمي
الاول	يؤدي إشراك المجتمع المدني إلى تحسن جودة السياسات العامة وزيادة المساءلة، ويقلص من الاحتقان الاجتماعي.
الثاني	تُفتح قنوات مشاركة شكلية لا تُحدث تغييرًا في مراكز القرار الفعلية، وتُستخدم كمظهر خارجي للإصلاح.
الثالث	يُقصى المجتمع المدني من كل أطر الحوار، وتُستخدم أدواته كواجهة للتضليل أو كآلية لإضعاف التعبئة الجماهيرية.

من إعداد الباحث.

3. العوامل المحفزة والمعيقة للتفاعل المؤسسي بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر.

يتأرجح التفاعل المؤسسي بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر بين محفزات إصلاحية ناشئة ومعوّقات بنيوية مزمنة تُقيّد فرص بناء شراكة فعالة ومستدامة.

1.3- العوامل الدافعة (Drivers)

يشهد التفاعل المؤسسي بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر عددًا من الديناميكيات الإيجابية التي تُسهم في تفعيل أدوار هذا الأخير داخل المنظومة السياسية والمؤسساتية، ومن أبرز هذه العوامل:

- الإصلاحات الدستورية المتكررة، لا سيما دستور 2016 ودستور 2020، اللذان أقرّا مبدأ إشراك المجتمع المدني في آليات الحوكمة والتشاور، وكرّسا دوره كشريك في إعداد ومتابعة السياسات العمومية.

1

- تزايد الوعي المجتمعي والحراك المدني، خاصة بعد الحراك الشعبي في فبراير 2019، الذي أعاد إبراز

أهمية المجتمع المدني كفاعل مستقل في التعبير عن المطالب الاجتماعية والسياسية.²

- الاهتمام المتزايد محليًا ودوليًا بأدوار المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الحكم

الراشد، في هذا السياق سعت الجزائر إلى ترسيخ هذا الدور عبر تأسيس هيئة رسمية تُعرف بـ **المرصد**

الوطني للمجتمع المدني، الذي أنشئ بموجب المادة 213 من التعديل الدستوري لسنة 2020، حيث

تنص هذه المادة على إنشاء "المرصد الوطني للمجتمع المدني" كهيئة استشارية لدى رئيس

الجمهورية³، ونُظم عمليًا عبر المرسوم الرئاسي رقم 21-139 الصادر في 12 أبريل 2021. يمثل

يمثل المرصد آلية مؤسساتية استشارية لدى رئيس الجمهورية، تهدف إلى فتح قنوات الحوار والتعاون

مع الجمعيات والتنظيمات المدنية، وتقديم مقترحات بشأن انشغالات المجتمع، إلى جانب المساهمة

في ترقية الممارسة الديمقراطية والقيم الوطنية. ويُنظر إلى هذه الهيئة كخطوة نحو إدماج المجتمع

1 - أوّشان كريمة. تفعيل دور المجتمع المدني من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، الجزائر: جامعة باتنة، المجلد 5، العدد 2، 2022، ص773-775.

2 - دويدي عائشة. "الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)". مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر: جامعة قسنطينة، المجلد 11، العدد 1، 2020، ص837.

3 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليه بموجب الاستفتاء الشعبي ليوم 1 نوفمبر 2020، **الجريدة الرسمية**، العدد 82 مكرر، الصادرة بتاريخ 3 ربيع الثاني 1442هـ الموافق 19 نوفمبر 2020، ص45.

4 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 21-139 المؤرخ في 30 شعبان عام 1442هـ الموافق الموافق 12 أبريل سنة 2021، يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، **الجريدة الرسمية**، العدد 28، الصادرة بتاريخ 23 رمضان 1442هـ الموافق 5 مايو 2021، ص3-7.

المدني في تسيير الشأن العام، وتعزيز دوره في صناعة القرار، بما يتماشى مع تطلعات الدولة إلى تفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق الشفافية والمساءلة في رسم السياسات العامة.¹

في ظل تصاعد الاهتمام الدولي والمحلي بأدوار المجتمع المدني في ترسيخ مبادئ الديمقراطية التشاركية، اتجهت الجزائر إلى تعزيز هذا المسار من خلال إنشاء المجلس الأعلى للشباب، الذي يُعد أحد أبرز آليات إشراك المواطنين في صياغة السياسات العامة، لا سيما فئة الشباب. وقد نصّ دستور 2020 في مادته 213 على تأسيس هذا المجلس كهيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، تُعنى بنقل انشغالات الشباب واقتراح السياسات الملئمة لهم، بينما حُدّدت تركيبته وصلاحياته بموجب المرسوم الرئاسي² رقم 21-416 المؤرخ في 27 أكتوبر 2021، الذي شكل الإطار القانوني المنظم للمجلس، قبل أن يُستكمل بتنظيم داخلي عبر المرسوم الرئاسي رقم 23-58 المؤرخ في 25 جانفي 2023. ويعكس تأسيس المجلس الأعلى للشباب توجهًا رسميًا لتعزيز المشاركة المدنية ضمن آليات الحكم الراشد، حيث يتيح فرصة التعبير عن الآراء والمساهمة في رسم السياسات التنموية، وتكريس قيم المواطنة، ضمن رؤية شاملة تهدف إلى تفعيل الديمقراطية التشاركية وتوسيع قاعدة الفاعلين في الشأن العام.³

2.3 - المعوقات (Barriers)

رغم العوامل المشجعة، لا يزال التفاعل المؤسسي بين الدولة والمجتمع المدني يعاني من مجموعة من التحديات البنوية والقانونية التي تحدّ من فعاليته، وأبرزها:

1 - زاوي أحمد، لوهاني حبيبة. "استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020". مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، الجزائر: جامعة أم البواقي، المجلد 9، العدد 3، 2022، ص 619-620.

2 - مقدم ابتسام. "الديمقراطية التشاركية: دراسة في المفهوم، التحديات والآليات - مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية". مجلة الحقوق والحريات، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 9، العدد 2، 2021، ص 627.

3 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 21-416 المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1443 هـ الموافق 27 أكتوبر سنة 2021، يحدد مهام المجلس الأعلى للشباب وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 6 ربيع الثاني 1443 هـ الموافق 11 نوفمبر 2021، ص 3-10.

- استمرار منطق الهيمنة البيروقراطية والإدارية، حيث تميل بعض مؤسسات الدولة إلى التعامل مع المجتمع المدني من منظور رقابي أو وظيفي، لا كشريك فعلي في القرار العمومي.¹
- القيود القانونية والتنظيمية، خصوصًا ما يتعلق بإجراءات تأسيس الجمعيات، والتمويل، والمشاركة في الهيئات العمومية، وهو ما يبرز في تطبيقات القانون 06/12 الذي يمنح الإدارة صلاحيات واسعة في قبول أو رفض الجمعيات.²
- غياب الإرادة السياسية لدى بعض الفاعلين الرسميين لتكريس شراكة حقيقية مع المجتمع المدني، والاكتفاء بمشاركته الشكلية في اللقاءات أو البرامج ذات الطابع الرمزي.
- ضعف القدرات المؤسسية والتمثيلية لعدد كبير من الجمعيات، التي تعاني من محدودية الموارد البشرية والمادية، مما يؤثر سلبيًا على قدرتها في التأثير وصياغة البدائل.³
- محدودية النفاذ إلى وسائل الإعلام والفضاء العمومي، ما يقلل من فرص إيصال صوت المجتمع المدني إلى الرأي العام ومراكز القرار.⁴

5. خلاصة تحليلية لمحور التفاعل المؤسسي بين الدولة والمجتمع المدني

يعكس التفاعل المؤسسي بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر حالة ازدواجية بنيوية بين إرادة إصلاحية مقيّدة وعوائق هيكلية متجذّرة. فمن جهة، ساهمت الإصلاحات الدستورية (2016 و 2020) في منح المجتمع المدني اعترافًا رسميًا كشريك في الحوكمة، وفتحت الباب أمام مقاربات تشاركية في إعداد

1 - طاشمة بومدين. "المجتمع المدني ودوره في الحد من سلطة البيروقراطية في الجزائر". مجلة إضاءات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 1، العدد 1، 2018، ص 99.

2 - بن ناصر بوطيط. "النظام القانوني للجمعيات في الجزائر: قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12". دفا تر السياسة والقانون، الجزائر: جامعة ورقلة، المجلد 6، العدد 10، 2014، ص 263.

3 - شاوش إخوان جهيدة، وميدني شايب ذراع. "ملامح البناء المؤسسي للجمعيات في الجزائر وفقًا لنموذج صامويل هانتينغتون". مجلة دفا تر المخبر، الجزائر: جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 17، العدد 1، 2022، ص 84-90.

4 - خضير رشيد. "وسائل الإعلام والاتصال ودورها في تفعيل وتحسين أداء الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر". مجلة المجتمع والرياضة، الجزائر: جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 4، العدد 2، 2021، ص 222.

السياسات، خاصة من خلال إنشاء المجالس والهيئات الاستشارية. كما مثّلت دينامية الحراك الشعبي لسنة 2019 لحظة مفصلية عززت من وعي الفاعلين بضرورة تجاوز الأدوار التقليدية للمجتمع المدني والانفتاح على منطق الشراكة والتأثير. ومن جهة أخرى، فإن هذا الزخم الإيجابي يُقابل بواقع مؤسسي تتخلله ممارسات احتوائية وهيمنة إدارية، حيث لا تزال السلطات تميل إلى التعامل مع المجتمع المدني ضمن منطق الرقابة والتوجيه بدل الشراكة والتمكين. وتُعدّ القيود القانونية المفروضة بموجب القانون 06/12، وضعف الإرادة السياسية في تفعيل المخرجات الدستورية، من بين أبرز المعوقات التي تكبح إمكانيات التفاعل الفعلي بين الطرفين. كما أن التحديات المرتبطة بضعف القدرات المؤسسية للجمعيات، ومحدودية نفاذها إلى المجال الإعلامي والعمومي، تعمّق الفجوة التمثيلية وتحدّ من قدرتها على التأثير الفعلي في صنع القرار وصياغة البدائل السياساتية. بناء على ما سبق، فإن تحقيق تفاعل مؤسسي متوازن وفعال بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر يتطلب إصلاحًا هيكليًا للإطار القانوني، وتحرير المجال العمومي، وبناء جسور ثقة متبادلة تؤسّس لعلاقة تشاركية حقيقية تركز على مبادئ الشفافية، التعددية، والتكامل بين الدولة والمجتمع.

المحور الرابع: أدوار الفاعلين الخارجيين المنظمات الدولية

تزايدت أدوار الفاعلين الخارجيين، لاسيما المنظمات الدولية، في التأثير على مسار المجتمع المدني في الجزائر، من خلال أدوات الدعم، والتمويل، ونقل المعايير. ويتراوح هذا التأثير بين تعزيز القدرات المحلية وبين إثارة تحفظات سيادية مرتبطة بمحدودية التكيف المحلي مع المرجعيات الخارجية.

1. العتبة الحرجة في أدوار الفاعلين الخارجيين

يعدّ أدوار الفاعلين الخارجيين، لاسيما المنظمات الدولية والجهات المانحة، من المحددات المؤثرة في مسارات التحول المؤسسي والحوكمة في الدول النامية، ومنها الجزائر. وفي هذا السياق، يمكن تحديد ما يُعرف بـ العتبة الحرجة لتأثير الفاعلين الخارجيين عند النقطة التي تشهد فيها تدخلاتهم تحولًا من مجرد

دور تمويلي تقني محدود إلى دور توجيهي يتجاوز التمويل إلى التأثير في رسم السياسات العامة الوطنية. ويتحقق هذا التحول عندما تتوافر مؤشرين رئيسيين: أولاً، تجاوز نسبة تمويل المنظمات الدولية نسبة 30% من إجمالي التمويل الموجه للمشاريع الاجتماعية والتنمية، ما يمنح هذه الجهات وزناً مالياً يتيح لها ممارسة تأثير فعلي في توجيه الأولويات. ثانياً، اقتران الدعم الخارجي المشروط بمطالب واضحة تتعلق بالإصلاح المؤسساتي، وتعزيز الشفافية، وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، مما يجعل هذه الجهات فاعلاً غير مباشر في إعادة تشكيل البيئة القانونية والسياسية المحلية.

يمثل بلوغ هذه العتبة تحولاً في بنية العلاقة بين الدولة الجزائرية والفاعلين الدوليين، وي طرح تساؤلات جوهرية حول حدود السيادة الوطنية، وشروط الشراكة التنموية، وإمكانية بناء نموذج تنموي محلي مستقل في ظل التداخل المتزايد بين التمويل والتوجيه.

2. السيناريوهات الممكنة بعد تجاوز عتبة تأثير الفاعلين الخارجيين

تتأثر طبيعة العلاقة بين الدولة الجزائرية والفاعلين الدوليين (المنظمات الدولية، الجهات المانحة، شركاء التنمية) بجملة من العوامل السياسية والسيادية والاقتصادية، مما يجعلها عرضة للتغيرات تبعاً لمدى انفتاح الدولة على الشراكة، واستعدادها لإدماج المجتمع المدني ضمن برامج الإصلاح. ويمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

1.2 - السيناريو الأول: انفتاح محدود وانتقائي بلا أثر مؤسسي واضح

يمثل هذا السيناريو استمراراً للوضع القائم، حيث تقبل الدولة الجزائرية بالدعم الدولي ضمن حدود ضيقة لا تمس اعتبارات السيادة السياسية أو الإيديولوجية. ويجري توظيف هذا الدعم في مشاريع تقنية أو قطاعية دون أن يحدث تأثيراً مؤسسياً جوهرياً أو تغييراً في بنية الحوكمة أو أدوار المجتمع المدني. ويظل التعاون الدولي في هذا السياق أداة ظرفية أكثر منه خياراً استراتيجياً.

2.2 - السيناريو الثاني: انسحاب تدريجي وتحجيم للدور الخارجي

في هذا السيناريو، تتصاعد الخطابات السيادية المناهضة للتدخل الدولي، ويتم تحجيم أدوار المنظمات الأجنبية، وتقييد برامج التعاون التنموي، تحت مبررات حماية الاستقلال السياسي والثقافي. ويؤدي هذا التوجّه إلى إضعاف مشاريع التنمية المدعومة دوليًا.

3.2 - السيناريو الثالث: شراكة استراتيجية داعمة للإصلاح والتحول

يفترض هذا السيناريو حدوث تحول نوعي في العلاقة بين الجزائر والفاعلين الدوليين، حيث تُبنى على أسس الشراكة الاستراتيجية بعيدة المدى، مع التركيز على الإصلاحات البنوية، الحوكمة، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية والمجتمعية. ويدعم هذا المسار استقلالية المجتمع المدني وتعزيز بيئة الحكم الرشيد، عبر برامج مستدامة تتماشى مع التوصيات الدولية (UNDP, 2016) وتتسجم مع أولويات التنمية الوطنية.

جدول رقم (13) : لتحليل العتبات والسيناريوهات

نوع السيناريو	التوصيف
الأول	تتحول العلاقة بين الدولة الجزائرية والفاعلين الدوليين إلى شراكة إستراتيجية تقوم على الإصلاحات البنوية وتوسيع قاعدة المشاركة، مما يدعم استقلالية المجتمع المدني ويحسن بيئة الحكم. (UNDP, 2016)
الثاني	تستمر الدولة في قبول الدعم الدولي الانتقائي ضمن ما لا يمس السيادة السياسية، وتستخدمه في إطار محدود دون أثر مؤسسي ملموس.
الثالث	تتصاعد مقاومة داخلية للضغوط الخارجية، ويجري تحجيم عمل المنظمات الدولية، ويزداد الخطاب السيادي.

من إعداد الباحث.

3. تأثير الفاعلين الدوليين في المجتمع المدني الجزائري

يُعدّ تأثير الفاعلين الدوليين في المجتمع المدني الجزائري أحد العوامل الحاسمة في إعادة تشكيل أدواره وآليات عمله، إذ يتجلى هذا التأثير عبر قنوات التمويل، وبرامج الدعم، ونقل أنماط التنظيم، مما يثير تساؤلات حول مدى الاستقلالية والملاءمة المجتمعية.

1.3- العوامل الدافعة

شهدت مرحلة ما بعد سنة 2011 بروزًا متزايدًا لدور الفاعلين الدوليين، لا سيما الجهات المانحة والمنظمات متعددة الأطراف، في دعم مسارات التحول الديمقراطي وبناء القدرات المؤسسية في دول الجنوب، بما في ذلك الجزائر. وقد تعزز هذا الدور بفعل:

3 تصاعد التزامات الجزائر ضمن إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، وخطط التعاون الثنائية مع الاتحاد الأوروبي، خاصة في سياق سياسة الجوار الأوروبية (ENP)، التي تضع ضمن أولوياتها دعم الحوكمة، سيادة القانون، والمجتمع المدني.¹

4 إضافة إلى ذلك، ساهم الطلب الداخلي على الموارد المالية والخبرات التقنية في فتح نوافذ للتعاون مع المانحين، لا سيما في قطاعات التنمية البشرية والحكم الرشيد.²

2.3-المعوقات (Barriers)

رغم وجود دوافع موضوعية لانخراط الجزائر في شبكات الدعم الدولي، إلا أن هذا الانخراط ظل محفوفًا بجملة من التحديات والمعوقات البنيوية والسياسية، من أبرزها:

1 - خطاب عبد المالك وبلخثير نجية. "تطبيقات سياسة الجوار الأوروبية: دراسة حالة الجزائر". مجلة السياسة العالمية، الجزائر: جامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص456.

2 - بن حسين سليمة. "مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية". مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر: جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 9، العدد 3، 2018، ص192.

• الهواجس السيادية والريبة الرسمية من أي تدخل خارجي، والتي تنبع من مخاوف مزمنة تتعلق

بالاستقلال السياسي والمجتمعي، وتنعكس على الخطاب الرسمي والمواقف التنظيمية تجاه الشراكات

الخارجية.³

• القيود القانونية المفروضة على التمويل الأجنبي، لاسيما تلك المنصوص عليها في القانون رقم

06/12 المتعلق بالجمعيات، لا سيما المادة 19، التي تشترط الحصول على موافقة مسبقة من الدولة

قبل تلقي أي دعم خارجي، مما يحد من استقلالية الجمعيات ويقيد فرص التعاون الدولي.⁴

• ضعف كفاءة مؤسسات الوساطة المحلية، سواء من حيث التأطير المؤسسي أو القدرات التقنية، ما

يجعل تنفيذ برامج الشراكة الدولية محدود الفاعلية، ويفسح المجال أمام البيروقراطية والجمود الإداري.

4. خلاصة تحليلية لمحور تأثير الفاعلين الدوليين على المجتمع المدني

يتسم تأثير الفاعلين الدوليين على المجتمع المدني في الجزائر بعلاقة معقدة ومتأرجحة بين الدعم

الخارجي المتصاعد والحذر السيادي الداخلي المستمر. فمن جهة، شهدت فترة ما بعد 2011 توسعاً في

أدوار المنظمات الدولية والجهات المانحة في دعم مسارات التحول الديمقراطي، وبناء القدرات المؤسسية،

وتعزيز الحوكمة الرشيدة، في سياق الشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف، لاسيما ضمن سياسة الجوار

الأوروبية (ENP) واتفاقيات التعاون مع الاتحاد الأوروبي. هذا التوجه جاء مدعوماً أيضاً بطلب داخلي

متزايد على التمويل والخبرات التقنية، خاصة في مجالات التنمية البشرية والمجتمع المدني، مما ساهم في

فتح نوافذ للتعاون المؤسسي والمجتمعي بين الأطراف الجزائرية والمحاور الدولية. إلا أن هذا الانفتاح ظل

محدود الأثر بفعل جملة من القيود البنوية والسياسية. فالخطاب الرسمي لا يزال يتوجس من التدخل

الخارجي ويخضع التعاون الدولي لمعادلة الحذر السيادي، مدعوماً بنصوص قانونية مقيّدة، أبرزها المادة

3 - زيتوني محمد. "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية (2019-2023)". المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة الجزائر 1، المجلد 8، العدد 2، 2024، ص 483.

4 - بن ناصر بوطيب. المرجع السابق الذكر، ص 262.

19 من القانون 06/12، التي تشترط موافقة الدولة قبل تلقي أي تمويل أجنبي، ما يقيد استقلالية الجمعيات ويقوض فعاليتها كمكون مستقل. إلى جانب ذلك، يعاني تنفيذ برامج الشراكة من ضعف كفاءة مؤسسات الوساطة المحلية، وقصور في التأطير المؤسسي والتقني، ما يجعل التعاون مع الفاعلين الدوليين عرضة للجمود، ويحول دون تحويل الدعم الخارجي إلى أثر هيكلي مستدام.

المحور الخامس: تطور الوعي المدني والثقافة السياسية

يشكل تطور الوعي المدني وتعزيز الثقافة السياسية أحد المداخل الأساسية لفهم تحولات المجتمع الجزائري، باعتبارهما ركيزتين ضروريتين لتوسيع المشاركة الفاعلة وبناء علاقة أكثر توازنًا مع الدولة.

1. العتبة الحرجة لتطور الوعي المدني والثقافة السياسية

يُعدّ تطوّر الوعي المدني وتحوّل الثقافة السياسية من المحددات الأساسية لبناء مواطنة فاعلة ومجتمع سياسي تعددي. وفي هذا السياق، يمكن تحديد ما يُعرف بـ العتبة الحرجة لمرحلة النضج المدني-السياسي عند النقطة التي يشهد فيها المجتمع تحولًا نوعيًا من وعي احتجاجي ظرفي وانفعالي إلى وعي مدني استراتيجي ومستدام.

ويُقاس هذا التحول من خلال مؤشرات كمية ونوعية متقاطعة، أبرزها:

- ارتفاع نسبة المشاركة في المبادرات المدنية والسياسية المستقلة (خارج الأطر الرسمية والحزبية التقليدية)، بما يعكس تحولًا من ردود الفعل المؤقتة إلى الانخراط الواعي في العمل العام.
 - التراجع المستمر في معدلات العزوف السياسي، وبخاصة في الانتخابات المحلية والتشريعية، على أن تقلّ نسبة العزوف عن 40%، ما يشير إلى تنامي الثقة في جدوى المشاركة.
 - بروز حركات اجتماعية ومدنية جديدة تتبنى خطابًا ديمقراطيًا ومطالب بنوعية تتجاوز المطالب المطلوبة أو الفئوية، وتعبّر عن وعي متقدّم بمفاهيم الحوكمة، العدالة الاجتماعية، والرقابة الشعبية.
- يمثل بلوغ هذه العتبة نقلة نوعية في الثقافة السياسية الجزائرية، حيث ينتقل المواطن من كونه مجرد

متلقٍ أو محتج ظرفي إلى فاعل واعٍ يُسهم في بناء المجال العمومي، والدفع نحو إصلاحات مؤسسية ديمقراطية.

2. السيناريوهات المحتملة لتطور الوعي المدني والثقافة السياسية

في ضوء الديناميكيات المتسارعة التي يشهدها المشهد الجزائري، يمكن استشراف ثلاثة مسارات رئيسية لتطور الوعي المدني والثقافة السياسية، تُصنف ضمن سيناريوهات متقابلة، مرجعية، ومتشعبة (متشائمة)، وفقاً لمستوى التحول في سلوكيات الأفراد، ودرجة التفاعل مع المؤسسات، ومدى انفتاح الدولة على المشاركة التشاركية:

1.2-السيناريو الأول: تطور بطيء ومتردد بفعل العوائق البنيوية

يُجسّد هذا السيناريو الوضع المحتمل في حال استمرار التوازن الحالي بين محاولات التغيير وقيود الواقع السياسي-المؤسسي. حيث يتطور الوعي المدني بشكل تدريجي وبطيء، بفعل الصراع بين الأجيال، وغياب أطر مؤسساتية حاضنة للمشاركة، وضعف الثقة بين المواطن والدولة. وتبقى المشاركة السياسية مقيدة ومنحصرة في مناسبات انتخابية أو احتجاجية، دون أن تتحول إلى سلوك جماعي منظم أو ثقافة راسخة.

2.2-السيناريو الثاني: إعادة إنتاج الثقافة السياسية السلبية وتعزيز السلطوية

يفترض هذا السيناريو تراجعاً تدريجياً في مستويات الوعي المدني نتيجة إعادة إنتاج أنماط ثقافية سلبية مثل اللامبالاة السياسية، الريبة الجماعية، والنزعة الفردانية، ما يؤدي إلى انكفاء المواطنين عن المجال العام. وتستغل السلطوية هذا المناخ لتكريس خطاب أمني/استثنائي يعزز الشرعية عبر التخويف والتعبئة الطارئة، مما يُضعف فرص الإصلاح ويُعيد تكريس منطق الإقصاء بدل المشاركة.

3.2 - السيناريو الثالث : وعي مدني ناضج ونخبة إصلاحية ناشئة

يفترض هذا السيناريو انتقال الثقافة السياسية في الجزائر إلى مرحلة المشاركة العقلانية والتفاوض المجتمعي المستدام، حيث تتطور أشكال التعبير المدني من الاحتجاجات الظرفية إلى ممارسات تشاركية مؤسسية. ويتمثل أبرز مؤشر لهذا التحول في تشكل نخبة مدنية شابة، ذات كفاءة تنظيمية ورؤية إصلاحية، تقود المبادرات السياسية والاجتماعية من داخل المؤسسات الرسمية ومن خارجها، بما يعزز ديمقراطية القواعد وبناء الحوكمة التشاركية.

جدول رقم (14): لتحليل العتبات والسيناريوهات

نوع السيناريو	التوصيف
الاول	ينتقل الوعي السياسي إلى مستوى متقدم من المشاركة العقلانية والتفاوض المجتمعي، وتتشكل نخبة مدنية شابة تقود المبادرات الإصلاحية داخل وخارج المؤسسات.
الثاني	يتطور الوعي ببطء نتيجة الصراع بين الأجيال، وغياب إطار مؤسسي حاضن، بينما تبقى المشاركة السياسية مقيدة بفعل ضعف الثقة.
الثالث	يعاد إنتاج الثقافة السياسية السلبية (اللامبالاة، الريبة، الفردانية)، وتستغل السلطوية هذا التراجع لتعزيز خطاب الطوارئ والخوف.

من إعداد الباحث.

3. محفزات ومعوقات تطوّر الوعي المدني والثقافة السياسية في الجزائر

يمثل الوعي المدني والثقافة السياسية عنصرين حاسمين في بناء مجتمع مدني دينامي وتعددي، إلا أن مسار تطورها في الجزائر لا يخلو من التحديات البنيوية والثقافية. وتُعد دراسة محفزاتها ومعوقاتها خطوة أساسية لفهم حدود المشاركة وتحديد آفاق التحول الديمقراطي.

1.3-العوامل الدافعة (Drivers)

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة بروز عدد من المحفزات التي ساهمت في تسريع وتيرة التحول في الوعي المدني وتشكل ثقافة سياسية جديدة أكثر انفتاحًا وتفاعلاً. ومن أبرز هذه العوامل:

- الحراك الشعبي لسنة 2019، الذي شكّل لحظة مفصلية في تاريخ التعبئة المدنية الجزائرية، حيث أعاد تشكيل الوعي الجماعي وفتح المجال أمام ممارسات احتجاجية سلمية، واسعة ومنظمة، خارج الأطر التقليدية.⁵

- تطور المنصات الرقمية وتوسع فضاء التعبير السياسي عبر الإنترنت، من خلال شبكات التواصل الاجتماعي مثل **Facebook**، **YouTube**، **Twitter**، ما أتاح للمواطنين فرصاً غير مسبوقة للتعبير، والتنظيم، وتداول الأفكار السياسية خارج الرقابة الرسمية⁶

- وفقاً لأحدث تقرير إحصائي للسنة الجامعية 2024-2025 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، بلغ عدد الطلبة الجامعيين المسجلين في مختلف مؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني نحو 1,810,000 طالب وطالبة، موزعين على الجامعات والمدارس الوطنية العليا والمراكز الجامعي⁷، وهو ما ساهم في تعزيز الانفتاح على التجارب العالمية المقارنة. وقد انعكس هذا الحراك الأكاديمي على الخطاب العام من خلال انتشار مفاهيم العدالة الانتقالية، الشفافية، المواطنة

5 - دويدي، عائشة". المرجع السابق الذكر، ص839.

6 - بن مالك، محمد الحسن". دور وسائل الإعلام الرقمية في تغيير السلوك السياسي بالجزائر. "مجلة الحقيقة، الجزائر : جامعة الجزائر 3، العدد 4، 2023، ص135-136.

7 - باشا فاتن ومزودي حنان". توجهات الشباب الجامعي نحو قيم المواطنة : مهارات التفعيل وآليات التعزيز. "مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 10، العدد 2، 2025، ص767.

النشطة، والحكم الرشيد، ما يدل على تحوّل ملموس في الثقافة السياسية نحو مزيد من الإدماج والفاعلية.⁸

2.3- المعوقات (Barriers)

رغم هذه الديناميات الدافعة، فإن تطور الوعي المدني في الجزائر لا يزال يواجه تحديات بنيوية وسياقية، تحدّ من قدرته على التحول إلى قوة دافعة للإصلاح المؤسسي العميق. وأبرز هذه المعوقات:

- انعدام الثقة التاريخي بين المواطن والدولة، نتيجة تراكمات من التهميش السياسي، وغياب قنوات فعالة للمساءلة والشفافية، ما يُضعف الحافز على المشاركة السياسية أو العمل الجماعي المنظم.⁹
- ضعف العملية التعليمية، في الوقت الذي يُفترض فيه أن تكون العملية التعليمية أداة لتنمية التوجهات العلمية لدى الطالب، يظل تناول المعرفة داخل القسم مقتصرًا على تعزيز المهارات المعرفية التقليدية، لكن في المقابل يُلاحظ إغفال واضح لمهارات التفكير النقدي والأسئلة الإشكالية، إلى جانب الضعف في تعميق مهارات التوضيح، والإخراج، والمساءلة، وهي مكونات جوهرية تُمكن الطالب من تجاوز دور المتلقي إلى فاعل واعي في إنتاج المعرفة وتوظيفها.¹⁰

8 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. التقرير الإحصائي الوطني حول قطاع التعليم العالي والبحث العلمي للسنة الجامعية 2024-2025. الجزائر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية الدراسات والاستشراف، 2025، على الرابط: <https://www.mesrs.dz/index.php/agregats-2024-2025-2/>

9 - حاجة، أمال. "أزمة الثقة السياسية في الجزائر : قراءة في الأسباب والحلول". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر : المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 2، 2022، ص72.

10 - مجلس المحاسبة. تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2024. الجزائر : مجلس المحاسبة، 2024، ص25. على الرابط: <https://www.ccomptes.dz/ar/> تقارير-سنوية/

• هيمنة الإعلام الرسمي التقليدي، الذي يُعيد إنتاج خطاب أحادي موجه، ويُقصي الأصوات

المستقلة، مما يحد من تعددية الرأي العام ويُضعف الثقافة السياسية النقدية.¹¹

خلاصة تحليلية لمحور تطوّر الوعي المدني والثقافة السياسية

إن تطوّر الوعي المدني والثقافة السياسية في الجزائر يخضع لتأثير متوازن بين قوى دفع صاعدة مدعومة بالرقمنة والحراك المجتمعي، ومعوّقات بنيوية تتعلق بالإرث السلطوي والنقص في التنشئة السياسية والتربوية. ويتوقف مستقبل هذا التطور على قدرة الدولة والمجتمع على إعادة بناء الثقة، وتحرير المجال العمومي، وتكريس الإعلام الحر والتعليم المدني التشاركي. يُظهر مسار تطور الوعي المدني والثقافة السياسية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحولاً تدريجياً نحو الانفتاح والمشاركة المجتمعية الفاعلة، تغذيه ديناميكيات جديدة أبرزها الحراك الشعبي لسنة 2019، الذي مثّل لحظة فاصلة أعادت تشكيل العلاقة بين المواطن والشأن العام، ودفعت باتجاه ممارسات احتجاجية سلمية ومنظمة خارج الأطر الرسمية التقليدية. وقد ساهمت الثورة الرقمية وتوسّع الفضاء التواصلي عبر الإنترنت في توفير منصات بديلة للتعبير السياسي والنقاش العمومي، بعيداً عن القيود المؤسسية، في حين ساعد ارتفاع نسبة الشباب الجامعيين وانفتاحهم على التجارب الدولية في نشر مفاهيم جديدة مثل الشفافية، الحوكمة، والمواطنة النشطة داخل الخطاب العام. إلا أن هذا الزخم المدني يظل مقيداً بجملة من المعوقات البنيوية والثقافية، في مقدمتها انعدام الثقة التاريخي بين الدولة والمواطن، الناجم عن تهميش طويل الأمد وغياب آليات فعّالة للمساءلة. كما أن ضعف التربية المدنية داخل المنظومة التعليمية أدى إلى غياب التأسيس المعرفي والسلوكي للمشاركة السياسية، في ظل هيمنة إعلام رسمي يعيد إنتاج خطاب سلطوي أحادي الاتجاه، يحدّ

11 - نومار مريم نريمان. "تلقي الأخبار بين الإعلام التقليدي والمنصات الافتراضية لدى 'الجمهور الجديد' في الجزائر". *المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي*، الجزائر : جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 9، العدد 1، 2022، ص173.

من تعددية الأصوات ويُقصي الرأي النقدي المستقل. وعليه، فإن تحول الوعي المدني في الجزائر إلى قوة دافعة للتغيير المؤسسي والديمقراطي يتطلب إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، إصلاح منظومة التعليم، وتحرير المجال الإعلامي والعمومي، بما يسمح بتكوين ثقافة سياسية تعددية قائمة على المواطنة الفاعلة.

جدول رقم (15): لتحليل العتبات والسيناريوهات

المحور	العتبة الحرجة	السيناريو لآقل	السيناريو الثاني	السيناريو الثالث
أدوار الدولة	تقليص الاعتماد على الريع لأقل من 60%	إعادة إنتاج نمط ريعي/بيروقراطي	دولة خدمتية راشدة	أزمة مالية تعزز السلطوية
المجتمع المدني	تمثيل مستقل 30% + نفاذ فَعَالٍ للمجال العام	توسع شكلي دون تأثير مؤسسي	فاعل مشارك في السياسات العامة	تهميش وتفكك مدني
العلاقة التفاعلية	إشراك مؤسسي حقيقي للمجتمع المدني	مشاركة رمزية	شراكة حوكمة تشاركية	احتواء وقمع
الفاعلون الدوليون	تمويل يتجاوز 30% + تأثير في السياسات	دعم مشروط محدود الأثر	شراكة إصلاحية بناءة	قيود سيادية صارمة
الوعي المدني	مشاركة مدنية مستقلة متزايدة + تراجع العزوف	وعي متذبذب بلا مؤسسات حاضنة	مواطنة فاعلة - قيادة مدنية جديدة	عودة السلبية والانسحاب

من إعداد الباحث.

نتائج تحليل الاتجاهات والسيناريوهات المبنية على العتبات

تُظهر نتائج تحليل الاتجاهات والسيناريوهات المبنية على العتبات أن مستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر يظل رهينًا بقدرة النظام السياسي على تجاوز عتبات التحول الديمقراطي الحقيقي، لا سيما في ظل التحديات البنيوية المرتبطة بتراجع الريع، وضغط الحراك الشعبي، وتزايد دور

الفاعلين الدوليين. لقد بيّنت المحاور الخمسة أن الجزائر تقف أمام مفترق طرق سياسي، حيث يمكن أن تتجه إما نحو نموذج تشاركي رشيد، أو نحو إعادة إنتاج السلطوية في ثوب جديد. ضمن هذا السياق، يُبرز المجتمع المدني الجزائري، رغم محدوديته المؤسساتية والقيود المفروضة عليه، قدرة كامنة للتحويل إلى فاعل إستراتيجي في صناعة القرار العمومي، إذا ما تم تجاوز العتبات الحاسمة المتعلقة بالشرعية، والتشريع، والتمويل، والتمثيل، والثقة المتبادلة. وقد أثبتت تجارب مقارنة أن تحوّل المجتمع المدني من فاعل احتجاجي إلى فاعل مشارك يتطلب بيئة سياسية وقانونية مفتوحة، ومأسسة مستقلة، ومساحات عامة غير مقيّدة. علاوة على ذلك، فإن تعاظم الوعي المدني وتطور الفضاءات الرقمية شكل رافعة جديدة لإعادة صياغة العلاقة بين المواطن والدولة، بما يعزز الشفافية والمساءلة، شريطة ألا تتحول هذه المساحات إلى بدائل فارغة عن العمل التنظيمي الحقيقي، وهو ما نهبت إليه دراسات عدة حول المخاطر المرتبطة بـ"التمثيل الرقمي الزائف".

إن بلوغ المجتمع المدني جورا رياديا فاعلا مشروط بتكامل جهود الإصلاح المؤسسي من داخل الدولة، مع فتح المجال أمام فواعل المجتمع المدني المستقلة لتلعب دور الوسيط التشاركي في إدارة الشأن العام، وليس فقط دور المراقب أو المعارض. ففاعلية المجتمع المدني ترتبط بقدرته على الربط بين المجالين السياسي والاجتماعي في أوقات التحول. وبالتالي، فإن التمكين السياسي الحقيقي للمجتمع المدني في الجزائر لا يمكن فصله عن إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمواطن، وبناء تعاقد اجتماعي جديد قائم على المشاركة والمساءلة والتكافؤ في صنع القرار. هذا المسار، وإن كان يتطلب إرادة سياسية شجاعة، إلا أنه يمثل المخرج الاستراتيجي الأنجع لمواجهة التحديات البنيوية التي تعرفها الجزائر في أفق 2030.

خلاصة الفصل:

بيّنت دراسة التحولات السياسية التي شهدتها البلدان العربية خلال العقد الأخير، أنّ فهم علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر تقتضي تجاوز القراءة القانونية الضيقة نحو مقاربة شمولية تستحضر الأبعاد التاريخية والسياسية والاجتماعية. فهذه العلاقة لم تُطرح كمسألة تنظيمية فحسب، بل بوصفها نتاجًا لمسار طويل من التفاعلات البنوية التي أعادت تشكيل طبيعة الفعل المدني ودور الدولة في إدارة المجال العمومي.

لقد كشفت الانتفاضات العربية عن محدودية النماذج السياسية التقليدية، وأظهرت أنّ تآكل شرعية السلطة وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية يشكّلان خلفية مركزية لفهم موجات الاحتجاج التي عمّت المنطقة. وفي هذا السياق، برز التأثير الخارجي كعامل مهم في إعادة توجيه مسارات التحول، سواء من خلال الضغوط السياسية والاقتصادية أو عبر إعادة توزيع موازين القوى في المنطقة. وقد تداخل هذا البعد مع ديناميكيات الداخل، مما جعل التحولات العربية مسارًا مركبًا تتفاعل فيه المصالح الإقليمية والدولية مع المطالب الاجتماعية المحلية.

أما في الحالة الجزائرية، فقد بيّن التحليل أنّ البنية القانونية المنظمة للمجتمع المدني، وعلى رأسها قانون 06-12، أدت إلى تضيق فعلي للمجال المدني من خلال اشتراطات الاعتماد والتمويل والرقابة الإدارية. كما أبرزت المعطيات السوسيو-تاريخية استمرار حضور الأبوية المستحدثة والشرعية الثورية في تشكيل علاقة السلطة بالمجتمع، حيث تميل الدولة إلى احتكار المجال العمومي وإلى التعامل مع الفعل المدني بمنطق الحذر والتوجس.

وانطلاقًا من هذا التحليل، بيّنت المقاربة الاستشراعية أنّ مستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر ليس واحدًا، بل يتوزع بين أربعة سيناريوهات ممكنة، ترتبط بدرجة الانفتاح السياسي ومستوى ديناميكية المجتمع المدني. وتُبرز هذه المآلات أنّ بناء علاقة متوازنة يقتضي انتقال الدولة نحو مقاربة تشاركية تعزز الثقة وتوسع المجال العمومي، كما يقتضي من المجتمع المدني تطوير استقلاليته وقدرته التنظيمية.

خاتمة

في ضوء ما تم تحليله ومعالجته ضمن هذه الدراسة، يمكن القول إن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر تظل علاقة إشكالية بامتياز تتسم بطابع مركب ومتشابه يعكس تراكمات تاريخية وثقافية وإرثا سياسياً ومؤسسياً ممتدا منذ لحظة تشكل الدولة الوطنية الحديثة بعد الاستقلال هذه العلاقة لم تبين على أساس تعاقدية تشاركية، بل تشكلت في ظل سياقات سلطوية اتسمت بتركيز السلطة واحتكار المجال العمومي من طرف الدولة ما جعل المجتمع المدني ينمو في هوامش الممارسة السياسية الرسمية، ويخضع باستمرار الإكراهات الضبط والاحتواء.

لقد انطلقت هذه الدراسة من ضرورة تفكيك العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر. من خلال مساءلة خلفياتها النظرية وتتبع مسار تشكلها التاريخي وتحليل الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يوطرها بالإضافة إلى استقراء مظهراتها الميدانية على مستوى الحركية الجموعية والفضاءات التفاعلية القائمة بين الطرفين. وقد بينت المعالجة أن المفهوم ذاته ظل محملا بدلالات متباينة ومتناقضة أحيانا، مما أسهم في إرباك تمثلاته داخل السياق الجزائري، سواء لدى الفاعلين الرسميين أو لدى مكونات المجتمع المدني نفسها.

وقد أظهرت النتائج المستخلصة أن الدولة الجزائرية رغم تبنيها في الخطاب الرسمي المقولات تدعم دور المجتمع المدني وتدعوه للمشاركة في التنمية والحكم، إلا أنها كانت تحتكم في الممارسة الفعلية إلى مقاربة سلطوية ذات طابع رعوي أبوي، تفرغ المبادرات الجموعية من مضامينها المستقلة وتحولها إلى امتدادات رمزية للمؤسسات العمومية. وهذا ما يتجلى في الإطار القانوني الذي. وإن بدا مجددا في بنيته الشكلية لا يخرج في جوهره عن منطق الضبط والتحكم، بل يوظف أحيانا لتقييد الفعل المدني بدل أن يفعله، وهو ما يعكس محدودية الإرادة السياسية في إحداث تحول حقيقي في العلاقة مع الفاعلين المدنيين.

وبالعودة إلى الإشكالية المركزية التي وجهت مسار هذا البحث والمتمثلة في مدى تأثير التحولات السياسية التي شهدتها العالم العربي بين سنتي 2011 و2019 على طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر. يتضح أن هذه التحولات لم تحدث قطيعة فعلية مع أنماط التفاعل السلطوي السابقة، بل ساهمت في كثير من السياقات في إعادة إنتاجها بأشكال مموهة إذ رغم ما أفرزته المرحلة من انفتاحات ظرفية ومساحات تعبيرية أوسع. إلا أن الدولة احتفظت بأدوات الضبط والتحكم، وأعادت توظيف المجتمع المدني كالية تأطير أكثر من كونه شريكا مستقلا. وبالتالي، لم يفض الحراك الإقليمي إلى تعزيز استقلالية الفاعل المدني الجزائري بل أعاد تأكيد تبعيته البنيوية للمنظومة السياسية القائمة.

وعند النظر في العوامل التي قد تفسر محدودية دور المجتمع المدني الجزائري ضمن السياق السياسي الجزائري الراهن، يمكن ملاحظة أن هذا الدور ما زال يواجه بعض التحديات المرتبطة بمستويات التمكين والاعتراف وذلك في ظل وجود صعوبات تتعلق بطبيعة البيئة التنظيمية وآليات التنسيق ما يبرز أهمية تطوير آليات أكثر مرونة وانفتاحا لدعم التفاعل الإيجابي بين الجانبين. ويُظهر الحاجة إلى مزيد من التكيف المتبادل والتدرج في بناء الثقة، فضلا عن هشاشة البنية الداخلية للعديد من المنظمات المدنية وضعف استقلاليتها المالية والتنظيمية. ما يجعلها عاجزة عن تحويل نفسها إلى قوة ضغط حقيقية أو قناة وسيطة بين الدولة والمجتمع.

وانطلاقا من هذه المعطيات توصي الدراسة بضرورة إعادة هندسة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على قاعدة الشراكة الحقيقية والمواطنة الفاعلة بما يقتضي إعادة النظر في المنظومة التشريعية المنظمة للعمل الجماعي وتوسيع فضاءات الحريات العامة، وضمان استقلالية الجمعيات عن الوصاية الإدارية والسياسية بالإضافة إلى إرساء آليات دائمة للحوار المؤسساتي تخرج العلاقة من منطق الاستدعاء الظرفي إلى منطق التفاعل المستدام.

كما تؤكد الدراسة أهمية مباشرة جملة من الإصلاحات التكميلية التي من شأنها ترسيخ هذا التحول من بينها تبسيط إجراءات تأسيس وتسجيل الجمعيات وتخفيف القيود القانونية والبيروقراطية التي تعيق استقلاليتها مع كفالة حرية التمويل وفق ضوابط الشفافية والمساءلة: والعمل على ضمان استقلالية المجتمع المدني من التدخلات السياسية والإدارية، بما يعزز حياده وفعاليته.

وفي السياق نفسه، تبرز الدراسة الحاجة إلى ترسيخ الثقافة المدنية والتربية على المواطنة من خلال إدماج مفاهيم المشاركة والمسؤولية والرقابة ضمن المناهج التربوية وإطلاق برامج تكوينية موجهة للشباب والفاعلين الجمعويين. كما توصي بتفعيل آليات شراكة مؤسسية منتظمة، مثل المجالس الاستشارية ومجموعات العمل تسند فيها أدوار واضحة للجمعيات في بلورة السياسات العمومية وتقييمها. وبهدف تعزيز فعالية العمل الجماعي على المستوى المحلي تدعو الدراسة إلى دعم المبادرات القاعدية من خلال تمويل وطني ومحلي شفاف وتشجيع الجمعيات على تنويع مصادرها التمويلية بما يعزز استقلاليتها واستدامة أنشطتها. وفي هذا الإطار تبرز الحاجة إلى الابتكار في أنماط التمويل عبر استثمار صيغ غير تقليدية ومستدامة تتماشى مع الخصوصية الثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري على غرار المشاريع الوقفية التي تمثل مصدرا بديلا قادرا على تمويل العمل الجماعي بشكل مستقل ومتواصل، كما توصي الدراسة بدعم شبكات التنسيق والتحالفات القطاعية للحد من التشتت والانقسام داخل الجسم الجمعوي، وتعزيز قدرته على التأثير الجماعي.

وأخيرا، تشدد الدراسة على ضرورة دعم التكوين المستمر للكوادر الجمعوية في مجالات الحوكمة، والتخطيط وإدارة المشاريع، وفتح حوار مجتمعي واسع يعيد تعريف أدوار المجتمع المدني ضمن مشروع تجديد التعاقد الاجتماعي، وتعزيز الثقة المتبادلة بين الفاعلين والمؤسسات والمواطنين.

كما تفتح هذه الدراسة آفاقا بحثية واعدة أمام باحثين آخرين خصوصا في اتجاهات تحليلية تتناول أشكال التفاعل بين المجتمع المدني والحركات الاحتجاجية أو دراسة أشكال التمكين المحلي في ضوء

التحولات الجيوسياسية والاقتصادية الراهنة، أو إجراء مقاربات مقارنة بين النماذج المغربية أو الإفريقية، بما يسمح بتوسيع الأفق التفسيري وتطوير منظومات فهم جديدة للعلاقات الدولة -مجتمع ضمن السياقات غير الليبرالية.

وفي ضوء التحولات الراهنة تظل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر مجالا مفتوحا على سيناريوهات متعددة تتراوح بين إعادة إنتاج الأنماط السلطوية التقليدية، أو التوجه نحو ديناميات تشاركية أكثر انفتاحا، إن استقراء الاتجاهات القائمة بما في ذلك تزايد وعي الفاعلين المدنيين ومحاولات السلطة ضبط المجال العمومي عبر الأدوات القانونية والتكنولوجية. يوحى بإمكانية تبلور توازنات جديدة في أفق 2030 وسيكون المسارات الإصلاح السياسي، ومستوى انخراط الدولة في منطق الشفافية والمساءلة، فضلا عن قدرة المجتمع المدني على تجاوز الطابع المناسباتي والزبوني الدور الحاسم في تحديد مستقبل العلاقة بين الطرفين. ومن ثم، فإن المقاربة الاستشرافية لا تقف عند حدود التنبؤ بل تؤسس لرؤية نقدية توظف إمكانيات الفعل والتغيير ضمن شروط الواقع ومتغيراته.

ختامًا، فإن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر لا تختزل في أبعاد تقنية أو ظرفية. بل تعكس رهانات بنيوية تتصل بطبيعة نموذج الحكم وآليات التمثيل، وأدوار الفاعلين المجتمعيين ومن ثم فإن أي مسعى لإعادة بناء هذه العلاقة يستوجب مراجعة جادة لخيارات الدولة في مجال المشاركة والشفافية والمساءلة بما يمهد لإرساء عقد اجتماعي جديد يقوم على التوازن والتكامل لا على الاحتواء والإقصاء.

ملاحق

TYPLOGIE	Wilayas	Sous/Totaux																	Total Général				
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17		18	Totaux Conformes	Totaux Non Conformes	
		Professionnelles	Religieuses	Sports & Education Physique		Arts et Culture	Parents d'Elevés	Sciences et Technologies	Comités de Quartiers	Environnement	Handicapés & Inadaptés	Consommateurs	Jeunesse & Enfance	Tourisme et Loisirs	Retraités et Personnes Agées	Femmes	Solidarité & Bienfaisance	Secours	Santé et Medecine	Anciens Elèves et Etudiants			
Adrar		204	585	331	770	303	7		588	612	23	2	16	57	1	87	124	13	2	0	1959	1766	3725
Chlef		62	467	445	163	580	10		491	22	38	1	105	19	2	15	23	33	12	0	1115	1373	2488
Laghouat		163	258	425	296	162	0		241	51	19	3	34	53	2	54	125	22	8	0	890	1026	1916
Oum-El-Bouaghi		109	263	205	201	337	28		438	28	37	1	49	25	2	24	90	7	4	0	126	1722	1848
Batna		602	556	438	533	811	36		643	46	23	1	138	20	0	19	249	30	1	0	1618	2528	4146
Béjaïa		138	670	813	661	827	84		1879	84	30	7	82	35	1	13	127	15	34	2	1597	3905	5502
Biskra		24	366	488	213	173	12		120	25	21	4	44	52	3	24	59	1	10	0	286	1353	1639
Béchar		140	265	228	288	127	12		333	131	5	1	28	30	5	22	49	4	15	0	687	996	1683
Blida		75	26	508	317	443	61		464	39	19	0	34	13	3	51	49	0	14	1	2117	0	2117
Bouira		46	454	245	93	181	0		340	19	0	0	89	15	1	12	130	0	5	0	845	785	1630
Tamanrasset		237	235	211	272	122	11		347	21	10	3	41	7	3	23	57	0	9	2	1064	547	1611
Tebessa		36	230	316	133	179	15		366	19	15	5	55	8	4	34	53	0	24	0	384	1108	1492
Tlemcen		124	602	391	304	419	27		626	52	40	1	95	12	4	17	64	6	23	8	1002	1813	2815
Tiaret		80	278	352	157	182	15		307	32	19	3	60	16	3	16	74	1	13	0	502	1106	1608
Tizi Ouzou		144	759	766	1027	883	124		1542	94	451	16	160	14	3	23	8	0	0	0	2231	3783	6014
Alger		185	624	2080	1182	1665	180		3340	265	226	14	791	55	10	220	660	24	143	28	7634	4058	11692

Djelfa	46	87	415	289	255	92	133	7	125	44	0	3	81	17	0	0	633	582	1215
Jijel	87	415	343	255	92	133	7	10	592	45	10	1	74	37	3	0	632	1646	2278
Sétif	122	565	490	262	153	422	5	5	420	40	26	2	100	26	1	1	2338	524	2862
Saïda	28	125	202	107	108	18	13	159	32	8	2	61	14	0	1	1	402	518	920
Skikda	51	332	383	224	373	42	16	432	59	27	1	64	20	11	7	0	823	1269	2092
Sidi Bellabès	59	288	446	255	358	42	16	2	2	248	15	115	4	7	12	2	1976	0	1976
Annaba	18	123	207	60	47	4	4	160	12	9	3	62	10	5	6	0	650	133	783
Guelma	45	202	352	114	251	14	306	23	10	4	53	4	4	2	15	2	501	941	1442
Constantine	156	318	373	728	693	35	1388	33	33	5	93	11	10	16	99	29	2198	1898	4096
Médéa	98	516	316	287	699	66	388	43	34	3	52	30	5	42	77	2	1036	1648	2684
Mostaganem	59	416	422	214	451	15	450	17	46	1	46	15	4	19	56	1	1140	1128	2268
M'Sila	131	327	497	279	413	15	962	58	33	3	144	22	2	29	149	2	893	2215	3108
Mascara	85	246	281	155	142	7	221	30	15	3	65	19	2	7	51	2	700	639	1339
Ouargla	10	451	340	331	202	19	122	90	18	1	52	59	2	10	110	0	1177	689	1866
Oran	118	532	941	595	646	50	382	78	0	0	2	16	6	0	268	3	1103	2616	3719
El Bayadh	89	263	212	232	192	9	312	32	12	2	20	51	5	31	45	8	437	1108	1545
Illizi	1	49	43	86	15	2	62	18	1	1	17	20	0	3	16	1	224	115	339
Bordj Bou Arréridj	86	564	377	192	589	1	667	27	27	1	112	5	1	13	90	0	743	2026	2769
Boumerdès	41	439	303	211	395	17	448	25	29	1	88	21	0	27	64	30	626	1532	2158
Tarf	57	243	140	75	138	2	200	18	9	3	21	16	2	4	37	0	557	417	974
Tindouf	31	32	70	61	30	4	55	2	2	2	4	4	0	2	17	0	90	226	316

Tissemsilt	35	72	170	96	90	30	95	105	52	65	21	4618	4,24%
El Oued	151	563	233	312	238	80	399	177	195	113	140	15974	14,66%
Khenchela	266	430	222	203	243	83	313	175	336	383	143	18032	16,55%
Souk Ahras	120	307	123	141	133	55	296	119	138	317	62	13134	12,06%
Tipaza	139	428	311	205	186	70	502	128	158	179	47	16631	15,27%
Mila	13	9	0	2	14	15	9	3	6	4	0	1052	0,97%
Aïn Defla	102	342	175	223	536	100	971	238	232	515	5	23371	21,45%
Naama	16	36	13	37	23	11	23	15	35	25	3	2505	2,30%
Aïn Témouchent	12	17	15	18	15	5	33	18	11	25	4	1746	1,60%
Ghardaïa	3	4	1	2	2	5	2	1	1	1	1	142	0,13%
Relizane	58	109	52	49	67	30	43	42	10	23	4	3634	3,34%
TOTAUX	11	36	17	1	21	15	36	32	40	23	2	1086	1,00%
POURCENT AGES	1	1	3	17	0	3	3	10	2	0	0	155	0,14%
	31	35	41	2	12	8	10	14	13	1	0	1140	1,05%
	15	216	33	36	59	25	49	220	39	9	8	4304	3,95%
	19	6	0	36	0	0	0	2	0	16	0	339	0,31%
	7	9	16	20	3	0	1	1	8	125	12	945	0,87%
	0	0	0	0	1	2	0	2	0	2	0	132	0,12%
	278	589	726	228	497	537	1096	427	496	862	285	48957	44,94%
	721	2031	699	1172	1146	0	1689	875	780	964	167	59983	55,06%
	999	2620	1425	1400	1643	537	2785	1302	1276	1826	452	108940	100,00%

قائمة المراجع

قائمة المراجع بالعربية

أ - الكتب:

1. أديب نعمة، الدولة الغنائية والربيع العربي، لبنان: الفارابي للنشر والتوزيع، 2014 .
2. الأسود، صادق، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، ط1، بغداد: مطبعة الإرشاد، 1973.
3. أفندي، عطية حسين، المنظمات غير الحكومية: مدخل تنموي، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.
4. أمين، سمير، نقد المجتمع المدني، القاهرة: دار العين، 2005.
5. إنصاف جميل الربضي، التحولات السياسية والاقتصادية في دول أوروبا الشرقية، ط1، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1995.
6. بادي، برتران، بيرنوم، بيار، سوسيولوجيا الدولة، ترجمة: جوزف عبد الله وجورج أبي صالح، بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990.
7. برابعة، غازي إسماعيل، الرأي العام والعلاقات العامة، عمان: دار البشير، 1983.
8. بشارة، عزمي، المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
9. بلقزيز، عبد الإله، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: المعوقات والممكنات"، ضمن: مركز دراسات الوحدة العربية (تحرير)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
10. بن خليف، عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، الجزائر: دار دزاير أنفو، 2013.
11. الجابري، محمد عابد، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
12. الجابري، محمد عابد، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1997.
13. جون الستر، رون سلاجستاد، الدستورية والديمقراطية، ترجمة: سمير عزت نصار، عمان: دار النسر للنشر والتوزيع، 1998.

14. الجيلاني، محمد، المجتمع المدني، حججه، مفارقاته ومصائره هل سيتم الاحتفاظ به، بيروت: دار الهادي، الطبعة الأولى، 2004.
15. حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
16. الحامد، أبو بلال عبد الله، ثلاثية المجتمع المدني: عن سر نجاح الغرب وإخفاقنا، الرياض: منشورات دار الكفاح للنشر والتوزيع، 2004.
17. الحايك، زهير إبراهيم، الحكمانية **Gouvernance** - (قضايا وحكم)، القاهرة: المنظمة العربية للتممية البشرية، 2003.
18. الحداد، محمد، الجامعة والمجتمع المدني في مواجهة العولمة، لبنان: مؤتمر المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2004.
19. حمودي، عبد الله، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ط4، المغرب: دار توبقال، 2010.
20. خليفة، فريال حسن، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.
21. الرزاز، عفيف (مترجم)، غرامشي: حياته وأعماله، تأليف: جون كاميت، ط1، مصر: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984.
22. زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية، بنغازي: جامعة قار يونس، 1994.
23. السويدي، محمد، علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياها، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
24. السيد، مصطفى كامل، "مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي"، ضمن: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
25. السيد، مصطفى، مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية 95، أبريل 1995.
26. شرابي، هشام، البنية البطيركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، بيروت: دار الطليعة، 1987.

27. شرابي، هشام، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
28. شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي، ط4، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2002.
29. الشوفاليه، جان جاك، المؤلفات السياسية الكبرى، ترجمة: إلياس مرقص، بيروت: دار الحقيقة، 1980.
30. صالح، ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، حالة العراق، ط1، بغداد: مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الأردن والعراق، 2013.
31. الصبيحي، أحمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
32. عبد الصمد، زياد، "المجتمع المدني وتحديات التنمية والديمقراطية في عالم متغير"، ضمن: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
33. عبد العالي، دبله، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة، ط1، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
34. علي الدين هلال ومحمود إسماعيل (محرران)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، مصر: المجلس الأعلى للجامعات، 1999.
35. عمار بوحوش، ومحمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
36. العوجي، مصطفى، التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف، الرياض: المركز العربي للدراسات والتدريب، 1985.
37. غرامشي، أنطونيو، الأمير الحديث: قضايا علم السياسة في الماركسية، ترجمة: زاهي شرفان وقيس الشامي، ط1، بيروت: دار الطليعة، 1970.
38. غرامشي، أنطونيو، كراسات السجن، ترجمة: فواز طرابلسي، بيروت: دار الفارابي، 2012.
39. الغيلاني، محمد، المجتمع المدني، حجه، مفارقاته ومصائره هل سيتم الاحتفاظ به، بيروت: دار الهادي، الطبعة الأولى، 2004.

40. الفالح، متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
41. فخري، ماجد (مترجم)، في الحكم المدني، تأليف: جون لوك، بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، اليونسكو، 1959.
42. فؤاد عبد الله، ثناء، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
43. فوغلين، ف.، فلسفة الأنوار، ترجمة: هنري عبودي، بيروت: دار الطليعة، 1981.
44. فوكو، ميشيل، المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن، ترجمة: جورج قابسي، بيروت: دار النهار، 1994.
45. قرقوط، ذوقان (مترجم)، في العقد الاجتماعي، تأليف: جان جاك روسو، بغداد: مكتبة النهضة، 1983.
46. قنديل، أماني، الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني في العالم العربي، ط1، القاهرة: مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، 1994.
47. قنديل، أماني، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة: مكتبة الأسرة، الطبعة الأولى، 2008.
48. قنديل، أماني، تقييم منظمات المجتمع المدني العربي، ط1، القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2007.
49. كروندين، روبرت م.، موجز تاريخ الثقافة الأمريكية، ترجمة: مازن حماد، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.
50. لابلار، جان وليام، السلطة السياسية، ترجمة: إلياس حنا إلياس، بيروت: منشورات عويدات، الطبعة الثالثة، 1983.
51. لقرع، علي، المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي: دراسة حالة الكويت، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018.
52. لوك، جون، رسالة التسامح، ترجمة: منى أبو سنة، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، 1977.
53. ماركوز، هربرت، العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة: فؤاد زكريا، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

54. مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر، 2000.
55. مجدال، جويل س، الدولة في المجتمع: دراسة كيف تحول الدول المجتمعات وتشكل بعضها بعضاً، ترجمة: محمد صلاح علي، القاهرة: علم الأدب للترجمة والنشر، 2018.
56. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراب والأدوات، ط4، الجزائر: دار هومة، 2004.
57. مصطفى، أحمد عبد الرحيم، "عصر الوحدة والعبقريّة، 1770-1831"، مجلة الهلال، العدد 10، أكتوبر 1968.
58. المغربي، زاهي بشير، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية، بنغازي: جامعة قار يونس، 1994.
59. نصر، محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي - النظرية - المنهج، ط1، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
60. نعمة، أديب، الدولة الغنائمية والربيع العربي، لبنان: الفارابي للنشر والتوزيع، 2014.
61. الهلال، على الدين، ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
62. هنتنغتون صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، بمصر: دار سعاد الصباح، 1993.

ب -المقالات:

1. أحمد بن يغزر، "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والمرجعية الدينية الوطنية (الإحياء في الماضي والمساهمة المنتظرة مستقبلاً)"، مجلة جامعة التكوين المتواصل، الجزائر: المجلد 1، العدد 1، 2016.
2. أحمد ثابت، "التعددية السياسية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 155، جانفي 1992.
3. أنس القيسية، "واقع رأس المال الاجتماعي ومحدداته في الوطن العربي"، مجلة حكامه، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 2، مارس 2021.

4. أوشان كريمة. "تفعيل دور المجتمع المدني من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020". مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، الجزائر: جامعة باتنة، المجلد 5، العدد 2، 2022.
5. أيت عبد المالك، نادية، "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية الحقوق والحريات وتعزيز الحكم الرشيد"، مجلة دراسات وأبحاث، الجزائر: المجلد 11، العدد 2، جوان 2019.
6. باشا فانتن ومزردى حنان. "توجهات الشباب الجامعي نحو قيم المواطنة: مهارات التفعيل وآليات التعزيز". مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 10، العدد 2، 2025.
7. بلباي، إكرام، "بنية المجتمع المدني في الجزائر وأسس تفعيله"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجزائر: المجلد 6، العدد 4، ديسمبر 2021.
8. بن حسين سليمة. "مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر: جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 9، العدد 3، 2018.
9. بن عبد الله، فضيلة، "المجتمع المدني وبناء مجتمع المواطنة: التحديات والمعوقات"، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، الجزائر: جامعة باتنة 1، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2020.
10. بن عمير، جمال الدين، "التمويل السياسي في الجزائر بين الضوابط القانونية وضرورات الإصلاح"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر: المجلد 6، العدد 3، سبتمبر 2022.
11. بن عيسى عبد القادر، "الجمعيات المدنية في الجزائر بين القانون (31/90) والقانون (06/12)"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، الجزائر: العدد 8، 2018.
12. بن عيسى، فاطمة الزهراء، "الحوكمة داخل منظمات المجتمع المدني: بين متطلبات الشفافية وآليات المحاسبة"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع المدني، الجزائر: المجلد 2، العدد 5، ديسمبر 2023.
13. بن عيسى، فاطمة الزهراء، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المبادرات البيئية المحلية"، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، الجزائر: المجلد 4، العدد 7، ديسمبر 2024.
14. بن ناصر بوطيب. "النظام القانوني للجمعيات في الجزائر: قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12"، دفا تر السياسة والقانون، الجزائر: جامعة ورقلة، المجلد 6، العدد 10، 2014.

15. بوتبينة وفاء، "دور المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030: دراسة حالة الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر: المجلد 18، العدد 2، أغسطس 2024.
16. بوزيد، نوال، "التكيف التنظيمي كمدخل لتحقيق الفعالية التنظيمية في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الباحث، الجزائر: العدد 18، ديسمبر 2021.
17. جلول، دليلة، "دور المجتمع المدني في تفعيل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة"، مجلة الراصد العلمي، الجزائر: المجلد 9، العدد 1، جويلية 2022.
18. جمال فرفار، كمال بوعلاق، النقابات المستقلة في الجزائر بين ثنائية التمثيل العمالي والتضييق السلطوي منذ انتفاضة 05 أكتوبر 1988 إلى الحراك الشعبي 22 فبراير 2020، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2021.
19. جمعي خالد، وبولعراس فتحي، "الربيع البترولي وعسر الانتقال الديمقراطي في الجزائر"، مجلة السياسة العالمية، الجزائر: المجلد 6، العدد 1، 2022.
20. جنادي نسرين. "نطاق تطوير الحقوق الأساسية والحريات العامة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020". المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر، المجلد 9، العدد 1، 2024.
21. جوهر، نهاد، "المجتمع المدني العالمي: ساحة جديدة للعمل على النطاق العالمي"، مجلة السياسة الدولية، مصر: المجلد 42، العدد 163، يناير 2006.
22. حاجة، أمل. "أزمة الثقة السياسية في الجزائر: قراءة في الأسباب والحلول". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 2، 2022.
23. حبيب بليلة، "دور الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر في تكريس مبادئ الحكم الرشيد"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزائر: عدد 1، جويلية 2017.
24. حريق، إليا، "التراث العربي والديموقراطية: الذهنات والمسالك"، المستقبل العربي، بيروت: السنة 22، العدد 251، 2000.
25. حسان، حمون، "الدولة والمجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث"، مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، الجزائر: المجلد 4، العدد 1، 2022.
26. حسين عبد القادر، "الاتحاد الأوروبي ومسارات التحول الديمقراطي في الجزائر"، مجلة القانون والعلوم السياسية، الجزائر: المجلد 11، العدد 1، مايو 2025.

27. خطاب عبد المالك، بلخثير نجية. "تطبيقات سياسة الجوار الأوروبية: دراسة حالة الجزائر"، مجلة السياسة العالمية، الجزائر: جامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد 1، 2022.
28. الحمادي سعاد، "أهمية المجتمع المدني في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي"، مجلة الاقتصاد والتجارة، القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 10، 2018.
29. حنفي فاطيمة. "مدى خضوع الموارد المالية للجمعيات للرقابة في ظل القانون 06/12". مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، العدد 43، 2020.
30. خالد حنفي علي، "الدولة غير الموحدة: تحولات شكل الدولة في مراحل ما بعد الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، مصر: مؤسسة الأهرام، العدد 189، يوليو 2012.
31. خضير رشيد. "وسائل الإعلام والاتصال ودورها في تفعيل وتحسين أداء الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر"، مجلة المجتمع والريضة، الجزائر: جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 4، العدد 2، 2021.
32. خيرات، سيد عبد الحكيم، "دور منظمات المجتمع المدني في دعم المبادرات المجتمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية"، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، مصر: المجلد 21، العدد 2، يوليو 2023.
33. دويدي عائشة. "الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)". مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر: جامعة قسنطينة، المجلد 11، العدد 1، 30 أبريل 2020.
34. رابحي لخضر، بن بعلاش خالدة، "دور مؤسسات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي في ترقية وحماية حقوق الإنسان في ظل مبادئ الحكم الرشيد"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 2، العدد 1، 2017.
35. زاوي أحمد، لوهاني حبيبة. "استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، الجزائر: جامعة أم البواقي، المجلد 9، العدد 3، 2022.
36. زارقة فيروز. "دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية". مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، الجزائر: جامعة البليدة، المجلد 8، العدد 2، 2014.
37. زيتوني محمد. "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية (2019-2023)"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة الجزائر 1، المجلد 8، العدد 2، 2024.

38. زيتوني محمد. "تقييم المشاركة السياسية في الجزائر 2019-2023". مجلة المعيار، الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر، المجلد 14، العدد 2، 2023.
39. سمية جدو، "الجمعيات المدنية في الجزائر بين القانون 31/90 والقانون 06/12: دراسة تحليلية"، مجلة دراسات قانونية، المركز الجامعي بالبيض: العدد 2، 2016.
40. سهايلية سماح، ومحي الدين فرحات، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل الحراك الشعبي في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من مستخدمي الفيسبوك في الوسط الطلابي"، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، الجزائر: المجلد 4، العدد 2، يونيو 2020.
41. شاوش إخوان جهيدة، وميدني شايب ذراع. "ملامح البناء المؤسسي للجمعيات في الجزائر وفقا لنموذج صامويل هانتينغتون"، مجلة دفاتر المخبر، الجزائر: جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 17، العدد 1، 2022.
42. شلغوم نعيم. "الاتجاهات النظرية الجديدة في تحليل مفهوم الدولة - النظرية المؤسسية الجديدة نموذجًا". المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، الجزائر: جامعة باتنة 1، المجلد 3، العدد 2، 2018.
43. طاشمة بومدين. "المجتمع المدني ودوره في الحد من سلطة البيروقراطية في الجزائر"، مجلة إضاءات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 1، العدد 1، 31 ديسمبر 2018.
44. عادل، ميلودي، "المجتمع المدني في الفكر الفلسفي والسوسيولوجي: مفاهيم ونقاشات"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، الجزائر: مركز الحكمة، المجلد 12، العدد 2، يونيو 2024.
45. عبد الجبار أحمد عبد الله، فراس كور كبس عزيز، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي"، مجلة العلوم السياسية، العراق: كلية العلوم السياسية، العدد 44، 2012.
46. عبد الجبار جبار، مصطفى جزار، "الإصلاحات السياسية في الجزائر بين التغيير القسري المحدود والتأسيس لأرضية مجتمعية داعمة"، مجلة أبحاث، جامعة زيان عاشور بالجلفة، عدد 1، جانفي 2016.
47. عبد العالي عبد القادر، "الدولة والهيمنة على المجتمع: الدولة الكوربوراتية التسلطية وقيود الانتقال الديمقراطي في الجزائر"، مجلة عمران، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 10، العدد 37، 2021.

48. عبد القادر بن سي قدور، المقاربات الخلدونية في تحليل التطور الاجتماعي: رؤية منهجية، مجلة الرواق، المدرسة العليا للعلوم السياسية، العدد 2، 2024.
49. عبد الله بلغيث، "الأنظمة السياسية الهجينة: سياق طبيعي للاغتراب السياسي في المنطقة العربية"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة مستغانم، المجلد 1، العدد 2، 2017.
50. عزيز، الطاهر، "من عالم إلى آخر: المفاهيم الرحالة"، مجلة المناظرة، الرباط: العدد 1، يونيو 1989.
51. عزيزة، علوي، وأوكيل، محمد أمين، "مأسسة مشاركة المجتمع المدني في عملية البناء الديمقراطي في الدولة"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، الجزائر: العدد 3، المجلد 12، جوان 2024.
52. عمار عباس، "التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل: دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، جوان 2014.
53. عمر دراس، "الظاهرة الجموعية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر"، مجلة إنسانيات في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، الجزائر: العدد 28، 2005.
54. عمر مرزوقي، "حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤثرات الدولية"، مجلة المفكر، الجزائر: العدد 10، مارس 2014.
55. العمراني محمد لمين. "الموارد المالية للجمعيات الخيرية في القانون الجزائري وأوجه الرقابة عليها". مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر: جامعة قسنطينة، العدد 4، 2018.
56. فاضل أمال. "الطفرة البترولية كدعامة في رسم السياسة الاجتماعية بالجزائر". المجلة الجزائرية للسياسة العامة، الجزائر: جامعة الجزائر 3، المجلد 1، العدد 2، 2013.
57. فال عبد الله، ولد سيد أحمد، "دور المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية في التنمية الاقتصادية المحلية"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، الجزائر: المجلد 7، العدد 1، جوان 2022.

58. فؤاد الشريف، "حالة الطوارئ وأثرها على الحقوق والحريات العامة للمواطنين"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر: جامعة محمد خيضر - بسكرة، المجلد 11، العدد 1، جوان 2011.
59. فوكة، سفيان، والرن، عبد القادر، "نظام الوقف والمجتمع المدني: مقارنة من حيث المقاصد والوظائف"، مجلة دراسات استراتيجية، الجزائر: العدد 19، ديسمبر 2014.
60. قاشي، علال، "دور المجتمع المدني في عملية صنع القرار"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر: المجلد 2، العدد 1، مارس 2019.
61. كشيدة عبد القادر، ورفار سامية، "تمكين الشباب في الجزائر بين تحديات التهميش والفرص المستقبلية المتاحة"، مجلة هيروودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: المجلد 6، العدد 2، أغسطس 2022.
62. كومار، كريشان، "حول مصطلح المجتمع المدني"، ترجمة: عدنان جرجس، مجلة الثقافة العالمية، الكويت: العدد 113، يوليو 2001.
63. مالك، محمد الحسن. "دور وسائل الإعلام الرقمية في تغيير السلوك السياسي بالجزائر". مجلة الحقيقة، الجزائر: جامعة الجزائر 3، العدد 4، 2023.
64. مجدان محمد. "المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي". مجلة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 1، 2020.
65. محمد زيتوني، "إشكالية التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية"، مجلة المعيار، الجزائر: المجلد 24، العدد 52، سبتمبر 2020.
66. محمد سفيان يداوي، موسى كاف، "النقابة العمالية المستقلة: واقع وتحديات"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 16، الجزائر، ديسمبر 2016.
67. محمد شلبي، "انعكاسات الدولة التعاضدية على عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، مجلة فكر ومجتمع، العدد 10، الجزائر.
68. محمد عبد الكريم الحوراني، "المجتمع المدني: ضرورة وظيفية للدولة"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 2، العدد 4، 2013.
69. محمد عز العرب، "الدولة الريعية"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة: العدد 15، السنة السادسة، ماي 2010.

70. محمد معمري، محمد مسيكة، "الحركة النقابية في الجزائر وعلاقتها بالسلطة بعد 1989"، مجلة مقاربات، الجزائر: جامعة زيان عاشور - الجلفة، المجلد 4، العدد 3، مارس 2016.
71. محمود عبد العال، "التعبئة السياسية: السياق، المفهوم والتأثير"، مجلة العلوم السياسية والقانون، برلين: العدد 01، جانفي 2017.
72. محمود، حواس، "العالم العربي والمجتمع المدني"، مجلة الاتحاد العربي للعلوم الإنسانية، بيروت: العدد 95، 2005.
73. مختاري الطيب. "الزوايا في الجزائر ودورها في الحفاظ على الهوية". مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، الجزائر: جامعة وهران، المجلد 12، العدد 2، جوان 2024.
74. مصطفى عشماني، وأحمد العياش، "الحركة النقابية في الجزائر: نشأتها، تطورها ونضالاتها"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، المجلد 11، العدد 4، ديسمبر 2019.
75. معتوق سامية، بن حركو غنية، حراث محمد. "معضلة الربيع في الجزائر". مجلة جديد الاقتصاد، الجزائر: الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المجلد 15، العدد 1، 2020.
76. معمري، بن عيسى، "التنمية: تطور مفهوميها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية"، مجلة أبحاث، الجزائر: المجلد 3، العدد 1، أفريل 2018.
77. مقدم ابتسام. "الديمقراطية التشاركية: دراسة في المفهوم، التحديات والآليات - مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية"، مجلة الحقوق والحريات، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 9، العدد 2، 2021.
78. منير مباركية، "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، العدد 02، أفريل 2011.
79. نصاح سليمان، وربحي فاطمة، "دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات الحوكمة في الجزائر للفترة (1996-2022)"، مجلة المعيار، الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر، المجلد 15، العدد 2، 2024.

80. نضرة قماري بن ددوش، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، الجزائر: جامعة معسكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 2، 2016.
81. مريم نريمان نومار. "تلقي الأخبار بين الإعلام التقليدي والمنصات الافتراضية لدى الجمهور الجديد في الجزائر". المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 9، العدد 1، 2022.
82. هلال سليم، ورمضاني فتيحة، "واقع استخدام الشباب الجزائري لوسائل الميديا الجديدة: دراسة ميدانية لعينة من شباب مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي بمدينة سطيف"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، الجزائر: المجلد 12، العدد 1، يونيو 2024.
83. يوسف أزروال، "الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل"، مجلة آفاق علمية، الجزائر: المجلد 11، العدد 03، 2019.

ج - الوثائق القانونية والرسمية الجزائرية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان مؤتمر طرابلس، تم اعتماده من قبل المؤتمر الوطني لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد بطرابلس - ليبيا في الفترة الممتدة من 27 ماي إلى 4 جوان 1962، وثيقة مرجعية تأسيسية للسياسة العامة للدولة الجزائرية بعد الاستقلال.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، تمت المصادقة عليه من قبل المؤتمر الوطني لحزب جبهة التحرير الوطني بتاريخ 27 يونيو 1976، وصادق عليه الشعب في الاستفتاء الشعبي يوم 27 يونيو 1976، الجريدة الرسمية، العدد الخاص، الصادرة بتاريخ 12 يوليو 1976.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليه بموجب الاستفتاء الشعبي ليوم 8 سبتمبر 1963، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادرة بتاريخ 16 ربيع الثاني 1383 هـ الموافق 28 سبتمبر 1963.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليه بموجب الاستفتاء الشعبي ليوم 19 نوفمبر 1976، **الجريدة الرسمية**، العدد 144، الصادرة بتاريخ 20 ذو الحجة 1396هـ الموافق 12 ديسمبر 1976.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليه بموجب الاستفتاء الشعبي ليوم 23 فبراير 1989، **الجريدة الرسمية**، العدد 9، الصادرة بتاريخ 18 رجب 1409هـ الموافق 8 مارس 1989.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 5 شعبان عام 1412هـ الموافق 9 فبراير سنة 1992، يتضمن إعلان حالة الطوارئ، **الجريدة الرسمية**، العدد 10، الصادرة بتاريخ 5 شعبان 1412هـ الموافق 9 فبراير، 1992.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 89-11 المؤرخ في 5 جويلية 1989م الموافق لـ 20 ذو الحجة 1409هـ، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، **الجريدة الرسمية**، العدد 28، الصادرة بتاريخ 5 جويلية 1989.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-14 المؤرخ في 2 جوان 1990م الموافق 9 ذو القعدة 1410هـ، المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، **الجريدة الرسمية**، العدد 23، الصادرة بتاريخ 6 جوان 1990.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليه بموجب الاستفتاء الشعبي ليوم 28 نوفمبر 1996، **الجريدة الرسمية**، العدد 76، الصادرة بتاريخ 18 رجب 1417هـ الموافق 8 ديسمبر 1996.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليه بموجب الاستفتاء الشعبي ليوم 7 فيفري 2016، **الجريدة الرسمية**، العدد 14 مكرر، الصادرة بتاريخ 14 جمادى الأولى 1437هـ الموافق 7 مارس 2016.
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليه بموجب الاستفتاء الشعبي ليوم 1 نوفمبر 2020، **الجريدة الرسمية**، العدد 82 مكرر، الصادرة بتاريخ 3 ربيع الثاني 1442هـ الموافق 19 نوفمبر 2020.

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 21-139 المؤرخ في 30 شعبان عام 1442هـ الموافق 12 أبريل سنة 2021، يتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، **الجريدة الرسمية**، العدد 28، الصادرة بتاريخ 23 رمضان 1442هـ الموافق 5 مايو 2021.
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 21-416 المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1443هـ الموافق 27 أكتوبر سنة 2021، يحدد مهام المجلس الأعلى للشباب وتشكيلته وتنظيمه وسيره، **الجريدة الرسمية**، العدد 83، الصادرة بتاريخ 6 ربيع الثاني 1443هـ الموافق 11 نوفمبر 2021.
14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالجمعيات، **الجريدة الرسمية**، العدد 15، الصادرة بتاريخ 27 ربيع الثاني 1433هـ الموافق 20 مارس 2012.
15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 71-79 المؤرخ في 14 ذو القعدة عام 1391هـ الموافق ديسمبر 1971، يتضمن القانون المتعلق بالجمعيات، **الجريدة الرسمية**، العدد 105، الصادرة بتاريخ 24 ذو الحجة 1391هـ الموافق ديسمبر 1971.
16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 87-15 المؤرخ في 26 ذو القعدة عام 1407هـ الموافق 21 جويلية سنة 1987، يتعلق بالجمعيات، **الجريدة الرسمية**، العدد 31، الصادرة بتاريخ 4 ذو الحجة 1407هـ الموافق 29 جويلية 1987.
17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-31 المؤرخ في 12 رجب عام 1411هـ الموافق 29 يناير سنة 1990، يتعلق بالجمعيات، **الجريدة الرسمية**، العدد 12، الصادرة بتاريخ 18 شعبان 1411هـ الموافق 5 مارس 1990.
18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 62-157 المؤرخ في 6 شعبان 1382هـ الموافق 31 ديسمبر 1962، المتضمن الإبقاء على سريان القوانين الفرنسية إلى غاية تبني التشريع الجزائري، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 27، الجزائر: 10 ذو القعدة 1382هـ الموافق 3 ماي 1963.
19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 97-09 المؤرخ في 6 مارس 1997م الموافق لـ 26 ذو القعدة 1417هـ، المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، **الجريدة الرسمية**، العدد 16، الصادرة بتاريخ 12 مارس 1997.

د-الدراسات غير المنشورة:

1. أرجيلوس نسرين، التحول السياسي والتنمية في الجزائر من سنة 1989 إلى سنة 2009، رسالة ماجستير، وهران: جامعة محمد بن أحمد، كلية العلوم السياسية، 2012.
2. باقي ناصر الدين، النخبة السياسية الجزائرية ومعضلة التنمية السياسية: دراسة في العوائق وآليات التحقيق (1995-2019)، أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2023.
3. بلخيرة محمد، "التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية الوطنية"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003-2004.
4. بلوصيف الطيب، المجتمع المدني والدولة: دراسة سوسيو-سياسية - الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2013.
5. بنونة نادية، دور المجتمع في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر 1989-2009، رسالة ماجستير، تخصص علوم سياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2009-2010.
6. جليد شريف، دور الحركة الجمعوية بين المواطنين والدولة في النظام القانوني الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.
7. طعيبة أحمد، دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007.
8. عبد اللاوي عبد السلام، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، رسالة ماجستير، تخصص علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2010-2011.
9. واهي كلثوم، التسويق في المنظمات غير الهادفة للربح، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2010-2011.

هـ - الملتقيات والندوات:

1. أوهابية فتيحة: «الإطار التنظيمي للجمعيات الجزائرية في ظل التغيرات السياسية الكبرى»، مداخلة مقدمة ضمن في الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات المجتمعية وتحديات التغيرات الكبرى في المجتمع الجزائري، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، 16-17 ماي 2004.
2. دراس عمر، المشاركة الجموعية وعلاقة الشباب بالسياسة في الجزائر، الملتقى الدولي حول الحركة الجموعية في المغرب العربي، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 5-6 فيفري 2001.
3. شوقي أسماء، "المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية السياسية بين المأمول والواقع المستقبليين"، ضمن أعمال الملتقى الوطني "المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر - الواقع والرهانات"، جامعة 05 ماي 1945 - قالمة، 21-22 أبريل 2014.

و-المصادر الالكترونية:

• منشورات إلكترونية

- 1- سفيان صالح الدليمي، نظرية العتبات، منشور إلكتروني، أكاديمية للنشر الأكاديمي، 2023 .
[متاح على الرابط](#)
- 2- عمر دراس، الظاهرة الجموعية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق، *Insaniyat إنسانيات*، العدد 28، نشر إلكترونيًا في 06 أوت 2012، تمّ الاطلاع يوم 02 جوان 2024. الرابط: DOI: <https://journals.openedition.org/insaniyat/5275> ; <https://doi.org/10.4000/insaniyat.5275>
- 3- احمد المالكي: الأدوار المطلوبة من مراكز الفكر العربي، المجلة الالكترونية العربي 21، بتاريخ 5 فبراير 2018، يتم الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني التالي: <https://arabi21.com/story> تم تصفحه بتاريخ: 2023/03/17
- 4- العياشي عنصر، "المجتمع المدني والدولة في الجزائر: من التناقض إلى التعايش"، مجلة إنسانيات، العدد 13، 2001، [على الخط] متوفر عبر :

تاريخ <https://www.cairn.info/revue-insanariat-2001-13-page-75.htm>

الاطلاع: 21 جانفي 2025.

• الصحف والوكالات الإخبارية

1- حمزاوي عبد الرحمان، "قانون الجمعيات الجديد سيساهم في عصرنة العمل الجمعوي"، وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر: 4 مارس 2022. [نص التصريح الرسمي](#).

2- بني شفق، "بذكرى الثورة الجزائرية. عفو رئاسي عن أكثر من 4 آلاف سجين"، بني شفق عربي، 1 نوفمبر 2024، [متاح عبر الرابط](#).

3- الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية. "مهام الوكالة". الجزائر: الموقع الرسمي للوكالة، 2024. متاح على: <https://www.aica.dz/missions>.

4- وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، "السلطات العمومية ملتزمة بمنح الحركة الجمعوية 'مكانة خاصة' لتجسيد حكمة تشاركية جامعة لكل الطاقات"، الجزائر، 18 مارس 2024، تم الاطلاع في 23 جويلية 2024، متوفر على:

<https://www.aps.dz/ar/algerie/159128-2024-03-18-13-58-54>

• التقارير الرسمية:

1- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. "التقرير الإحصائي الوطني حول قطاع التعليم العالي والبحث العلمي للسنة الجامعية 2024-2025". الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية الدراسات والاستشراف، 2025. [الرابط](#).

2- مجلس المحاسبة. "تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2024". الجزائر: مجلس المحاسبة، 2024، ص 25. [الرابط](#).

3- البنك الدولي، "الجزائر: مسيرة طموحة نحو التنمية"، واشنطن: مجموعة البنك الدولي، 22 يوليو 2024، [على الرابط](#).

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، *الحياة الجمعوية والسياسية، الجمعيات: قائمة موضوعاتية للجمعيات الوطنية والمحلية المعتمدة*، 2017، متاح على الموقع :

<http://www.interieur.gov.dz/images/pdf/Thematiquedesassociations.pdf>

f تم الاطلاع عليه بتاريخ: 25 مارس 2024.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

A - Books in English:

1. Bill Sharpe, Three Horizons : The Patterning of Hope, Scotland : International Futures Forum, 2013.
2. Castells, Manuel, The Rise of the Network Society, 2nd éd. Chichester : Wiley-Blackwell, 2010.
3. Chandhoke, Neera, “Civil Society : Concept and Critique”, in : The Oxford Handbook of Civil Society, Oxford Université Press, 2011.
4. Diamond, Larry, Developing Democracy : Toward Consolidation, Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1999.
5. Engdahl, William F., Full Spectrum Dominance : Totalitarian Democracy in the New World Order, Wiesbaden : edition.engdahl, 2009.
6. Feldman, Noah, The Arab Winter : A Tragedy, Princeton : Princeton University Press, 2020.
7. Habermas, Jürgen, Between Facts and Norms, Cambridge : MIT Press, 1996.
8. Hichert, Tanja, Biggs, Reinette & de Vos, Alta, “Futures Analysis”, in : The Routledge Handbook of Research Methods for Social-Ecological Systems, Routledge, 2021.
9. Hussein Mahdavy, “The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States”, in : Studies in the Economic History of the Middle East, Oxford University Press, 1970.
10. Locke, John, The Second Treatise of Government, ed. Thomas P. Peardon, The Library of Liberal Arts, 1977.

11. Manser, Gordon & Cass, Rosemary Higgins, *Voluntarism at the Crossroads*, New York: Family Service Association of America, 1976.
12. McGann, James G., *Think Tanks and Policy Advice in the United States*, Philadelphia: Foreign Policy Research Institute, 2005.
13. Michael Edwards (ed.), *The Oxford Handbook of Civil Society*, Oxford University Press, 2011.
14. Narayan, Deepa (ed.), *Empowerment and Poverty Reduction: A Sourcebook*, Washington D.C.: World Bank, 2002.
15. Schwartz, Peter, *The Art of the Long View*, New York : Doubleday, 1991.
16. Tilly, Charles, *Social Movements, 1768–2018*, 4th ed., Cambridge: Cambridge University Press, 2018.
17. Tufekci, Zeynep, *Twitter and Tear Gas: The Power and Fragility of Networked Protest*, Yale University Press, 2017.

B - Les livres en français:

1. Badie, Bertrand, *L'État importé : L'occidentalisation de l'ordre politique*, Paris : Fayard, 1992.
2. Ben Saada, M., *Le Régime politique Algérien*, Alger : ENAL, 1992.
3. Bourdieu, Pierre, *Sur l'État. Cours au Collège de France (1989–1992)*, éd. établie par Patrick Champagne et al. Paris : Le Seuil, 2012.
4. Colas, Dominique, *Le glaive et le fléau : généalogie du fanatisme et de la société civile*, Paris : Grasset, 1992.
5. Djabi Nacer, *Les syndicats autonomes en Algérie : genèse, réalités, perspectives*, Alger : Fondation Friedrich Ebert, 2020
6. Djabi, Nacer *Les syndicats autonomes en Algérie : genèse, réalités, perspectives*, Alger : Fondation Friedrich Ebert, 2020.
7. Habermas, Jürgen, *Droit et démocratie : entre faits et normes*, Paris : Gallimard, 1997.
8. Hobbes, Thomas, *Léviathan*, traduit de l'anglais par François Tricoud, Paris : Éditions Sirey, 1971.

9. Keane, John, La société civile : anciennes images, visions nouvelles, Cambridge : Polit Press, 1998.
10. Rousseau, Jean-Jacques, Discours sur l'origine de l'inégalité parmi les hommes, Paris : Garnier-Flammarion, 1971.
11. Zghal, Abed el-Kader, "Le concept de société civile et la transition vers le multipartisme", dans Changement politique au Maghreb, Paris : Éditions du C.N.R.S., 1991.

C - Scientific articles:

1. Curry, Andrew & Hodgson, Anthony, "Seeing in Multiple Horizons", Journal of Futures Studies, vol. 13, no. 1, Aug. 2008.
2. Diamond, Larry, "Rethinking Civil Society", Journal of Democracy, vol. 5, July 1994.
3. Evans, Peter, "Government Action, Social Capital and Development", World Development, Vol. 24, No. 6, June 1996.
4. Habib, Adam, "State-Civil Society Relations in Post-Apartheid South Africa", Social Research, vol. 70, no. 3, Fall 2003.
5. Hinnebusch, Raymond, "State and Civil Society in Syria", Middle East Journal, vol. 47, no. 2, Spring 1993.
6. Lynch, Marc, "Obama's 'Arab Spring' ?", Foreign Policy, 6 January 2011.
7. Newton, Kenneth, "Social Capital and Democracy", American Behavioral Scientist, vol. 40, no. 5, 1997.
8. Smith, Mark, "Social Networking and Community Participation", Journal of Community Informatics, vol. 4, no. 3, 2012.
9. Suifer, Hillel, "State Infrastructural Power", Studies in Comparative International Development, Vol. 43, No. 2, Summer 2008.
10. Taylor, Maureen, Kent, Michael L. & White, William J., "How Activist Organizations Are Using the Internet", Public Relations Review, vol. 27, no. 3, 2001.

11. Wang, Xu, "Mutual Empowerment of State and Society", *Comparative Politics*, Vol. 31, No. 2, Jan. 1999.

C - Les articles scientifiques:

1. Le fait associatif en Algérie : le cas d'Oran, *Insaniyat*, n°3, Oran : CRASC, 2000, [en ligne], disponible sur : <https://journals.openedition.org/Insaniyat/8329>.

D - Articles de presse:

1. El Moudjahid, « L'autonomisation des jeunes au cœur des politiques de développement : vision algérienne et coopération islamique prometteuse », *Algérie* : n° 27281, 19 mai 2025.

E - Reports / Institutional Documents:

1. Carothers, Thomas, *The Closing Space Challenge : How Are Funders Responding?*, Washington D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2015.
2. Patrick, John J., *Education for Engagement in Civil Society and Government*, *Eric Digest*, EDO-SO, 1998.

F - Online Sources:

1. Novak, M., *The Future of Civil Society*, Catholic Education Resource Center, [online], <https://www.catholiceducation.org/>
2. Teri L. Caraway, « *Political Openness and Transnational Activism : Comparative Insights from Labor Activism* », *Politics & Society*, vol. 34, n° 2, juin 2006, pp. 277–304. DOI : [10.1177/0032329206288155](https://doi.org/10.1177/0032329206288155), disponible sur : <https://doi.org/10.1177/0032329206288155> (consulté le 19 juillet 2024).

G- Sources en ligne :

1. Le fait associatif en Algérie: le cas d'Oran» « *Insaniyat* » n°3, Oran: CRASC, 2000, [en ligne], disponible sur : <https://journals.openedition.org/insaniyat/8329>, consulté le 23 juillet 2024.
2. **L'Année du Maghreb**, *La société civile vue à l'aune de la résilience du système politique algérien*, publié dans **L'Année du Maghreb**, CNRS

- Éditions, *numéro thématique sur l'Algérie* (relevant revue publiée semestriellement par l'IREMAM), [en ligne], consulté le 19 juillet 2024 ; disponible sur OpenEdition Journals doaj.org+1fr.wikipedia.org+1.
3. Mohand Ouamar Benelhadj, « Entretien avec le secrétaire général par intérim de l'ONM », *Tout sur l'Algérie*, 19 juin 2019, consulté le 18 juillet 2025, disponible sur : <https://www.tsa-algerie.dz/entretien-/avec-le-secretaire-general-par-interim-de-lonm>
 4. Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), *Pour des démocraties plus fortes : l'ouverture comme réponse aux défis actuels*, Paris : OCDE, 2023, [en ligne], consulté le 19 juillet 2025. Disponible sur : <https://www.oecd.org/gov/open-government-for-stronger-democracies-5478db5b-en.htm>
 5. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du territoire : Vie Associative et politique, Association ; Liste thématique des associations nationales et locales agréées. 2017. Disponible sur le lien : <http://www.interieur.gov.dz/images/pdf/Thematiquedesassociations.pdf> (Site Web consulté le : 25/ 03/ 2024).

فهرس الجداول والاشكال

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة خلال الفترة (1987-1995)	ص.162
02	جدول تركيبي لوظائف التنظيمات المدنية ودرجة استقلاليتها 1989-1995	ص.171
03	يبين عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة خلال الفترة (1996-2000)	ص.177
04	المستوى التعليمي لقيادات منظمات المجتمع المدني	ص.199
05	توزيع الجمعيات في الجزائر حسب مدى مطابقتها للقانون 06/12	ص.223
06	يوضح توزيع الجمعيات حسب طبيعتها	ص.230
07	يوضح الخلفية الثورية لرؤساء الجمهورية الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية 2019	ص.236
08	مصفوفة السيناريوهات للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر	ص.247
09	مقارنة الأفاق الثلاث	ص.252
10	تحليل العتبات والسيناريوهات	ص.257
11	ملخص تحليل العتبات والسيناريوهات	ص.263
12	لتحليل العتبات والسيناريوهات	ص.268
13	لتحليل العتبات والسيناريوهات	ص.274
14	لتحليل العتبات والسيناريوهات	ص.279
15	لتحليل العتبات والسيناريوهات	ص.283

فهرس الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
ص.46	دور العمل التطوعي للمجتمع المدني في تمكين الديمقراطية	01
ص.127	التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني ضمن قواعد المسؤولية المشتركة	02
ص.163	مخطط بياني يوضح وتيرة تنامي الجمعيات المعتمدة في الجزائر خلال الفترة من 1987-1995.	03
ص.182	يبين تعداد الجمعيات الوطنية في الجزائر حسب مجالات النشاط	04
ص.184	النسب المئوية للجمعيات المحلية في الجزائر حسب مجالات النشاط	05
ص.228	موقع الجزائر ضمن تصنيف احتياطات النفط المؤكدة حسب تقرير أوبك 2017	06
ص.228	تطور صادرات وإنتاج النفط وسعر التعادل المالي في الجزائر 2010-2018	07
ص.243	مصفوفة السيناريوهات المستقبلية لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر	08
ص.253	مخطط بياني لتطور الافاق الثلاث	09

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	مقدمة
16	الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني
18	المبحث الأول: جدلية التناول المفاهيمي للمجتمع المدني في ظل التنظير السوسيوي-سياسي
18	المطلب الأول: المفهوم والدلالات الفكرية للمجتمع المدني في السياق الغربي
22	المطلب الثاني: التناول المفاهيمي للمجتمع المدني في الأدبيات العربية الإسلامية
26	المطلب الثالث: قراءة إبستمولوجية في البناء المفاهيمي للمجتمع المدني
35	المبحث الثاني: المرتكزات الأساسية لقيام المجتمع المدني
35	المطلب الأول: المرتكزات المادية
37	المطلب الثاني: المرتكزات المعنوية
42	المبحث الثالث: الأدوار الوظيفية للمجتمع المدني
42	المطلب الأول: الوظيفة السياسية للمجتمع المدني
48	المطلب الثاني: الوظيفة الاجتماعية للمجتمع المدني
51	المطلب الثالث: الوظيفة الاقتصادية للمجتمع المدني
55	المبحث الرابع: وسائل تأثير المجتمع المدني في الفضاء العام
55	المطلب الأول: الوسائل التقليدية للمجتمع المدني
60	المطلب الثاني: الوسائل الحديثة للمجتمع المدني
63	المبحث الخامس: مؤشرات فاعلية المجتمع المدني
63	المطلب الأول: المؤشرات التنظيمية والإدارية
66	المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية والتأثير المجتمعي
68	المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية والمالية
73	الفصل الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني
75	المبحث الأول: الاتجاهات الفلسفية الكلاسيكية في تأصيل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني
75	المطلب الأول: علاقة الدولة بالمجتمع المدني عند توماس هوبز (Thomas Hobbes)
81	المطلب الثاني: الدولة والمجتمع المدني عند جون لوك (John Locke)
86	المطلب الثالث: تصور جون جاك روسو لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

91	المبحث الثاني: الاتجاهات الجدلية والنقدية في تفكيك العلاقة بين الهيمنة والمجال المدني
91	المطلب الأول: المجتمع المدني والدولة عند "فريدريك هيجل" HEGEL Friedrich
96	المطلب الثاني: الدولة والمجتمع المدني عند كارل ماركس (Karl Marx)
101	المطلب الثالث: المجتمع المدني كوسيلة لهيمنة الدولة على المجتمع من منظور أنطونيو غرامشي
106	المبحث الثالث: الاتجاهات السياسية المعاصرة في إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني
106	المطلب الأول: المقاربات الصراعية لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر
113	المطلب الثاني: المقاربات التكاملية لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر
130	الفصل الثالث: تطور علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر (1962-2019)
132	المبحث الأول: الدولة الوطنية والتنظيمات الاجتماعية* في الجزائر 1962-1988
132	المطلب الأول: الدولة الوطنية لحظة التأسيس: الخيارات والتحديات
141	المطلب الثاني: علاقة الدولة بالمنظمات الاجتماعية إبان فترة الأحادية الحزبية
151	المبحث الثاني: علاقة الدولة بالمجتمع المدني خلال مرحلة الانفتاح السياسي
151	المطلب الأول: الانفتاح السياسي في الجزائر وبواعثه
157	المطلب الثاني: التطور التاريخي للمجتمع المدني (1989-2019):
186	المبحث الثالث: عوامل انحسار وضعف المجتمع المدني في الجزائر
186	المطلب الأول: العوامل السوسيو - تاريخية
191	المطلب الثاني: التحكم السياسي والضبط السلطوي
197	المطلب الثالث: العوامل البنيوية المؤسسية الداخلية
205	الفصل الرابع: أثر التحولات السياسية في البلدان العربية على علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر
207	المبحث الأول: التحولات السياسية في البلدان العربية
207	المطلب الأول: الأسس المفاهيمية للتحولات السياسية وطبيعتها في السياق العربي
212	المطلب الثاني: في بواعث التحولات السياسية في الدول العربية
221	المبحث الثاني: المتغيرات التفسيرية لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر:
221	المطلب الأول: المتغيرات القانونية ودورها في تحديد علاقة الدولة بالمجتمع المدني

226	المطلب الثاني: المتغيرات المتعلقة بالأبعاد الاقتصادية لطبيعة الدولة الجزائرية
233	المطلب الثالث: المتغيرات السوسيو- تاريخية
240	المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر
240	المطلب الأول: مصفوفة السيناريوهات (Scenario Matrix)
248	المطلب الثاني: نموذج الأفق الثلاثي (Three Horizons)
254	المطلب الثالث: نموذج السيناريوهات القائمة على العتبات (Threshold-based Scenarios)
285	خاتمة
290	ملاحق
294	قائمة المراجع
318	فهرس الجداول والاشكال
321	فهرس المحتويات
325	الملخص

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في تطور العلاقة بين الدولة الجزائرية والمجتمع المدني في ضوء التحولات السياسية التي شهدتها الدول العربية خلال الفترة (2011-2019). وتُبرز كيف أن الإرث السلطوي، ومنطق الربيع، والبنى الباتريمونيالية لا تزال تشكل محددات العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر، وعلى الرغم من أن مرحلة ما بعد الحراك قد فتحت مجالات جديدة للتعبير المدني، إلا أن تلك الانفراجة ظلت محدودة في قدرتها على إحداث تغيير جوهري في النمط السياسي القائم، الذي يستند إلى مركزية القرار وآليات الضبط المؤسسي. ومن خلال توظيف تحليل الاتجاهات وأدوات الاستشراف، تستكشف الدراسة المسارات المحتملة التي قد تتخذها هذه العلاقة في أفق عام 2030. حيث تشير المعطيات إلى أن الدولة تميل إلى تفضيل منطق الاحتواء السياسي على الانفتاح الفعلي، وهو ما قد يساهم في تقليص استقلالية المجتمع المدني، مع بقاء احتمالات التغيير قائمة وفقًا لتطور العوامل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الدولة الجزائرية، المجتمع المدني، التحولات السياسية، الدول العربية، الربيع العربي، استشراف علاقة الدولة بالمجتمع.

Abstract

This study examines the evolution of the relationship between the Algerian state and civil society in light of the political transformations that took place in Arab countries during the period 2011–2019. It highlights how the authoritarian legacy, rentier logic, and patrimonial structures continue to shape the state–society relationship in Algeria. Although the post-Hirak phase opened new spaces for civic expression, this opening remained limited in its ability to effect a fundamental shift in the prevailing political model, which is rooted in centralized decision-making and institutional control mechanisms. By employing trend analysis and foresight tools, the study explores the possible trajectories this relationship may take by the year 2030. The findings suggest that the state currently tends to favor a logic of political containment over genuine openness, which may contribute to the continued limitation of civil society's autonomy, though prospects for change remain depending on the evolution of political, economic, and social factors.

Keywords : Algerian state, civil society, political transformations, Arab countries, Arab Spring, foresight of state–society relations